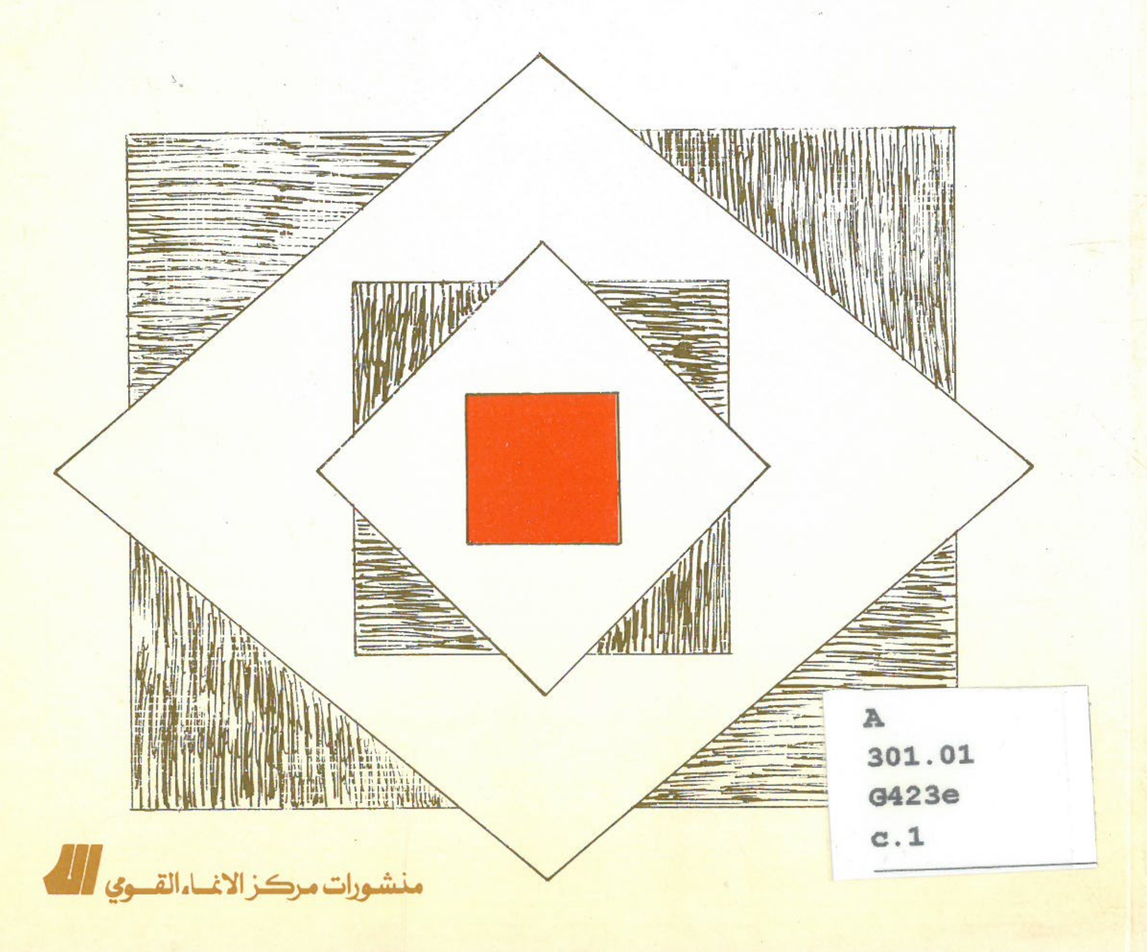
رودولف غيفليون
بنيامين ماتالون

# البحث الاجتماعي المعاصر

## مناهج وتطبيقات

ترجمة: د. علي سالم



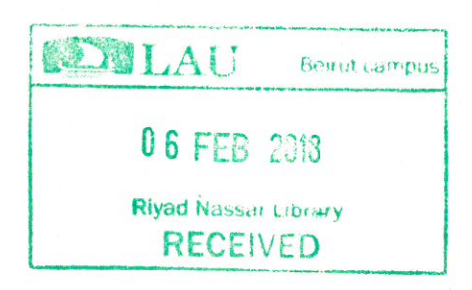


منشورات مركز الإنماء القومي

رودولف غيفليون
بنيامين ماتالون

# البحث الاجتماعي المعاصر
# مناهج وتطبيقات

ترجمة: د. علي سالم




منشورات: مركز الانماء القومي - بيروت

**الطبعة الاولى**
**( بيروت - ١٩٨٦ )**

مركز الإنماء القومي/لبنان
رأس بيروت المنارة بناية الفاخوري
ص.ب : ١٣٥٠٤٨
هاتف : ٨٠٢٩٣٩، ٨٠٢٩٩٣، ٨٠٢٩٤١

# الفصل الأول

## مسائل عامة

### ١ - تعريفات وتعميمات

البحث هو احدى الوسائل الاكثر استخداماً من قبل علماء النفس الاجتماعيين وعلماء الاجتماع. فبدءاً بدراسات السوق وانتهاءً بالأبحاث المحض نظرية ومروراً باستطلاعات الرأي، قلما نجد استقصاءات علمنفس - اجتماعية او سوسيولوجية تجريبية لا تستند جزئياً أو كلياً إلى معلومات مستقاة من أبحاث. الا اننا اذا امتلكنا بعض المؤلفات التقنية ( وهي قليلة العدد قياساً على أهمية الاداة)، حول طريقة تحقيق بحث ما، فإنه لا يوجد منها، عملياً، ما يعالج في آن معاً جملة المسائل النظرية والعملية التي يثيرها استخدام هذه التقنيات(١).

ان طموحنا يتمثّل في استعراض مختلف الأبحاث التقنية، وأن نقدم، بالتالي، بعض التعليمات المفيدة للقارىء المتمرّس. ولكن هذا لا يعني اننا سنقتصر فقط على دراسة التطبيق، كما هو شائع في هذا النوع من المؤلفات، بل سنتناول، أيضاً، المسائل النظرية او الابستمولوجية التي تفرضها طريقة البحث.

ومن الصعب الكلام على « البحث » بشكل عام، ليس فقط لوجود نماذج مختلفة منه، بل، وبالتحديد، لأن تطبيقه يتطلب الاستعانة بتقنيات مختلفة، تثير كل واحدة منها مسائل خاصة: طرائق الاستبار، المقابلات الحرة، سلالم المواقف، تحليل المحتوى، تحليل إحصائي، الخ. اذاً ليس ثمة « نظرية للابحاث »، إنما هناك مجموعة كثيرة التنوع من المسائل النظرية، والابستمولوجية، والمنهجية.

ان تحقيق بحث ما يستند إلى استجواب عدد معين من الأفراد بهدف التعميم. هذا التعريف، الاعتباطي نسبياً والقابل بالتأكيد للجدل ككل تعريف، يرمي إلى تمييز البحث عن الطرائق السوسيولوجية الأخرى. وبما ان الاستجواب هو المقصود، بادىء الأمر، فإن البحث يتميّز في آن معاً عن الملاحظة، حيث يحاول الباحث من خلالها ان يجعل تدخّله محدوداً، وعن الاختبار حيث الباحث، بعكس وضعه في الملاحظة، يخلق ويراقب الوضع الذي يحتاج إليه، ثم لأن البحث يستند إلى الأفراد كوحدة للملاحظة، وبالتالي للتحليل، فإنه يتميز بذلك عن مختلف الطرائق السوسيولوجية التي تتناول مباشرة وحدات اكثر اتساعاً، مجموعات، طبقات أو مؤسسات. أخيراً، فالاستجواب مقصود بهدف التعميم: ليس ما يهمنا ما للافراد من أمور

شخصية كما هي الحال في المقابلة ـ التشخيصية أو مقابلة الشروع في العمل، إنما الامكانية في استخلاص استنتاجات اكثر اتساعاً مما يقولونه.

البحث يرتكز اذن على إثارة مجموعة من الأحاديث الفردية، وعلى تفسيرها وتعميمها، ويمكن للمسائل النظرية والمنهجية التي يثيرها تطبيق البحث واستعماله ان تكون مرتبطة بهذه المميزات والتي لا يمكن تحليلها إلا بالنسبة لها.

ليست الأحاديث التي تشكل « المادة الأولية » للبحث عفوية؛ وليست منتجة في فراغ اجتماعي قد يكفل موضوعيتها. فالحصول عليها تمَّ في وضع خاص جداً من التفاعل الاجتماعي، مبني في قسمه الأكبر، ليس فقط على العلاقة التي تنشأ بين الباحث والمستجوب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يجب أن نأخذ في الاعتبار، كما في جميع الأوضاع المثارة، الأوضاع الاختبارية. مثلاً: لا يحق لنا أن نقبل بأن المستجوَب سيخضع للتعليمات على نحو سلبي وبأنه سيعلن « الحقيقة » مباشرة، ولا حتى، على نحو اكثر وضوحاً « حقيقته الخاصة ». انه لا يقول لنا، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، الا ما يستطيع وما يريد ان يقول لنا. هذا محدد بتصوره للوضع، وباهدافه الخاصة التي لا تتطابق بالضرورة مع أهداف الباحث. ولا يمكن لأي حديث ان يفسَّر إلا بالرجوع إلى الشروط التي أُنتج فيها. وهذا صحيح بالنسبة لكل حديث، ولكن يجب أن نستبعد الوهم الذي قد يرتكز على الاعتقاد بأنه، بفضل، حيادية الباحث مثلاً او تقنين الاسئلة، يجب ألا يمارس وضعُ البحث أيَّ تأثير على اجوبة المستجوبين.

ان كل وسائل البحث التي نجمعها في هذا الوضع، والتي سنعمل عليها، هي حصراً وسائل كلامية، وهذا يطرح مشكلة المعنى التي تتجلى من خلال مختلف اشكال عدم الفهم التي يمكن ان تحصل بين مختلف فئات: المستجوبين، الباحثين، والباحث الذي يفسّر الاحاديث المحصّلة.

كما يمكننا ان نربط بمشكلة المعنى كلَّ ما له علاقة بصياغة الأسئلة وتحليل محتوى الأجوبة، وهذا يوجب ان نقيم وزناً للاستخدامات المختلفة للُّغة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار ايضاً يمكن ان نتساءل عن الأسباب التي لدينا لنعتبر جواباً او مجموعة من الأجوبة كدليل على متغيرٍ ذي منحى أكثر عمومية من الأجوبة المحصّلة فعلياً (كما هو الحال، مثلاً، حينما نستنتج موقفاً انطلاقاً من إيضاح مجموعة آراء خاصة).

وإذا كان لدينا، لحظة التفسير، مجموعة من الأحاديث الفردية التي يتوجب علينا انطلاقاً منها استخلاص حديث وحيد: بيان عن غاية الدراسة، منشور في مجلة علمية، أو شكل آخر لتحليل النتائج، فان ذلك يطرح مشكلة مزدوجة لجمع الأجوبة الفردية وتعميمها.

إن أوالية (ميكانيزم) جمع الأجوبة تؤدي إلى التساؤل عن مجموعات الأفراد التي يمكن أن نطابق بين أجوبتها، والتي من المشروع ان نأخذ بصددها حديثاً وحيداً؛ وهذا « الميكانيزم » يعود الى مسائل تتعلق بالتصنيفية [ من ناحية الشكل، يمكن للطبقات الاجتماعية مثلاً ان تعتبر



كـ « مكون » لـ « التصنيفية » (typologie)]. ومن ناحية اخرى، نجد مسائل الاستدلال الاحصائي، التي تحدد التعميم الممكن للحديث الناتج. من هنا الاهتمام الذي يتناول طرائق تصنيف العينات، ويمكننا التساؤل في هذا الاطار النظري كذلك حول ملاءمة جمع بسيط من الاجوبة الفردية لفهم ظواهر اجتماعية، او بمعنى آخر، لنتكلم على نحو سريع قليلاً، عن خصوصية المستويات البسيكولوجية والسوسيولوجية. فتفسير النتائج، يثير مسألة السببية، كما هو الحال في كل بحث منهجي، ولكنْ، ربما بطريقة اكثر صعوبة لأن الخلفية النظرية هي غالباً أكثر ضعفاً هنا مما هي عليه في موضع آخر.

هذه المسألة، اي مسألة الاستدلالات السببية، تظهر ايضاً في استخدام الطرائق التي ليس لها شكل والمستخدمة غالباً لتفسير مقابلات حرة مثلما تظهر اذا حاولنا استخلاص استنتاجات من تحليل احصائي يتناول أحاديث متزامنة تعبّر عن نفسها باختلافات أو بارتباطات.

ان الاشخاص المستجوبين، خاصة عندما نتركهم يعبّرون عن انفسهم بحرية كما في مقابلات غير موجهة، ليس في حوزتهم الا تشكيلة محدودة من مفاهيم ومفردات محدودة (وفي كل الحالات، ليست هذه المفاهيم ولا تلك المفردات هي مفاهيم ومفردات عالم الاجتماع أو عالم النفس). وهنا يصطدم المستجوبون بحدود موضوعية ربّما ليست لها اي علاقة مع الظاهرة نفسها، وانما مع التصورات التي يملكها المستجوبون عنها، وخاصة التصورات التي يمكنهم ان ينقلوها بسهولة، فهي شديدة التقيد بهذه الوسائل الفكرية. وتطرح المسألة على نحو مغاير اذا ما وضع الباحث نفسه مفاهيمَه ومفرداته، كما في الاستمارات المغلقة، لكنْ يخشى حينئذٍ من أن يضع المستجوَب أمام فهمه الخاص للظاهرة موضوع الدراسة ويجبره أن يقبل تقطيعه الخاص، واذا قبل المستجوب هذا التقطيع، فربما في هذه الحالة، لا تكون وجهة النظر هي نفسها التي قد يتبناها بنفسه.

ان مختلف هذه المسائل النظرية هي عامة جداً وتبدو، للوهلة الأولى، بعيدة جداً عن الصعوبات الملموسة التي يلاقيها المتمرس يومياً. الا ان نظرة اجمالية تظهر لنا ان كل مسألة من هذه المسائل تعود الى قضايا تطبيقية معروفة بوضوح الى حدٍ ما، وبأن هذا المسار النقدي، المحدد نظرياً يتيح طرحها على نحو أفضل. فالتعرف، مثلاً، على خصوصية وضع البحث بوصفه تفاعلاً اجتماعياً، وعلى تأثيره على انتاج الحديث، يعودان الى مختلف طرائق التعريف، قد يمكن القول بخلق، هذا الوضع باختيار الباحثين، والطريقة التي يقدمون بها انفسهم الى المستجوَبين مستقبلاً والتي يعرضون بها موضوع البحث، ويقدمون بها صورة عن أنفسهم وعن توقعاتهم التي ينقلونها، بشكل ارادي أو غير ارادي، الى المستجوَبين بواسطة التعليمات، وبواسطة موقفهم العام، وردود فعلهم حتى غير الارادية الخ.. وبالتالي فمسألة عرض كل الانحرافات التي يمكنها ان تؤثر على الاجوبة، باعتبارها انحرافات مرتبطة بمعايير، وبقوالب، وبتصورات مختلفة، يجب التفكير بها لحظة التفسير.

ومن أجل أن ننهي استعراض هذه المسائل العامة ، لنذكر أيضاً اعتراضاً غالباً ما يبديه علماء الاجتماع عند استخدام الابحاث . وتنتقد الطريقة بأنها لا تأخذ الا افراداً معزولين على نحو مصطنع بطريقة الاستجواب نفسها ، وهكذا تحيل المسائل بشكل لا يمكن تجنبه الى ميزتها الفردية ، في حين أن تحليلات أكثر كمالاً ، وغير منحرفة ، قد يتوجب عليها أن تتناول كيانات مثل المجموعات ، الطبقات الاجتماعية ، المنظمات ، والمؤسسات ، الخ . . فالبحث ، وبشكل خاص ، البحث بالاستبار ازاء عيّنة معتبرة كعينة ممثلة ، والذي ينبثق عنه اجمالاً اجوبة فردية ، قد يؤدي إلى « اضفاء طابع نفسي » على المسائل .

والسيرورات ( Processus ) الاجتماعية الحقيقية لا تجري بين افراد معزولين ، ولكن بواسطة تفاعلات بين المجموعات ؛ وقد لا نحصل ، بواسطة الابحاث الفردية ، إلا على مظهر جزئي جداً ، ومجتزأ بشكل مصطنع ، من هذه السيرورة . علماً بأنه من المؤكد أن أي بحث يمكن أن يحمل لنا دائماً نتائج ، ولكن قد لا نجد فيه إلا ما كنّا قد وضعناه في البدء : أجوبة فردية ، وبالتالي مستوى معين من التحليل ، يستبعد ما عداه . ليس هذا الاعتراض بدون أساس، اذ من الواضح أن ثمة مسائل لا تتعلق بالبحث، فأن تكون الطريقة مطبقة غالباً ، حتى في حالات مشابهة . . هذا أيضاً صحيح ، كما هو صحيح أن هذا الاختيار ، للنظرة الأولى هو تقني بحت ، ويمكن في النهاية أن يظهر كاختيار ايديولوجي : وبمقدورنا أن نُساق، في ظل مظهر بسيط لاختيار طريقة ما، إلى منح مستوى التحليل الفردي امتيازاً خاصاً ، مستبعدين بذلك اعترافنا أن يكون « الممثلون الاجتماعيون » هم غير الأفراد . إن أهمية هذه الحجة تتطلب أن نقدّر بدقة منحى الطريقة حتى نحيط بشكل أفضل بالحقل حيث يبقى اللجوء إلى البحث مبرراً . ولتثبيت الأفكار ، نأخذ كمثل أول : استطلاعات الرأي ، المطبقة والمنتشرة بكثرة ، تاركين جانباً مسألة معرفة ما هو « الرأي » ، إذا كان الأمر يتعلق حقيقة بموضوع علمي ، ولنقبل مؤقتاً أن يكون بالفعل لكل من المسائل المطروحة معنى ، وكذلك ، بالنسبة لكل الاشخاص المستجوَبين ( سوف نعود لاحقاً إلى هذه النقطة ، الرئيسية بشكل جلي ) . لنقتصر بالتساؤل عمّا يعنيه جمع أجوبة عن أسئلة بعينها موجهة لألفي شخص مختارين بحيث تكون نسب الرجال والنساء ، الكوادر والعمال ، المدنيّين والريفيين ، الاغنياء والفقراء ، الشباب والشيوخ ، الخ ، هي نفسها نسب مجموع الفرنسيين . ان هذه الطريقة في العمل هي بالفعل عقيمة . و « الرأي العام » الذي له معنى سياسي أو سوسيولوجي ليس هو ببساطة تجميع لأجوبة فردية ، ولكنه نتيجة لظاهرة دينامية معقّدة ، حيث تتدخل سيرورات من التأثير والسلطة ، وحيث لا يملك كل الأفراد الوزن الاجتماعي نفسه ، وحيث للقادة ولوسائل الاتصال الجماهيري دور أساسي ، ويتحدد الوضع الذي يعبّر عنه هؤلاء القادة بجملة أمور ، منها موقعهم في النظام الاجتماعي . واستطلاع الرأي يهمل ، ذلك كله كي لا يحاول أن يعطي ، كما يقول الاختصاصيون بحذر ، سوى « صورة عن الرأي في لحظة معينة » . ومن المؤكد أنه يقدّم غالباً دلالات مفيدة ، لا سيما إذا ما استطعنا أن نقارن بين استبارات متتالية ، ولكن قلّما يتيح تحليل الرأي بما هو في آن معاً



منتَج وعامل من دينامية اجتماعية ، والسماح بتوقع تصرفات (٢) .

سنقتبس مثلنا الثاني من دراسة بورديو ( P. Bourdieu ) حول التصوير ، التي تبدأ بنقد عنيف لدراسات الحافز لدى الفرد ، ويؤخذ على هذه الدراسات ، تحديداً ، نزعتها « النفسانية » . فبورديو يعتبر أن تفسير المقولة : ان كمية أفلام التصوير المستهلكة في سنة تزيد مع الدخل ، هو تفسير تبسيطي ، خاصة اننا قد نجد « رغبة » شاملة ( أو على الأقل موزّعة بنفس الطريقة بين مجموع السكان ) في التصوير ، وهي رغبة قد تكبحها ببساطة مداخيل غير كافية . وبالنسبة لبورديو أيضاً ، حتى لو حلّلنا بـ « العمق » هذه الرغبة في التصوير ، فاننا نحكم على أنفسنا بعدم فهم شيء من ممارسة التصوير ، الذي يتغير على نحو كبير ليس فقط على صعيد الكم ، من مجموعة اجتماعية الى أخرى . ووفقاً للمجموعة التي ننتمي إليها ، فإننا لن نصور نفس الأشياء ، ولا في نفس المناسبات ؛ ومعايير « الصورة الجيدة » ستتغير ، مثلما تتغير طريقتنا في التصوير وفي تظهير الصورة . إن محاولة فهم الفروقات بين الفئات الاجتماعية كما هي بواسطة استمارة وحيدة قد تكون وهمية كلياً ، وقد تحيل الظاهرة المدروسة إلى ما هو مشترك بين كل المجموعات ، يعني إلى أشياء قليلة ، وليس إلى ما هو أكثر أهمية ، وهذا ما يجب القيام به ، وهذا ما حققه بورديو وفريقه حقاً ، وهو دراسة مختلف المجموعات بشكل منفصل ، ودراسة كل مجموعة بواسطة الطريقة الاكثر ملاءمة : تحليل ألْبومات صور سكان قرية ، ملاحظة مشاركة في نادٍ لمصورين هواة في مصنع كبير ، مقابلات مع محترفين ، الخ . وهكذا نحصل على سلسلة من الدراسات ( المونوغرافية ) التي تتيح ، اذا ما تجاورت ، أن نفهم ما هو التصوير ، سوسيولوجياً ، دون أن نسعى إلى تجاوز هذا التقارب كي نحقق تركيباً قلما يكون له معنى .

هذه الاعتراضات تبدو صحيحة تماماً ، ويبدو الخطر الذي تشير إليه حقيقياً . إلا أن ، اخذ ذلك في الاعتبار لا يؤدي بالضرورة إلى التخلي عن الابحاث ، ولكن الى وضعها في مكانها الصحيح ، الذي يعني الحصول على أجوبة من أفراد ، أجوبة لا يمكن تجاوزها في أغلب الاحيان . وبعد كل هذا ، فإن الأفراد ، بالنهاية ، وليس المجموعات ، هم الذين يفعلون ويحسّون ، ويفضّلون . وانه من البديهي أن تكون هذه الأفعال ، والاحاسيس ، والتفضيلات محددة اجتماعياً ، وأن الأفعال المهمة وإن لم تكن من صنع أفراد معزولين ، فهذا لا يمنع الا تفهم هذه الظاهرات الا على هذا المستوى . اننا نجازف في ارتكاب أخطاء جسيمة ، في لحظة التركيب ، اللحظة التي نضع فيها معاً كل هذه المعطيات الفردية لنستخلص منها نتائج وتعميمات . إذا قبلنا بدون تفكير أنَّ من المشروع أنْ نحلّل بدون الكثير من الاجوبة وبأن أية معلومات أخرى بدون فائدة ، فاننا سنجزىء الدينامية الاجتماعية فعلياً وما سيبقى من ذلك سيكون بدون فائدة . ولكن ذلك ليس الطريق الوحيد الممكن . وحتى لو فكرنا أننا نملك الحجج الجيدة لنعمل هكذا ، يجب التذكر بأن الظواهر الاجتماعية لا تستحيل إلا نادراً إلى ما يمكن أن نستخلصه من بحث منفرد : إن مقاربات أخرى ، متممة ، هي غالباً ما تكون ضرورية وأن أبحاثاً تبدو ضرورية ، في المثلين اللذين ذكرناهما ، في لحظة معينة . والمهم هو أن

نحدد جيداً موضوعها .

لنعد إلى مَثَل استطلاعات الرأي ، فنرى أن ذلك ليس له معنى « استجواب » مجموعات اجتماعية ، حتى ولو فكرنا بأن في هذا المستوى يتحدد الممثلون الحقيقيون للسيرورات التي تهمنا ، لأن الاكتفاء بالقادة وبوسائل الاتصال الجماهيري يعني أن ننسى أن الافراد لا يتبعون قادتهم وتلك الوسائل على نحو أعمى وأن نحكم على انفسنا بعدم امكانية تحليل تأثيرهم الحقيقي والطريقة التي يمارس بها هذا التأثير . أضف إلى ذلك ، أنه بدون استجواب مباشر للمعنيين ، لا نستطيع معرفة تصوراتهم ، ومعاييرهم ، وإطارات مرجعهم ، التي هي بالتأكيد منتجات اجتماعية ، ولكن ينبغي جيداً ، في لحظة أو في أخرى ، فهم هذه المنتجات بذاتها .

ثمة فكرتان ، من هذه الأفكار ، تبدوان جديرتين بأن نحتفظ بهما بشكل خاص . بادىء الأمر ، لا يمكن تقليص الظواهر الاجتماعية إلى ما يمكن استخلاصه مما يقوله أفراد عنها : وثمة معلومات أخرى ضرورية ويمكن أن تجمع بطرائق مختلفة كالملاحظة ، والاختبار ، وتحليل الأثر ، أو الوثائق المختلفة . وبالتالي ، يجب الا نخلط بين البحث ، الذي هو طريقة شائعة ، وبين إحدى طرقه ، التي هي في الحقيقة أكثر شيوعاً : الاستبار إزاء عينة ممثلة ، أن نستخدم أشخاصاً يتمتعون بموقع جيد كمخبرين ، وأن نستجوب أشخاصاً آخرين ذوي شأن يفضي بنا إلى مسار آخر في البحث ، ولكن ذلك ما هو ضروري غالباً لاعادة بناء وتحليل سيرورة اجتماعية .

### ٢ ـ بحث ، ملاحظة ، اختبار :

إذا ما افترضنا أن كل باحث يحلل وضعاً بواسطة واحدة أو اكثر من الطرائق الاربع وهي :

- الملاحظة ،
- البحث ،
- الاختبار ،
- دراسة « الأثر » ،

وبأن الاختيار ، ليس أكثر اتساعاً ، على الاقل في العلوم الاجتماعية ، فإننا نوجه ثلاثة اسئلة . الأول هو تعريف كل واحدة من هذه الطرائق ، والثاني تعريف تفاعلها فيما بينها ، والثالث تعريف شروط اللجوء إلى البحث .

#### ٢ . ١ ـ تعريفات :

يمكن أن تُعرَّف الملاحظة كنظرة إلى وضع دون أن يتغير هذا الوضع . نظرة متعمّدة ذات طبيعة عامة وتعمل على مستوى اختيار الوضع وليس على مستوى ما يجب أن يلاحظ في الوضع ، وهدفها جمع معطيات متعلقة بالوضع .

ويمكن أن يُعرَّف البحث كاستجواب خاص يتناول وضعاً يشمل أفراداً ، وذلك ، بهدف



التعميم . في هذه الحالة ، يتدخل الباحث طارحاً أسئلة ، ولكن دون أن يكون لديه رغبة واضحة في تغيير الوضع الذي يؤثر فيه كما هو في الواقع ( يجب ألا يدفعنا تعريف كهذا أن نفكر أن لدى المؤلفين سذاجة ليعتقدوا أن استجوابات الباحث ، ولا حتى حضور الملاحظ ، لا تغير الوضع . وهم أرادوا ببساطة أن يشيروا إلى أن هذا التعريف ليس هدفاً للباحث . وهم يحتفظون لانفسهم بالعودة إلى هذه النقطة وتوضيحها بعد ذلك .

ويمكن أن يُعرَّف الاختبار كاستجواب خاص يتناول وضعاً « مخلوقاً » ومراقباً من قبل الباحث ، وهنا أيضاً إذا لم تكن فكرة خلق وضع غامضة ، فليس الأمر كذلك بالنسبة لفكرة المراقبة ، وسنعود إلى ذلك . ان هذا التساؤل هو هدف للتحقق من ( فرضيةٍ أو من بديهيةٍ فرضيَّتُها أمرٌ مُنْتَج ) .

دراسة الأثر يمكن أن تعتبر كشكل مؤجل للملاحظة ، وهي لا تتناول بالضرورة الظاهرة الهامة مباشرة ولكن فقط بعض نتائجها . ويمكن أن نجمع في هذه الفئة تحليل الوثائق ، والاحصاءات الرسمية والأثر المادي الحقيقي . هذا نموذج الطرائق المعتبرة غير ارتكاسية : بما أن الباحث لا يتدخل إلا بعد أن تكون الظاهرة قد انتجت ، فمن البديهي أنه لا يستطيع أن يخل بنظامها . ولكن يمكن أن تكون سيرورات إنتاج الأثر والاحتفاظ به معقدة ، ويمكن اذن أن يكون الرابط الذي يجمعها بالظاهرة المدروسة مزيّفاً . فضلاً عن ذلك ، فإن بعض الآثار ، كالاحصاءات الرسمية مثلاً ، هي نفسها منتجات اجتماعية ، يمكن لصحتها أن تكون موضع تساؤل .

#### ٢ . ٢ ـ العلاقات بين الطرائق :

من أجل تحديد ما نفهمه بـ « البحث » ، فاننا مجبرون أن نحدد هذا البحث بالنسبة للفصائل الأخرى الكبيرة من طرائق علم النفس الاجتماعي ، وأن نصف النماذج المثالية أكثر من وصفنا للمسارات الفعلية لأولئك الذين يطبّقونها ، ذلك ما يقودنا بشكل خاص إلى توضيح ما يميز بعضها عن البعض الآخر . بيد أن ، النقاط المشتركة فيما بينها هي كثيرة ومتنوعة والتقليل من أهمية هذه الطرائق ، والتركيز على تناقضاتها ، قد يكونان نتيجة تقوية التفسخات داخل علم النفس الاجتماعي . وحالياً ، لكي تكون هذه التفسخات حقيقيةً فعلاً ، لا تبدو لنا ذات أساس من الناحية الابستمولوجية . من أجل ذلك يبدو لنا أنه من المناسب أن نقول بعض الكلام عما هو مشترك بين هذه الطرائق . أما بالنسبة للاختلافات ، التي يمكن أن تكون من جهة أخرى أكثر وضوحاً ، فستكون لدينا الفرصة لأن نعود إليها بشكل تفصيلي حينما نتكلم عن الاختيار بين طرائق مختلفة ، وعما تقدمه وعن الحدود الخاصة لكل منها .

هذه النقاط المشتركة يتحدد البعض منها في مستويات مختلفة جداً عن بعضها الآخر . وفي المقام الاول ، يجب ألا ننسى ان استخدام هذه الطرائق يصدر ، مبدئياً ، من نفس الرؤية العلمية ، ومن نفس الهم في إقامة الدليل . ثمة إذن ، بسبب هذا الواقع ، منطقٌ غامض مشترك فيها بينها . وبشكل خاص ، فإننا نجد ما سنسميه الموقف الاختباري الذي يجب أن

نميزه عن اختبار المختبر الذي هو تطبيق خاص لهذا الموقف في طريقة الباحث الذي يفهم ويفسّر بحثاً : همُّ توضيح الفرضيات التي نحاول التحقق منها ، والتفكير النقدي في شروط هذا التحقق ، وهمُّ مراقبة العوامل ، وعدم مقارنة إلّا ما يمكن مقارنته . ولكن ، في حين أن المختبر يحاول خلق الشروط التي تهمه ، وذلك ما يعطيه من حيث المبدأ امكانيات تغييرها على نحوٍ منظم تبعاً لفرضياته ، فإن الذي سيقوم بالبحث سيختار ميدانه أو مجموعاته السكانية ليتمكن من القيام بالتحاليل التي يحتاج اليها من أجل الوصول إلى اهدافه . وإذا ما قام بالمعالجة الاحصائية للنتائج التي جمعها فإن الاجراءات التي استخدمها تصدر ، هي أيضاً ، عن نفس نمط التفكير الذي صدر عنه بناء الأوضاع الاختبارية وتحليلها (٣) . كذلك ، فلا يمكن ابداً اختزال الملاحظة الى تسجيل بسيط : هنا أيضاً ، يختار الباحث وحداته ، والمميزات الملائمة التي سيبنيها ، الخ ، وهذه الاختيارات ، في التحليل الأخير ، تنبثق هي أيضاً من نفس المنطق الذي ينبثق منه ضبط تجربة في المختبر .

والتشابه بين البحث والاختبار يمكن أن يذهب إلى حدٍ أبعد : فبدلاً من أن نكتفي باستجواب عيّنة ممثِّلة ، بالمعنى الاحصائي ، للمجموعة السكانية المدروسة ، فإننا نستطيع أن نشكل مجموعات ، كعينات صغيرة ، مفهومة تبعاً لمخطط اختباري ، كما نفعل ذلك في المختبر . ولدراسة التأثير المتزامن للفئة الاجتماعية ، مثلاً ولـلانتماء السياسي على سلوك ما ، يمكننا تشكيل عينات صغيرة متساوية من الأفراد الذين ينتمون إلى كل فئة اجتماعية وإلى كل مجموعة ذات انتماء سياسي ، وفق مخطط عاملي ، ( factoriel )، لأن كل فئة اجتماعية مرتبطة أيضاً كغيرها غالباً بانتماء سياسي . ذلك ما يضمن ، الاستقلالية بين العامِلَيْن ، لمجموع الاشخاص موضوع الدراسة ، وبالتالي إمكانية تقييم تأثير كل واحد منهما على نحو منفرد وتأثير تفاعلهما ، ونجد المنطق في مخططات التجربة متماثلاً مع ما هو عليه في المختبر .

وبالنسبة للبعض ، فإن هذا النموذج من المنحى هو الذي يمكنه وحده أن يكون ذا معنى بسيكولوجي أو سوسيولوجي ، لأنه ، بدل أن نخلق أوضاعاً ذات صفة اصطناعية دائماً ، نستطيع أن ندرس تأثير المواصفات الاساسية المكونة للافراد وليس ما هو خارجهم ، مثل العمر والجنس أو الانتماء لفئة اجتماعية .

إلا أن ، هذه الطرائق ، بالرغم من كل فائدتها ، لا تنتج جميع مواصفات الطريقة الاختبارية . واننا نعرف ، بالفعل على الأقل منذ فيشر ( R. A. Fisher )، أنه من أجل التأكد من أن الاختلافات الملاحظة من مجموعة إلى اخرى يمكن أن تسند دون لبس إلى العامل الذي يميّز هذه المجموعات ، وأنه من الضروري أن يكون الاشخاص قد تأثّروا على نحو محض عرضي بكل شرط اختباري وبكل مجموعة من الخطط ؛ وإلا ، سنستطيع دائماً أن نعترض بأن التأثير الملاحظ ربما هو ناتج عن متغير مشوش متلازم مع أحد المتغيرات الاختبارية ، والذي لم ننجح أو لم نفكر بمراقبته. نعني التدخل القائم على الصدفة « randomisation » مع تقاطع العوامل، أي استقلاليتها، الذي يؤمن للبرهان الاختباري خاصيته الملزمة.



إن التدخل القائم على الصدفة ليس ممكناً بداهة ، مع المجموعات المأخوذة في الاعتبار في الأبحاث : لا نستطيع أن نسند على نحو عرضي للمستجوَبين فئة اجتماعية معينة ، ولا انتماء سياسياً معيناً . والمجموعات المكوّنة على قاعدة خصائص معينة ، حتى لو فُهمت وفق مخطط اختباري سليم ، فإن لها كلَّ الحظ بأن تتباين تبعاً لمتغيرات أخرى عديدة ( العمر ، الدخل ، المواقف ، الشخصية ، الخ . . ) ، نعرف أنها تؤثر على تصرفات عديدة . واستنتاجات هذه الملاحظات ستكون غير أكيدة خصوصاً وأن كل المتغيرات المهمة ، المعتبرة كـ « تفسير » من وجهة علم نفس ـ اجتماعية أو سوسيولوجية ، تقدم ارتباطات ( intercorrélations ) معقدة . ومن ناحية أخرى ، فإن ظاهرة الانتقاء ـ الذاتي ( auto — sélection )، التي تشكل سيرورة خاصة لظهور هذه الارتباطات ، ما زالت تجعل التحليل أكثر صعوبة . لنفترض أننا نريد دراسة تأثير التلفزيون . فإذا ما قارنا مباشرة تصرفات أو مواقف الاشخاص الذين يشاهدونه وأولئك الذين لا يشاهدونه ، فإن للاستنتاجات كل الحظ بأن تكون منحرفة لأن الاشخاص الذين يختارون ، تلقائياً ، مشاهدة التلفزيون أو الامتناع عنها ، ليسوا هم نفس الاشخاص في الواقع .

وللوهلة الاولى ، تبدو هذه الصعوبات غير ممكنة التجنب . هكذا نستطيع تعقيد المخطط الاختباري اذا ما اقمنا وزناً بوضوح لعوامل مشوشة ، ونستطيع أن نكوّن عينات معتمدة على الصدفة من الاشخاص الذين سنطلب منهم أن يشاهدوا أو لا التلفزيون خلال فترة معينة ، بغض النظر عن كونهم قد فعلوا ذلك تلقائياً أو لا ، ذلك قد يبعدنا عن البحث في المعنى الحرفي . بيد أنه ، نظراً لتعقيد الظواهر الاجتماعية الأكيد ، ولغياب النظرية التي تدلّنا على المتغيرات الوثيقة الصلة بالموضوع والتي يتوجب أخذها في الاعتبار (٤) ، فإنه لمن المستحيل قبول معادلة مجموعات مختارة بطريقة غير عشوائية .

يستخلص من كل ذلك أن الاستنتاجات ، كتحقق من فرضيات تتناول علاقات سببية ، تبقى دائماً أقل إثباتاً في الأبحاث منها في التجارب ، حيث الخاصية « الخارجية » للاوضاع المخلوقة في المختبر تؤمن استقلالها بالنسبة لكل المميزات الفردية ، وتسمح اذن بالتعادل بواسطة التدخل القائم على الصدفة . من الممكن بالمقابل ، أن نجرّب إلغاء الكثير من الفرضيات المتشابهة كي تحصل تلك الفرضية التي نحاول التحقق منها بالحصول على مصداقية كافية (٥) . نقطة ثانية مشتركة هي التأثير الثابت لحضور الباحث ، الذي يتدخل بصفة مختبِر ، باحثٍ أو مُلاحظ ، وحتى ،بصفة ناظمة آلية ( ordinateur ) مبرمجة ، ليقدم مؤثرات وليسجل الأجوبة . في كل حالة ، يكون الباحث حاضراً في الوضع ، وهو يشكل عنصراً من التصور الذي يقدمه المستجوَب عن هذا الوضع . ومن المؤكد أن درجات هذا التدخل ، والتشويش الذي يمكن أن يسببه ، تستطيع أن تتغير تغيراً كبيراً ، ويمكن لنتائجها أن تكون ذات خطورة شديدة التنوُّع . ولكن يجب أن نحذر إذ لا يكفي امتلاك أية نية في تغيير وضع لنتوصَّل اليه فعلاً .

منذ عدة سنين ، بدأنا الاهتمام جدياً بعلم النفس الاجتماعي للوضع الاختباري . اذ

أن عدة أبحاث أوضحت أهمية التصور الذي يكونه المستجوَب عن الحال التي كان قد وضع فيها ، وعن المختبِر ، وعن نواياه وتوقعاته ، كذلك عن دور الاتصال اللاإرادي واللاواعي الذي ينشأ بينهما . ويمكننا أن نقوم بتحليل من النمط نفسه عن وضع البحث وعلاقة الباحث - المستجوَب . والملاحظة أيضاً - حيث يكون مع ذلك تدخل الباحث معدوماً ، مبدئياً - لا تفلت من هذه الصعوبات . ويمكن بالفعل أن نجد امثلة حيث من السهل أن نوافق على أن الملاحِظ لا يؤثر ابداً على التصرفات ، وبشكل خاص عندما نأخذ احتياطات كافية كي لا يعرف المستجوَبون أنهم ملاحظون . فمثلاً ، يمكن لشخص ضائع بين مجموعة يلاحظها أن يأمل حقاً بعدم إرباكها بحضوره وبالملاحظات التي يأخذها . ولكن حالاتٍ كهذه تبقى قليلة العدد . وإذا فكرنا بطرائق مثل البحث الإيجابي( action research ) أو الملاحظة المشاركة ، فإنه يجب أن نعرف جيداً أن تدخّل الباحث يصبح عنصراً لا يستهان به ، وحتى ، غالباً ، مركزياً ، للسيرورة التي يريد دراستها . وان الاعتقاد باللجوء إلى البحث أو الى الملاحظة يتيح فهم ظواهر اكثر « طبيعية » من القيام بالاختبار هو اعتقاد ساذج . وان مسألة التعميمات الممكنة تُطرح في كل حالة ، حتى وإن كان ذلك بتعابير مختلفة .

ان الطرائق الوحيدة التي تفلت من هذه الصعوبات هي تلك التي لا تتناول مباشرة الافراد أنفسهم ولا تصرفاتهم ، ولكنها تتناول « آثار » هؤلاء : كتابات ووثائق « تلقائية » مختلفة ، احصاءات ، تصرفات عائدة لهم ، الخ . الا أنه ، بالرغم من فائدتها وبراعة بعض مستخدميها ، تبقى هذه الطرائق « غير الارتكاسية » محدودة المدى ، ولا تبدو ايضاً قادرة لأن تنوب غالباً عن الطرائق الكلاسيكية .

من جهة اخرى ، اذا ما تابعنا بعيداً نفس نمط التفكير ، نضع أيضاً موضع التساؤل صحة الوثائق المعتبرة موضوعية ، لأنها غير مثارة بالبحث نفسه ، مثل الإحصاءات الرسمية . مثلاً ، بينّا في حالة المعطيات الاحصائية حول الانتحار ، كتلك التي استخدمها دوركهايم ، ان هذه المعطيات هي نفسها نتيجة سيرورات اجتماعية تتدخل فيها التصورات والمواقف والمعايير التي هي أيضاً محدّدة للانتحار . بمعزل عن كل نية واعية في حرف الإحصاءات ، فهذه الاخيرة لا تشكل اذن المعطيات الموضوعية التي نجدها غالباً فيها . تُشرح هذه المعطيات ، وغالباً بنفس العوامل ، مثل الظواهر التي تدّعي وصفها .

وفي النهاية ، فالطرائق ، في حقيقة البحث أو التطبيقات ، هي أقل تمايزاً بكثير مما يمكن أن نعتقد . ويُصادف وسطاء يُستعصى تصنيفهم مثل الاختبارات المدعوة « في الوسط الطبيعي » أو « بالمقدار الحقيقي » أو تكامليات كالاستعانة باستمارات أو مقابلات ما بعد - الاختبار . يمكن للبحث أن يتمم غالباً على نحو مفيد ملاحظات من الصعب تفسيرها دون استجواب المعنيّين . ان بعض تجارب المختبر التي تتناول المواقف تُتّبع باستمارات من نفس طبيعة تلك المستخدمة خلال بعض الابحاث والتي تهدف إلى فهم الطريقة التي بها أدرك المستجوَبُ الوضعَ .



## ٢ . ٣ - استخدام الابحاث :

في مخزون الطرائق التي هي تحت تصرف عالم النفس الاجتماعي أو عالم الاجتماع ، يحتل البحث موقعاً وسطياً وغامضاً على نحو ما . والبحث الذي هو أكثر إرباكاً من الملاحظة ، لا يسمح بمراقبة الوضع وبإثارة الشروط التي يحتاج إليها الباحث ، كما تسمح بذلك التجربة في المختبر ، إضافة إلى سيِّئة أخرى يمكن أن تكون خطيرة هي الاعتماد على كلام الباحث ومختلف فئات المستجوَبين ، الذي لا يمكن أن نسلّم مسبقاً بتطابقه .

على ضوء ذلك ، لماذا القيام بأبحاث ؟ وهل البحث ، في هذه الأيام ، هو إحدى الوسائل ذات الامتياز في الدراسة في العلوم الاجتماعية ؟

تبدو المسألة ساذجة ، ومحض بلاغية . ألا تشكل الممارسةُ الاجتماعية البرهانَ الافضل لفائدة ومنفعة الطريقة ؟ بالتأكيد ، لا يعفي ذلك من نقد جدي للتقنية ، ولا من معرفة حدودها ، ولا من شرح الشروط التي يبدو فيها البحث فعلياً كوسيلة وحيدة للحصول على بعض المعلومات .

١ - اللجوء إلى الاستجواب هو ضروري في كل مرة نحتاج فيها لمعلومات حول تشكيلة كبيرة من تصرفات المستجْوَب نفسه ، تصرفات قد تتطلّب مراقبتها المباشرة ، حتى لو كانت ممكنة ، كثيراً من الوقت ، أو أنها قد تكون غير ممكنة كلياً لأن الأمر يتعلّق بماضٍ . أن نحاول معرفة الشروط التي تمّت فيها طفولة المستجوَب ، ولمن اقترع في الانتخابات الأخيرة ، أو متى اشترى باقلاء في المرة الأخيرة ، ليس ثمة من شيء نفعله بشكل عام سوى أن نسأله ذلك .

٢ - نلجأ أيضاً للبحث إذا ما افترضت الملاحظة المباشرة لبعض التصرفات علاقة حميمة غالباً ما تكون مستحيلة على الصعيد التطبيقي وغير مقبولة من ناحية أدب السلوك . ولا يبقى إذن سوى أن نرضى بالوصف ، وبالسرد ، الذي يرغب أن يقدمه المستجوبون بأجوبة على أسئلتنا .

٣ - يبدو البحث ، في كل واحدة من فئتي الأوضاع تلك ، كبديل لملاحظة صعبة جداً أو مستحيلة . إننا مضطرّون أن نلجأ أيضاً للاستجواب لفهم ظاهرات مثل المواقف ، والآراء ، والتفضيلات ،والتصورات . . الخ ، التي لا يمكن التوصل إليها عملياً إلا عبر الكلام ، والتي لا يعبّر عنها تلقائياً إلا فيما ندر . بالتأكيد ، قد نستطيع أن نعطي الاستجواب تعريفاً سلوكياً دقيقاً ، ونحاول أن نستنتج ، مثلاً ، بعض التفضيلات انطلاقاً من ملاحظة خيارات حقيقية ، أو خيارات مثارة على وجه الاحتمال في وضع اختباري . ولكن ، بذلك ، قد نمتنع عن طرح مسألة العلاقات ، والاختلافات المحتملة بين هذه التفضيلات والتصرفات العائدة لها .

من جهة أخرى ، فإن ملاحظة تصرف ما يمكن الا تكون كافية في الغالب ؛ وينبغي أيضاً معرفة كيف يشرحه المستجوَب ، والمغزى الذي يحمله بالنسبة له ، ذلك لا يمكن معرفته إلا اذا وضحه لنا . وهذا لا يعني من جهة أخرى أن نؤخذ بالمحتوى الظاهر لما يقوله لنا بهذا

الصدد . وهذا يمكن أن يؤدي ، في بعض الحالات ، الى إتمام ملاحظات بواسطة أبحاث . وبواسطة البحث أيضاً نحصل على بعض المعلومات الوقائعية ( factuelles ) أو غير الوقائعية ، التي ستساعدنا في تفسير ما كان قد لوحظ .

٤ ـ وإذا ما قابلنا البحث الآن بالاختبار وليس بالملاحظة ، فإنه يبدو ضرورياً في كل مرة لا يصدر ما يهمنا عن ميكانيزمات ذات منحى عام ( مثلاً : « ما هو تأثير مصداقية المصدر ، أو التأثير الذي تمارسه رسالة ؟ » ) ، وإنما يصدر عن ظاهرات مثل تلك التي تتم في لحظة معينة ، في مجتمع معين ، مع تعقيداتها ( مثلاً : « ما هو تأثير جريدة ما على مختلف فئات القرّاء ؟») . إن اختزال المختبر ، في هذه الحالة ، إذا ما سمح بمراقبةٍ أفضل لما يحصل وبمعرفة السيرورات التي تعود للظاهرات الملاحظة ، لا يسمح بنقل مباشر الى وضع حقيقي .

٥ ـ أخيراً ، وهذه النقطة قريبة جداً من النقطة السابقة ، فإننا نستطيع أن نصل إلى معلومات عما يحدث في لحظة معينة ، بواسطة البحث ، واحياناً بواسطة الملاحظة ، ولكن ليس بواسطة الاختبار . ما هي نسبة المنتخبين التي لها نيّة التصويت لحزب ما ؟ من هم هؤلاء الناخبون ؟ كيف يؤثر شكل مدينة بالعلاقات الاجتماعية ؟ وما هي السيرورات التي تؤدي إلى التزام سياسي معين ؟ الاختبار لا يسمح ، أو على الأقل ، ليس وحيداً ، بالإجابة على أسئلة من هذا الطراز ، والملاحظة ، إذا ما كانت ممكنة ، فهي على الأغلب غير كافية للأسباب التي قد تفحّصناها أعلاه .

وينبغي أيضاً أن نبين ، مع أن هذا النوع من التبرير يقع في مستوى آخر بالنسبة للمستويات السابقة ، فإن البحث هو تقنية بسيطة نسبياً في التطبيق . حتى ان مقابلة في العمق لا تتجاوز الساعتين إلا نادراً . وملء الاستمارة يمكن أن يتمّ في أي مكان تقريباً حيث لا نحتاج لاجهزة معقدة ، باستثناء آلة التسجيل احياناً ، ولا إلى وسطاء كما في الكثير من تجارب علم النفس الاجتماعي . يستنتج من ذلك ، ان هذه هي الطريقة الوحيدة تقريباً التي يمكن ، إذا اقتضى الأمر ، ان نُطبِّقها على نطاق واسع ، باختيارنا المستجوبين . إن كل اولئك الذين حاولوا يائسين أن يجلبوا إلى مختبراتهم أشخاصاً غير طلاب علم النفس ( ولحسن حظ الباحثين في علم النفس على الأقل ، فعدد طلاب علم النفس لا يتناقص ) ، أو الذين أمضوا ساعاتٍ في رصد تصرفات مفيدة للملاحظة ، يقيمون هذه الحسنات العملية .

هذا يعني ، أنه ليس ثمة ما هو أقل صحة من أن البحث يبقى خاضعاً كلياً للكلام وان كل ما بحوزتنا هو ما استطاع أو ما اراد قوله المستجوب . ويمكن الاعتقاد أن قسطاً مهماً من منهجية الابحاث ، وبالتالي مما سيكون موضوع بحث في هذا الكتاب يهدف بطرق مختلفة الى تمويه هذه السيئة الكبيرة في الحالة الراهنة للمعارف الألْسنية تحديداً . وهذا لا يعني أبداً سوى اكتشاف نظرية في علم الدلالة قد لا يزيل هذا العائق . ولكن هذه النظرية البائسة ، المنتقلة من الألْسنية إلى علم النفس ، ليست سوى وهم .

يستنتج من ذلك ، كما سنرى في كل هذا الكتاب ، خاصة في الاقسام الاكثر ارتباطاً



بالكلام ، كتلك التي تتناول مختلف طرق الاستجواب وتحليل المحتوى ، أننا في أغلب الأحيان نُحال الى منهجية سلبية ، محددين العوائق التي ينبغي تجنّبها ، والشَّراك التي ينبغي عدم الوقوع فيها ، ولكننا نبقى مشوَّشين فيما يجب أن نقوم به . من هنا ، ففي الحالات التي يمكن أن ندل فيها على طرائق إيجابية محددة ، فإن فائدتها لا تكمن تماماً في قيمتها الأصلية ، التي تبقى معرّفة على نحو سيّء ، إلا في الخاصية الواضحة للمسارات المقترحة . ذلك ما يشكل ميزة أكيدة بالنسبة للغموض الفنّي للطرائق التفسيرية أو الإدراكية ، التي تعطي نتائج مغرية حتماً ، ولكن صحّتها تبقى غير قابلة للمراقبة .

في اوضاع مشابهة ، غير أكيدة نظرياً ومنهجياً ، يجب الحذر من خطرين متناقضين . يقوم الأول على الاعتقاد بأن الاستنتاج مشروع لأنه مفيد ، وغنيّ بالمنظورات ، وموحٍ ، ومشابه للواقع . ويقوم الثاني على عدم قبول الاستنتاج كاستنتاج مشروع إلا اذا كان قد تم الحصول عليه بطريقة واضحة وموضوعية على نحو دقيق . ونتذبذب بثبات بين Le charybde[٦] الصفائية المنهجية و Le Scylla[٦] التسامحية الحدسية و« الملموسة » . هنا اخترنا اعطاء امتياز لما هو دقيق وموضوعي ، دون أن نتجاهل كل حدودهما . إلا أن خطتنا ليست في هروب منهجي الى الأمام قد يخفي المسائل الأساسية دون أن يحلها ، مستبدلاً التصديقات العلمية بمخزون من الطرائق للتوافق بين التقني والنظري . ولكن بعملنا وفق معايير المنفعة وافتراضنا أن البحث يسمح بمعرفة احداث يمكن بالتالي أن تفسح في المجال لأفعال في الوسط الطبيعي ، فإننا نميل الى أن نجعل هذه المعرفة المعرفة الأقل شبهةً ممكنة .

يعود الصفاء المنهجي ، في هذه الحالة ، لمحاولة تقليل نسبة الخطأ الممكن أو ، على نحو أدقّ ، لمنح الباحث مجموعة من المعلومات لقراءتها حتى نحدّ من العشوائية ومن سذاجة الإرادة الطيبة .

وقبل تفحّص حقل تطبيق الأبحاث ، وحدوده ، على نحو ادق ، فمن الضروري ، لتجنب سوء فهم شائع ، تمييز طريقة الأبحاث ، التي قبلنا أن نعرضها هنا في عموميتها وتعقيدها ، واستطلاعات الرأي ، التي هي بمثابة تطبيق لها . والتمييز مهم لأن الانتقادات ، في الأغلب ، التي تدعي أنها تستهدف الأبحاث بشكل عام ، لا تتناول ، في الواقع ، الا استطلاعات الرأي التي تشكل ، ومن بعيد ، طريقة البحث الأكثر شيوعاً خارج الأوساط المتخصصة .

وإذا ما تكلمنا على البحث بشكل عام ، فإننا نعني ، كما قلنا ، كل اشكال استجواب الافراد بهدف التعميم ، واستطلاعات الرأي هي حالة خاصة من بينها ، هدفها : وصف حالة الرأي في لحظة معينة ( الرأي معرّف هنا بأجوبة عن بعض الاسئلة البسيطة جداً ) . ومن جهة اخرى ، فإن الشروط العملية لتحقيق هذه الأبحاث تفرض عدداً معيناً من الموجبات :

١ ـ يجب أن تكون الاستمارات مفهومة غالباً بسرعة كبيرة ( مثلاً ، إذا كان المقصود فهم ردود الفعل على حدث غير متوقع ، فمن البديهي أنه لا يمكن ان نأخذ الوقت الذي تطلبه كل

المراحل المعتادة في تحضير الاستمارة ) ، يجب أن تكون الاسئلة غير كبيرة العدد إذا ما اردنا أن نجد مستجوبين بسهولة وأن ينتهي البحث بسرعة .

٢ ـ ويجب أن تكون الاسئلة أيضاً بسيطة جداً ليس فقط من أجل ان يفهمها كل المستجوَبين بسهولة ، وهذا ما هو صحيح بالنسبة لكل أشكال الابحاث ، ولكن أيضاً من أجل ان يكون معناها ومنحاها ظاهرين مباشرة بالنسبة للقراء غير المتخصّصين . ومن جهة أخرى ، على الأقل فيما يخص النتائج المنشورة في الصحافة ، فتحاليل الأجوبة المجموعة تختزل إلى بعض المعالجات البسيطة جداً وبشكل عام ، نرضى بإعطاء النسب المئوية لمختلف الأجوبة عن كل سؤال ، وعند الاقتضاء بتوزيع هذه الأجوبة وفق متغيرات بسيطة مثل العمر ، الجنس ، الفئة الاجتماعية ـ المهنية أو الاختيار السياسي المصرّح به . ولا نجد أبداً ، على سبيل المثال في هذه التقارير ، الدراسة المتزامنة لمختلف الأجوبة المعطاة من الشخص نفسه ، ذلك ما يسمح بتقدير ترابطها ، واستخراج نماذج ، الخ . هذا التبسيط في فهم الاستمارة وفي تحليل الأجوبة لا يقتضي من جهة أخرى أن تكون النتائج الحاصلة دون فائدة ، ولا أن يكون تحقيق استطلاعٍ جيّد للرأي شيئاً سهلاً ، ومخاطر الخطأ أو عدم البراعة في صياغة الأسئلة هي كثيرة .

٣ ـ وأن تكون تمثيلية العينة المستجوبة مؤمنة على نحو دقيق بشكل خاص ، وعلى نحو اكثر دقة حتى بالنسبة إلى نماذج أخرى من الأبحاث الأكثر طموحاً من جهة أخرى .

ولكننا نريد أن نبين أن طريقة الأبحاث تقدم حتماً إمكانيات أخرى : بطرحنا أكبر عدد ممكن من الأسئلة ، يمكن أن نقوم بتحاليل اكثر عمقاً ، وأن نصف على نحو أدقّ الآراء والتصرفات التي نحاول دراستها . ويمكن أن نتحقّق من فرضيات معقّدة . ويمكن أن نفهم مظاهر اكثر تعقيداً من التصورات والمواقف ، باللجوء إلى طرق من الاستجواب غير الاستمارة ، كالمقابلات غير الموجهة مثلاً . ودون أن نحاول مضاعفة الأمثلة ، لنجرب أن نرى ، في حالة ، ما يمكن أن يقدمه البحث ، وما هي حدوده : بعد انتخابٍ ما ، نريد معرفة العناصر المحددة لمختلف الاختيارات . ونمتلك ، في هذه الحالة ، « تخطيطات » نادراً ما يكون لها من حيث المبدأ ميزة عدم الانحراف : النتائج الانتخابية ونسبة المشاركة في مكتب التصويت أو في الدائرة ، نتائج الانتخابات السابقة : من جهة أخرى ، يعطي الإحصاء ، حول نفس الوحدات ، معلوماتٍ اجتماعية ـ ديمغرافية تخص تركيب المجموعة السكانية المعنية . يسمح ذلك « بتحليل بيئوي » لا تكون الوحدات المتناولة فيه أفراداً ، وإنما مجموعات ( في الحالة الخاصة ، دوائر . . . ) وسنستطيع ان نحسب الارتباط ، مثلاً ، بين النسبة المئوية للعمال في الدائرة ونسبة الأصوات لمختلف الأحزاب ، وأن نقارن هذه العلاقة مع ما كانت عليه في الانتخابات السابقة . . الخ . فتحاليل كهذه ممكنة وتعطي نتائج مفيدة بالتأكيد . ولكن معطيات الإحصاء هي محددة : بما أن فرضيات عالم الاجتماع ، مثل المصدر الاجتماعي ونموذج المؤسسة التي يعمل فيها الناخب ، والدين ، وعند الاقتضاء المواقف السياسية أو المواقف الاكثر شيوعاً ؛ فإن عوامل يعتبرها عالم الاجتماع ضرورية تعوز الإحصاء . من جهة اخرى ،



فالانتقال من الارتباطات البيئوية إلى السيرورات الفردية يطرح مشاكل ، وهو نفسه مسألة حساسة . فليس لأن النسبة المئوية من الاصوات لحزب معين لها ارتباط مع المجموعة العمالية في كل دائرة ، يمكن لنا أن نستنتج مباشرة ان العمال يفضلون التصويت لهذا الحزب . إذ أن ثمة تفسيرات أخرى محتملة .

فبالنسبة لتحليل الاحصاءات الموجودة ، يمثّل البحث في هذه الحالة ، ميزتين : يتيح ملاحظة علاقات على مستوى الافراد ، ويتيح الحصول على معلومات اكثر غنى عن كل منهم . ولكن البحث ينطوي على بعد مهم جداً : يمكن لصحة الأجوبة أن توضع موضع شك . إن أبحاثاً أُجريت في شروط تسمح بصحة الأجوبة بواسطة مقارنة المعلومات تتيح تبيان أن « الأخطاء » ( إرادية أو غير إرادية ) حول حقيقة الإقرار بالتصويت أو عدمه ، يمكن أن تكون مهمة وأن تتجاوز ثلث الأجوبة . ويمكن لنفس الانحرافات ان تُحرِّف الاجوبة المتعلّقة بالمرشح الذي صوّتنا له . من جهة اخرى ، فإن بحثاً لا يمكن أن يتم ، لأسباب عملية ، إلا من خلال عيّنات محدودة ، ذلك ما يمكن أن يزعج في هذه الحالة ، اذا ما أخذنا في الاعتبار أهمية الخصوصيات المحلية . ويمكن للتحليل البيئوي أن يكون ، شاملاً ، دون صعوبة . ان الاختيار النهائي للطريقة ، أو قرار استخدام الاثنين ( البحث ، التحليل البيئوي ) على نحو متكامل ، يرتهن اذن لطبيعة الفرضيات المحددة التي نحاول أن نتحقق منها وللوسائل التي لدينا .

### ٣ ـ استنتاج :

دراسة البحث ، المعتبرة كموضوع تحليل ، تواجه صعوبات عديدة ، منها ـ برأينا ـ اثنتان أساسيتان .

**الأولى** : تكمن في حقيقة أن تقنيات البحث تعتبر في أغلب الحالات كمنهجيات صرفة وهي لهذه الصفة لا يمكن أن تُسأل حول أسسها النظرية والابستمولوجية إلا بصعوبة . فتقنيات البحث مرتبطة ، بالفعل ، في كل الحالات بسند « لغوي » . وما ينبغي اعتباره ، هو أذاً نظرية ( او غياب نظرية ) للغة أو على نحو أدق نظرية للمعنى . فالمسألة الدلالية تبدو رئيسية اذا ما أردنا تجنُّب الأشراك المحتملة من خلال قراءة مكرّرة لنفس الرسالة . إن تقنيات البحث ، كما هي عليه ، لا تستطيع أن تقدم جواباً عن هذه المسألة المحددة ؛ وزيادة على ذلك تستطيع ان تحدّ من مخاطر القراءة المتعددة وان تنظم المقاربات . ولا يستطيع الشيء الذي ترتكز عليه طرائق البحث أن يعطي جواباً مباشراً عن الصعوبات التي تنبثق عن الموضوع ( اللغة ) الذي تنطبق عليه . ان مخاطر جهلنا المشاكل النظرية للمعنى وتركيز انتباهنا على معالجة معطيات تتزايد بهذا الهروب المنهجي الممكن إلى الامام ، لا سيما وأن هذا الهروب المطمئن يحمل أجوبة ، في الظاهر على الاقل .

**أما الثانية** : فهي مرتبطة بالانتماء المضاعف المنطقي لتقنيات البحث . وبما أنها في آن معاً

منطق - اجرائي ( logique—procès ) ومنطق صوري ( logique formalisée ) ، فهي تخضع لنيةٍ مضاعفة . ان الصفة الرياضية لمعالجة المعلومات متلازمة برغبة توحيد المعنى في النقل والقراءة . ومخاطر المقارنة المفرطة لتوحيد معنى ( لغة ) الأداة بالافتراضات التي سمحت بانشائه من ناحية ( نظرية المواقف مثلاً ، في حالة سلالم المواقف ) ، وبالموضوع الذي تطبّق عليه اللغة من ناحية اخرى ، هي مخاطر كبيرة . وإذا ما كان للتحليل النقدي ان يتجنب هذه الانحرافات ، فإن التطبيق الشائع يميل الى تجاهلها . وأما جمع المعلومات ( أكان عن طريق الاستمارات أو المقابلات ) ، الذي هو أيضاً إنشاء متنامٍ للموضوع ، يساهم انطلاقاً من ذلك في المنطق - الإجرائي . نفهم من ذلك أن نطرح سؤالاً وأن ننطلق من مجموعة من الأسئلة ، هو أن نُحدّد - بطريقة القُمع - تدريجياً حقل الامكانيات المتعلقة بموضوع ما . إن تصرفاً كهذا يعود في الحقيقة إلى بناء موضوع بشكل تدريجي ، ولكنْ دون ضمان توحيد معنى القراءة . هاتان الصعوبتان تؤديان بوضوح الى تمييز اهتمامين : الأول علمي والثاني منهجي .

أن نتجاهل وجود التمييز وأن نطابق بالتالي بين العلم والمنهج ، ذلك يعني عدم طرح اسئلة حول ما ينشىء هذا أو ذاك التطبيق . وترتكز المرحلة الأولى ، في كل بحث ، على تحديد المشكلة ، وتعيين الأهداف وصياغة الفرضيات التي نسعى للتحقّق منها . وبالرغم من أهمية هذه المرحلة ، فإننا لن نقول شيئاً عنها ، من ناحيةٍ لأن المشكلة تتخطى موضوعنا بشكل متّسع والذي هو عرض ومناقشة لطريقة ، ومن ناحية أخرى ، لعدم وجود شيء كبير نقوله عنها . إننا نعرف جيداً أن الأفكار والفرضيات ، في العلوم الاجتماعية ، تصدر من حيث تستطيع : وليس من قاعدة بهذا الصدد ، فكل الوسائل جيدة . وسيان ، ان تُستخلص بدقة من خلال نظرية أو أن تنبثق عن مشكلة عملية أو عن دهشة أمام مظهر معين من الحياة اليومية . وكل المجهود في الدقّة العلمية يتناول الطرائق التي يراد تطبيقها حالما تطرح المشكلة . هذا يُعبّر من جهة أخرى عن الحالة الراهنة لتطور العلوم الاجتماعية . في الفيزياء ، تنشأ المسائل والفرضيات من معارف ونظريات سابقة ، على الأقل في الإطار الذي سماه كاهن ( T . S. Kuhn ) بـ « العلم العادي » ، يعني العلم الذي يتطور خارج فترات الأزمة ، وحيث مجموعة من الصعوبات تقود غالباً هذه المعارف والنظريات إلى وضع أجزاء مهمة مما هو مكتسب موضع تساؤل .

يبقى اختيار الطريقة ، أو غالباً الطرائق ، التي ستعملها حالما تطرح الفرضيات . وان ضغوطات مؤسساتية ، واجتماعية ، وايديولوجية تؤثر على هذا الاختيار على نحو مستقل عن المتطلبات المحض علمية . ومهما كانت قناعةُ الباحث الخاصة ، فإنه لمن الصعب غالباً أن يقنع شخصاً مهتماً بتطبيقات عملية مباشرة يمكن لتجربة في المختبر أن توضحها له . وبالعكس ، فإن تجربة متقنة ورائدة ، في إطار جامعي ، ذات حظ أكبر في أن تجلب الشهرة لصاحبها اكثر من بحث أو مجموعة من الملاحظات . وهذه الأخيرة تطرح ، فوق ذلك ، مشاكل أدبية بديهية . وأخيراً ، فإن مختلف الطرائق الممكنة هي ذات كلفة كبيرة إلى حدٍ ما . وهذه النقطة الأخيرة مهمة على نحو خاص فيما يخص الأبحاث التي تتطلب استجواب عدد كبير من الاشخاص ،



وعمليات فرز طويلة ومعقدة . وفي النقاش اللاحق للتقنيات ، ثمة نقطة حاضرة في الذهن : فالكثير من عمليات تهذيب طرائق تصنيف العينة ، مثلاً ، تُبرَّر بالدرجة الأولى بهمّ الحصول على الحدّ الاقصى من المعلومات بأقل كلفة . وهكذا فإن تقنيات البحث تعود إلى عقلنة مضاعفة منهجية وتطبيقية ، وإذا ما نسينا واحدة منهما فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب أخطاء .

أردنا أن نتوجه ، في هذا الكتاب ، إلى من سمّيناه الباحث ، وليس إلى الإحصائي أو إلى جامع المعلومات . وهذا يرسم حدود الكتاب . وقد تخلينا ، بشكل خاص وعلى نحو منظم ، عن أن نقدم ، فيما عدا التلميحات ، بعض التقنيات المسماة بـ « التقنيات الحدّية » techniques « de pointe » مثل التحليل الآلي للخطاب ، وتحليل المراسلات ، أو التحليل الجبري للاستمارات . إن عرضها ، وبخاصة نقاشها ، قد يتطلّب شروحاتٍ تقنية طويلة ، وتطويلاً للنص مبالغاً فيه . وأكثر من ذلك ، فإننا نفضل ان نحذر من هروب منهجي إلى الأمام نلاحظه حالياً لدى بعض المتخصّصين : ولأنهم يسيطرون على نحو سيٍّء على الطرائق الأوّلية ، فإنهم يظنّون أنهم علميون أكثر من غيرهم باستعانتهم بتقنيات متطوّرة ، لا يعرفون فرضياتها وحدودَها إلا على نحو سيّىء . وإن الاستعانة بالناظمة الآلية ، فضلاً عن الضمانة العلموية التي تَضْمنها بنظر البعض ، فإنها تسمح ، بآليتها ، بالحصول على نتائج معقّدة ، دون مجهود ، ولكن أيضاً دون أي اتصال بالمعطيات نفسها ، إتصال نتركه بطيبة خاطر « للمرمزين » . ونعتقد أن بين النتائج المجملة لاستطلاعات الرأي واستخدام الطرائق البطيئة مكاناً لإجراءات وسائطية ، وأن من الضروري ، والممكن تماماً فهم منطقها عندما لا نكون رياضيين أو لغويين .

إن مختلف مراحل بحث ما لا تتم وفق نظام مرسوم وثابت : وإذا ما استطعنا منطقياً ، أن نعتقد بوجوب البدء بمعرفة الشخص الذي نريد استجوابه ، ومن ثم ما نريد أن نسأله ، قبل تحليل الأجوبة ؛ فالنظام الحقيقي هو أقل وضوحاً بكثير . هذا نمط التحليل المرتقب الذي يوجّه نحو طريقة معينة من طرائق الاستجواب ، والذي يقود فهم الاستمارة . وطريقة الاستجواب ، بدورها ، ستحدد اختيار العينة . من أجل ذلك يجب ألا نأخذ المخطّط الذي تبنّيناه بحرفيّته ، والذي يتبع النظام « المنطقي » .

## الفصل الأول

### الهوامش والمراجع :

(١) قلّما يوجد غير لازارسفلد ( lazarsfeld ) ومعاونيه الذين فكروا منذ سنين عديدة في تطوير تقنيات البحث ومميزاتها النظرية ، وأعمال لبودون ( Boudon ) وفريقه في فرنسا ( فريق دراسات طرائق التحليل السوسيولوجي ) هي في الحالة نفسها .

(٢) يستثنى أحياناً الاقتراع ؛ ولكنّ هذه حالة ذات امتياز حيث يوجد فعلياً تواصل بين شروط الاستشارة الانتخابية ووضع الاستبار ( اختيار ذو شروط محدّدة مسبقاً ، وقرارات معزولة ، ووزنٌ متساوٍ

لكل الافراد ، الخ . . . ) .

(٣) سنعود فيما بعد إلى حقيقة كون المراحل المتعادلة منطقياً ، تقع في لحظات مختلفة تبعاً لوجود تجارب أو أبحاث .

(٤) هـذه النتيجة لغياب النظريـة تشكل أحـد أسباب اللجـوء المنظّم إلى تقنيـات إحصـائيـة في العلوم الانسانية : وبالرغم من كل الجهود التي يمكن أن نبذلها لمراقبة كل العوامل ، يبقى دائماً تغير متبق ، غير مفسر بهـا ، ولا يمكن اسناده إلى متغيـرات غير مـأخوذة في الاعتبـار ، بالـرغم من تأثيـرها ، ولا يحتـاج الفيزيائيون الى استدلال إحصائي ، إلا إذا كان الأمر يتعلّق بظواهـر تعتبرهـا النظريـة عرضيـة . أو أن عـدد الوحـدات المأخـوذة في الاعتبـار هـو ، كـما في الـديناميكـا الحـراريـة . بـالـرغم من هـذا النمط الاحصائي ، فإن ما يمكن ملاحظته يُكوِّن عوامل أكيدة ، دون أي تغييـرات غير اخـطاء القياس التي لا يمكن تجنبها .

(٥) نعالج بالتفصيل هذه المسألة في القسم الأخير من هذا الكتاب .

(٦) وحشان اسطوريـان يحرسـان مضيق مسّينة ( Messine ). شـريبد ( Charybde ) يبتلع ، ثـلاث مـرات في اليوم ، كميـاتٍ كبيرةً من المياه مع السفن التي تجـذبها الاعـاصير . إن البحـارة الذين كـانوا يغيّـرون دفّة السفينـة لتجنّبه كـانوا يقعـون على صخـور شيلا ( Scylla )، وحش ذو ستـة رؤوس كان يلتهمهم . من هنا عبارة وقع بين شريبد ( Charybde ) و شيـلا ( sclla ) المترجم .


## BIBLIOGRAPHIE

Il n'existe pas d'ouvrage d'ensemble, en français, sur les enquêtes. En anglais, on pourra lire :

- C.A. Moser, G. Kalton, *Survey Methods in Social Investigations*, 2nd ed. Heineman, London, 1971, qui contient de très nombreuses indications pratiques.

Pour situer les enquêtes parmi les méthodes de la sociologie et de la psychologie sociale :

- Préface de S. Moscovici à D. Jodelet, J. Viet, P. Besnard, *La Psychologie sociale, une discipline en mouvement*, Mouton, Paris-La Haye, 1972.
- P. Bourdieu, J.P. Passeron, J.C. Chamboredon, *Le Métier de sociologue*, Mouton, Paris-La Haye, 1968.
- J. Grisez, *Méthodes de la psychologie sociale*, Paris, P.U.F., 1975.
- A. Cicourel, *Method and Measurement in Sociology*, The Free Press, New York, 1964. Discussion très critique des méthodes de la sociologie positive.

Sur les sondages d'opinion :

- J. Stoetzel, A. Girard, *Les sondages d'opinion publique*, Paris, P.U.F., 1973.
- F. Bon, *Les sondages peuvent-ils se tromper ?*, Paris, Calmann-Lévy, 1972. Présentation informée et claire, à l'usage du grand public, des principaux aspects des sondages d'opinion.




# الفصل الثاني

## إنتاج معطيات الأبحاث

### من نستجوب ؟

ما أن تُعرَّف المشكلة وتُطرح الفرضيات ، وبعد أن نتأكد بأن البحث بالذات يُكمَّل عند الاقتضاء تقنيات أخرى ، ويشكل الطريقة الأكثر ملاءمة ، وبعد أن تـوضّح أهـدافه الخـاصة، فإن السؤال الأول الذي يوجّه هو : « من نستجوب ؟ » ، هـذا السؤال ذاته ينقسم إلى سؤالـين آخرين :

أ) مـا هي المجموعـة السكـانيـة ( أو ربمـا المجمـوعـات السكـانيـة ) التي من الضـروري معرفتها ؟

ب) كيف نختار ، في هذه المجموعة السكانية الأشخاص الذين سنستجوبهم فعلاً ، مع العلم أنه من المستبعد في معظم الحالات ، فضلاً عن أنه غير مفيد ، أن نستجوبهم جميعاً ؟

### ١ ـ اختيار المجموعة السكانية التي يراد استجوابها:

لأن السؤال الأول غير واضح تماماً : نعتمد على السؤال الثاني الذي يغطي مشاكل طرائق تصنيف العينـة وحجم العينـة ، تلك المشـاكـل التي أوجـد لهـا الاحصـائيـون حلولاً محـدّدة . وبالمقابل ، فاختيار المجموعة السكانية المراد دراستها هو أقل شكلية بكثير ، وذلك ما يؤدي على الأغلب إلى اغفال السؤال الأول . ونأتي لـه بجواب ، بـالضرورة ، ولكن غـالباً دون أن نفكـر حقاً بذلك ، كما لو أن الاختيار الحاصل والمسلم به ، كان الخيـار الوحيـد الممكن ، وهذا نـادر الحدوث لأنه من الممكن تحسين مدى البحث إلى حـد كبير ، بـالتقليل من كلفتـه ، إذا اخترنـا بطريقة مناسبة ، المجموعاتِ السكانية المراد أخذها في الاعتبار .

ولنأخذ بادىء الأمر حالة بسيطة هي حالـة الاستبارات مـا قبل الانتخـابات : فهـذا مثل حيث المشكلة تحلّ مباشـرة : اننا نهتم بمجمـوع النـاخبيـن ، وبهم فقط . ولكن حالات مشـابهة نادرة للغاية ، حيث تكون المجموعة السكانية المعنية معرّفة بوضوح بواسطة القـانون ، بيد أنّا ، لـو أردناتوسيع المشكلة وحاولنا أن نفهم دينامية سياسية أكثر عمومية ،وإذا أردنا دراسـة « الرأي العـام » ، فمن الصعب ، والأقل بـداهة ، تعـريف المجموعـة السكـانيـة المعنية: ألاّ نـأخذ في الاعتبـار غير النـاخبين وحدهم ، كما في المثـل السابق ، هـو أمر مقيّـد جداً في هـذه الحـال :

الاجانب ، الشباب ، أولئك الذين ، لأسباب مختلفة ، لم يدرجوا على اللوائح الانتخابية ، يُشكلون ، هم أيضاً جزءاً من « الرأي العام » ، واستبعادهم مسبقاً يشكّل اختياراً سياسياً أو ايديولوجياً [١] .

ولكن ، إذا ما أردنا دمجهم في المجموعة السكانية المدروسة فيجب تحديد حدودها جيداً . مثلاً ، نستطيع ألاّ ندمج فيها سوى الأجانب المقيمين في فرنسا منذ وقت معين ، مستبعدين ليس فقط السياح ، ولكن أيضاً المهاجرين الوافدين منذ وقت قريب جداً؛ واختيار الفترة يطرح بداهة عدداً من المشاكل . والحالة ذاتها بالنسبة للشباب : ابتداءً من أي عمر سنستجوبهم ؟ ذلك يرتهن بالصورة التي نملك عن تطور المراهقين وعن بلوغهم ، وعن المشكلة التي نعالج . فمن الضروري أن نقوم بخيارات ، في كل حالة ، ونتخذ قرارات ، ونضع حدوداً تعسفية جزئياً ، حتى ولو نشرت نتائج الاستبار ، فستتخذ ببساطة هذا الشكل : « يفكر الفرنسيون أن . . . » .

نحاول ، في هذا المثل ، ان نستجوب مبدئياً « كل الناس » [٢] ، حتى ولو كان بالضرورة ثمة أشخاص مستبعدون في النهاية ، قد لا يكونون سوى الاولاد الصغار . في حالات أخرى ، نستطيع أن نهتم بمجموعة أضيق : وموضوع البحث يمكن أن يكون الفلاحين ، الكوادر ، الشباب ، سكان حي ، الخ . هذا يفترض أن نكون قد عرّفنا بوضوح ما نفهم بذلك ، يعني أن نكون قادرين ، أمام كل فرد ، على أن نقول فيما إذا كان يشكل أو لا يشكل جزءاً من المجموعة السكانية المعنية . وإذا كان الأمر يتعلق بالشباب ، فإنه سيتوجب تحديد الحد الادنى والحد الاقصى للعمر ، وإذا تناول البحث الكوادر ، فسيتوجب مسبقاً اعطاء تعريف محدّد ، يدل على ما إذا كنا نأخذ الكوادر الوسطى ، أو بعض التقنيّين ، أو المدراء العامين . . الخ . وعلى الأغلب ، فإن الباحث الذي يهتم بمجموعة سكانية خاصة يمكن أن يؤدّي به الأمر الى استجواب مجموعة سكانية أخرى ، ليتمكن من المقارنة . مثلاً ، إذا كان عمله يتناول الشباب ، فربما سيكون من الضروري له أن يستجوب أيضاً مجموعة سكانية أكبر سناً كي يتمكن أن يحدد دون غموض ما هو حقاً خاصٌ بالشباب من خلال الأجوبة التي يعطونها . ومن المؤكد اننا نكتفي ألا نستجوب أحداً غير الشباب ، وألا نقدّم نتائج البحث إلا كملاحظة لما يفكر ، أو يفعل ، الشبابُ . لكن لا يمكن تقريباً تجنب تفسير نتائج مشابهة بالمقارنة مع تصور سابق لما هو عليه الشباب أو الراشدون . ان بعضاً من الأجوبة الحاصلة ستعتبر بشكل خاص « أجوبة شابة » في حين أننا سنوافق على أنه قد يتوجب وجود أجوبة أخرى مماثلة للاجوبة الأولى لدى مجموعة سكانية أوسع . والوسيلة الوحيدة لتجنب ما سبق تكون باللجوء إلى « مجموعة مراقبة » . وليس تركيب هذه المجموعة أمراً بديهياً دائماً : في مثلنا ، ما هي المجموعة « غير الشابة » ؟ هل هم كل اولئك الذين يزيد عمرهم عن الحدّ المعينّ ؟ أو أليس من المفضل ألاّ نأخذ سوى مجموعة سكانية أكثر انسجاماً ، مثلاً ، ذات عمر محصور بين ٣٠ و ٤٠ سنة ؟ ومهما كان الحل الذي نتبنّاه ، فإننا ربما سنطرح سؤالاً متمّماً : في



أية شروط تكون عينة « شابة » وعينة « مسنّة » متشابهتين يعني لا تختلفان إلا بالعمر ؟ ومن البديهي اننا ، إذا لم نتّخذ أية احتياطات خاصة ، فإن العيّنتين سوف تختلفان بمجموعة كاملة من الخصائص الأخرى مثل نسبة العازبين ، والارتباط المهني ، والدخل ، وعدد الاولاد ، ومستوى التعليم ( وسنجد نسبة كبيرة من الابتدائيين بين الأكبر عمراً ) ، الخ . وكل هذه الخصائص هي فعلاً مرتبطة بالعمر ، ونستطيع التفكير بأن الاختلاف بين الشباب والأكبر سنّاً ليس سوى نتيجة لكل هذه الاختلافات . في هذه الحالة ، سنقارن على نحو شامل كلتا المجموعتين . ولكنْ ، إذا أردنا تعدّي الوصف البسيط ، وتفسيرَ الاختلافات وفهم ما يجري حين نتقدّم في السن ، فربما سيتوجب استخدام « عينات اختبارية » ، أكثر اصطناعية ، ولكن يمكن مقارنتها فيما بينها من ناحية كل المتغيرات التي نعتبرها ملائمة ، ذلك يفترض أن تكون لدينا فرضيات بصددها .

تُعرَّف المجموعة السكّانية المعنية في كل هذه الأمثلة من البدء ، حتى ولو بقي من الضروري تحديد حدودها . ولكن هناك أيضاً حالات حيث أن اختيار المجموعة السكانية موضوع الدراسة ليس بالأمر السهل . ففي بحث تجاري مثلاً ، يمكن أن يكون الهدف هو دراسة حوافز وكوابح شراء ماركة معينة لمنتوج ما ، بهدف تعريف سياسة إعلانية . هل يكفي من أجل ذلك استجواب مشتري هذه الماركة فقط ؟ وكلُّ مشتري هذا المنتوج ؟ أو هل سنوسّع المجموعة السكانية موضوع الدراسة لتشمل غير المشترين ، محاولين بذلك التوصل إلى الزبائن المحتملين ؟ وإذا كان الأمر يتعلق بمنتوج نعرف بأن النساء يشترينه غالباً ، كمنتوج غذائي ، هل سنكتفي بألاّ نستجوب سواهن ، أو أننا سنهتم أيضاً بردود فعل الرجال والأولاد الذين ، أن لم يكونوا مشترين بأنفسهم إلا قليلاً ، أليسوا على الأقل مستهلكين لهذا المنتوج وبالتالي يؤثرون على الشراء ؟ ان الجواب عن هذه الاسئلة لا يمكن أن يقدّم على الأغلب إلا بدراسة استقصائية مسبقة ، هي بالضرورة غير شكلية لأنه ليس بحوزتنا سوى فرضيات غامضة أيضاً . ولكنَّ هذا سيسمح بحصر المشكلة وبالحصول على وسائل للقيام ببعض الاختيارات على نحو أقل تعسُّفاً ، تلك الاختيارات التي بيّنّا ضرورتها .

وبعد أن تُعرَّف هكذا المجموعة السكانية موضوع الدراسة ، وأن تحلّ المسائل التي أثرناها منذ قليل ، نستطيع إدراك ان بعض التحليلات وبعض المقارنات ، الضرورية لبلوغ الأهداف التي نسعى لها ، توشك ألا تكون عملياً ممكنة . ان بعض المجموعات ـ الصغيرة المعنية لم تتمثل كفاية في المجموعة السكانية المأخوذة ، وبالتالي في العينة ، من أجل ان نتمكن من استخدامها . وهذه مثلاً هي غالباً حالة الكوادر المهمة إلى حدٍ كبير من وجهة نظر سوسيولوجية واقتصادية كي نأمل التكلم عليها تفصيلياً ، وكي نقارنها مع بقية الفئات الاجتماعية . فإن عينة ممثلة لكامل المجموعة السكانية وذات حجم معقول لا تحتوي إلا على عدد ضئيل منها لتسمح بتحاليل دقيقة بعض الشيء . إنَّ زيادة حجم العينة ليكون عدد الكوادر كافياً هي أمر باهظ الثمن ، وتؤدي الى إدخال عدد كبير من الأفراد من فئات أخرى

دونما طائل . وسنستطيع بالأحرى ان نقرر تكوين عينة حيث ستكون الكوادر فيها ممثلة على نحو مبالغ فيه قياساً الى تمثيلها الحقيقي في المجموعة السكانية . هذه الطريقة في العمل ستسمح بتحليل معمّق لأجوبة الكوادر ومقارنتها بأجوبة باقي المجموعات ، ولكنْ لا يعود بإمكاننا القول بدقّة أن المجموعة السكانية الكاملة هي موضوع البحث . ولا يعود حتى من المشروع التكلم على « مجموعة سكانية شبيهة » لعينة كهذه ، لأن الأمر يتعلق بعيّنتين مختلفتين ، الأولى من الكوادر ، والثانية من باقي الفئات الاجتماعية . وقد لا يتوجب علينا أن نقول شيئاً من حيث المبدأ حول وحدتهما ، وكل ما يمكننا عمله هو أن نحلّلهما على نحو منفصل ونقارن فيما بينهما . وليس من الممكن ان نستخرج منها مباشرة استدلالات حول المجموعة السكانية بأكملها . غير أنه إذا كانت كل التقديرات غير ممكنة فعلياً ( لا يمكننا ، انطلاقاً من أية عينة مركبة ، ان نعلن اقتراحات مثل « كذا٪ من المجموعة السكانية يقول أن . . . ») ، فبالمقابل ، إن بعض العلاقات بين المتغيرات هي غير متأثرة ، ويمكن أذن دراستها حتى في هذه الشروط . وإن كانت بعض التقديرات معتبرة ، بالرغم من كل شيء ضرورية فمن الممكن دائماً أن نستخرج من عينة الكوادر عينة ـ صغيرة من الحجم المطلوب كي تشكل مجدداً عيّنة ممثِّلة لكامل المجموعة السكانية . أو ، من أجل تجنّب خسارة في المعلومات ، ينبغي أن نحسب القيمة المطلوبة محدثين في كل عيّنة صغيرة توازناً متناسباً تناسباً عكسياً مع نسبة الاستبار .

وحينما تكلمنا على مجموعة مراقبة ، فإننا أخذنا فكرة عن المنهجية الاختبارية ؛ وحينما اوضحنا أيضاً إمكانية تكوين عيّنة وفقاً لتحاليل نريد إجراءها ، وليس وفقاً للتمثيل فقط ، فقد لجأنا إلى إحدى طرق الاختبار الأساسية . وفي الواقع ، فإنه من الممكن أن ندفع بعيداً تغييرات الموقف الاختباري الى منهجية الأبحاث ؛ ويمكننا أن نكوّن على نحو كامل عينات تبعاً لمخططات معقّدة للتجربة كتلك المستخدمة في المختبر . فبدلاً من تكوين عيّنة ممثّلة لمجموعة سكّانية ، نكوّن مجموعة عيّنات ممثلة لمجموعات سكّانية ـ صغيرة ، ويكون حجم وخصائص كل واحدة من هذه العينات محدداً بالتحاليل التي ننوي إجراءها . ولكن ذلك ، كما في المختبر ، يفترض الا نعمل على التحقق إلا من عدد صغير من الفرضيات المحددة جداً ، وسنعد تبعاً لها المخطط الاختباري . إلا اننا ، عندما نخرج من المختبر ، يصبح من الصعب جداً أن نسيطر على كل العوامل ؛ واننا مضطرون أن نقيم وزناً لعدد كبير منها . وإذا كانت بحوزتنا عينة ممثلة ذات حجم كافٍ ، فمن الممكن التحقق من عددٍ كبير من الفرضيات ، ودراسة تأثير عدد كبير من العوامل ، ولكنْ غالباً على نحو غير أكيد ، بسبب العدد القليل لممثّلي بعض المجموعات . ان مخطط التجربة يسمح بالتحقق من عدد صغير من الفرضيات المحدّدة ، مع القليل من المستجوبين ، ولكنه مرنٌ قليلاً ، وغالباً ما يصبح التحقق من فرضيات جديدة أمراً بالغ الصعوبة . وسنعود إلى هذه المسائل المتنوّعة حينما سنتكلم عن طرائق تحليل النتائج ، وهذه الطرائق هي نفسها تحدّد اختيار الطريقة التي ينبغي تبنّيها .



## ٢ ـ طرائق تصنيف العيّنة :

### ١.٢ ـ العينات الممثلة

#### ١.١.٢ ـ تعريف

انه لمن النادر أن نستطيع دراسة مجموعة سكانية على نحو شامل ، يعني أن نستجوب كل افرادها : قد يستغرق ذلك وقتاً طويلاً وكلفة باهظة عدا عن كونه عملياً امراً مستحيلاً ، فضلاً عن أنه غير مفيد : إن استجواب عدد محدود من الأشخاص ، شرط أن يتم اختيارهم على نحو صحيح ، يمكن أن يحمل لنا كثيراً من المعلومات ، مع خطأ متوقّع ، يمكن قياسه ، ويمكن أن نجعله خطأً بسيطاً الى حد بعيد . فالمسألة هي في اختيارِ مجموعة افراد ، عيّنة ، بحيث أن الملاحظات التي سنأخذها عنها يمكن تعميمها على كل المجموعة السكانية ؛ يجب أن تقدم العينة إذاً خصائص المجموعة السكانية نفسها ، وأن تكون ممثلة لها .

تكون العيّنة ممثّلة ، من حيث المبدأ ، إذا تم اختيار الوحدات التي تتألّف منها بطريقة يكون لكل أعضاء المجموعة السكانية فيها نفس الامكانية في أن يشكلوا جزءاً من العينة . وإذا لم تكن الحالة هكذا ، فإننا سنقول بأن العينة منحرفة : لأنه كان لبعض الأفراد قسطٌ أكبر من الحظ من غيرهم ليكونوا مختارين ، وبالتالي ، فإن الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها ستشغل محلاً في العينة أكثر مما ينبغي ؛ وخصائص العينة ستكون مختلفة إذاً على نحو منظم عن خصائص المجموعة السكانية . ولنجرّب تحديد هذه الأفكار ببعض الامثلة التي تبيّن ما يقتضيه هذا التعريف ، والصعوبات التي نصادفها عملياً في تحقيق عينات كهذه .

لنفترض اننا نريد دراسة مجموع السكان الفرنسيين . لا يمكن أن نكتفي بداهةً باستجواب « أيّ كان » اصدقاء ، حارس البناية ، بائع الجرائد . وأن ننزل إلى الشارع وأن نقترب من المارة « بالصدفة » ذلك يستبعد بالتأكيد عدداً أقل من الناس ، ويوسّع مدى العينة الممكنة ، ولكن يجب ، من أجل ذلك أيضاً الحذر من التنقّل ، بين عدد كافٍ من الأمكنة المختلفة . من ناحية أخرى ، حتى وان لم نوضح في هذه اللحظة الانحرافات التي يدخلها اولئك الذين يرفضون الإجابة ، فإنه يجب ألا ننسى أن للشخص الذي يمر اكثر في الشارع إمكانيةً أكبر في أن يشكل جزءاً من العينة . يمكن أن يكون ذلك لأن هذا الشخص يحب التسكّع ولديه الوقت لذلك ، أو ان عمله وباقي نشاطاته تدفعه للخروج كثيراً . وسيكون لأولئك الذين يتنقّلون بالسيارة حظاً أقل بالاستجواب من المارّة . ويوشك الاشخاص المسنون ، والمرضى ان يُستبعدوا عملياً . ونرى بأن الشرط الذي يُعرِّف العينة الممثلة بعيد عن أن يكون مرضياً . بيد أنه ، بسبب عدد من الاحتياطات سنعود إليها بالتفصيل ، يمكن للطريقة ان تُستخدم في بعض الحالات . وهذه الطريقة ، هي على كل حال ، مستخدمة على نحو واسع .

وإذا ما كان بحوزتنا الآن لائحة بكل الاشخاص الذين يسكنون في فرنسا ، مثلاً ، وإذا

توصلنا الى لوائح الإحصاء ( ولنوضح ذلك حالاً بأنه مستحيل تقريباً ) ، فإننا نستطيع ان نسحب منها بالقرعة عدداً مساوياً ( كبيراً عملياً كي نقيم وزناً للغياب ، والرفض الممكنين ) للحجم المراد للعيّنة . في هذه الحالة النموذجية ، قد نمتلك فعلياً عينة ممثلة حقيقية ، يمكن أن ترضي الاحصائي الدقيق : وتكون فعلياً لكل الأشخاص الذين يسكنون في فرنسا الامكانية ذاتها ليقع عليهم الاختيار .

ولكن هذه الطريقة في العمل ، الدقيقة كلياً ، هي على الأغلب غير قابلة للتطبيق عملياً في كل تفاصيلها . فالشرط الأول هو أن نمتلك لائحة كاملة لأعضاء المجموعة السكانية موضوع الدراسة ، ذلك ما نسميه بقاعدة التحقيق . من هنا ، إن لوائح مشابهة هي نادرة ، ومن النادر جداً أيضاً الوصول اليها . بالتالي ، لو افترضنا انها موجودة وبأنه يمكن الوصول إليها ، ستكون العينة مبعثرة جداً جغرافياً ، لأن الاختيار يمكن أن يقع على أفراد يقيمون في أي مكان من الأرض الفرنسية . وسيضيّع الباحثون كثيراً من الوقت في الأسفار التي يحتمل أن تكون احياناً طويلة جداً من أجل الوصول إلى شخص او شخصين فقط ، لذا فمن الضروري إيجاد تقنيات أخرى .

لننتقل الآن إلى مثل معاكس : ليس كامل السكان ما يهمنا ، ولكن مجموعة ضيقة جداً ، لنقل مشتري منتوج ما قليل الرواج ، من البديهي ، في هذه الحالة ، ألاّ نجد لائحة كاملة ، يعني ليس ثمة قاعدة للتحقيق بالمعنى الحرفي للكلمة . ويمكن أن نأمل بتكوين عينة ممثلة لمجموع السكان ، وان نتصل بكل أفرادها ، وألا نأخذ للبحث سوى مستهلكي المنتوج المذكور . ولكن ، من أجل تكوين عينة نهائية ذات حجم كافٍ ، ينبغي للعينة الأولى أن تكون عملاقة . ويمكن لطريقة أخرى في العمل أن تقوم على أن نأخذ مكاناً حيث يُباع المنتوج ، فنقترب من كل من أولئك الذين نراهم يشترونه . وبهذه الحالة ، سيكون للذين يشترون كثيراً ، أكان ذلك لأنهم مستهلكون كبار أو لأنهم يشترون كمية صغيرة في كل مرة ، حظٌ أكبر في الاستجواب من الآخرين . وزيادة على ذلك ، فخصائص العينة الحاصلة ترتهن باختيار أماكن البيع .

ويبدو لنا أن هذه الأمثلة تثير الأساسيَّ من المشاكل العملية التي يطرحها تكوين عيّنة مرضية : وعلى الأغلب لا يمكن الحصول على العينة الممثلة بالمعنى الحرفي ، وماذا يمكننا عمله لنحصل بالرغم من كل شيء على عيّنة مقبولة ومتناسبة مع الحاجات ؟ إن تطور تقنيات الاستبار يهدف إلى أن يحمل أجوبة عن هذا السؤال .

### ٢.١.٢ ـ تكوين العينات العشوائية

نحصل على العينات المسماة عشوائية ، أو إحصائية ، بواسطة السَّحب بالقرعة محترمين في ذلك شرط تعريف العينات الممثلة : فنعمل بحيث يكون لكل عضو في المجموعة السكانية الامكانية نفسها في أن يشكل جزءاً من العينة . من أجل ذلك ، فالوضع النموذجي هو الوضع الذي نمتلك فيه لائحة كاملة للمجموعة السكانية ، قاعدة التحقيق .



لا يوجد حالياً في فرنسا أية قاعدة للتحقيق يمكن الوصول إليها وتغطّي كامل السكان [٣] . فإن مؤسسة الـ ( INSEE ) للاحصاء ، تمتلك مثل هذه القاعدة ، وهذا ما يسمح لها ، بالتالي ، بأن تحقق أبحاثاً أخرى على عينات إحصائية دقيقة ، ولكنْ ليست هذه الوثائق متاحة من حيث المبدأ الا لباحثي الـ ( INSEE )، من أجل حاجات هذه المؤسسة . واللوائح الأخرى الموجودة ، مثلاً ، مثل لوائح الضرائب المباشرة أو لوائح المشتركين في ( E . D . F ) شاملة تقريباً ، ولكنها ليست مبدئياً متاحة لأي شخص .

يُحال الباحث إذاً الى ما هو تقريبي . وأفضل شيء ، حسب معلوماتنا ، هو اللوائح الانتخابية التي يمكن عند الاقتضاء التوصل إليها بعد الحصول على إذنٍ من رئيس البلدية للقيام بابحاث ذات فائدة عامة ، أو لبحث أساسي . ولكن هذه اللوائح هي أبعد من أن تغطي كامل السكان . فالاجانب والقاصرون مستبعدون منها مبدئياً ، وتسجيل الفرنسيين الراشدين ليس أمراً إجبارياً . وبعض الاشخاص يرفضون أن يتسجلوا من حيث المبدأ ، وآخرون ، من الشباب خاصة ، يُهملون ذلك ، فتفوتهم لحظة مراجعة اللوائح . ومن جهة أخرى ، فإن عدداً كبيراً من الناخبين ، لأسباب مختلفة ، مسجلون في دائرة غير دائرة سكنهم الفعلي : إقامة ثانوية ، مسكن سابق ، الخ . . . ذلك يجعل من المستحيل الاتصال بهم على العنوان المبيّن . تبقى اللوائح الانتخابية ، بالرغم من كل هذه النواقص ، قاعدة للتحقيق مستعملة غالباً ، ولغياب الأفضل ، مع ان التعميم على مجمل السكان لا يكون ، عند الاقتضاء مشروعاً . ولكننا نعتبر غالباً عينات تم الحصول عليها من خلال هذه اللوائح كلوائح تقريبية مقبولة . ان دليل الهاتف ، المستعمل على نحو واسع كقاعدة للتحقيق في الولايات المتحدة هو ناقص جداً بداهةً في فرنسا ، ولكنْ يمكن أن يقبل مع ذلك إذا اهتممنا بعائلات ذات مداخيل مرتفعة . وحينما تسحب العينة ويتم البحث ، فإن مقارنة بين خصائص هذه العينة ( من ناحية العمر ، الجنس ، الفئة الاجتماعية ـ المهنية ، على سبيل المثال ) مع المعطيات الإحصائية الشاملة التي نملكها ستسمح بتحديد الفروقات بالنسبة لكامل السكان . وحينما نهتم بمجموعة سكانية خاصة ، فمن الممكن أن توجد لها قاعدة خاصة للتحقيق ، ويمكننا التوصل اليها . ولكي نحصل على عيّنة من أجراء مؤسسة ، مثلاً ، يجب أن تكون اللوائح المعدة لدى المحاسبة من أجل الدفع والأعباء الاجتماعية كاملةً ودقيقة ، وأن نتمكن من استخدامها إذا رغبت الإدارة في ذلك .

ويجب ألاّ تتم عملية السحب بالقرعة كيفما اتفق ، بحجة اننا نعمل على أي حال معتمدين على الصدفة ؛ فبعض الاحتياطات ضروري . ويمكن لنظام ظهور الأسماء على بعض اللوائح أن يعتبر أحياناً عشوائياً ، ذلك ما يبسّط الإجراء . هذه هي مثلاً حالة الترتيب الأبجدي الذي يمكن أن نعتبره كترتيب بالصدفة مع اننا نجد في فرنسا في نهاية هذا الترتيب نسبة كبيرة من الأسماء ذات الأصل الأجنبي . ويمكن للوائح أخرى ان تصنف تبعاً لوصولها أو أن تجمع وفق خصائص متنوعة .

ومهما كانت عليه بنية اللائحة ، فالطريقة الفضلى لنتحصّن ضد كل الانحرافات هي ان نقوم بسحب عشوائي حقيقي ، مستخدمين جدولاً ذا أرقام عشوائية . ونسحب منه أعداداً متساوية للأعداد المطلوبة ، وبعد ذلك نبحث في اللائحة عن الأسماء التي تُشغل المراتب العائدة إليها . واذا ما كنا متأكدين ان اللائحة التي بحوزتنا مكونة جيداً وفق نظام عشوائي ، يمكننا العمل بطريقة أبسط : نكتفي أن نسحب بالقرعة أول اسم ، بأي طريقة كانت ومن ثم ، إذا كانت نسبة التحقيق هي $\frac{1}{ن}$ ( $\frac{1}{n}$ ) فإننا سنأخذ الأسماء التي لها المراتب ن١ ، ن٢ ، ن٣ . . . ( n,2n,3n )، وبعد نقطة الانطلاق هذه ، نعود عند الضرورة إلى بداية اللائحة ثم نبدأ من جديد . ويجب ان نحرص دائماً على سحب عدد أكبر من الأسماء التي نحتاج إليها ، لنقيم وزناً للأخطاء المحتملة ، والأشخاص الغائبين واولئك الذين يرفضون الإجابة . وهذه الزيادة تبعاً للمجموعة السكانية المستهدفة ستتجاوز من ٣٠٪ في أقل تقدير الى ١٠٠٪ أو حتى اكثر من ذلك .

من المحتمل أن تكون قاعدة التحقيق التي نمتلكها واسعة جداً بالنسبة للمجموعة السكانية المستهدفة . مثال ذلك : إذا ما أردنا تشكيل عيّنة من الأجراء ، وإذا لم يكن بحوزتنا سوى لوائح انتخابية حيث لا تكون المهن فيها مدرجة بشكل عام . ويمكن إذاً الاعتماد على حقيقة أن كل عينة ـ صغيرة من عينة ممثلة هي بنفسها ممثلة لمجموعتها السكانية الصغيرة . سيكفي، تالياً، ان نسحب عينة من اللائحة التي هي بحوزتنا ، ونسأل كل الاشخاص المعنيين عن مركزهم المهني ، وألّا نستجوب سوى اولئك الذين يعلنون أنهم أجراء . ذلك يزيد عدد الاتصالات الضرورية ، والكلفة وفترة البحث ، ولكن العينة التي حصلنا عليها هكذا ستكون أيضاً مرضية كقاعدة التحقيق نفسها : وسيكون لها نفس الخصائص ونفس الانحرافات .

بعض الفئات الممثلة على غير قاعدة تحقيق تستطيع أن تكون رغم ذلك ضمن عينة إذا استطعنا ربط هذه الفئات بإحدى الوحدات المسحوبة . مثلاً ، نستطيع تكوين عينة صحيحة من القاصرين انطلاقاً من لوائح انتخابية ، يكونون مستبعدين عنها من حيث المبدأ ، واستجواب كل اولاد الراشدين المسحوبين . وهكذا ستصبح عينة الشباب الحاصلة ممثلة إذا ما كانت عينة الراشدين معتبرة كذلك . وإذا ما كانت بحوزتنا ، بالصدفة ، قاعدةٌ للتحقيق تشمل ، عدا الاسم والعنوان ، معلوماتٍ أخرى ، فإننا غالباً ما نكون مدفوعين لـ « تحسين » العينة بأن نسحب على نحو منفصل عينات صغيرة من كل فئة . فإذا ما سحبنا بالقرعة ، مثلاً ، من سجلات موظفي مؤسسة ضخمة ، فالبعض يعتقد بأنه يضمن تمثيلاً أفضل إذا ما تم سحب عينات مميزة من كل قسم بحيث نجد في العينة الكاملة النسبة الحقيقية لأعضاء كل عينة من العينات ، لأننا نخشى ألّا يعطي سحبٌ بسيط وعام بالقرعة صورةً امينة الى حدٍ كافٍ . وهذه الاحتياطات ، في الواقع ، هي على الأغلب غير مفيدة كلياً ، وحتى هي مضرة . ان تصنيفاً عشوائياً وحقيقياً للعينة يؤمن بنفسه تمثيلاً ، حتى ولو لم نجد بدقة النسب الحقيقية لكل فئة ، والفروقات ستبقى داخل الحدود التي تسمح نظرية الاحتمالات بحسابها ، والتي تقيم لها



الروائز الإحصائية وزناً . وإذا ما حاولنا فرض شروط على بنية العينة ، فلن نجد انفسنا في الوضع الذي تفترضه هذه الفرضيات ، التي لم تعد قابلة للتطبيق . وبالرغم من المظاهر ، فإن تحكّمنا بعينة « اضطرارية » هو أقل بكثير من تحكّمنا بعينة عشوائية ، نعرف بالضبط طريقة تكوينها . واحتياطات إضافية هي ضرورية إذا ما كانت بعض الفئات ممثلة على نحو ضعيف في المجموعة السكانية . وقد رأينا ذلك حين تكلمنا عن تحديد المجموعات السكانية موضوع الاستجواب : وربما من المفيد استخدام نسب مختلفة من التحقيق لكل فئة ، كي نتجنب تمثيل بعض الفئات بعدد صغير جداً من المستجوبين وذلك لنستطيع أن نقيم لها وزناً . ان عينات طبقية تطرح بالمقابل مشاكل عند تقدير بعض المقادير : ومن المهم إذن أن نقوّم العيّنة ، يعني أن نعيد لكل طبقة وزنها الحقيقي ، مثلاً بمضاعفة الملاحظات المأخوذة عن كل طبقة بواسطة مضاعف متناسب عكسياً مع نسبة التحقيق المستخدمة في هذه الطبقة .

ونرى أن تكوين عينات ممثلة بواسطة طريقة عشوائية ، بالرغم من قواعده الدقيقة والصارمة ، هو في الحقيقة أبسط مما يبدو للوهلة الأولى . والصعوبة الكبرى تكمن في الدرجة الأولى في ندرة قواعد التحقيق الموجودة والتي يمكن للباحث وللممارس أن يصلا إليها . ويُستنتج من ذلك أنه بالرغم من أن تكوين العينات العشوائية هو الطريقة الأكثر دقة ، فهي نادراً ما تستخدم في التطبيق ، ونفضل عليها طرقاً أقل إرضاءً ولكنها أكثر سهولة وبشكل عام أكثر قابلية للاستخدام .

### ٢ . ١ . ٣ ـ وحدات وعناقيد

يتناول البحث السوسيولوجي ، على الأغلب ، افراداً ، ولكنْ يمكنه أن يهتم بأسر [٤] ، بمؤسسات ، بوحدات إدارية ، بجمعيات ، الخ . لو أردنا مثلاً دراسة مصاريف الاستهلاك ، وتجهيز المنزل بالأدوات الكهربائية أو بعض المشاكل العائلية ، فإن الأسرة هي التي ستشكل وحدة التحليل ، وليس الفرد . وقواعد التحقيق المتوفرة ، لا تتناول بالضرورة الوحدة التي تهم الباحث . مثلاً ، فإننا نريد استجواب افراد ، ولا نملك سوى سجل المساكن ، ونهتم بالأجراء ونحن نستطيع الحصول على لائحة المؤسسات . أو بالعكس نريد تشكيل عينة من المساكن ، والقاعدة الوحيدة التي يمكن الوصول إليها هي مكونة من اللوائح الانتخابية التي تجمع كل الافراد . ثمة إذاً مجال لتمييز وحدات التحقيق ، التي نجدها في القواعد المتوفرة ، ووحدات التحليل التي تتناولها الفرضيات ، والتي نرغب في الوصول اليها . وإذا لم يتطابق هذان النوعان من الوحدات فعلينا أن نتمكن من الانتقال من الواحدة إلى الأخرى .

لنأخذ كمثل الحالة الشائعة ، حيث وحدة التحليل هي الفرد ، ولكن ليس بحوزتنا ، كقاعدة للتحقيق ، سوى سجل المساكن ، سجل الأسَر تقريباً . فإذا لم نستجوب سوى شخص من كل أسرة ، مهما كانت طريقة اختياره ، فإن العينة لن تكون ممثّلة : وسيكون لشخص ينتمي لأسرة كبيرة حظٌ أقل بأن يشكل جزءاً من العيّنة . فإذا ما كان لكل أسرة نفس

الاحتمال بأن يتم سحبها ، وبالتالي ان تشكّل جزءاً من العينة ، فإن للفرد الذي يعيش وحيداً ، والذي يتم سحب مسكنه ، إمكانية من إمكانية واحدة كي يشكل جزءاً من العينة ، في حين لن يكون للذي ينتمي الى أسرة من أربعة أشخاص سوى إمكانية من أربعة بأن يُستجوب . وليس هذا بالحل المرضي .

وبالمقابل ، فإننا إذا ما استجوبنا على نحو منظم كل أعضاء الأسرة الداخلة في المجموعة السكانية موضوع الدرس ، فإننا نحصل على عيِّنة غير منحرفة من الأفراد . وفي الحقيقة ، فإمكانية استجواب الفرد ، إذا ما تمّ سحب أُسرته هي بنسبة واحد من واحد . وكما أن كل الإسر لها ، تحديداً ، نفس الاحتمال بأن تكون مسحوبة ، فسيكون لكل الأفراد أيضاً نفس الاحتمال بأن يشكلوا جزءاً من العيِّنة . إلا أنه ، إذا كانت هذه الأخيرة مرضية إحصائياً ، فإن الأجوبة توشك بألّا تكون مستقلة ، وتُمثّل ما نسميه بتأثير العنقود . ونسمّي عنقوداً ، مجموعة من الوحدات المسحوبة في نفس الوقت : فالأُسرة تُشكّل عنقوداً من الأفراد ، والمحافظة عنقوداً من الأقضية ، والمشروع عنقوداً من المنشآت أو الأجراء ، والبناية عنقوداً من المساكن ، الخ . من هنا ، فأعضاء نفس العنقود هم غالباً أكثر تشابهاً فيما بينهم إذا ما قُورنوا بباقي المجموعة السكّانية ؛ وإذا ما درسنا ، مثلاً ، آراءً ، فثمة حظوظٌ بأن تكون آراء مختلفِ الأعضاء متشابهة نسبياً . ويمكننا أن نلاحظ على مستوى التصرفات التشابه نفسه في نشاطات أوقات الفراغ أو الرحلات . أُجراء المشروع نفسه يعرفون بعضهم بعضاً ، ويعملون في الشروط نفسها ، ويواجهون مشاكل مشتركة ، ويُعبِّر عن ذلك بوضوح في أجوبتهم . مع صعوبة تقييم أهمية تأثيرات العنقود وصداها على العينة بمجملها ، عموماً وعلى نحو دقيق ، فإننا نستطيع أن نوافق على أن المجازفة موجودة غالباً . وفي التطبيق ، يُفضل بالأحرى تجنّب تأثيرات العنقود مع احتمال الوقوع في انحراف مرتبط بتمثيل مبالغ فيه لاشخاص ينتمون الى وحدات ذات حجم صغير ، ويُعتبر هذا الانحراف في معظم الحالات قليل الأهمية . فالمشكلة في معرفة مَنْ نستجوب من الأُسرة هي أننا لا نستطيع ترك الخيار للباحث ، ولا للأعضاء الحاضرين في الأسرة : اننا قد نوشك ، مثلاً ، ان نستجوب على نحو منظم سيد الأسرة أو زوجته التي يسهل استجوابها إذا لم تكن تعمل . وتفادياً لهذا ، فإن طريقة كيش Kish هي الأصوب باعتبارها طريقة عشوائية في تحديد الشخص المستجوب لتجنُّب أية انحرافات .

### طريقة « كيش »

ترتكز هذه الطريقة على إحصاء كل أعضاء الأسرة الذين يشكلون جزءاً من المجموعة السكانية موضوع الدرس ، ويمكنهم بالتالي أن يدخلوا في العينة . ونؤلف منهم قائمة يُدرج فيها كل هؤلاء الأشخاص وفق قاعدة ثابتة ؛ فنعدِّد الرجال مثلاً ، ثم النساء ، وفي كل فئة ندرج الأفراد تبعاً للسنّ على نحو تصاعدي . وهكذا ، فكل عضو من الأسرة يجد نفسه حاصلاً على مرتبة .

وبالنسبة لتحديد الشخص المستجوب ، ففي حوزة الباحث الجدول التالي :



| عدد أفراد الأسرة | رتبة الشخص المستجوب | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أ | ب | ج | د | هـ | و | ز | ح |
| ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ |
| ٢ | ١ | ٢ | ٢ | ١ | ١ | ٢ | ٢ | ١ |
| ٣ | ٢ | ٣ | ٣ | ١ | ١ | ٣ | ٢ | ١ |
| ٤ | ٢ | ٣ | ٤ | ١ | ١ | ٤ | ٣ | ٢ |
| ٥ | ٣ | ٣ | ٥ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٢ |
| ٦ أو اكثر | ٣ | ٥ | ٦ | ٢ | ١ | ٥ | ٤ | ٢ |

وتوزَّع الاستمارات مسبقاً ، على نحو عشوائي ، على الفئات أ ، ب ، ج ، الخ . وليس على الباحث سوى أن يقرأ في الجدول رتبة الشخص الذي ينبغي عليه استجوابه . هكذا ، إذا احتوت الأسرة على أربعة أشخاص ، وإذا ما أشير الى الاستمارة بـ « هـ » ، فإنه سيستجوب الشخص صاحب الرتبة «١» . يفهم هذا الجدول بحيث يكون لكل أفراد الأسرة تقريباً نفس الاحتمال ليشكلوا جزءاً من العيّنة .

إن وجود العناقيد يسمح بفهم مجموعات سكانية ليس لها قاعدة للتحقيق ، ولكنها تشكل جزءاً من عناقيد لها قاعدة تحقيق . إذا اردنا أن نشكّل مثلاً عينة ممثلة من المراهقين من ١٤ إلى ١٨ سنة ، يمكننا أن نسحب من قوائم انتخابية ، معتبرة كتقدير مقبول للمجموعة السكانية بكاملها ، عيِّنةً من الناخبين نعتبرها كعيِّنة من الأُسَر . وسنستجوب اذن كلَّ المراهقين الذين يشكلون جزءاً منها ، وهكذا تكون العينة الحاصلة عينة ممثلة .

### ٤ . ١ . ٢ ـ العينات الطبقية

رأينا ، ونحن نتكلم على مشكلة اختيار المجموعة السكانية المنوي دراستها ، أن العينة الممثلة لمجموع السكان توشك بألّا تشمل سوى عددٍ صغيرٍ جداً من الأشخاص الذين ينتمون إلى بعض الفئات ، القليلة العدد ، ولكنها مهمّة بالنسبة للموضوع المدروس . إلا أن هذه النقطة ليست بشكل عام مُقدّمة كمشكلة اختيار المجموعة السكانية المنوي استجوابها ؛ ولكنها مُقدّمة كمشكلة تكوين العينة . وبالفعل ، فذلك يعود إلى تكوين العينة آخذين نسب تحقيق مختلفة وفق الفئات التي نتناولها بالدراسة ( نسبة التحقيق هي نسبة أفراد يشكلون جزءاً من العينة بالنسبة إلى المجموعة السكانية ، أو إلى المجموعة السكانية الصغيرة ، التي أستُخرجوا منها ) . إن العينة التي تسمّى بالعينة **الطبقية** ، هي تلك العينة التي تعتبر فيها الفئات كطبقات . فالعينة **الكلية** لا تعدُّ ممثَّلة ، ولكنَّ كل واحدة من العينات ـ الصغيرة يمكنها أن تكون ممثّلة .

هذه الطريقة في العمل تقدّم عدة حسنات . فهي **أولاً** وقبل كل شيء ، تسمح بالحصول على عينات كافية تتيح المباشرة بتحليلات مُعمَّقة لكل طبقة على انفراد . ومن المهمّ على نحو خاص وضع فرضية أنّ بعض العوامل المفسِّرة ، مثلاً ، يمكنها أن تكون مختلفة من فئة إلى أخرى . **وثانياً** ، أن ذلك يسمح بتقدير أفضل لبعض المقادير . مثلاً ، إذا أردنا معرفة عدد الفرنسيين الذين يقضون عطلتهم في الخارج ، فالعيِّنة الممثلة لمجمل السكان سوف تشمل نسبة ضعيفة جداً من الأشخاص الذين ذهبوا الى الخارج لتكون نسبة التقدير مُرضية . وسوف نصنّف إذاً الى طبقات آخذين نسبة مرتفعة من التحقيق من الفئات التي نفترض أنها تذهب كثيراً إلى الخارج : شباب ، كوادر ، متقاعدون . ميسورون ، الخ . وإذا ما عملنا بهذه الطريقة ، فإننا بالتأكيد لن نتمكن من أن نأخذ مباشرة كتقدير للمقدار الذي نحاول معرفته قيمة هذا الأخير في **العيّنة الكلية** ، كما قد نفعل مع عينة ممثلة غير طبقية . وإذا كانت العينة **طبقية** كما أشرنا ، آخذين نسبة مرتفعة من التحقيق من الفئات التي نفترض أن السلوك المدروس هو الأكثر شيوعاً ، فمن البديهي أن هذه القيمة الشاملة ستصبح قيمة مبالغاً في تقديرها . ومن الضروري أن نصحح العينة ، يعني أن نعطي لملاحظات كلّ طبقة قيمتها الحقيقية ، موازنين بمُعامل عكسي لنسبة التحقيق .

إن حسنة هذه الطريقة هي في تقليلها الخطأ في التقديرات . وبالفعل ، فهذا الخطأ ، الذي سنراه فيما بعد ، يتعلّق بعدد الملاحظات ، ثمة إذن حسنة ، لتقدير تواتر سلوك ، ويكون ذلك انطلاقاً من عدد كبير ومعقول من الملاحظات لهذا السلوك . وذاك يمكن أن يحصل إمّا عن طريق عينة ممثلة غير طبقية وذات حجم كبير ، وهذا باهظ الثمن دوماً جدوى ، وإمّا أن نصنّف إلى طبقات بحيث نزيد عدد الأشخاص الذين يمثّلون السلوك المدروس . وبديهي أن هذه الطريقة الثانية هي اقتصادية أكثر .

وبالنهاية ، فإن الحسنة الأخيرة للتصنيف الى طبقات ، هي أنها تسمح بمقارنات بين المجموعات . فاختبارات مقارنة المعدلات الوسطية مثلاً ، أو النسب ، هي الاكثر حساسية إذا ما كان عدد الملاحظات في كل من المجموعات المقارنة هو نفسه .

## ٢ . ٢ ـ تصنيف العينات ميدانياً

إذا اهتممنا بمجموعة سكانية ضيقة ، ليس لها قاعدة خاصة للتحقيق ، كمشتري منتوج معين ، مثلاً ، أو منتخبي حزب ما ، أو فئة مهنية خاصة ، يمكننا أن نكوّن عينة من مجمل السكان ، بواسطة السحب بالقرعة أو بالحصص ، وألاّ نحتفظ إلا باولئك الذين ينتمون إلى الفئة المقصودة . زيادة على ذلك ، فإذا ما احتطنا بتسجيلنا عدد الاتصالات غير النافعة ، وعند الاقتضاء خصائص الاشخاص الذين لم يُشملوا بالبحث ، فسيكون بحوزتنا علاوةً على ذلك معطيات مقارنة تسمح ، عند الضرورة ، بتحديد الفئة المدروسة بالنسبة لمجمل السكان . ولكن ذلك غير ممكن إلا بالنسبة لفئات مهمة نسبياً من حيث الحجم ؛ وإلا فسيكون عدد الاتصالات الضرورية لتشكيل عيّنة ذات حجم كافٍ مرتفعاً جداً .



ويمكننا أن نرتكز أيضاً على حقيقة أن بعض الأشخاص يلتقون بالضرورة في أماكنَ خاصة : يتواجد السائقون على الطرقات أو في المحطّات ، والمسافرون عن طريق الجوّ في الطائرات أو في المطارات ، والمدخّنون في أماكن بيع الدخان ، وزبائن متجرٍ ما في هذا المتجر ، والعاطلون عن العمل في المكتب المناط به إيجاد عمل لهم ( ANPE ) ، الخ .

فإذا ما اكتفينا بعينة من هذه المجموعة السكانية ـ الصغيرة وحدها ، دون مجموعة للمقارنة ، فمن الممكن أن نكوّن عينة صحيحة بارتيادنا أمكنة مشابهة ، وبأن نباشر ، ميدانياً ، السَّحْبَ بالقُرعة من خلال الأشخاص الحاضرين . فللحصول على عيّنة من السائقين مثلاً ، يمكننا اتخاذ مكان قرب محطّة بنزين ، واستجواب السائقين الذين يتوقّفون هناك . وحسب العينة التي نريد الحصول عليها ، فإننا نتكلم مع الجميع ، أو مع شخص من كل اثنين ، أو مع شخص من كل خمسة ، الخ .

هذه الطريقة هي مرضية مبدئياً ، ولكنها ليست خالية من الانحرافات ؛ وإن مثل تكوين عينة من السائقين عن طريق محطات البنزين يسمح لنا بتعداد هذه الانحرافات .

بديهي أننا لا نكتفي ، في الدرجة الأُولى ، باتخاذ مكان قرب محطة بنزين واحدة : ومن المؤكد أن السائقين لن يكونوا هم أنفسهم الذين سنلتقي بهم في مختلف الأحياء ، في مدينة ، أو في قرية ، في طريق صغير أو على طريق رئيسي . يجب إذاً أن نبدأ بتكوين عيّنة ممثّلة لمحطّات البنزين في المنطقة المدروسة أو على الأقل بتكوين عينة معقولة تشمل تنوعاً كافياً من الحالات . ويجب أن نضيف إلى هذا التصنيف الأول ميدانياً ، تصنيفاً آخر للعينة زمانياً . وبالفعل ، فإن السائقين الذين يتنقلون في النهار يختلفون ، في كثير من وجهات النظر ، عن أولئك الذين يتنقّلون في الليل ، وأولئك الذين يتنقلون خلال الأسبوع يختلفون عن اولئك الذين يتنقلون السبت أو الأحد . يجب إذاً إمّا أن نقوم بالبحث خلال كل أسبوع ، أو أن نختار ، بواسطة السحب بالقرعة أو غير ذلك ، أوقاتاً مختلفة .

أهمية هذه الاحتياطات المتخذة ستتعلّق بطبيعة المسألة المدروسة . فإذا تناول البحث ، مثلاً ، الأمن ، نستطيع أن نُفكّر ، فعلاً ، بأن سائقي النهار أو الليل ستكون لهم ردودُ فعل مختلفة . وسيكون إذاً توزيع الأبحاث على أربع وعشرين ساعة ضرورياً . بالمقابل ، إذا ما كان موضوع البحث هو الموقف بصدد مختلف أنواع البنزين ، فإن هذا الاحتياط سيكون بدون جدوى : وقلّما يكون لنا الحق أن نُفكّر أن الأشياء المفضّلة لدى سائقي النهار هي مختلفة جداً عنها لدى سائقي الليل . ولكنْ ، في الحالة الأخيرة هذه ، يجب أن نعطي اهتماماً خاصاً لاختيار المحطات المأخوذة .

ان تصنيف العينة ميدانياً وزمانياً يسمح بتجنُّب عدد معين من الانحرافات ، ولكنّه لن يؤمن بالضرورة عينة ممثلة ، ولنذكّر بالتعريف : الأمر يتعلق بعينة مكونة بحيث أن يكون لكل من أعضاء المجموعة السكانية نفس الاحتمال كي يشكلوا جزءاً منها . في معظم حالات

تصنيف العينة ميدانياً ، لا يتوفر هذا الشرط : لا يمر جميع أعضاء المجموعة السكانية بالضرورة في هذه النقاط بنفس التواتر ، وهذا ما يدخل انحرافات ، لأن احتمال أن يشكل السائق جزءاً من العينة متناسب مع تواتر مروره .

واحتمال التوقف في محطة بنزين ، في حالة السائقين ، يزداد إذا ما تنقلوا أكثر . وستصبح بالتالي العينة المكوّنة هكذا ممثلة على نحو مبالغ فيه بالنسبة للأشخاص الذين يتنقلون كثيراً لأن كل ما يغيّر في استهلاك البنزين ، بشكل عام ، يؤدّي إلى انحراف العينة مبدئياً : السرعة التي ننتقل بها ، الاستهلاك في الكلم ، سعة خزان البنزين ، الخ . ويمكن لبعض هذه الانحرافات أن يكون ضعيفاً أو أن يُزال تقريباً ، ولكنْ ليس كلها ، وليس ممكناً تجنبها في تشكيل العينة ؛ بالمقابل ، نستطيع جمع المعلومات الضرورية لنقوم بتقويم العينة . إذا ما قدّرنا مثلاً أن الانحراف الأكثر أهمية كان بسبب الاختلاف في مجموع الكيلومترات المقطوعة ، فإنه سيمكننا الطلب من كل سائق مستجوب : كم يقطع من الكيلومترات وسطياً في الأسبوع أو في الشهر ، وأن نقوّم العينة باعطائنا لكل سائق قيمة معاكسة لعدد الكيلومترات المقطوعة .

هذه الانحرافات المرتبطة بالتواتر لن تحصل دائماً؛ يمكننا أن نشكل مثلاً عينة ممثلة من العاطلين عن العمل متصلين بهم في المكاتب التي يذهبون اليها « للتوقيع » . وبما أن مرورهم في هذا المكان هو إجباري فالاحتياط الوحيد الذي يجب اتخاذه يتناول اختيار المكاتب ، آخذين في الاعتبار حقيقة أن الكوادر توقع كل أسبوعين ، وغير الكوادر كل أسبوع .

وإذا ما سمح مبدئياً تصنيف العينة بالحصول على عينات مقبولة ، بواسطة الاحتياطات التي اتينا على ذكرها ، فإن الطريقة تصطدم بصعوبات عملية مهمّة . بادىء الأمر ، إن معظم الأماكن التي نحن بصددها ليست أماكن عامة ؛ ويجب إذاً الحصول على إذْنٍ باتخاذ مكان فيها ، ويمكن أن يرفض هذا الإذن لأسباب مختلفة : خشية إخافة أو إزعاج الزبائن ، أو حذَراً من الباحث أو من هدف البحث ، الخ .

زيادة على ذلك ، فإن الأشخاص المستجوَبين نادراً ما يكونون ميدانياً مهيَّئين لاكثر من دقائق معدودة ، فضلاً عن ذلك ، فإن الكادر يتجاوب على نحو سيّء ، بشكل عام ، إزاء ملء استمارة ، كما يتجاوب قليلاً إزاء مقابلات : ونكون في أغلب الأحيان واقفين ، والضجة تملأ المحيط ، الخ . لذلك نستخدم فقط استمارات قصيرة جداً ، لخمس أو سبع دقائق كحد أقصى ، وهذا ما يسمح بعشرة أسئلة بسيطة على الأكثر . أما إذا أردنا استخدام استمارة اكثر عمقاً ، فيمكننا حينئذٍ أن نتحدّث إلى الأشخاص طالبين منهم أن يقبلوا استقبال باحث في منزلهم ، مع أن ذلك يثير أحياناً حذر الناس الذين ينفرون من إعطاء عناوينهم لمجهولين .

### ٣.٢ ـ تصنيف العينات بالحصص :

أمام استحالة التزود بقاعدة مرضية للتحقيق ومتناسبة مع المسألة المعالجة ، في أغلب الحالات ، وأمام الصعوبات العملية في تطبيق طرائق تصنيف العينة ميدانياً ، نجد أنفسنا غالباً



مكرهين على التخلي عن طرائق عشوائية دقيقة ؛ لكننا نستطيع بالتالي تفادي الصعوبة باللجوء إلى الطريقة المسماة تصنيف العينة بالحصص ، التي هي الأكثر استخداماً حالياً .

ترتكز طريقة الحصص في مبدئها على الحصول على تمثيل كافٍ محاولين ، إعادة توزيع بعض المتغيرات المهمة في العينة على الشكل الذي توجد فيه هذه التوزيعات في المجموعة السكانية موضوع الدراسة . فإذا شملت هذه الأخيرة مثلاً عدداً متساوياً من الرجال والنساء ، فإننا نتصرف على نفس النحو في العينة ؛ وإذا شملت المجموعة السكانية التي نحن بصددها ٤٠٪ من العمال ، فسنعمل للحصول على ٤٠٪ من العمال في العينة المستجوبة ، الخ .

هذه « الحصص » تفرض على الباحثين ، الذين هم أحرار في اختيار المستجوَبين بمعزل عن هذا الإكراه وعن بعض الإكراهات الأخرى على وجه التقدير التي تتناول أمكنة وأوقات الأبحاث ، والتي سنعود اليها . وتعرف الحصص ، بشكل عام ، تبعاً لبعض الخصائص البسيطة مثل العُمْر ، الجنس ، والفئة الاجتماعية ـ المهنية ، الخ . ونحتفظ بالدرجة الأولى بهذه المتغيرات لأننا نستطيع معرفة توزيعها في المجموعة السكانية ؛ ومن البديهي أن ذلك يشكل شرطاً ضرورياً لتطبيق الطريقة . وبالتالي ، يجب أن تكون هذه الخصائص سهلةَ المعرفة : إذا ما توجب كثيراً من الوقت ، كثيراً من الأسئلة المُعدّة مسبقاً ، لتحديد الفئة التي ينتمي اليها شخصٌ مفترض ، فيخشى أن تكون الاتصالات غير المفيدة طويلةً جداً ، دافعة بذلك الى زيادة في فترة البحث وكلفته ويجب أيضاً أن تكون بالفعل المتغيرات المأخوذة على ارتباط ، بالتصرفات التي نريد دراستها ، أمّا على نحو مباشر ، وأمّا بعوامل أخرى تتدخل في الفرضيات ، ما عدا حالات خاصة ، هي تلك المتغيرات المسماة « كلاسيكية » ، العمر ، الجنس ، الفئة الاجتماعية ـ المهنية ، التي توفر كل هذه الشروط .

أخيراً ، يجب أن تكون الحصص محدَّدة على نحو نُصحح فيه الانحرافات العائدة لإمكانية الوصول إلى بعض الفئات أكثر من غيرها . النساء اللواتي يعملن في الخارج مثلاً هن غالباً أقل وجوداً في البيت من اللواتي يبقين في منازلهن . وإذا ما انتقلنا من منزل إلى منزل ، فسيكون من الصعب الالتقاء بهنَّ . وإذا حددنا ببساطة عدد النساء اللائي نريد استجوابهنّ ؛ فستنحرف العيّنة ، لأنها ستحتوي على نسبة ضعيفة جداً من النساء العاملات . وسنُحدّد حينئذٍ حصصاً مميزة للفئتين من النساء . وإذا حدَّدنا الحصص ، فإننا نستطيع أما أن نعالج مختلف المتغيرات بشكل مستقل ، واما ان « نقابلها » فيما بينها . فاذا تناولت الحصص العمر والجنس مثلاً ، فبمقدورنا أن نحدّد بشكل مستقل نسب الرجال والنساء من ناحية ، ونسب مختلف فئات العمر من ناحية أخرى ، آملين أن يتم التوزيع على نحو صحيح تقريباً ، يعني ألا تكون لدينا مثلاً أغلبية من النساء بين الشباب وأغلبية من الرجال بين المسنّين . وإذا تخوفنا من أن انحرافات مشابهة يمكن أن تحصل ، فإننا « سنقابل » المعايير فيما بينها ، يعني أن نفرض نسب الرجال والنساء في كل فئة من فئات العمر .

ومن غير المجدي أن نراكم الالزامات سواء كان بعدد المعايير المأخوذة ، أو بتطابقها ،

لتأمين عينة « أفضل » . وقبل كل شيء ، فإن ذلك يعقّد عمل الباحثين على نحو مبالغ فيه . فالتفتيش عن مستخدم أعزب عمره بين ٣٦ و ٤٥ سنة في جناح من تجمع سكني يصبح مهمة مستحيلة تقريباً ، وعلى كل حال طويلة وبدون جدوى . وكل الذين يملكون تجربة معينة في التقنية يعرفون هذا « المسلسل من الأبحاث » حيث ننتظر بفارغ الصبر بعض الحالات الأخيرة ، غير الموجودة تقريباً . ومن المفضّل الالتزام بعدد من المعايير المحددة ، وألا نجعلها تتطابق إلا إذا كانت لدينا أسباب جدية مخافة الوقوع في انحراف ، عارفين بأنه إذا احتُرمت المعايير الهامة المطبَّقة على الحصص ، فثمة حظوظ كبيرة بأن تكون العيّنة ممثلة تقريباً تبعاً لمتغيرات أخرى . وبالمقابل ، فالاكثر أهمية هو أن نتحصّن ضدَّ الانحرافات المرتبطة بالرفض وبالغياب ، التي سنتكلم عليها بالتفصيل في الفصل التالي .

ونوعية العينة بالحصص تتعلّق بالطريقة التي بواسطتها يفتش الباحثون عن المستجوَبين ويتصلون بهم . ولتأمين تمثيلٍ أفضلَ ، فإننا نجمع طريقة الحصص مع طريقة عشوائية ، كالاستبار المناطقي sondage aréolaire مثلاً . وذلك يرتكز على السحب بالقرعة لبعض مناطق مدينة وضواحيها ، وإرسال الباحثين إلى هذه المناطق ، وسيستطيعون هناك إما الاتصال بالمارة ، وإما الانتقال من منزل إلى منزل ، وإما الجمع بين الاثنين . وإذا فتّشنا عن الأمَّهات ، فيمكننا الذهاب إلى الحدائق العامة أو الى المدارس ساعة الانصراف ، ولكننا نعرف أننا بهذه الطريقة لن نلتقي إلا بالأمَّهات اللواتي لا يعملن في الخارج ، واللواتي لديهن أولادٌ صغار .

الانتقال من منزل إلى منزل هو الطريقة الأفضل . يجهل الباحث من سيفتح الباب الذي يدقّ عليه دون أن يتأثر بالإطلالة اللطيفة إلى حد ما التي سيتأثر بها بالتأكيد إذا ما اختار مستجوبيه في الشارع . ومن ناحية أخرى ، فملء الاستمارة في المنزل هو أمر ضروري إذا ما تعدّى الوقت الذي تتطلَّبه الخمسُ أو السبعُ دقائق . وإذا اتينا خلال النهار ، فيخشى ألا نجد سوى نساء وأشخاص مسنّين ، ومن المحتمل أن نجد بعض الفتيان . إنه اذن الوقت المناسب جداً للالتقاء بهذه الفئات ، ولكن إذا اردنا أيضاً استجواب نساء أو رجالٍ عاملين ، فسيتوجب علينا المجيء مساءً أو خلال عطلة نهاية الأسبوع .

ان طريقة الحصص تُقدم حسنةً تجعلها دائماً قابلة للتطبيق ، مهما كانت المجموعة السكانية المدروسة ، والعينة التي نريد الحصول عليها تكون ببساطة ممثلة ، طبقية ، أو أن تحقق وفق مخطط تجريبي معقد الى حد ما . وكلفتها أقل ارتفاعاً من كلفة بحث يتم بموجب عناوين (٥) . بالمقابل ، فهي لا تعطي عينات عشوائية ، بالمعنى الإحصائي للكلمة . وينتج من ذلك ، بشكل خاص ، أننا لسنا في الوضع المصطَلح عليه بمختلف تقنيات الاستدلال الإحصائي ( اختبارات الفرضيات ، تقديرات ، حساب الخطأ ، الخ . . ) .

وبالفعل ، فإننا ، بفرضنا الحصص ، ندخل إلزاماً قوياً لا تأخذه التقنيات الاحصائية في الاعتبار ؛ ومن ناحية اخرى ، فإننا لا نعرف أن نشكل نموذجا احتماليا لطريقة اختيار أفراد بواسطة الباحثين . فنوعية عينة بالحصص تتعلق أكثر بالطرق المستخدمة فعلياً بواسطة الباحثين



لاختيار مستجوبيهم منها بدقة التعليمات المعطاة لهم . ومن غير المجدي فرض حصص محددة جداً اذا لم يحذر الباحثون ازاء مسائل تصنيف العينة ميدانياً أو زمانياً ، أو إذا كانت نسبة الأشخاص الذين يرفضون الإجابة كبيرة جداً . ويجب اعتبار إعادة توزيع المجموعة السكانية كشرط ضروري ، ولكن غير كافٍ ، لنوعية العينة . إذْ أن احترام الحصص لا يضمن غياب انحرافات منهجية .

منذ عدة سنوات ( نجهل ما إذا كانت الحالة هي نفسها اليوم ) كانت خصائص قراء الـ باري - ماتش Paris — Match ( العمر ، الجنس ، الفئة الاجتماعية - المهنية ) شبيهة جداً بخصائص مجمل الفرنسيين . قد تشكل اذن عينة من هؤلاء القراء عينة جيدة بالحصص للسكان الفرنسيين . إلا أن هذا استنتاج يصعب قبوله لأن لدينا انطباعاً بأنه ينبغي لقراء باري - ماتش ان يتمايزوا عن غيرهم من القراء في نقاط أخرى مهمة .

ورغم المظاهر ، يمكن التحكم تالياً ، بعينة بالحصص أقل بكثير من عينة عشوائية . وتترك هاتان العينتان ، للوهلة الأولى ، هامشاً أكبر لاخطاء تصنيف العينة ، ولكنْ يمكن حساب هذه الأخطاء ، ونعرف كيف نأخذها في الاعتبار . إن عينة بالحصص لا تقدم ، ظاهرياً ، أيَّ خطأ في المتغيرات المراقبة ، وإنما ليست هذه هي المعلومات الوحيدة التي نملك . ولا نجد أنفسنا ، نظرياً ، في حالة نستطيع فيها استخدام التقنيات الإحصائية ، في الحقيقة ، نحن نعالجها في أغلب الاحيان كعينات عشوائية حقاً ، ولا يبدو ان الاستنتاجات التي نستخلصها منها هي استنتاجات سيِّئة . بيد أنه ، يمكن أن تكون احياناً غير أكيدة ، دون أن نعرف بدقة كيف نعالج المشكلة .

## ٢ . ٤ - الانحرافات في تحقيق العينة :

### ٢ . ٤ . ١ - نظرة اجمالية

ان نوعية الاستنتاجات التي يمكن أن نستخلصها من بحث مرتبطة بتركيب العينة . وإذا لم تكن هذه الأخيرة ممثلة للمجموعة السكّانية الخاصة التي نريد دراستها ، فإن الاستنتاجات التيسنستخلصهامنها ، حتى بواسطة طرق إحصائية دقيقة ، سوف تبتعد عن تلك الاستنتاجات التي قد نحصل عليها في حالة استجوابنا كل المجموعة السكانية . فالعينة منحرفة ، والتعميم غير شرعي . ولهذه الانحرافات أصول مختلفة . بادىء الأمر ، يمكن لبعضها أن يدخل لحظة تكوين العينة . لعدم وجود لائحة شاملة مثلاً ، نأخذ ، كتقدير ، قاعدة تحقيق لا تغطّي سوى جزء من المجموعة السكانية المستهدَفة . تلك هي الحالة إذا استخدمنا اللوائح الانتخابية لدراسة مجمل المجموعة السكانية ، أو ، إذا حاولنا دراسة المجموعة السكانية التي ترتاد مكاناً ما بإجراء سحب بالقرعة من خلال أولئك الذين يذهبون إليه ، مع العلم أن للشخص الذي يذهب غالباً اليه حظاً أكبر بأن يشكل جزءاً من العينة . لقد رأينا مختلف هذه المشاكل فيما يتعلق بتشكيل عينات . ولكن تجنّب هذه الانحرافات ، أو « تقويم » العينة إذا لم نستطع

تجنّبها ، لا يشكل ضمانة كافية ، لأن امتلاك قاعدة للتحقيق صحيحة ، أو استخلاص لائحة من الأسماء بطريقة عشوائية بالفعل ، يُقدم لنا عينة كاملة . إلا أنه يبقى أن نتصل بالاشخاص الذين تم تحديدهم بالقرعة ، وأن نستجوبهم . وفي هذه الحالة ، ليس ثمة تطابق بالضرورة بين اللائحة الأصلية ولائحة الاشخاص المتسجوَبين فعلاً ؛ وهذا لسببين : لا يمكن الوصول لبعض الأشخاص لأسباب مختلفة ( غياب مؤقت ، سفر ، مرض ، انتقال ، الخ . . . ) . وبعضهم الآخر يرفضون ان يتجاوبوا مع البحث ، وبالرغم من بعض الفروقات ، التي سوف نحددها ، فإن نفس مشاكل العينات بالحصص تطرح نفسها .

من حيث المبدأ ، فإن كل فرق بين الاشخاص الذين كان قد توجب استجوابهم ، واولئك الذين استجوبوا فعلاً ، يمكن أن يكون مصدراً للانحراف . وهذا الانحراف في الحقيقة سيحصل في كل مرة يعطي فيها الأشخاص غير المستجوبين أجوبةً مختلفة عن تلك التي أعطاها الاشخاص الذين استجوبوا فعلاً . من حيث التعريف ، يستحيل التأكّد من الانحراف مباشرة . إلا أننا ، بمعرفتنا بعض خصائص الاشخاص الذين لا يمكن الوصول اليهم أو الذين رفضوا الإجابة ، نستطيع تقديم بعض الفرضيات حول هذه الفروقات المنهجية .

سنتفحص بالتفصيل المشاكل التي يطرحها الأشخاص الغائبون ورفض الإجابة في حالة العينات العشوائية ، ثم سننتقل الى حالة العينات بالحصص ، حيث نواجه الصعوبات ذاتها ، بالاضافة الى صعوبات أخرى .

## ٢ . ٤ . ٢ ـ الانحرافات في تصنيف العينة في العينات العشوائية :

### أ) الغياب

لدى مرور الباحث يمكن أن نجد شخصاً غائباً عن منزله لأسباب عديدة : خرج يتسوق ، يعمل ، في الاستشفاء ، في رحلة عمل أو في عطلة ، الخ . وإذا ما انتقل الباحث مباشرة الى الشخص التالي في اللائحة ، معتبراً بأنه كان هو أيضاً مسحوباً بالقرعة ، فإننا سنحصل على عينة من الأشخاص الذين قليلاً ما يخرجون . وعلى نحو اكثر دقة ، سيكون للأشخاص الذين يخرجون كثيراً حظ أقل في أن يشكلوا جزءاً من العينة النهائية . ذلك يفرض ، مثلاً ، ان نجد من النساء اللواتي لا يعملن في الخارج اكثر مما نجد من النساء اللواتي يعملن أو من الرجال ، وان نجد من المسنين أكثر مما نجد من الشباب ، وأن نجد من الاشخاص الذين لا يملكون سيارة أكثر من اولئك الذين يملكون وسيلة نقل ، الخ . وكما ان لهذه المجموعات في الواقع في كثير من النقاط الأخرى تصرفاتٍ ومواقف مختلفة ، فالاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من أية عينة ستكون بالتأكيد منحرفة . ولتجنب هذه الانحرافات ، ثمة احتياطات تُتّخذ عادة . مثلاً ، نتجنّب أن نجري ابحاثاً خلال شهري تموز وآب ، بسبب العطلة ( في فرنسا ) ، فالأشخاص الذين يخرجون هم مختلفون بالتأكيد عن اولئك الذين لا يخرجون .



علاوة على ذلك ، فقد لا يتوجب أبداً على الباحث الذي كان قد أعطي اسم الشخص المنوي استجوابه وعنوانه أن يتخلى عن استجوابه بعد أن يتحقق ببساطة من غيابه ؛ فمن الضروري العودة في ساعة اخرى ، أو في يوم آخر . وبشكل عام ، يُفرض على الباحثين أن لا يتخلوا عن عنوانٍ إلا بعد ثلاث أو أربع زيارات غير مثمرة ، وبعد محاولتهم أخذ معلومات من اشخاص آخرين من الأُسرة ، من حارس البناية ، وربما من الجيران ، عن الوقت الذي يكون له فيه حظ أوفر بايجاد الشخص المقصود ، وهذا ما يجعله يعود متأخراً في المساء ، أو خلال عطلة نهاية الأسبوع .

ويمكنه أيضاً أن يترك رسالة ، طالباً من الشخص المعني أن يُحدِّد بنفسه موعداً . ولكن ، يجب ألا نبالغ في تقدير هذه الطريقة اذ يمكن لنسبة الإجابة أن تكون ضعيفة ؛ وان الشخص الذي قد يقبل استقبال باحث قد حضر يمكنه ان يهمل اجابته برسالة .

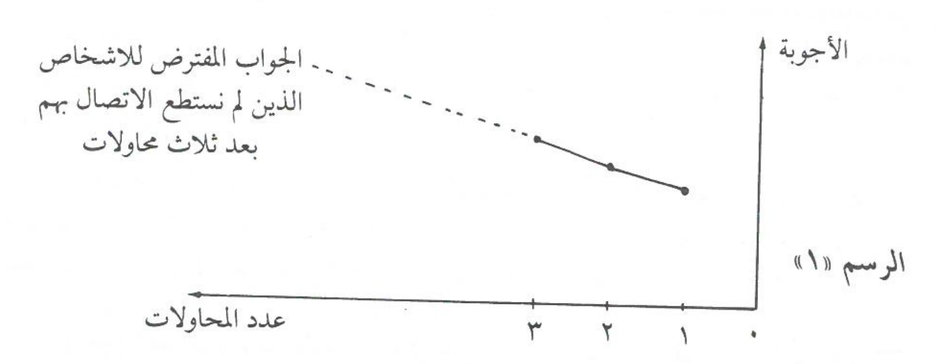
ويمكننا أيضاً أن نجرّب الاتصال به في المرة الأولى بواسطة الهاتف ، وهذا ما يغني عن تنقلات ربما تكون طويلة . ولكنْ علينا ان نكون واعين لحقيقة أن العينة بهذا العمل توشك ان تحوي نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يملكون هاتفاً والذين بامتلاكه ينتمون الى فئة اجتماعية معينة .

بالرغم من كل هذه الاحتياطات التي أشرنا إليها ، هناك نسبة قليلة من الاشخاص الذين لا نجدهم تتراوح بين ١٪ و ٥٪ من عينة لمجموعة سكانية مدينية في فرنسا مثلاً ، مما يستدعي السؤال : هل علينا الخوف من ان تكون هذه المجموعة الصغيرة مختلفة عن اولئك الذين استطعنا الاتصال بهم ؟ انهم يتميزون في الواقع كمعدل وسطي ، بغياب طويل عن المنزل ، على الأقل لحظة البحث . وسنجد بينهم مثلاً عازبين لا يوجدون في منازلهم إلا نادراً ، وذلك يفرض بالتأكيد طريقة خاصة في الحياة ، وعلى وجه الاحتمال تصرفات ، ومواقف ، وآراء خاصة . . . إن الاتصال بالاشخاص العاملين خارج المنزل أصعب منه بأولئك الذين لا يعملون أو الذين يعملون في المنزل . فالفتيان غالباً يخرجون عند المساء ، أو خلال عطلة نهاية الأسبوع ، اكثر من المسنين ، وتخرج الكوادر اكثر من العمال . ويصعب الاتصال بالشخص الذي يفرض عليه عمله التنقل .

كل هذا يعطي إشارات حول طبيعة الانحراف الذي يدخله هذا الغياب في العينة . وبما أن للغياب طبائع مختلفة ، وهو بمجمله قليل عددياً ؛ فيمكن الافتراض بأنه لن يضع قيمة البحث موضع تساؤل على نحو جذري .

وقد اقترحنا طريقة نموذجية جيدة لتصحيح العينة كي نأخذ في الاعتبار الأشخاص الغائبين ، مرتكزة على مقارنة الأجوبة التي يعطيها الأشخاص الذين استطعنا الاتصال بهم في المحاولة الاولى ، بأجوبة الاشخاص الذين لم نستطع الاتصال بهم الا بعد محاولتين او ثلاث . وهكذا نستطيع ان نشكل منحنى نسبة جواب معين تبعاً لعدد المحاولات الضرورية للاتصال

بالشخص ، وبتقدير استقرائي ، نستنتج ما كان يمكن أن يكون جواب الاشخاص الذين لم نستطع الاتصال بهم ( الرسم «١» ) ، وإذا اعطت هذه المجموعات نفس الاجوبة ، فبإمكاننا الاستنتاج من ذلك ان الغياب لا يُدخل انحرافاً في العينة :




الرسم «١»

إلى جانب هذا الغياب الوقتي ، الذي يسمح للباحث من حيث المبدأ ان يلتقي متأخراً الشخص المقصود ، ثمة غياب طويل ، يستمر الى ما بعد فترة البحث ( سفر أو استشفاء ) ، او غياب نهائي ( تغيّر السكن أو الوفاة ) . وكذلك ، فإن قواعد التحقيق التي يمكننا ان نملكها كاللوائح الانتخابية ، ليست كاملة بالضرورة . ففي فرنسا مثلاً لا شيء يوجب التصريح عن تغيير السكن ، ويستمر تسجيل بعض الاشخاص في البلدية التي كان قد سجل فيها منزلهم الذي تركه منذ عدة سنوات . وإيجاد هؤلاء الأشخاص أمر صعب على الأغلب . إذ ليس من الصعب فقط معرفة عنوانهم الجديد ، ولكن هذا العنوان يمكن أن يكون خارج منطقة البحث . في هذه الحالة ، نعتبر أن استبدال الشخص الذي يسكن في نفس المنزل بالشخص المقصود بواسطة السحب بالقرعة أمر مقبول تماماً ، لأن هناك حظاً بأن يكون للأسر التي تتعاقب على نفس المنزل خصائص عديدة مشتركة .

والأمر ذاته بالنسبة للمتوفّين . فهؤلاء يُسجلون عامة على نحو سريع على اللوائح الانتخابية ، ولكنْ ربما لا يُسجلون على لوائح أخرى . وهنا أيضاً ، يبرَّر استبدال شخص يسكن نفس المنزل بآخر .

إن التجدد المديني ، أو بناء احياء جديدة ، يمكن أن يكون مصادر للانحراف . ولا نجد غالباً في قواعد التحقيق المتاحة سوى العناوين القديمة . في حين ان هذه الأخيرة لم تعد موجودة . اذن لن نجد الأشخاص وفقاً لعناوينهم ، وهؤلاء يمكن ان يشكلوا فئة مهمة من المجموعة السكانية التي يصبح الوصول اليها صعباً . وليس من الممكن تحديد قاعدة عامة تسمح بالتقليل من انحرافات مشابهة . ففي كل حالة خاصة ينبغي إيجاد الحل : التفتيش عن لوائح اخرى ، والقيام بأبحاث متمّمة بالحصص ، الخ .

أمام كل أشكال الغياب ، أكانت وقتية أم نهائية ، تبقى دائماً إمكانيةٌ ، يمكن تطبيقها في



كل الحالات : استبدال شخص آخر مسحوب بالقرعة أيضاً ومُنتَمٍ إلى نفس الفئة ( عمر ، جنس ، فئة اجتماعية ـ مهنية ) بالشخص الذي لم نستطع الوصول اليه . ذلك يفترض في الدرجة الاولى ان بإمكاننا معرفة هذه الخصائص قبل أن نلتقي الشخص المقصود ، ويفترض ان تكون هذه الخصائص مدرجة على اللائحة التي استخدمت في السحب . زيادة على ذلك ، نضيف الى تصنيف العينة العشوائية بعض خصائص طريقة الحصص ، وهذا ما يُدخل المشاكل الخاصة الى هذه الطريقة . لكن بما أن مختلف الفئات التي تشكل المجموعة السكانية يمكن الوصول إليها بدرجات متفاوتة جداً ، فإن هذا الحل هو المفضل في الاختيار العشوائي لشخص آخر .

### ب ) الرفض

لا يجبر أحد في فرنسا على مقابلةٍ أو على الاجابة عن استمارة باستثناء الإحصاء السكاني ، وبعض أبحاث INSEE. وهذا ما يجعلنا نتحقق عملياً من أن عدداً من الأشخاص يرفضون الإجابة في كل الابحاث . وعمليات الرفض هي على الأغلب نهائية ، خاصة اذا رفض الشخص المتصل به ان يستقبل الباحث ، وبالمقابل ، فإن الشخص الذي قبل استقباله نادراً ما يتوقف في وسط الاستمارة .

إننا نمتلك نسبياً القليل من المعطيات حول أهمية عمليات الرفض هذه : ونادرة هي تقارير الأبحاث التي نشير فيها الى عدد ( وخصائص ) الاشخاص الذين توجب الاتصال بهم لنحصل على عينة من الحجم المطلوب . وهذا خطأ يستوجب الندم ، لأنه ، كما سنرى ، من المناسب افتراض أن عمليات الرفض تدخل انحرافات لا يستهان بها . ولتقييم هذه الانحرافات ، ينبغي على الأقل الإجابة بطريقة افتراضية عن السؤال : هل كان يمكن للأشخاص الذين رفضوا البحث أن يجيبوا بطريقة مختلفة عن اولئك الذين قبلوه ؟ يجب التمييز بين نماذج مختلفة من عمليات الرفض للحصول على عناصر الإجابة . في الدرجة الأولى ، يمكننا أن نميّز بين اولئك الذين يرفضون كل نماذج البحث من أولئك الذين يرفضون بسبب الموضوع نفسه . وتوشك الانحرافات ان تكون أكثر أهمية على نحو بديهي في الحالة الثانية مع انها ليست بدون قيمة في الاول . وتجدر الاشارة الى بعض أشكال عمليات الرفض الشاملة كتلك التي يعبّر اصحابها عن رفضهم حتى قبل ان يعرفوا موضوع البحث :

١ ـ العمال المستقلون ، التجار ، الحرفيون ، يرفضون على الأغلب أكثر من الفئات الاجتماعية الأخرى . فهم غالباً مشغولون جداً ، أو أن أوقات عملهم المحددة على نحو سيّء لا تسمح لهم ابداً بأن يكونوا جاهزين للإجابة .

ومن ناحية ثانية ، فإن الإيديولوجيا الخاصة بهذه الفئة الاجتماعية تقودهم غالباً لأن يميزوا تمييزاً واضحاً بين « العام » و« الخاص » ولأن يعتبروا كل سؤال كتدخل في « الخاص » .

٢ ـ الاشخاص المسنون : يخافون ويترددون في السماح للغريب بالدخول الى منزلهم .

ومن ناحية أخرى ، لديهم على الأغلب اتجاه للانكفاء ، والابتعاد عن الناس ، وهذا اتجاه يؤدي بهم لرفض المشاركة .

٣ ـ بعض النساء المتزوجات ، اللواتي يرفضنَ محتمين وراء الزوج ، قائلاتٍ ، إما أنهن لا يستطعن القبول دون موافقته ، وإما هو نفسه باستطاعته الإجابة على نحو أفضل .

٤ ـ بعض المثقفين يرفضون بعدائية وعلى نحو منهجي مبدأ استطلاعات الرأي نفسه ، ويشبّهونها بكل اشكال الأبحاث الأخرى . ويبدو أن نموذج الرفض هذا يزداد حالياً .

٥ ـ بعض الأوساط المسيَّسة تعارض أيضاً الأبحاث على نحو منهجي ؛ ويبدو من ناحية أخرى أن طبيعة هذه المعارضة تتغير مع مرور الزمن .

وأخيراً ، نستنتج أن نسبة الرفض تزداد بشكل واضح جداً بزيادة حجم المدينة : هي في حدها الأقصى في منطقة باريس .

ما عدا عمليات الرفض هذه التي من الممكن حصولها لدى بعض الفئات الاجتماعية ، فالاسباب الأخرى المتذرَّع بها هي : ضيق الوقت ، الخوف من السماح بدخول مجهول الى المنزل ، وقد يكون سبب الرفض الخوف لدى الاشخاص ذوي المستوى الاجتماعي ـ الثقافي المتدنّي من « ألا يكونوا على المستوى » ، وألا « يتقنوا » الإجابة . وهناك الخوف المبرَّر من أن الباحث قد لا يكون في الحقيقة ممثلاً لمؤسسة ويستخدم هذه الذريعة للدخول إلى المنزل . وهذه الظاهرة شائعة في الحقيقة ، وتسبب بالتأكيد ضرراً كبيراً للباحثين الحقيقيين .

بالرغم من كل عمليات الرفض هذه . فإن غالبية السكان ترحب بالباحثين . ويفاجأ المبتدئون في أغلب الاحيان بالرضى الذي يلقونه لدى بعض الأشخاص الذين يُسَرّون إذا ما طلب منهم رأيهم ، وإذا ما اصغينا اليهم . ونادرون أولئك الذين لديهم غالباً إمكانية التعبير . ويقدم لهم البحث فرصة لذلك . إضافة الى هذا ، فالابحاث التي ، تقارن عامة باستطلاعات الرأي وحدها ، تتمتع ، لدى غالبية السكان ، بحظوة كبيرة ( يؤمل غالباً بأن تنشر النتائج ، والإجابة تعني « الظهور في الجريدة ») .

بيد اننا نتحقق ان ثمة اشباعاً منذ عدة سنوات في الولايات المتحدة حيث اصبحت الابحاث كثيرة جداً ، وفقدت تأثيرها ، وأن الأشخاص الذين تبعاً لمهنتهم مثلاً ـ يُستجوبون عدة مرات ، يتعبون من ذلك ، ونلاحظ ان النسبة الاجمالية للرفض تزداد . وإذا لم يصل الأمر إلى هذا الحد في فرنسا ، فمن المتوقّع حصول تطور مماثل خلال السنوات القادمة .

وازاء عمليات رفض بنسب « معقولة » ، أي بما لا يتجاوز ١٥ إلى ٢٠٪ ، نستبدل بشكل عام بالشخص الذي يرفض شخصاً آخر يمثل نفس الخصائص ، ونقوم بنفس العمل بالنسبة للغائبين . ويمكننا أن نفترض اننا بهذه الطريقة لا ندخل انحرافاً خطيراً على عينة لمجمل السكان ، حيث تكون أسباب عمليات الرفض مختلفة ، وحيث يكون كل واحد منها قليل



الشيوع نسبياً . ومن ناحية اخرى ، فذلك هو مبدأ طريقة الحصص ذاته .

بالمقابل ، إذا ما توجهنا الى فئة خاصة ، فمن الواقعي أن تكون أسباب الرفض أقل تنوُّعاً ، وأن يكون بالنتيجة « غير المجيبين » مختلفين عن « المجيبين » على نحو منظم ، وبشكل عام بنفس الطريقة . وخلال بحث مع اشخاص مسنين مثلاً ، نتحقق من أن نسبة الرفض تكون ٥٠٪ . والحجج المتذرَّع بها ( « هذا لا يهمني » ، « هذا لا يقدم شيئاً لي » ، « لن أقدم شيئاً لك » ، « ليس لدي ما أقوله لأي كان ») توحي بأن عمليات الرفض هذه مرتبطة بأحد المتغيرات الأساسية التي تميِّز هؤلاء الاشخاص : درجة الانكفاء . الاشخاص الاكثر « انكفاءً » ، اولئك الذين بطريقة ما مقطوعون عن العلاقات مع الناس ، لهم حظ أوفر بأن يرفضوا أكثر من غيرهم . وفي الحدود التي يكون فيها بالتأكيد هذا المتغيِّر أحد العوامل المفسِّرة الأكثر تمييزاً لسلوك الأشخاص المسنين ، هكذا فإن الانحراف المُدخل يصبح امراً بديهياً وتصبح مخاطره امراً اكيداً .

هناك طرق عديدة مستخدمة لتقليل عمليات الرفض ، فرسالة تعلن عن مرور الباحث وتحدد هدف البحث وترسل قبل عدة أيام تزيد نسبة القبول ، وفي هذه الحالة لا يعد الباحث شخصاً مجهولاً يدق الباب على نحو مفاجىء ، أنه ممثل مؤسسة . ومن الواضح ان تأثر هذه الرسالة يتعلق بالهيئة التي ترسلها ، ولن يكون لعنوان مكتب دراسات مجهول سوى تأثير معتدل : ان معهداً معروفاً لاستطلاع الرأي نرى اسمه في الجرائد يزيل كثيراً من التحفظات . وإن رسالة من مؤسسات معروفة على نحو أفضل وبخاصة المؤسسات العامة ، تقلل إلى حدٍ كبير عدد عمليات الرفض . ونستطيع أن نتحقق من ذلك خلال بحث يتم مع عينة من أشخاص مسنين . كانت نسبة الرفض نحو ٦٠٪ مع رسالة تمهيدية من مكتب دراسات لا يملك أية شهرة . في حين أن رسالة من بلدية المحلة قلّصت من نسبة الرفض حتى ٤٪ والأشخاص الوحيدون الذين رفضوا كانوا مرضى ، وغير قادرين من الناحية الجسدية على استقبال الباحث .

كان سبب بعض عمليات الرفض ظروف اللحظة ، أو باحث يبعث على الحذر ، أو لأنه سمجٌ بالنسبة لبعض الأشخاص . ويمكن أن نقلل هذا النوع من الرفض بارسال باحث آخر ، ذي مظهر مختلف ، بعد عدة أيام . هذه طريقة بطيئة ، ولكنْ يبدو أنها فعّالة : ويمكن أن تُقلّص عدد عمليات الرفض حتى النصف تقريباً .

### ٢ . ٤ . ٣ ـ انحرافات تصنيف العينة في الأبحاث بالحصص

إذا ما شكلنا عينة إحصائية بواسطة السحب بالقرعة من خلال قاعدة للتحقيق ، نحصل على لائحة محددة جيداً تحتوي على عناوين الاشخاص المنوي استجوابهم . وإذا كان لا يمكن الوصول لاحدهم ، أو إذا ما رفض الاجابة ، فيمكننا أن ندوّن ذلك ويمكن معرفة الفرق بدقة بين العينة الاساسية والعينة الفعلية ، مما يسمح بتقدير تأثيره على مصداقية الاستنتاجات التي بمقدورنا استخلاصها من ذلك .

الوضع هنا هو أقل وضوحاً بكثير في الأبحاث بالحصص ؛ فالباحثون لا يملكون لائحة بالاسماء ، ولكنهم يملكون فقط تعليمات تتعلق بتركيب العينة . ومهما كانت الصعوبات التي يواجهونها ، فإنهم يتوصلون الى استحضار جملة من الاستمارات المملوءة التي تقدم الخصائص المطلوبة ، حيث لا ينقصها ، على اسوأ تقدير ، سوى بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى فئات قليلة العدد جداً .

ويمكن بسهولة اذن أن نتوهم أن كل شيء على ما يرام : وبما ان العينة المستجوبة تقدم على نحو جيد التركيب المطلوب ، يمكن ان تعتبر ممثلة . إلا ان ، مخاطر الانحرافات ، في الحقيقة أكثر أهمية منها في حالة العينات العشوائية ، ولكنها أقل وضوحاً .

إن انحرافات العينة الناتجة عن الغياب أو عن الرفض موجودة مهما كانت الطريقة المستخدمة . ولكنها أكثر صعوبة على الفهم حينما نستخدم طريقة الحصص . وبالفعل ، فالباحث الذي ينتقل من منزل الى منزل يجهل من يوجد داخل كل منزل . وإذا لم يجد احداً ، فهو لا يستطيع أن يعرف إذا كان هذا الشخص أو ذاك الذي يسكن هذا المنزل يقدم الخصائص المطلوبة ، وهو لن يقوم ، بالتالي ، بجهد خاص ليعود في وقت آخر وسيفضل أن يجرّب حظه لدى المنزل المجاور . ولا نستطيع اذن ان نعرف إذا كان الأمر يتعلق بغياب شخص ينتمي الى فئة كاملة ، أو شخص لا ينتمي الى المجموعة السكانية المستهدفة ، ونواجه نفس المشاكل في عمليات الرفض التي هي بدورها صعبة التحديد ، والتي لا يمكن احصاؤها . وزيادة على ذلك ، كما في تعريف الطريقة ، لا نعرف مسبقاً الاسم ، ولا عنوان الأشخاص الذين سنحاول استجوابهم ، فإنه لمن الصعب ان نتوجه برسالة للحصول على استقبال أفضل ، ذلك ما يزيد من عمليات الرفض . ان مصدري الانحرافات التي ميّزناها بواسطة الابحاث الاحصائية يوجدان اذن في طريقة الحصص ، ولكن تقييم اهميتها أكثر صعوبة .

فوق ذلك ، نضيف الى هذه الانحرافات العامة ، المشتركة في كل أشكال الاستبار ، الانحرافاتِ الناتجةَ عن الطريقة التي يختار الباحثون بها الاشخاصَ الذين يريدون استجوابهم . ورأينا انه يمكن تقليص هذه الانحرافات ، باعطاء تعليمات دقيقة جداً تتعلق بمكان الابحاث وزمانها . غير أن ذلك لا يكفي ؛ لأننا سنتردد في الشارع مثلاً في استجواب شخص يبدو انه على عجلة من أمره ، أو يحمل أشياء ثقيلة . وإذا لم يكن لذلك غالباً سوى أهمية دنيا ، فإنه من المهم طرح المشكلة في كل حالة والتساؤل إذا ما كان الانحراف المدخل مزعجاً في الحقيقة .

ولطريقة الحصص محذور آخر هو ألاّ نفهم في الواقع سوى فئات صغيرة خاصة من الفئات المحددة. فنعرّف مثلاً فئات العمر ، مع مجموعة عمرها « اكثر من ٦٥ سنة » ، لأنه ثمة احتمالات بألا نحصل ، في الواقع ، الا على عينة من أشخاص بين ٦٥ و ٧٠ سنة ، والذين يتجاوز عمرهم هذا الحد يتغيّبون أو أنهم لا يتمثّلون ، لأسباب تتعلق بالصحة أو الرفض ، الخ . . . أو أيضاً ، إذا ما حاولنا دراسة عمال ، فإننا سنفتّش عنهم في مكانٍ بحيث لا نستجوب سوى أجراء الصناعات الثقيلة .



وثمة محذور كبير يتمثل في أن الباحثين لا يستجوبون سوى الاشخاص الذين يعرفونهم مسبقاً ، وإذا لم نعطهم تعليمات دقيقة بهذا الصدد ، فمن الطبيعي أنهم يفضلون استجواب اشخاص لهم علاقة بهم على أن ينتقلوا من منزل الى منزل وأن يستجوبوا مجهولين . انه لمن الصعب جداً تقدير انحراف العينة التي نحصل عليها هكذا . وفوق ذلك ، فإذا ما كان ثمة تعارف بين المستجوب والمستجوَب ، العلاقة التي تنشأ بينهما لا تكون هي نفسها إذا ما كانا مجهولين ، وذلك يمكن أن يُدخل انحرافاً إضافياً غير مرتبط بتصنيف العينة ولكنه مرتبط بالأجوبة المعطاة . وسوف نعود الى هذه النقطة في الفصل المخصص لعلاقة المستجْوِب - بالمستجْوَب وللتحليل البسيكولوجي لوضع البحث .

### ٢ . ٤ . ٤ ـ اهمية انحرافات تحقيق العينة

يبين لنا تصفح المصادر المختلفة للانحرافات ، التي يجب ان نضيف اليها الانحرافات المرتبطة بطرق تكوين العينة ، أنه لا يوجد أية طريقة تؤمن لنا في كل الحالات عينة ممثلة تمثيلاً مطلقاً . بيد أنه ، إذا كان يجب أن نكون واعين جيداً للمشكلة ، فينبغي أن نبقى منتبهين لهذه الصعوبات ، وألا نكتفي بسهولة بالسحب بالقرعة أو بأخذ الحصص في الاعتبار وينبغي أيضاً ان نتجنب النزعة الصفائية المبالغ فيها وأن ندين كل استطلاع بسبب انحرافاته التي لا يمكن تجنّبها .

بادىء الامر ، يجب تقييم أهمية هذه الانحرافات ؛ فبعض النسب المئوية لعمليات الرفض أو الغياب لا تؤثّر جدياً على مصداقية النتائج ، وخاصة إذا ما كان لمجموع الانحرافات المختلفة الاحتمال في أن تزول . ان غياب العازبين الشباب وغياب الكوادر المسافرة أو عمليات رفض الاشخاص المسنين أو التجار هي مختلفة الى حد كافٍ كي نتمكن من الموافقة عموماً من أن اولئك الذين لم نتمكن من ملاقاتهم كان يمكنهم أن يجيبوا بطريقة مشابهة للآخرين . وبالمقابل ، فالمشكلة تطرح بطريقة حادة إذا ما أردنا فهم مجموعة صغيرة خاصة . وإذا ما اهتممنا مثلاً ، بأمّهات العائلات ، فإن عمليات الرفض والغياب توشك أن تكون مرتبطة بالعمل خارج المنزل ، وفيما يتعلق بنقاط عديدة ، فإننا نخشى من أن الاشخاص العاملين لا يستجيبون بطريقة مختلفة عن الآخرين . وفي هذه الحالة ، حتى إذا كان عدد المجموعة السكانية للأشخاص غير المتصل بهم صغيراً جداً ، فإن حقيقة وجود سبب رئيسي للانحراف توشك أن تُدخل انحرافاً مهماً .

تتعلق أيضاً أهمية الانحراف بالمشكلة المعالجة . لنفترض أننا نقوم ببحث عند المساء ؛ فبعض الاشخاص سيرفضون الإجابة مخافة أن يفوتهم برنامج تلفزيوني . وإذا ما تناول البحث التلفزيون بالتحديد ، أو أوقات الفراغ ، فمن المؤكد أن الانحراف سيكون محسوساً .

وستكون أيضاً نفس الحالة ، وإن كانت على نحو أقل وضوحاً ، بالنسبة لبحث سياسي . ولكن إذا كان الأمر يتعلّق مثلاً بالاستهلاك الغذائي ، فلا شيء يسمح مسبقاً بافتراض أن ثمة

علاقةً غير مباشرة بين التعلّق بالتلفزيون وتفضيل منتوج معين . حتى لـو كانت نسبـة عمليات الرفض مرتفعة ، فيمكن للعينة أن تعتبر عينة مرضية .

وبالنهاية ، فإن خطورة الانحراف تتعلق بطبيعة الاستنتـاجات التي تم تبيـانها . وإذا كان ما نبحث عنه هو تقديرات لمقادير ( مصاريف استهلاكات مختلفة ، ارتياد ، النية في التصويت ، الخ . . ) ، فكل الانحـرافات التي تكلمنـا عليها تـوشك أن تـزيّف الاستنتاجـات ، ويجب ان نعتني عنـاية خـاصة من اجـل استبعادهـا . تلك هي حالـة معظم الأبحـاث المحققة بـواسطـة اقتصـاديين . وبـالمقابـل ، فعلماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتمـاعي يبحثون غـالباً لتـوضيح علاقات ، اكان ذلك على شكل ارتباط أو على شكل مقارنات بين مجموعات . ان المشكلة إذن مختلفـة جداً . وفي بعض الحـالات ، فإن الانحـراف في توزيـع متغيرين لا يؤثـر على الارتبـاط بينهما . أو إذا ما قارنا أيضاً بين مجموعتين ، فحقيقـة انهما لم تكونـا ممثلتين في العينـة الكلية وفق نسبتهما الحقيقية لا تغـيّر شيئاً من قيمـة المقارنـة . وبالمقابل ، فـإذا كانت احـدى المجموعـات منحرفة بالنسبة لمتغير ثالث ، أو إذا كـانت المجموعتان منحرفتين علـى نحو غـير متساوٍ للسبب نفسه ، عندها تصبح المقارنة غير سليمة .

لنأخذ مثلاً بحثاً حول نية التصويت ، ولنفترض أن العمر هو متغيّر مهم ، ونريـد دراسة تأثيره . يمكننا ، من أجل ذلك مقارنة الأجوبة التي اعطاها اشخاص من مختلف فـئات العمر ، أو درس الارتبـاط بـين العمـر ونيـة التصـويت . ولكننـا نعـرف أن نسبـة عمليـات الـرفض للاشخاص المسنين مرتفعة جداً . إلا أن المقارنة تبقى صحيحة إذا ما وافقنا على أن الاشخاص الذين يرفضون الإجابة عن البحث يُصوِّتون بطريقة مشابهة للآخرين . وإذا كانت لدينا بالمقابل أسباب تجعلنا نعتقد بأنها ليست هـذه هي الحالـة ، فالمقارنـة بـين مجموعـات العمر حيث نسب عمليات الرفض مختلفة تؤدي بنا الى الوقوع في الخـطأ . وإذا كانت نسبـة الرفض هي ذاتهـا في مجموعتين من العمر ، مثلاً ٢١ ـ ٣٠ سنة و ٣١ ـ ٤٠ سنة ، فـالمقارنـة تبقى صحيحة حتى ولـو كان الرفض مرتبطاً بموقف سياسي .

وإذا كان ما نريد فعله هـو تقديـر نية التصـويت حتى لو لم يكن لـدينا الحق في أن نعتقـد بارتباط بين الرفض والموقف السياسي ، فالعيِّنة ستكون منحرفة إذا كانت نسب الـرفض مختلفة في مختلف الاعمـار . إن الاشخاص المسنين الـذين يُصـوِّتـون علـى نحـو مغـاير عن الشبـاب سيضعف تمثيلهم ولن يكون لهم بالتالي في العينة الوزن الذي كان ينبغي أن يحصلوا عليه .

هذه الملاحظات يمكن أن تنظم في الجدول التالي الذي يمثل وضعاً حيث نريـد في آن معاً أن نقدّر قيمة المتغير X ( في مثلنا : نية التصويت ) ، ودراسة علاقته بمتغير آخر Y ( العمر ) . يمكن لعمليات الرفض أن تكون مرتبطة أو غير مرتبطة بـ X أو Y .



### نسبة عمليات الـرفض في علاقتها بـ X(*)

| | | نعم | لا |
| --- | --- | --- | --- |
| نسبة عمليات الرفض في ارتباطها بـ Y(**) | نعم | مقارنة منحرفة<br>تقدير منحرف لـ X و Y | مقارنة صحيحة<br>تقدير صحيح لـ X<br>تقدير منحرف لـ Y |
| | لا | مقارنة صحيحة<br>تقدير صحيح لـ Y<br>تقدير منحرف لـ X | مقارنة صحيحة<br>تقدير صحيح |

(*) في مثلنـا : يصوت الاشخـاص الذين يـرفضون الإجـابة بـطريقـة مختلفـة ( أو غـير مختلفة ) عن اولئك الذين يقبلون الاجابة .

(**) في مثلنا نسبة الرفض مرتبطة ( أو غير مرتبطة ) بالعمر .

يختزل هذا المثل نفسه لأنه من البديهي أن نكون مجبرين على إدخال عدة متغيرات مفسّرة في آن معـاً ، ولكنَّ مبدأ الاستـدلال هو دائمـاً نفسـه ، وينـطبق عـلى كـل نمـاذج الانحـرافـات المنهجية .

ويجب ألّا ندمج ، كما يحصل أحيـاناً ، بـين اخطاء تصنيف العينـة والانحرافات المنهجية التي نتنـاولها هنـا ؛ فخطأ تصنيف العينـة مرتبط بحقيقـة هي اننا لا نـأخـذ سـوى عينـة وليس المجموعة السكانية بكاملها . وهناك فرق ممكن دائماً بين خصائص العينة والمجموعة السكانية ، ويمكن تقدير قيمة هذا الفرق المحتملة إذا ما كان قد تم الحصول على العينة بطريقة عشوائيـة . وهذا ما نسميه خطأ تصنيف العينة حيث لا يمكن تجنب المجازفة ، لأن خاصيـة هذا الفـرق هو ألا يكون منظَّماً . وإذا اخذنا عينة أخرى في نفس الشروط ، فسيكون حجم الخطأ مختلفاً ، وذا دلالةٍ متناقضة مع خطأ العينة الأولى ؛ فكـل التقنيات التي تتعلق بـالاستدلال الاحصـائي سواء كان الأمر يتعلق بتقدير مقادير أو بـاختبار فـرضيات ، تـأخذ ذلـك في الاعتبار ، ويمكن تقليص هذا الخطأ بزيادة حجم العينة .

وبـالعكس ، فمختلف الانحرافـات التي تكلمنا عليهـا منظمـة ، لذلـك فهي : تـزيّف النتائج دائماً في نفس الاتجاه . والتقنيات الإحصائية تتجاهلها لأنها ليست عشوائيـة ، ويجب ألّا نعتمد عليها لتصحيحها ولا يمكننا أن نقلّصها بزيـادة حجم العينة . وإنـه لمن الوهم هكـذا أن نـأمل « بتحسـين » عينة لمجـرد أن نستجوب عـدداً أكبر من الاشخـاص . وإذا بقيت طـريقـة تصنيف العينة هي ذاتها ، فلن تتغير الانحرافـات المنهجية . فحجم العينـة ليس مقياساً كافياً لنوعيتها .

## ٢ . ٥ - تصنيف العينة بالنسبة للأبحاث غير الاحصائية :

إذا استخدمنا طرقاً غير مقنّنة ، كالمقابلات غير الموجهة او المقابلات المركبة ، فإنه لمن غير المجدي استجواب عـدد كبير من الأشخـاص . لأن ثقل التحليـل يجعل الاستفـادة المنهجية من عدد كبير من المقابلات امراً صعباً . هذا من جهة ، ومن جهـة أخرى ، تبـيّن التجربـة انه من النادر أن تظهر لنا معلومات جديـدة بعد المقـابلة العشرين او الثـلاثين بـالنسبة للمـواضيع التي تناولتها عادة هذه الطرائق .

ان عـدد المستجوَبـين الضـروري لا يتعلق فقط بعـدم انسجـام استجـابـات المجمـوعـة السكـانية إزاء المسـألـة المـطروحـة ، وإنمـا يتعلق كـذلـك عـلى الخصـوص بـطريقـة التحليـل المستخدمة ، وبالاستفادة التي نستخرجها من النتائج .

إذا قصـدنا من المقـابلات الحـرة الوصـول بشكل أسـاسي إلى إحصاء للمـواضيع ، وإلى عملية تصنيف وإلى توضيحات حول المفردات المستخدمـة ، بهدف فهم بحث منهجي بـواسطة الاستمارة ، فستكون عشـرون مقابلة كـافية بشكـل عام إلى حـد كبير ، ولن تفعـل المقابـلات اللاحقة سوى أن تؤكد ما كان قدّمه تحليلُ المقابلات الأولى . ولكننا إذا باشرنا بتحليل أكثر دقة للمحتوى ، آخذين في الاعتبار مثلاً العلاقات بين المواضيع وتتابعها في الحديث ، فبمقدورنا أن نجد عناصر جديدة في كل مقابلة إضافية مهما كان العدد . إلا أنه في كل الحالات تـأتي اللحظة التي يصبح فيها المردود متضائلاً .

جرّبنا في هذه اللحظة القيام باستدلال إحصائي مضمر ، متحققين مثلاً أن موضـوعاً قـد ظهر لدى عدد أكبر من الأشخاص من موضوع آخر ، وأن موضوعاً يظهر في أغلب الأحيان في فئة أكثر مما يظهر في فئة أخرى ، وأن موضوعين قـد يكونـان على الأغلب مجمـوعين ، الـخ . . وإذا ما استُوحيت فرضياتٌ بـواسطة هـذا النمط من الاستدلالات ( كـل شيء مناسب لصيـاغة فرضيات ، لحظة معرفتنا بها كما هي وعلى ألاّ نخلط بينها وبين الاستنتاجات ) ، فيجب أن نرى جيداً أنه لا يوجد شيء آخر غير ذلك ، وبأننـا لسنا في شـروط تكون فيهـا استدلالات مشـابهة ممكنة . بالضرورة فكلٍ من المستجوبين يعبّر على طريقته، وهم ليسـوا متشابهـين إلى حدٍ كـافٍ لنقبل ، دون زيادة ، بإمكانية مقارنة التعدادات أو أية إجراءات أخرى يمكننا تـطبيقها عـلى كل مقابلة . إذاً لسنا هنا في وضـع يكون فيه استدلال من النمط الاحصائي شرعيـاً ، لذلـك فمن غير المجدي توقع عددٍ كبير من المقابلات : لا يمكن تحسن نـوعية البحث إلا قليـلاً جداً ، ومن غير الضروري من جهة اخرى أن نحدد العدد مسبقـاً ( رغم أننا نُسـاق غالبـاً عملياً إلى القيـام بذلك لتقييم ميزانية الدراسة ) ؛ وقد يكون من المفضل أن نأخذ معلومات عن المقابلات بقـدر ما تحقق ، وأن نتوقف حالما تتضاءل فائدتها على نحو واضح . وطريقـة كهذه في العمـل تقدم زيـادة على ذلـك حسنة إمكـانية تغيير التعليمات إذا مـا رأينا أنها غـير متناسبـة مـع الأهـداف المقصودة ، أو قد يكون من المفيد أن نتناول ، زيادة على ذلك مسائل أخرى .



قلّما يكـون في هذه الشـروط معنى لمحاولـة تكوين عينـة « ممثلة » للمجمـوعـة السكـانيـة المدروسة لأننـا ، لا نقوم عـلى أي حال بـاستدلالات شـاملة ، ولأن عدد المستجـوبين سيكـون صغيراً . وما هو مهمّ ، هو أن نتأكد من تنوّع الاشخاص المستجوَبين ، وأن نتحقَّق من أن أي وضع مهم بالنسبة للمشكلة المعالجة لم يحذف لحظة اختيار الاشخاص . وهـذا يُقرّبنا بـالتالي من عينة بالحصص ، ويجعل كل فئة بدورها ممثلة ، أكثر مما يقرّبنا من عينة ممثلة إحصائياً .

ويبقى انحراف مهم ممكن ، حتى إذا ما حرصنا على تغطية كل حقل المجموعة السكانية المدروسة . وينتج هذا الانحراف عن تراوح السهولة الكبيرة في التكلم لدى مختلف الاشخاص المستجوبين ، وهي سهولة مرتبطة بداهة بأمور عديدة منها الفئة الاجتمـاعية . وبقـدر ما تكـون الطريقة غـير موجهـة بقدر مـا تستدعي قـدرات المستجوبـين على التكلم . وهـذا يجعلنا أقـربَ للحصول على مقابلات أكثر غنىً ، ظاهرياً على الأقل ، من قبل الأشخاص المثقّفـين ، مما يمكن أن يعطي ، إذا لم نحذر من ذلك ، وزناً مبالغاً فيه لما يقولونه (٦) .

## ٢ . ٦ - حجم العينة

من البديهي ان تتعلق نوعية وصحة نتائج بحث بحجم العينة المستجوبة . وبديهي أيضـاً أنه قد ينعدم خطأ تصنيف العينة إذا ما كانت العينة مساوية للمجموعة السكـانية (٧) . ولكن هـذا الرجـوع الى المجموعـة السكـانيـة الشاملة هـو أمر خـادعٌ ؛ ليس لأن فهمها كلياً هو أمر مستحيل تقريباً ، ولكنْ لأن درجة الدقة بالنسبة لعينـة ذات حجم معقول قـد تصبح ضعيفـة . ولكي ندرك ذلك ، فلننظر إلى معادلة الخطأ في النموذج التالي حول تقدير نسبة $\Pi$ - هي :

$$e.T.(\Pi) = \pm\sqrt{\frac{\Pi(1-\Pi)}{n}}$$

حيث $\Pi$ هي النسبة الحقيقية .

و n هي حجم العينة .

و $e.T(\Pi)$ هو الفرق النموذجي لتوزيع تصنيف العينة للثابتة $\Pi$ : وبكـلام آخر ، لـدينا ٩٥٪ من الحظ لتكـون القيمة المـلاحظة في عينـة ذات حجم ن n ضمن الفسحة : $\pm 1,96\, e.T.(\Pi)$ إذا كانت القيمة الحقيقية لـ $\Pi$ هي ٠,٤ تصبح فسحة الثقة :

| | خطأ محتمل | فسحة الثقة |
|---|---|---|
| إذا كانت ن n = ١٠٠ | ± ٠,١ | ٠,٣ - ٠,٥ |
| إذا كانت ن n = ٤٠٠ | ± ٠,٠٤٩ | ٠,٣٥١ - ٠,٤٤٩ |
| إذا كانت ن n = ١٠٠٠ | ± ٠,٠٣٥ | ٠,٣٦٥ - ٠,٤٣٥ |

نرى أن عينة من ألف شخص ، مسحوبة من مجموعة سكانية معتبرة لانهائية ، تسمح بتقدير نسبة مع خطأ صغير نسبياً . وما هو مهم على وجه الخصوص ، ان الخطأ لا ينقص إلا مثلما ينقص جذر عدد المستجوبين : ولتقليص فسْحة الثقة الى النصف فمن الضروري مضاعفة حجم العينة أربع مرات .

يتعلق عدد الأشخاص المستجوَبين إذاً بالدقة المطلوبة ، وذلك ليس من السهل تبيانه على الدوام . وإذا ما توجب على النتائج أن تعطي أحكاماً محددة جداً ، فيمكن من حيث المبدأ حساب الحجم الأمثل للعينة من خلال تقدير كلفة مختلف الأخطاء . ولكن الحالات الواضحة هي نادرة ، وعلى الأغلب قلما نملك مرشدين معينين .

ومن جهة أخرى ، فإننا لا نهتم أبداً ، في التطبيق ، فقط بتقدير الكمية المحدّدة بالنسبة لمجمل العينة . ونتوقع فرزاً معقداً الى حدٍ ما حيث نحاول مثلاً تقدير قيمة هذه الثوابت بالنسبة لعينات صغيرة ضيقة تقريباً . يجب اذن تحديد حجم العيّنة الشاملة بحيث تكون التقديرات الحاصلة من خلال هذه العينات الصغيرة مقبولة ، وهذا ما يتطلّب أن يكون لدينا مسبقاً فكرة ، حتى وان كانت غير دقيقة ، حول أهمية هذه العينات الصغيرة .

ولدينا أيضاً عدد أقل من العناصر لتحديد حجم عينة ضرورية لتوضيح علاقات ، وللتحقق بالتالي من فرضيات . المجازفة في النوع الأول هي عادة محدّدة ( بـ ٥٪ عامةً ) ، وإن زيادة عدد الملاحظات يقلص من المجازفة في النوع الثاني ، والمجازفة بقبول خطأ فرضية باطلة . وبكلام آخر ، إذا ما زدنا حجم العينة فسيكون لنا حظ اكبر في كشف علاقات ، ولو كانت ضعيفة . وبما أننا لم نعرف مسبقاً أهمية علامات نريد التحقّق من وجودها ، فأخذ عدد كبير من الأشخاص يعود إلى زيادة حساسية الاختبارات التي سنستخدمها . ولكننا بهذا العمل ، نجازف بجعل الاختبار حساساً لفروقات صغيرة جداً ، يمكن أن نحكم عليها بأنها غير ذات فائدة حقيقية .

ولغياب معايير دقيقة ، فالطريقة الفضلى في تحديد حجم العينة تكمن في كتابة جداول النتائج مسبقاً ، مدخلين فيها قيماً واقعية ، وناظرين إذا ما كانت عمليات الفرز الأكثر تعقيداً التي ننوي القيام بها ستبقى ممكنة من خلال عدد الأشخاص المفترضين . وإذا لم تكن كذلك بسبب وجود عدد قليل من الأشخاص في خانات معينة ، يجب زيادة عدد الملاحظات ، وإذا لم تسمح الميزانية بذلك يجب أن نوضح جيداً التحاليل التي سنتخلى عنها وحدود التحاليل الممكنة . فبدلاً من زيادة حجم العينة ببساطة ، وفي حالات كثيرة يؤدي هذا إلى زيادة عدد الأشخاص المنتمين الى فئات كافية ، ثمة حسنة لتكوين عينة تجريبية تُفهم بطريقة دقيقة تبعاً لتحاليل متوقعة ، وهذا ما يسمح بتجنب عينات كبيرة بلا طائل . ولكن إذا ما غيرنا الخطة ، فيجب أن نتساءل عما إذا كان يبقى ممكناً كل ما كان متوقعاً . وقد رأينا مثلاً أن عينة اختبارية تجعل كل استدلال مباشر للمجموعة السكانية الكلية امراً صعباً . هذا إذن كل مخطط الفرز الذي ينبغي رؤيته مجدداً .





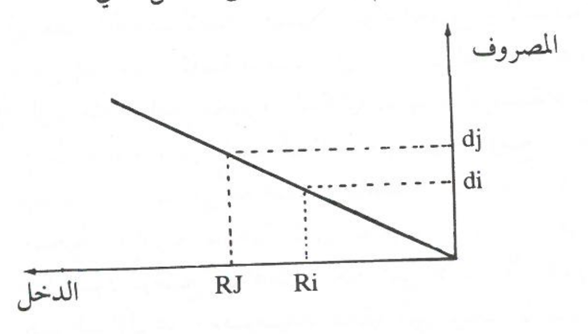
## ٧ . ٢ - أمن الضروري حقاً أن تكون العينة ممثلة ؟

انه لمن النادر العمل على عينة ممثلة كلياً . رأينا من ناحية وعلى نحو دائم تقريباً ان ثمة انحرافات في تحقيق العينة ، التي لم تكن تماماً العينة المتوقّعة . ومن ناحية أخرى يمكن لعينة ممثلة للمجموعة السكانية المدروسة أن تكون ملائمة قليلاً ، لأن بعض المجموعات مثلاً قد تكون ممثلة على نحو غير كافٍ ، أو لأنه قد يصعب توضيح بعض العلاقات . ان طرح مشكلة التمثيل بحد ذاتها ، والرغبة في عينة ممثلة بشكل كامل مهما كلف الأمر ، يفرض إلزاماً من الصعب الوفاء به وهو غالباً غير مفيد . يجب أن نستبدل بالفكرة العامة للتمثيل فكرة أكثر اتساعاً ، فكرة تلاؤم العينة مع الأهداف المقصودة ، مع العلم أن بحثاً يستهدف بشكل عام عدة أهداف ( ذلك يعني ، من الناحية العملية ، أن عدة نماذج من التحليل متوقعة ) ، وبأن ذلك ليس هو بالضرورة نفس العينة التي قد تكون أساساً العينة الأمثل بالنسبة لكلٍ من الأهداف . مما يجعل التسويات أمراً ضرورياً .

رأينا في الفصل المخصص لانحرافات تحقيق العينة أن المشكلة تطرح على نحو مختلف إذا ما أردنا تحديد مقدارٍ ما أو التحقق من وجود علاقةٍ ما ، وإذا كان الانحراف المفترض على ارتباط أو لم يكن كذلك مع المتغيرات التي يتناولها التحليل ، يمكننا أن نربط تعميم هذه الاستنتاجات في كل الظروف بـ عملية التمثيل، مهما كان أصل هذه الاستنتاجات .

وإذا كان هدف بحثٍ ما هو تحديد مقادير ، فعملية التمثيل الدقيقة للعينة هي شرط ضروري لصحة النتيجة . وهذه النقطة بديهية ، فإذا أردنا مثلاً تقدير متوسط المبالغ التي يصرفها الفرنسيون بالنسبة لقسم معين من موازنتهم ، فنسبة مرتفعة جداً من الأسر الغنية في العينة تؤدي الى مبالغة في تقدير هذا المتوسط .

وبالمقابل ، فإن الالزام في عملية التمثيل هو غير دقيق الى حد بعيد إذا ما حاولنا التحقق من فرضيات تتناول علاقات . لنأخذ المثل السابق ، ولنفترض بأننا نسأل كيف يتغير المصروف المذكور تبعاً للدخل ، ذلك ما يترجم بواسطة المنحى للشكل التالي :




يتكون المنحى بواسطة متوسط توزيع D ( المصروف ) لكل قيمة من قيم R( الدخل ) .

لن تكون قيمة di منحرفة لأنه توجد في العينة نسبة أكبر من الأُسر التي لها دخل Ri مما هي عليه في المجموعة السكانية الأمّ .

تصبح حدود الثقة اكثر ضيقاً ؛ وتصبح النقطة فيها بعد معروفة بدقة أفضل ، ولكننا لن ندخل انحرافاً منهجياً ؛ فكل ذلك يحدث كما لو اننا كونّا عيناتٍ من أشخاص على نحو مستقل في كل فئة من فئات الدخل .

ليس من الضروري أن يُحدث توزيع المداخيل في العينة توزيعاً جديداً لمداخيل المجموعة السكانية ، ويجب ألا يؤدي هذا الى استنتاجٍ بأنه من الممكن استجواب أي شخص دون مجازفة ، وبأن بمقدورنا التحرر من الالتزام في عمَلية تمثيل العينة حيث يمكن لتوزيع المداخيل في العينة ألاّ يؤدي الى توزيع المداخيل في المجموعة السكانية ، ولكنْ ، يبقى من الضروري أن تكون عينات كل فئة من المداخيل ، نفسها ، ممثلة . وإذا ما كوَّنّا العينة مثلاً في الأمكنة التي يحدث فيها المصروف المدروس ، فإننا لن نلتقي إلا أولئك الذين يصرفون فعلياً هذا الجزء من الميزانية ، ونلتقي بهم على نحو أسهل إذا اصبح مصروفهم أكثر تواتراً . وسيكون إذن للمصروف المتوسّط المقدّر لكل فئة من المداخيل كلُّ الحظ بأن يأتي مقدراً على نحو مبالغ فيه ، وبما أنه لا شيء يؤكد لنا أن هذا الانحراف سيكون هو نفسه في كل الفئات ، فالعلاقة بين الدخل والمصروف تصبح غير متوازنة .

ويجب أيضاً تذكُّر أنه من النادر فهم بحث على أساس انه يدرس علاقة واحدة . من هنا ، فإن توزيعاً غير ممثل للمداخيل يؤدي إلى حقيقة أن عمليات توزيع متغيرات أخرى مرتبطة بهذا التوزيع لن تصبح ممثلة . ونجد أنفسنا أمام المشكلة نفسها : إذا كان هذا هو التوزيع الذي عولج بمجمله فذلك ليس أمراً خطيراً ؛ بالمقابل ، إذا أدى هذا الأمر الى انحرافٍ داخل كل فئة ، فذلك يؤدي إلى تشويه العلاقة . يجب التفكير في كل حالة خاصة بالنتائج الممكنة لهكذا انحرافات ، آخذين في الاعتبار كل ما بمقدورنا معرفته أو افتراضه حول العلاقات أو التفاعلات بين المتغيرات التي تم تناولها .

يمكننا أن نساق في بعض الحالات لأسباب تتعلق بسهولة العمل أو لأسباب اقتصادية ، الى أن نحصر أنفسنا ضمن مجموعة سكانية صغيرة ، في حين أن المستهدف هو المجموعة السكانية بأكملها . وإذا أردنا مثلاً دراسة المجموعة السكانية المدينية الفرنسية فإننا نجبر على عدم القيام بالبحث إلا في مدينة أو مدينتين ، بدل أن نأخذ منها عينة . ومع أن هذا النموذج من التعميم شائع جداً فإننا لا نملك ابداً من العناصر كي نحكم في شرعيته ، وفي الانحرافات المدخلة بهذه الطريقة . صحيحٌ ان توزيع المداخيل الذي يتغير من مدينة إلى أخرى ليس أمراً مزعجاً بالضرورة إذا كان المقصود توضيح علاقات ؛ لكن يبقى الاستدلال الذي بيّناه أعلاه صحيحاً . وبالمقابل ، يجب التساؤل عن الخصوصيات المحلية التي توشك أن تزيِّف النتائج ، حتى تحت شكل علاقات . ففي المدن القريبة من باريس مثلاً ، نلاحظ أن الاشخاص الأكثر يُسراً يتردَّدون عليها على نحو أكثر تواتراً من أجل مشترياتهم وقضاء أوقات فراغهم ، وهذا ما



يمكن أن يؤثر بشدة على علاقات مختلف التصرفات مع الدخل خاصة إذا كان الأمر يتعلق ببحث في أمكنة المصاريف وليس في المنزل . ولا يمكن تعميم الاستنتاجات على مدن أكثر بعداً عن باريس ، والتي هي بهذه الحقيقة اكثر استقلالاً .

وإذا حصرنا البحث بفئة اجتماعية خاصة تصادفنا مشاكل من النمط نفسه ، حتى وان كانت هذه الفئة معرّفة على نحو واسع بحيث نلاقي سلسلة من المداخيل كثيرة الانتشار ، فيمكن للعلاقة الملاحظة أن تكون خاصة بهذه الفئة . فمثلاً إذا كان مصروف معين هو أكثر ارتباطاً بالمستوى الثقافي منه بالدخل نفسه ، كما يحصل الأمر لعدد معين من حالات تمضية أوقات الفراغ ، فإننا نوشك ألاّ نلاحظ ارتباطاً بين المصروف والدخل في مجموعة متجانسة من الناحية الثقافية ، في حين اننا قد نلاحظ هذه العلاقة في مجموعة سكانية غير متجانسة ثقافياً ، حتى مع اتساع المداخيل . ويمكن القول تبعاً لما نستهدف أن غياب الارتباط في مجموعة منسجمة هو أمر « حقيقي » : إنه المستوى الثقافي وليس الدخل ، الذي يشكل العامل المفسّر حقيقة لفروقات المصاريف ، ولكنْ يمكننا أن نقدّر ، على المستوى الوصفي ، أن معرفة تغيّر هذا المصروف مع الدخل في المجموعة السكانية بأكملها تشكل معلومات مفيدة .

يمكن أن يبدو هذا المثل اصطناعياً ؛ وبالفعل ، فمحاولة التعميم على مجموعة سكانية بأكملها انطلاقاً من مجموعة منسجمة من ناحية متغيّر على نفس درجة أهمية المستوى الثقافي هي محاولة قليلة الحصول . ولكن يمكن أن تطرح المشاكل ذاتها بالنسبة لمتغيرات أقل تحديداً بكثير . يمكن مثلاً ألا تظهر مباشرةً بعض انحرافات تحقيق العينة في أيٍّ من المتغيرات المدروسة ، ولكنْ أن تكون العينة المكوّنة منحرفة جداً تبعاً لمتغيرات أخرى غير محددة قد تتمكن من أن تلعب الدور نفسه الذي لعبه المستوى الثقافي في مثلنا . أن هكذا مجازفة مستحيلة التقييم تقريباً ، تشكّل وحدها سبباً مهماً للسهر على إجراءات تكوين العينة .

## الفصل الثاني

### الهوامش والمراجع :

(١) يمكن أن يكون ذلك اختياراً عملياً بسيطاً ، اللوائح الانتخابية تشكل ، سنرى ذلك فيما بعد بخصوص طرائق تصنيف العينة ، قاعدة تحقيق ملائمة جداً . ولكن ما يهمنا هنا هو المجموعة السكانية المستهدفة . وسنرى في الفصل اللاحق الانحرافات التي اضطررنا احياناً لقبولها لأسباب عملية .

(٢) ان نقرر أن نأخذ في الاعتبار ، لدراسة الرأي العام ، كل المجموعة السكانية ، ذلك يشكل اختياراً مهماً . ان تمثيل الرأي وفق نمط الانتخاب العام يعطي كل شخص نفس الوزن ، متجاهلاً السيرورات الحقيقية التي تشكل هذا الرأي ، وحينما يحذّر المتخصصون الأكثر حيطة ، في استطلاعات الرأي ،

قراءهم من التعميمات الواسعة جداً لنتائجهم ، مؤكدين بأنهم لا يعطون سوى صورة عن الرأي في لحظة معينة ، فإنهم يلمحون الى عدم مراعاة مظاهر ، من بينها المظاهر الديناميـة . وإذا ما كنا نريد دراسة تطور الرأي ، فقد يتوجب تكوين عينات اكثر تعقيداً حيث قد لا يكون لكل منها نفس الوزن، وقد لا تُستجوب بنفس الطريقة التي تستجوب بها سائر العينات الأخرى .

(٣) باستثناء الشمال حيث يوجد دليل راڤيه ـ انسو ( Ravet — Anceau ) السنوي الذي يجمع ، مبدئياً ، كل السكان ، عاطياً الاسماء ، والعناوين والمهن .

(٤) نأخذ هنا الأسرة وفق المعنى عند الـ ( INSEE )، والدال هكذا على مجموعة الأشخاص الذين يسكنون نفس المنزل .

(٥) من المقبول أن باحثاً يقوم ، في زمن معين ، بـ اكثر من ٥٠٪ من الأبحاث إذا ما عمل بالحصص مما لو عمل بموجب عناوين .

(٦) عرضنا المشكلة على اخصائي في الطرائق غير الموجهة فاعترض، بأن المقابلات غير الموجهة فعلياً تسمح بفهم أواليات عميقة جداً ، ومشتركة بين كل الفئات الاجتماعية . قد لا يكون ثمة انحرافات : فالاشخاص الذين يتكلمون أفضل من الآخرين قد يعبّرون بسهولة أكبر عن كل ما يحسّون به ، والاعتراض ليس عديم الأهمية ، خاصة إذا ما كانت المشكلة المعالجة بالفعل شبيهة بمقاربة تحليلنفسية مبررة . ولكن يجب ألا ننسى ، ان هذا الجوهر المشترك لا يكفي فيما لو افترضنا وجوده ، في معظم الابحاث البسيكو ـ سوسيولوجية ، وبالأخرى السوسيولوجية ؛ فإن الفروقات بين المجموعات هي أساسية ، ويجب الحذر من تبني طريقة توشك أن تخفي الفروقات إذا ما أدعت تجاوزها .

(٧) ذلك لا يعني أن بحثاً شاملاً قد يكون بفعل الواقع بعيداً عن الخطأ . فتبقى كل الأخطاء وغياب اليقين والانحرافات المرتبطة بالاجوبة التي يعطيها المستجوبون والتي تتعلق صحتها في آن معاً بطريقة طرح الاسئلة وبوضع البحث ، وبشكل خاص بالعلاقة التي تنشأ بين الباحث والمستجوب .

En franÇais , le principal ouvrage sur les méthodes de sondage est :

. J . Desabie, Théorie et pratique des sondages , Paris , Dunod , 1966 . On pourra aussi consulter :

. M Reuchlin, Les Méthodes statistiques , Paris , P . U . F . , 1976 .

On trouvera aussi de nombreuses indications pratiques dans l'ouvrage de Moser et Kalton, mentionné au chpitre 1 .



# الفصل الثالث

## كيف نستجوب ؟

## المقابلات

### ١ ـ طرق الاستجواب المختلفة :

عن السؤال « كيف نستجوب ؟ » سؤال تجيب عنه تقنيات مختلفة ، من المناسب تصنيفها وفق درجة الحرية المتروكة للمستجوب بأن يختار وجهة النظر التي سيجيب من خلالها ، والموضوعات التي سيتناولها والكلمات التي سيستخدمها . ولاستعمال لغة اكثر دقة ، فإن تقنيات الاستجواب ستختلف تبعاً لدرجة توجّهها .

سنجد المقابلة غير الموجّهة ( المسماة أيضاً بالمقابلة الحرة أو المقابلة المعمّقة ) في أحد طرفي هذا البعد ، ونقترح خلال هذه المقابلة موضوعاً يوسّعه الشخص على هواه ، حيث تنحصر تدخّلات المستجوب بإعادة الدفع والتشجيع دون تقديم أية معلومات أو أي توجيه جديد . وفي مقابل ذلك ، تتألف الاستمارة المغلقة من سلسلة أسئلة يُحدّد ترتيبها وصياغتها مسبقاً ، حيث يجب على المستجوَب أن يختار الجواب الذي يوافقه أكثر من لائحة هي بدورها معدّة مسبقاً . ويمكن أن نجد بين هذين الطرفين مقابلات وسطية عديدة . ومن العملي الاحتفاظ بكلمتي مقابلة entretien و interview( هما كلمتان مترادفتان عموماً ) للتقنيات الأقل توجيهاً ، وتسمية أشكال الاستجواب التي تصاغ فيها الأسئلة مسبقاً استمارة . ولكن ، ليس ثمة اتفاق ، عملي ، حول حدود هاتين الكلمتين .

ولتعريف هذا التصنيف ، تكلمنا عن حرية المستجوَب ، وليس عن حرية الباحث كما نفعل أحياناً . وبالفعل فمن الخطأ الاعتقاد في تصورنا أن الطرائق غير الموجّهة تترك خياراً كبيراً للباحث . فالقواعد فيها صارمة جداً ؛ بالمقابل ، تلجأ هذه الطرائق بشدة إلى حكم الباحث ؛ وكذلك فإن مخاطر الخطأ فيها اكبر مما في الطرائق الأكثر توجيهاً .

سنحدد من التقنيات المختلفة التي يمكن تصورها أربعاً توضّح جيداً بعد هذا التوجيه المتنامي :

١ ـ **المقابلة غير الموجهة** : يقترح الباحث موضوعاً ولا يتدخل إلاّ لإعادة الدفع والتشجيع .

٢ ـ **المقابلة نصف ـ الموجّهة** ( وتسمى أحياناً المقابلة العيادية أو المركبة ) : يُعرّفُ الباحث

كل المواضيع التي يتوجب الحصول من خلالها على إجابات المستجوَب ، ولكنْ ، يترك ترتيب هذه المواضيع والطريقة التي يدخلها بواسطتها لحكمه ، وتكون تعليمات الانطلاق وحدها محددة .

٣ ـ **الاستمارة المفتوحة** : يُحدد فيها ترتيب وصياغة الأسئلة ، ولكن المستجوَب يستطيع الإجابة مطولاً إلى الحد الذي يرغب . ويمكن أن يُدفع من الباحث .

٤ ـ **الاستمارة المغلقة** : تحدد فيها صياغة الأسئلة ، وترتيبها ، وسلسلة الأجوبة الممكنة .

ومن الشائع عملياً اللجوء الى طرق مختلطة ، مثل المقابلة غير الموجهة التي تتبعها مباشرة مرحلة نصف موجهة ، أو استمارة تتعاقب فيها أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة . ويمكن أيضاً أن يؤمن التكيّف مع خصوصيات المستجوَب ، هذا التكيف الذي هو أحد مميزات التقنيات الأقل توجيهاً ، باللجوء الى استمارة على شكل « شجرة » ، حيث تُحدِّد أجوبة المستجوَب عن الأسئلة السابقة اختيارَ بعض الأسئلة ، ذلك يسمح أن نطرح على كل مستجوَب الأسئلة الملائمة وحدها فقط .

وباختصار ، يُترجم بُعد التوجيه المتنامي من المقابلة غير الموجهة إلى الاستمارة المغلقة ببرمجة متنامية لسلوك الباحث أولاً وبتحديدٍ متنام لسلسلة أجوبة المستجوب الممكنة ، من خلال التقنيات التي تحدد سلوك الباحث ( استمارات ) . وثمة خاصيتان مشتركتان مع كل أشكال الاستجواب . صاغ الخاصية الأولى ، التي يمكن اعتبارها كتعريف لوضع توجيه الأسئلة نفسه ، بنغهام ( Bingham ) ومور ( Moore )منذ ١٩٢٤ : « المقابلة هي محادثة هادفة » .

الخاصية الثانية المشتركة تتناول وضع الاستجواب . ويمكن أن نقول ، إذا استوحينا من روجرز ( Rogers )، ان المقابلة أو تحقيق الاستمارة هي لقاء بين شخصين يحصل ضمن إطار ووضع اجتماعي معيّنين ، بحيث يستدعي ذلك حضور محترف وشخص ساذج .

من المناسب رغم كل هذه النقاط المشتركة ألاّ ننتظر أية نظرية في هذا الميدان . والتفكير في هذا الامر يفترض مستوى على صعيد المنهج والتطبيق ، حتى لو حصلت بعض محاولات التنظير الخجولة .

### ٢ ـ الخصائص العامة للمقابلة :

تعريف المقابلة كمحادثة هادفة يقدّم فائدة كونه واسعاً الى حد كافٍ ليشمل تنوعاً كبيراً من المقابلات الممكنة ، ولكنه يبقى بالمقابل غامضاً جداً ليسمح بتمييز مختلف نماذج المقابلات . يجب أن يحصل التمييز الأساسي ، في تصورنا ، بين المقابلة ذات هدف التشخيص ( أكان ذلك بالنتيجة علاجياً أو علاجياً ذا علاقة بالأمراض العقلية والنفسية ، هذه الفئة الثانية لا تتطابق كلياً مع الأُولى ، أو أن يكون المقصود مثلاً مقابلة للاختيار ) ومقابلة « الدراسة » التي تهدف إلى



التعميم .

**النموذج الأول** : تقع المقابلة في السياق العام لعلاقة المساعدة . ليس الباحث محترف المقابلة بقدر ما هو مُعالج ( بالمعنى الواسع للكلمة ) يستخدم المقابلة بهدف العناية . يعني ، في الحقيقة بهدف تغيير السلوك الحالي للشخص المعتبر سلوكه غير سوي ، في المعنى الأصلي للكلمة خارج العرف . يعرف الباحث في هذه الحالة الطرائق الضرورية ليجعل السلوك سوياً ( مكيّفاً ! ) ويستخدم المقابلة إما كواحدة من هذه الوسائل ( المقابلة العلاجية ) ، وإما كمصدر للمعلومات ( مقابلة تتعلق بالأمراض النفسية والعقلية ) يسمح بتحديد بعض العوارض وبتقديم تشخيص . هذا النموذج الأخير من المقابلة قد يقارن خطأ بمقابلة الدراسة ( أو البحث ) في الحدود التي يملُك فيها طبيب الأمراض النفسية والعقلية لائحة قراءة ، في حل رموز لغة المريض ، وحيث تعتبر بالتالي لغة المريض في شموليتها كلغة لا لبس فيها . ويقابل أي تشويه لغوي قراءة معينة .

ومن الجدير بالملاحظة ، أن علاقة المعالج ـ المريض هي علاقة لا ـ تناظرية ، ويمكن أن تقع بشكل عام جداً في علاقة من نموذج « مساعدة مطلوبة ـ مساعدة مقدّمة » .

وبالنهاية ، فهذه المقابلة لا تفترض ( أو قد لا ينبغي أن تفترض ) أية مراقبة للشكل ، ولسعة ولمحتوى الجواب لأن هذا الأخير وحده ، بكل تعقيده يضمن صحة التشخيص المقدّم أو فائدة تحرير الكلام . ان المعالجة المناسبة هي المعالجة التي تنطبق على « الحالة » وهي ، بهذا المعنى ، لا تسمح بأي تعميم تام ، وتسمح على الأكثر بالمقارنة مع « حالات » أخرى .

**النموذج الثاني** : تُطلب المقابلة من الباحث وتقدّم بالتالي جملة من الخصائص المختلفة عن الخصائص السابقة ، ونستطيع في أول مرحلة من التحليل أن نضعها في احد المستويات الأربعة التالية :

ـ مراقبة نقطة معينة بهدف التحقق من الصحة الجزئية لنتائج حاصلة في مكان آخر ( انها حالة المقابلات ما بعد ـ التجربة للتحقق مثلاً من حقيقة وضع تجريبي ) ؛ ليست المقابلة ، في هذه الحالة ، الطريقة الأساسية .

ـ التحقق من مجال بحثٍ نعرف مسبقاً بنيته ولكننا نريد أن نرى مثلاً إذا ما كانت بعض العوامل قد تطورت .

ـ تعميق حقل نعرف مواضيعه الأساسية ولكننا لا نعرف بشكل كافٍ توضيح أيٍ من مظاهره .

ـ كشف مجال لا نعرفه .

ان أدوار الباحث والمستجوَب هي جد مختلفة دون أن نستطيع بالضرورة التكلم على علاقة لا ـ تناظرية . ليس للباحث في معظم الحالات مبدئياً سوى مركز محترف البحث ( وليس

له بالتالي مركز محترف المقابلة ) وقد لا يستطيع بالتالي أن يقيم على هذه الحقيقة وحدها علاقة لا ـ تناظرية لمصلحته [١] . وفضلاً عن ذلك فهو الذي يطلب .

ليس لمقابلات الدراسة ( أو لها قليلاً في أسوأ الاحتمالات ) تبعات على سلوك المستجوبين اللاحق ، مع أن المستجوَب قد يعطي معلومات حميمة حول مواقفه وتجاربه المختلفة ، الخ . . . ( ليست للباحث أية سلطة عليه ) .

لا يخضع المستجوَب للمقابلة ليجاوب على حاجة معينة للمساعدة العلاجية ، ولكن ، لأنه يقبل في لحظة معينة ( لأسباب مختلفة وعلى ما يبدو قليلة الأهمية ـ بإستثناء حالة شاذة ) أن يختلس قسماً من وقته لنشاطاته العادية . ولن ينتظر المستجوب أبداً أية فائدة شخصية من المقابلة التي يخضع لها من تلقاء نفسه .

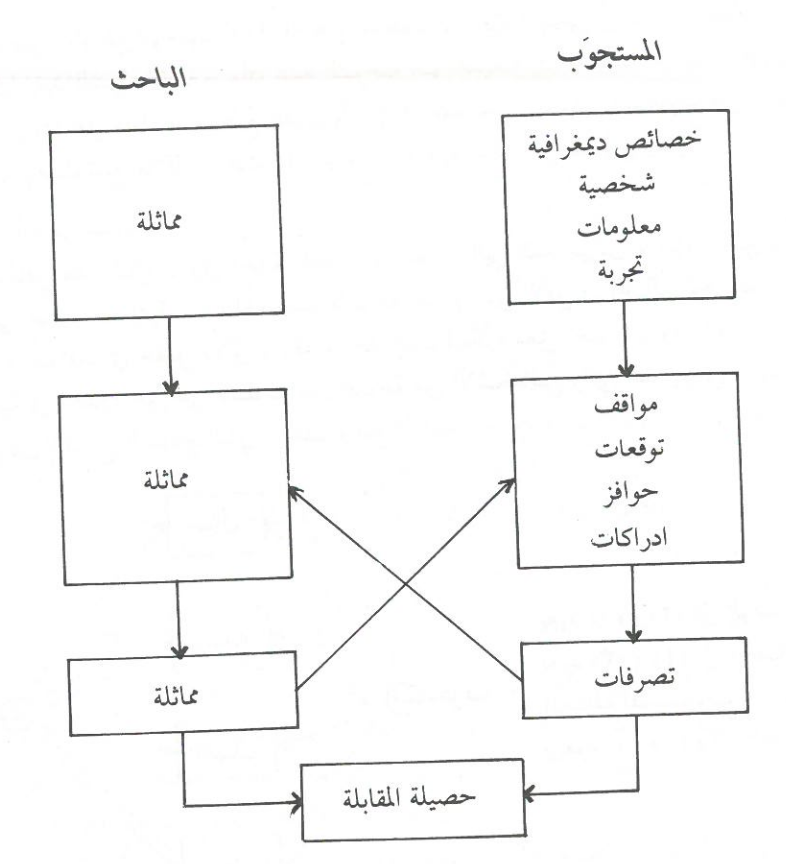
للمستجوِب ( أو الباحث ) فرضيات ( أو ينبغي أن يكون له فرضيات ) حينما يقوم بمقابلة ، وليس بدراسة دلالات الامراض ، وبالتالي لا يمكنه الادعاء بمعالجة النتائج من خلال ( نظرية ) موجودة مسبقاً ( أو ببساطة من خلال تصنيف ) . تحتفظ اللغة في هذه الحالة بكل غموضها ، والعلاقة الاجتماعية بكل تعقيدها على مستوى تفاعلات باحث ـ مستجوب ، والتأثيرات المتبادلة بين الباحث ⇄ والمستجوب هي معروفة ومحللة . ما ليس هو في الظاهر الحالة في إطار العلاج النفسي والعقلي . « لا يعتبر المرضون ( المريض ) ككائن إنساني عادي ـ هو في البدء « مريض » يجب تبيان عوارضه . . . سلوك المريض موصوف ومفسّر مسبقاً على أية حال بكلمات لها علاقة بعلم الأمراض » ( جنتيس ) ( Gentis ) .

حسب هدف الدراسة ، فإن المنهجيات التي تنطلق من مراقبة مطلقة لشكل واتساع ومحتوى الجواب ( أسئلة مغلقة ) إلى غياب مراقبة ( نظرية للأسف ! ) لهذه الكلمات الثلاث ( مقابلة غير موجهة ) هي منهجيات ممكنة . وأخيراً تؤدي معالجة المعطيات الى تجميع للأجوبة المقدمة في المقابلات المختلفة ، وإلى « إجراءات اختزال واستدلال . . . وإلى عمليات جمع لوصف الوقائع الاجتماعية وشرحها » . ولن نتكلم في هذا الكتاب إلا عن المقابلات المتعلقة بالحالة الثانية . ان جدارتنا واعتقادنا في المقابلات الأخرى كلاهما محدود .

### ٣ ـ وضع المقابلة : مفاهيم توضع موضع التطبيق :

في نهاية تحليل يوضح ثلاثة مفاهيم أساسية : امكانية الوصول ، والشروط المعرفية والحافز ، اقترح كان ( Khan ) وكانيل ( Cannell ) نموذجاً محفّزاً « يعالج وضع المقابلة كسيرورة اجتماعية والمقابلة كحصيلة اجتماعية » :






في هذا النموذج ، تعود إمكانية الوصول إلى جمع المعلومات وإلى عوائقه : نسيان، ضغط ( في المعنى التحليلي ) ، مشاكل لغوية ، مشاكل مفردات ، الخ . وتعود الشروط المعرفية إلى وجود إطارات المرجع المعروفة . ويرتبط حافز الإجابة بعوامل مختلفة وصفها عدة باحثين مثل : السلطة الشرعية ، الحوافز الأصلية أو الحوافز المتخذة كأداة ، الإيثار ، الاشباعات الانفعالية والفكرية .

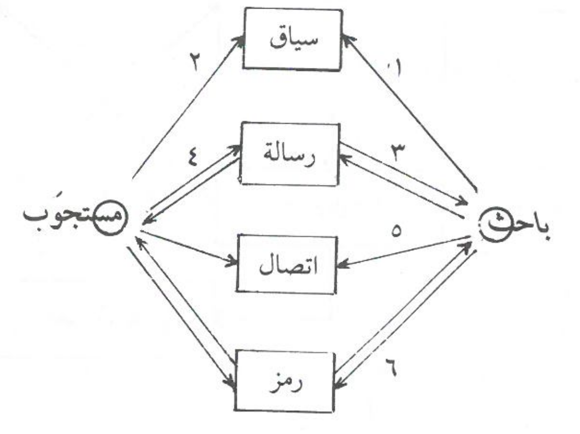
ولا يبدو أن نموذجاً كهذا يستوعب على نحوٍ شامل مجمل وضع المقابلة من ناحية ـ وقد لا يكون كذلك إلاّ لأنه ينسى على نحو دقيق جداً وضع المقابلة الخاص ( في الشارع ، في المقهى ، مع مجموعة ، مع اثنين ، الخ . ) ـ ولأنه ، من ناحية اخرى ، لا يعطي مجمل التفاعلات الممكنة ، ولا يدل عليها ضمن علاقة باحث ـ مستجوب .

ويبدو لنا أن النموذج الأحسن هو نموذج الاتصال الملائم لسيرورات التأثير ، وهذا القول يفترض خياراً نظرياً : اذ ليس ثمة غياب مطلق للتوجيه . وبعبارة أخرى ، إذا كان طرح السؤال مرتبطاً بمراقبة شكل واتساع ومحتوى الجواب ، وإذا أمكن لهذه المراقبة أن تكون شاملة

( سؤال مغلق ) أو غير موجودة ( مقابلة غير موجهة ) ، فإننا ندعي أن تتابع العناصر ليس منتشراً كما نريد القول عامة ، وأن عدم التوجيه هو خديعة إذا ما ظننا أنه قادر على إلغاء المراقبة . زيادة على ذلك ، نستطيع القول بأننا إزاء رسم بياني لباحث ـ مستجوب من التأثيرات المتبادلة ، بحيث تتبع علاقة الباحث ـ المستجوب سيرورة التأثير التي تفترض وجود :

ـ تأثير من مسافة

ـ ناقل لهذا التأثير ، وفي الحالة المحددة ، اللغة ، التي تقدم ميزتين ، ميزة التعبير ، وميزة ان تعطى صفة اجتماعية . فاللغة تعبّر لأنها مضمرة ( على الأقل في الحالة المحددة لسيرورة التأثير ، الواقعة في حقل دلالي ، وقد تأخذ هذه الفكرة معنى آخر ) ، وقد اعطيت صفة اجتماعية في الحدود التي هي مشتركة بين مجموعة من الاشخاص والتي تخدمهم في التصرف ، وهذا يؤدي لاقتراح النموذج التالي ، لفهم وضع المقابلة :




يعود «١» و«٢» الى الوضع
يعود «٣» و«٤» الى الخصائص
المختلفة للمستجوَب والمستجوِب ،
ويعود «٥» و«٦» الى اللغة .

كل كلمة من هذه الكلمات التي تشكل هذا النموذج ستحلل على نحو مستقل عن باقي الكلمات لأسباب توضيحية يمكن فهمها جيداً . إلّا أنه يجب ألّا نفكر بأن ذلك يترجم حقيقة مقابلة ، حيث تتداخل مختلف التفاعلات وحيث يبدو أنه من الصعب غالباً معرفة المحددات وتأثيراتها الخاصة بدقة . ولكن ذلك يوضح عدم ملاءمة مفهوم المراقبة والخديعة التي يشكلها فيما يتعلق بالمقابلة . وبالفعل ، لا يكون الشخص « حراً » في إطار المقابلة ، بأن يقول ما يريده في الحدود التي يتقيد فيها بعناصر تشكّل ما اتفق على تسميته بوضع المقابلة . في الحقيقة ، إذا اختزلنا الرسم البياني بحيث لا نأخذ كمكان للتحليل سوى المستجوَب ، أي مكان انتاج الحديث ، بمعنى هدف البحث ، فسنتوصل الى اقتراح خمسة رسوم بيانية تحيط بالنموذج السابق وتبعاته :

١ ـ باحثٌ ـ رسالةٌ ـ مستجَوب .

عوامل مؤثرة مرتبطة ↑ بالوضع : مكافأة ، المكان الذي تجري فيه المقابلة ، الوقت الذي يملكه المستجوَب ، معهد الدراسات الذي يقوم بالبحث ، نموذج البحث ، الخ .



٢ ـ باحثٌ ـ رسالة ـ مستجوَب .

عوامل مؤثرة مرتبطة بخصائص المستجوَب نفسه : ذاكرة ،حافز ، الخ .

٣ ـ باحثٌ ـ رسالة مستجوَب .

عوامل مؤثرة مرتبطة بخصائص المستجوَب :الانتماء الى جماعة عرقية محددة ، المظهر الخارجي ، الخ .

٤ ـ باحثٌ ـ رسالة ـ مستجوَب :

عوامل مؤثرة مرتبطة بالباحث تنقلها 'الرسالة' : تكافؤ المفردات المستخدمة ، الأسلوب ، وضوح الرسالة ، الخ .

٥ ـ باحث ـ رسالة ـ مستجوَب :

عوامل مؤثرة مرتبطة بالرسالة في الحدود التي تكون فيها الرسالة مفهومة وحيث تستدعي شيئاً ما ، وحيث تكون إعادة الصياغة موفّقة، الخ .

واليكم الآن بعض النقاط المهمة لكل من هذه العوامل :

## ١.٣ ـ عوامل مرتبطة بالوضع

يمكن الاشارة الى المكان المرتبط بالوضع حيث تحصل المقابلة اذ ليس الأمر في الحقيقة سيان أن تحصل المقابلة في مكان هادىء أو صاخب ، في مكتب أو في الشارع ، هناك حيث يعمل أو يسكن المستجوَب . وليس الأمر سيان أن يذهب الباحث ليلقاه ، أو بالعكس ان يأتي المستجوَب الى مكتب الباحث . ويمكن أن يكون لمجمل هذه الأمكنة نتائج تتعلق بالمركز والدور الذي يسنده المستجوب لنفسه بالنسبة لنظرة الباحث اليه . وبناءً على هذا فالمقابلة التي تحصل في قاعة مجلس (.O.R. T.F) ( لعدم وجود مكان آخر على ما يبدو ) والتي يقدّم في بدايتها قلم رصاص معدني وأدوات أخرى للمستجوَب ، ثم تحمل له أثناءها مضيفة « لطيفة » مرطِّباً ، لن يكون لها على وجه التقريب بالنسبة للمستجوَب نفس قيمة مقابلة ذات موضوع مماثل تحصل في الشارع ، وسط المارة ، وضجيج السيارات الخ . بناءً على ذلك ، يجب ان نحاول التوفيق بين هدف الدراسة وامكنة المقابلة ، في حدود الممكن . وهذا على سبيل المثال ليس إلّا ، ولا يبدو من النباهة ان نقوم بمقابلات حول جودة برامج التلفزيون في متجر كبير ، حيث يأتي الناس بشكل عام بهدف محدّد ، ولا أن نقوم بها بين افراد العائلة لأنه يصبح بشكل سريع جداً من الصعب أن نتبيّن تأثيرات أفراد الأسرة على حديث المستجوَب ، في هذه الحالة المحدّدة ، يبدو ان من الأفضل أن تحصل المقابلة في مكتب مخصّص لهذا العمل ، يقع في الـ(O. R. T. F.) إذا أمكنَ ( لأسباب تتعلق بالتوفيق بين موضوع المقابلة والمكان الذي تحصل فيه ) ، في وقت مخصص لهذا التفاعل وحده .

يمكن أيضاً التفكير بالوقت الحقيقي الذي يمتلكه المستجوَب ، وبالتالي الحرص على اعلامه مسبقاً بفترة المقابلة . ومن جهة أخرى قلّما تكون هذه المشكلة مفصولة عن سابقتها .

ومن الأكيد ـ ويمكننا المجازفة بالتعميم هنا ـ أن الوضع الأفضل في كثير من الحالات ( على الأقل بالنسبة للمقابلات غير الموجّهة ) هو الوضع الذي يكون فيه المستجوَب منقطعاً نسبياً ، أثناء فترة المقابلة ، عن النشاطات التي سبقت وعن تلك التي ستأتي . ذلك يعني مثلاً أنه إذا كان من المفيد استجواب خادمة منزل حول « عملية شراء مواد غذائية » بينما هي في متجر كبير ، فإنه من الضروري تقريباً أن نحصل في نفس هذا المكان على زاوية تسمح باستبعاد العوامل اللاهية الموجودة في المحيط ( موسيقى ، اعلانات ، أحاديث الخ . ) كذلك ، فإذا كان من المفيد استجواب عضو نقابة في مكان العمل ( لأسباب تتعلق بالملائمة بين موضوع المقابلة وجوّها ) ، فمن المفضّل الطلب منه إقفال بابه وهاتفه فترة معينة .

ليست المؤسسة التي تجري البحث ، ولا أهدافها ولا الصورة التي يملكها المستجوَب عن المؤسسة بغريبة ـ على الأقل في بداية الأمر ـ عن استجابات المستجوَب وعما يقوله ويفعله .

أخيراً ، فالعامل الأخير الذي نريد الاشارة اليه هو أن المقابلة تتم من خلال علاقة باحث ـ مستجوَب، أو بالعكس من خلال علاقة باحث وأكثر من مستجوَب . تختلف الميكانيزمات المستخدمة في هاتين الحالتين من حيث طبيعتها ، وقوتها وتعقيدها . ويكفي التفكير مثلاً بسيرورات التأثير ، وبالمشاكل الكلاسيكية داخل المجموعات ( من بينها مشاكل المقابلة ) التي يبرز فيها قائد ، الخ . . لندرك أننا إزاء وضعَيْن مختلفين . إن نموذجين من المقاربة هما ضروريان للتحليل ، في هذه الحالة : **واحد** يهتم بحديث المستجوَب ، **والآخر** يُحلّل دينامية المجموعة بهدف محاولة معرفة التفاعلات المتبادلة لهاتين الظاهرتين .

يمكن لعوامل أخرى أن تتدخل في الوضع ، ولكنها تبدو لنا ذات فائدة ضئيلة أو أن نسبة تواتر ظهورها قليلة جداً ليكون من المفيد حقاً التكلم عنها ( مكافآت مختلفة ، الرغبة في التكلم مع شخص ما ، الخ . ) .

## ٢.٣ ـ عوامل مرتبطة بالمستجوَب

يمكن تقسيم هذه العوامل كلاسيكياً الى : عوامل تتعلق بالثقافة ، بالتذكر ، بالمعرفة ، بالحافز ، بالظرف ، وبالمظهر ( ولن نتكلم على هذه العوامل هنا لأن الباحث هو سائلٌ وهذه العوامل محدّدة انطلاقاً من الباحث باتجاه المستجوَب ) .

نفكر بشكل رئيسي بالنسبة للعامل الثقافي بمخزون المستجوَب اللغوي ، وبامكانيته على فهم بعض الأسئلة . وقد نتمكن في نسق الأفكار هذا ، أن نذكر عوامل أخرى مثل التحفّظ ، الخشية التي يشعر بها بعض الأشخاص في خضوعهم للمقابلات ، ورفض كل شكل من أشكال الاستجواب الخارجي الخ . . ولكنْ في الواقع ، يبدو لنا أن كل هذه العوامل مرتبطة بثابتتين أساسيتين هما : **اللغة** و **شخص الباحث** اللذان سنتفحصهما لاحقاً . إذا كانت هذه العوامل تشكل خصائص ثقافية لأية طبقة اجتماعية أو لأي نموذج عِرقي ، فإنها لا تبدو أبداً غير صالحة لإجراء مقابلات ، ويبدو لنا أن عليها أن تكون على ارتباط أقل بالمستجوَب منه



بعلاقة المستجوَب بالباحث ، تلك العلاقة التي ينبغي فهمها في آنٍ معاً بالمعنى غير الحرفي للكلمة ( مظهر ، سلوك ، مواقف ، الخ ) وبالمعنى الحرفي ( اللغة المستعملة ) .

يمكن الإشارة الى العوامل الظرفية المرتبطة بهذا النموذج والأخرى المميّزة عنها ، والإشارة بالفعل إلى كل ما يعود إلى ملائمة الموضوع مع اهتمامات المستجوَب ، لأنه من غير المفيد كلياً أن نستجوب فلاحي اللّوار ـ الأعلى Haute – Loire حول حسنات وسيئات الأبنية السكنية العالية التي نجدها في منطقة باريس ، إلّا إذا كان هدف الدراسة أن نعرف بدقّة التصورات التي يكونها فلاحو اللّوار ـ الأعلى عن هذا النوع من السكن . ولكنْ إذا كان هدف الدراسة هو معرفة كيف يشعر الناس إزاء أي وسط مديني ، وكيف يعيشون هناك ، الخ . . فالمسألة في هذه الحالة غير ملائمة . والمثل غير دقيق وهو نموذج من الخطأ « بديهي » حيث يجب الاعتقاد أن الصواب ليس هو الشيء المشترك بين الناس على أفضل ما يكون إذْ أننا نستطيع أن نرى على نحو واسع دراساتٍ لا تتجنّب هذا النوع من الفِخاخ . كأن نطلب مثلاً من مجموعات ريفية ستنزح : ما هو المحيط المديني الذي يفضلون ، في حين أن هذه المجموعات لم تر عملياً أي محيط ولم تعش فيه أبداً .

هناك فئة أخرى من العوامل الظرفية مكوّنة من أهمية الموضوع بالنسبة للمستجوَب لحظة البحث . من الواضح ان المستجوَب الذي يواجه موضوعاً قليل الأهمية بالنسبة اليه ( ما هو مختلف عن الحالة السابقة في الحدود التي كان يستطيع فيها أن يكون معنياً بالموضوع ولكن لا يستطيع أن يقول شيئاً مقنعاً عن نفسه ) سيعلق قليلاً من الأهمية على حديثه . وفي الجانب الآخر ، فإن المستجوَب المهتم بموضوع ، يوشك أن « يتجاهل » التجارب غير المرضية ، ومن هنا بالذات يوقف مصادر المعلومات .

أخيراً فإن فئة من العوامل الظرفية التي تهم المستجوَب ترتبط بالغموض أو الالتباس في دوره كمستجوَب . وفي الحدود التي نقدّر فيها أن وضع المقابلة هو وضع اجتماعي ، يعني وضعاً يستدعي أدواراً ومراكز مختلفة ، فمن الواضح أن دوراً ما سيؤدي الى تعثُّر العمل على مستوى العلاقة .

ودون الدخول هنا في إشكالية أو إشكاليات نظريات الدَّور ، إلا أنه يمكننا التوضيح في أن دور المستجوب هو احد ميزاته الأساسية ، وأن هذه الميزة قد اسندها الباحث اليه في بداية علاقة الباحث ـ المستجوَب وبأن عليها ، بالتالي ، ان تُلبّي متطلّبات عديدة :

- تعريف مركز المستجوَب ،
- تعريف واضح للدَّور ، بدون تغطية الأدوار الأخرى ،
- تعريف واضح لتوقعات الأدوار ،
- لا توافقية المتطلبات المرتبطة بالدور ،
- دور ثابت خلال فترة المقابلة .

يجب على الباحث ، أن يعرّف بنفس الطريقة دوره الخاص ، الذي سنتناوله فيما بعد .
والعوامل المتعلقة بالذاكرة هي ذات بساطة قصوى ومرتبطة بالمقدرة التي يملكها المستجوَب على تذكر عدد من المعلومات المرتبطة بالموضوع . وهي تخضع للقوانين الكلاسيكية المتعلّقة بتحوّل الذكرى : إسقاط ، إبراز ، تمثيل ، الخ . . . بيد أن المشكلة تبقى ـ في الحدود التي تستدعي فيها الدراسة ذكريات من جانب المستجوَب ـ في المقدرة على إعادة تركيب الحقيقة الموضوعية .
هكذا ، إذا أجرينا بحثاً داخل مصنع مع العمال حول الأحداث الشديدة الأهمية التي حصلت خلال السنوات الخمس الأخيرة ، وحول أسبابها وتأثيراتها ، وإذا استخدمنا طريقة المقابلات غير الموجهة ، فمن المتوقع أن نجد أنفسنا بمواجهة مشكلة تحوّل الأحداث في الذاكرة بمرور الزمن . في هذه الحالة ، من الضروري تقريباً أن نكون على علاقة ( مكتوبة ، مثلاً ، بواسطة أرقام ، بيانات لجنة المؤسسة وغير ذلك ) صحيحة بالأحداث الحقيقية . فوق ذلك ، هذا يمكنه أن يبدو مثمراً من الناحية المنهجية ( أنظر كيف تطورت الذكرى تبعاً لأية ايديولوجيات ) .
وبالمقابل ، إذا كان الأمر يتعلّق بمعرفة رأي المستجوبين بالاستحمام ، فإن مشكلة الذكرى تصبح أقل أهمية بكثير .

ومعارف وتأثرات المستجوب ، مع أننا نميل عادة إلى فصل هذين النوعين من المفاهيم والظواهر التي تعود إليهما ، توضّح حسب رأينا نموذجين من السلوك ( أو على نحو اكثر دقة ، فإننا نصنّف تحت هذا العنوان نموذجين من السلوك ) :

ـ المعارف التي تعود إلى إطار مرجع المستجوَب الى لغته المفهومية ، وإلى معرفته بالموضوع ، الخ .

ـ التأثرات التي يمكن ربطها بادراكات المستجوَب والتي تتعلق بالعلاقة الموجودة بين الباحث ـ المستجوَب ، بقدر ما تتعلق بمجمل العلاقات بين المستجوَب وكيان ما ( فرد ، شيء ، حدث ) تلك العلاقات التي يعيد الموضوع تقويتها .

من جهة اخرى ، فالتصرفات الناتجة عن هذه الاعتبارات هي خاصيات للمستجوَب في الحدود التي تكون فيها مرتبطة بتجربة المستجوب الشخصية .

فيما يتعلق بإطار مرجع المستجوَب ، نستطيع أن نجد أمثلة ، من الأكثر بساطة الى الأكثر تعقيداً ، لِنُبيّن أهمية هذا الاطار ( مثلاً ، من قيمة كلمة « نظام اخلاقي » بالنسبة لفاشي وشيوعي ، تتشوه الصورة بين المديح والشتيمة ، الى التحليل الذي قامت به فيولت موران ( Violette Morin ) لمقالات فرانس ـ سوار France — Soir تتعلق بالجنح « من السرقة حتى السلب » حيث تبيّن أن ثمة مراتبية في إعجاب وكراهية مدوّن الوقائع . تراتبية تبدأ من إعجاب ما بالسرقة الجريئة المرتكبة في وضح النهار ودون ضحايا حتى القرف الشديد من الاعتداءات الليلية على السيدات المسنّات اللواتي يسكنّ وحدهنّ ( إطار مرجعي يُشكّل ارستقراطيةً وعامةً من اللصوص ) .



وبما ان إطار مرجع المستجوب هو الذي يحدد معاني الكلمات المستخدمة ، وبالتالي الذي يعرّفها جزئياً ، فمن الأساسي معرفته على أحسن وجه ممكن [2] .

بالنسبة لادراكات المستجوَب ، فهي مرتبطة أيضاً وفي أغلب الأحيان بإطار مرجعه .
وبمعنى آخر ، فقد شكل الفرد المستجوَب ( ويتابع ذلك من جهة أخرى ) ، خلال وجوده ، إطاراً للمرجع يعتبر لوحته في قراءة الحدث . وإذا كان هذا الإطار مفهوماً ، مقروءاً ، ومنظوراً ، فليس له اذن ـ سنتفق على ذلك ـ سوى أهمية ثانوية . وهذا ما يؤدي إلى تمييز الوضع وما أدرك المستجوَب منه ، إضافة إلى عدم فصل معارفه وتأثراته في الحدود التي تكون فيها هذه المعارفُ والتأثرات استجاباتٍ موجّهة تبعاً لحتمية مشتركة .

يوجد بالطبع ، عوامل معرفية لا تدخل في هذا الاطار ، مثلاً : هل يعرف المستجوَب شيئاً ما عن موضوع المقابلة المقترحة ؟ هل باستطاعته فهمه ؟ ( وهنا أيضاً تصبح الصياغة غامضة ) . ولكن سنقول أن ذلك سيعود في أغلب الأحيان الى طرائق تصنيف العينة ( وأخطاء محتملة ) مثلما يعود الى خاصياته . وحقيقة أن الموضوع لا يوحي بشيء للمستجوَب يمكن أن تفسّر كخاصية « لا يعرف شيئاً عن الموضوع المقترح » ولكنْ، يمكن أن تكون أيضاً مدركة كخاصية للباحثين « لا يعرفون تكوين عيّنة تستجيب لهدف دراستهم » . بين هذين الجهلين ، لمن نسند الخاصية ؟

أخيراً ، تبقى العوامل المرتبطة بالحافز التي تحولت الى شبه مزايا للشخصية ، وذلك بواسطة لعبة الأدب المخصص لهذا الموضوع وبملاحظات مختلف الممارسين .

بالنسبة لمؤلفين امريكيين عديدين يُبحث ، على الأخص ، عن حافز المستجوَب الذي يدفعه إلى الإجابة عن مقابلة في حاجته بأن يكون على مستوى مقبول منه « تقدير الذات » . بالرغبة بأن يكون ظاهراً للباحث كشخصية لا تنتهك المعايير الاجتماعية وتمثّل صورة مجمّلة : صورة القوّة المعرفية ، وصورة التقدير والمعرفة . دون أن تصدر عنه على نحو غير مرغوب فيه أية ذرة من أصالته في مجمل هذه المزايا . هكذا يروي ونر ( Wenar ) أن الأمّهات يحرّفن تاريخ نموّ أطفالهن ليظهروهم على نضج أكبر مما تستوجب أعمارهم ؛ ويستنتج لامال ( Lamale ) بعد تحليله لتصرفات المستهلكين بواسطة المقابلات ، أنّ هذه التصرفات صحيحة بالنسبة للسيارة ، وللعناية الطبية ، الخ . . . ولكنها خاطئة بالنسبة لمشتريات المشروبات الكحولية ( وجدير بالملاحظة أن الأميركيين يشربون كثيراً من الويسكي ! ) [3] . ببساطةٍ ، إنهم لا يريدون قول ذلك خوفاً من الانتقاص في تقدير ذاتهم . وبعد أن قارن كلارك ( Clark ) وفالان ( Wallin ) مقابلات الأزواج بمقابلات زوجاتهم بالنسبة لتواتر العلاقات الجنسية ، وجدا ارتباطاً قوياً بين الشريكين اللذين يُعبّران عن الاكتفاء ، وارتباطاً ضعيفاً إذا كان الشريكان غير مكتفِيَيْن .

ومهما يكن من أمر ، وإن كان تقدير الذات عاملاً مهماً ، يوجد في حافز الإجابة أو عدم الإجابة عدد كبير من المتغيرات الأخرى ، يمكن أن يعتبر البعض منها كخصائص للمستجوبين

( لتواترها التجريبي حصراً وليس بسبب نظرية ما للشخصية ) . إلّا أنه توجد مجموعتان من المتغيرات : واحدة مرتبطة **بالوضع** ( قبول الموضوع ، فهم ، الخ . . . ) ، وأخرى مرتبطة **بالباحث** ( المظهر الخارجي ، تقنية المقابلة ، الخ . . ) التي تتدخل في حافز المستجوَب دون أن تشكل لهذا السبب خصائص شخصية .

## ۳ . ۳ ـ عوامل مرتبطة بالباحث

ان العوامل التي سنعزلها هنا هي في جزء منها موازية لتلك العوامل الموصوفة مسبقاً بخصوص المستجوَب . ويمكن أن نمثّل التأكيد الذي سبق على الشكل التالي :

| | | |
|---|---|---|
| • مستوى ثقافي<br>• مستوى فكري<br>• مستوى الفائدة بالنسبة للموضوع . . الخ . | • اللغة المستخدمة<br>• مفاهيم محررة . . الخ . | • مظهر خارجي<br>• مستوى ثقافي<br>• آراء شخصية<br>• تقنيات مستخدمة |
| ↑ | ↑ | ↑ |
| مجموع العوامل الخاصة بالمستجوَب | مجموع العوامل الخاصة بالباحث والمستجوَب ولكن المتدخلة على مستوى إمكانية الاتصال من خلال ناقل هذا الأخير : اللغة | مجموع العوامل الخاصة بالباحث |

النموذج الأول من المتغيرات هو الذي يتعلق بالخصائص الفيزيائية للباحث : جنسه ، عمره ، انتماؤه الظاهر إلى عرق ، إلى طبقة اجتماعية معيّنة . . الخ ، التي لها دور أكيد في سير المقابلة . هكذا فإن بحثاً مع سائقي شاحنات قامت به نساء سمح بالحصول على مقابلات ممتازة ( دون أن ندّعي أن ذلك هو العامل الوحيد المؤثر ، ولا حتى الأساسي ) ، وكان الأمر مشابهاً بالنسبة لبحث مع بائعي أثمار الهال قامت به فتيات . لا يعني أبداً في اقتراحنا أن نعمّم هذا الإجراء وبأنه من الواجب إرسال شابات نحيفات لإنجاح مقابلات مع رجال يمارسون مهناً ذات طابع شديد الرجولة . إن كل دراسة هي حالة من نوع وتتطلب أن تُعالج كما هي .

وبخصوص العمر ، بمقدورنا ذكر الصعوبة الكبيرة التي يواجهها الراشدون في استجواب المراهقين على نحو مرض . فإجراء دراسة تتناول الإدراك الذي كوّنه المراهقون عن أنفسهم وعن زملائهم بواسطة مقابلات نصف ـ موجهة ، يقوم بها باحثون راشدون من ناحية وباحثون يمكن تشبيههم بمراهقين ( طلاب ) من ناحية أخرى ، يسمح بظهور تفاوت كبير بين المقابلات . والمقابلات التي تمت بواسطة الطلاب كانت أكثر غنى بالمعلومات من غيرها ، دون



أن يكون السبب انسجام المجموعات المستجوَبة ، إذ أن العينة كانت لمجموعة سكانية منسجمة ووزّعت عشوائياً بين الباحثين .

ويمكن أن نجد امثلة أخرى في المقابلات ( غير الموجهة الى حد ما ) التي تحصل بين مساعدة اجتماعية ( وهي ممثلة في آن معاً لراشدين ، ولمؤسسة الخ . . ليس هدفنا هنا ) وفتى جانح . يمكن للانتماء الظاهر الى طبقة اجتماعية ( من خلال خصائص فيزيائية مثل اللباس ، وسيلة النقل ، الخ . . ) ان يعتبر أيضاً كعامل مسند إلى الباحث . والقيام بمقابلات مع عمال ، حيث مكان العمل هو المَشْغل ، أو في مكتب هادىء مكيّف ومضاء « بالنّيون » ، بثياب تتألف « بالضرورة » من سترة وربطة عنق ، يعود تلقائياً إلى أن الباحث يريد أن « يلصق » بنفسه انتماءً إلى فئةِ ذوي « الياقات البيضاء » . وذلك بالتالي ، يثير لدى المستجوَب تصرفات وأجوبة مرتبطة بهذا الادراك .

والأمر هو نفسه بالنسبة للانتماء الظاهر إلى مجموعة عرقية محدّدة حيث بيّنت دراسةٌ أُجريت في الولايات المتحدة بهدف استجواب باعةٍ حول مواقفهم من اليهود وجودَ فروقات معبّرة بين المقابلات الحاصلة بواسطة باحثين ساميّي النزعة أو الانتماء والمقابلات الحاصلة بواسطة باحثين لا يمثّلون أية نزعة ساميّة . وللحصول على هذه النتائج قسّم المؤلفون الباحثين إلى ثلاث مجموعات :

١ ـ أولئك الذين هم ساميو الاسم والانتماء .
٢ ـ أولئك الذين هم ساميو الاسم دون انتماء .
٣ ـ أولئك الذين ليسوا ساميي الاسم والانتماء .

ان مجموعات المقابلات الثلاث المتعلّقة بالمجموعات الثلاث للباحثين تبيّن فروقات مهمة ، خاصة على مستوى التعبير عن مواقف لاساميّة أو عن مواقف جاهزة ضد اليهود . هذا الفرق يتصاعد بين النموذج الأول للمواقف حتى النموذج الثالث .

وقد نجد أيضاً دراساتٍ تتعلّق بالسُّود الامريكيين وتبين بدون غموض الفروقات العرقية بين الباحث والمستجوَب ( الباحث أسود ، والمستجوَب أبيض ، أو بالعكس ) تؤدي إلى نتائج مختلفة عن تلك النتائج التي نحصل عليها إذا ما كان الباحث والمستجوَب ينتميان الى العرق نفسه .

نموذج آخر من المتغيِّرات يتعلّق بما سمّيناه سابقاً إطار المرجع ، وهو مفهوم يمكن اعتباره كحصيلة للتربية ، والتجارب والقناعات الاخلاقية والدينية والسياسية الخ .

أوضحت دراسات عديدة أن إطار مرجع الباحث ( وتوابعه : المواقف والتصرفات ) يلعب دوراً في نتائج المقابلة ( يُفهم من ذلك الانتاج اللغوي ) . المسألة قديمة إذ أنَّ ريس ( Rice ) أوضح هذه الحقيقة سنة ١٩٢٩ . وخلال دراسة حول أسباب انحطاط صحة الافراد تمت مع أشخاص ينتقلون بين فنادق رخيصة ، وَجدَ ريس ( Rice ) جوابين رئيسيَّين :

- واحدٌ يرجع الانحطاط إلى الميل « نحو المشروبات الكحولية » ،

- وآخرُ يُرجع الانحطاط الى الشروط الصناعية وإلى العقوبة الاجتماعية ؛ من هنا فالنموذج الأول من الأجوبة يتناسب مع باحث ، والنموذج الآخر مع باحث آخر . اكتشف ريس ، وكان قد ارتاب بالأمر ، وهو يتابع تحقيقاته أن الباحث الأول كان مؤيداً ( بحماس ) لتحريم شرب الكحول ، وأن الباحث الثاني كان اشتراكياً ( ليس أقل حماساً ) . ذلك يوضّح ، في آن معاً ، حقيقة أن إطار مرجع ( الآراء ) الباحث يلعب دوراً أكيداً . وحقيقة اللا - توجيه ( إذا وُجد ! ) لا يمكن أن تنتج إلا عن المعرفة وعن السيطرة على أكبر عدد ممكن من العوامل التي تتدخّل في الوضع .

نموذج ثالث من المتغيرات يتعلّق بالكفاءة التقنية للباحث حيث يجب أن تؤديَ هذه الكفاءة مبدئياً إلى تجاوز السيّئات المرتبطة بخصائص شخصية من الصعب تغييرها . فمن الواضح تماماً أنه من غير المرغوب فيه أن نُراكم استحالات بحيث أن أفضل تقنية ممكنة لا تستطيع حلّها ( استجواب أبيض من « كي كليكس كلان Ku Klux Klan لأسود من « بلاك بنتر Black Panthers» حول مشكلة عرقية في الولايات المتحدة مثلاً ) . ولكنه يمكن للتقنية أن تسمح جزئياً باخفاء بعض الخصائص وذلك ، بمراعاتها الحذر من العوامل المذكورة آنفاً . ويمكن ألا نقبل حقيقة وضع الكفاءة التقنية بين المتغيرات المرتبطة بالباحث . ففي الواقع ، هناك رأي مبتسر يجيب عن الفكرة التي قد عُبّر عنها سابقاً والتي تبعاً لها تستدعي المقابلة حضور « **محترف** » ومستجوَب . هذه الفكرة المدفوعة الى أقصى نتائجها ، تدفع بالباحث للقيام بالدور المعرّف بالدراسة ، هذا الدور الذي يستدعي تصرفات محدّدة تقنياً ليعطي النتيجة الفضلى الممكنة . فالسؤال ما هو مقدار تدخّل الفرد في هذا الرسم البياني الذي يكاد يكون آلياً ؟ ليس بمقدورنا الإجابة عنه . بالإضافة إلى أن مقدار تدخل الفرد موجود وبأنه ينشىء الفارق بين محترفي مقابلة .

إن مجمل العوامل المرتبطة بالوضع ، والبحث والباحث تسمح بتوضيح فكرة أساسية هي فكرة الدّور حيث يوجد في الحقيقة نموذجان من الأدوار :

- مجمل الادوار العادية التي يقوم بها الفرد والتي هي مرتبطة بكل ما يمكننا رؤيته ( اعتقاداته ، عِرقه ، وسطه الاجتماعي - الاقتصادي الخ ) .

- الدور الذي يقوم به الفرد خلال ا المقابلة .

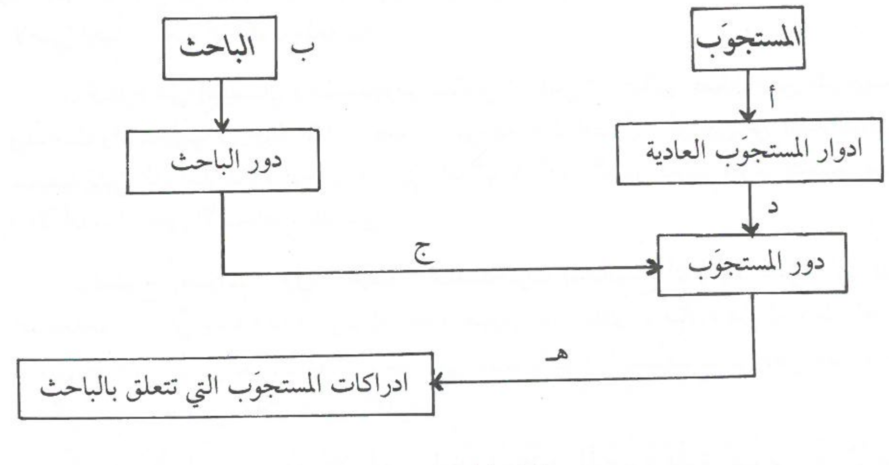
هذا التوزع الثنائي يؤدّي الى التساؤل حول العلاقات الموجودة بين هذين النموذجين من الأدوار ، وعلى نحو أكثر دقة حول المراكز العائدة لهذه الأدوار . ونجد أنفسنا مواجهين ، في أضعف تقدير ، بمشاكل مرتبطة بالاختبار ، يعني أن الفرد هنا كما هناك قد أخرج من « وسطه » الطبيعي وأُقحم في وضعٍ خصائصه غير عادية ، سواء من ناحية فترة التفاعل أو من ناحية خاصية الوضع الاستثنائية . إلّا أنه يوجد في حالة المقابلة فرق أساسي مع الوضع الاختباري :



المثير - الذي هو الموضوع - يدفع الفرد « للتكلم على نفسه » بطريقة أو بأخرى . هذا الفرق يزيد أيضاً من غموض الوضع حيث أن أخذ الدّور يقوم على التحدّث إلى محترفٍ ( هذا هو دوره الوحيد ) يصغي إلى التجارب ، والتأثيرات ، والمواقف الخ . . المرتبطة بالأدوار العادية .

وبكلام آخر ، يغرّنا القول أن لدينا من ناحية مجموعة من الأدوار التي لا يستطيع المستجوَب تركها كما لو انه يتخلّى عن ثوبه ، وبأننا نفرض عليه من الناحية الأخرى دوراً جديداً يضاف إلى الأدوار الأخرى دون أن يلغيَها ، من هنا تنبثق أدوار عادية ، من الدور الحالي ، وتنتج عنه صراعات محتملة بين الأدوار ( تتجلّى تحت شكل عمليات رفض متنوعة ، كرفض التذكّر أو رفض التكلم بعد نقطة معينة الخ . . ) . فضلاً عن ذلك فإن للباحث دوراً ومركزاً مرتبطاً به . ولكنْ يوجد هنا أيضاً تداخل بين الدّور الذي يلعبه الباحث ، كباحثٍ مجرّد ، وإدراكات المستجوَب . وكأن كل شيء يتمّ كما لو أن الباحث لا يمثّل صورة لا لُبْس فيها وبأن تعدّد معاني العلامات يفسره المستجوب لوضع الباحث خارج أدواره ومراكزه الحالية . وفوق ذلك ، فإن صراع الأدوار يقع هنا في مستوى الدور الذي يقدمه ( الباحث ) والأدوار التي يستقرئها ( المستجوَب ) بدل أن يقع في مستوى الباحث وحده . حتى لو اننا افترضنا أن الباحث يتطابق كلياً مع دوره كباحث ( أي شخص يصغي لآخر ، مستخدماً بعض التقنيات لتسهيل التعبير لدى هذا الآخر ، ولكن دون أن يفرض بأي شكل من الأشكال آراءه الخاصة ) ، فإننا قد لا نتمكن من السيطرة ( او نسيطر على نحو سيىء ) على ظاهرة إدراكات المستجوَب التي تحرف العلاقة بشكل ضروري .

وعلاقة الباحث - المستجوَب بشكل عام تظهر كعلاقة أدوار ، على الشكل التالي :




انتاج الحديث

## ٤.٣ ـ عوامل مرتبطة باللغة

نفهم من اللغة ، في الحالة المحدّدة ، الرسالة الموجَّهة من الباحث المستجوَب بواسطة انتاج لغوي . لهذا السبب هناك نوعان من العوامل المرتبطة بها :

أ) تلك التي تشكّل إشاراتٍ تسمح للمستجوَب بتحديد الباحث .

ب) تلك التي تعود للرسالة نفسها ، يعني إمكانية فهمها والإجابة عنها ، الخ .

بيد أنه من الواضح أن هذا التمييز لم يثبّت كما يمكن أن يبدو ذلك من خلال قراءة ما سبق ، والرسالة المفهومة مثلاً تشكل أيضاً إشارة يمكن للمستجوَب ان يفسّرها لتحديد الباحث اجتماعياً ، وبالعكس ، يمكن للأسلوب الذي يستخدمه الباحث والذي هو إشارة ( أو يمكن أن يكون كذلك ) على مركزه الاجتماعي ـ الاقتصادي ، أن يسهّل أيضاً أو لا يسهّل الفهم .

إلا أننا نودّ الإلحاح على هذا الفرق ، الذي هو برأينا أساسي ، فتُستخدم الرسالة لتحديد الباحث من ناحية ، وهي كأي ناقل تعبير ، تُحدث تأثيراً على المتلقي ( المستجوَب ) .

نجد في الفئة الأولى من العوامل (أ) ، متغيرات مثل الأسلوب المستخدم ، وضوح الرسالة ، الكلمات المستعملة ، الخ . ونجد في الفئة الثانية من العوامل ( ب ) ، إمكانية فهم الرسالة ، يعني في الحقيقة إمكانية فك رموزها ، والاستعانة بترميز مشترك ، وذلك يعود للمعنى التقليدي للكلمة نفسها ( المعنى الذي نجده في المعاجم ) ، كما يعود لعالم المعاني التي يسندها المستجوب للكلمات المستعملة .

وبالتالي تبدو هاتان الفئتان من العوامل كنتاج للمتغيرات السابقة ، مثل إطار المرجع ، واهتمامات كل من الباحث والمستجوَب ، ومستواهما الثقافي . ولكنّ لهذه العوامل معناها الأصليَّ أيضاً . يجب أن تكون اللغة إذن :

ـ قادرةً على الإيصال ( للمستجوب بشكل أساسي في حالة المقابلة غير الموجهة ، وللباحث والمستجوَب في حالة المقابلة نصف ـ الموجّهة أو الموجّهة ) . أي من غير المفيد أن نسأل شخصاً قليل الدراسة عن « إدخال الأنا الاستعلائية في أدب البؤس لنهاية القرن التاسع عشر » ( ولا أن نسأل حتى الأشخاص المدرسيّين ) .

ـ تسمح بجواب . وفي الحقيقة ، فالمستجوب يستطيع أن يفهم السؤال أي اللغة المستخدمة ، ولكنْ يعود هذا السؤال إلى نظام مفهومي غير عادي ، مثلاً « هل زوجتك انطوائية أو منفتحة ؟ » ، يمكن لكل كلمة أن تأخذ معنى دقيقاً بالنسبة للمستجوَب ، ولكن هذا الأخير لم يفكر أبداً بزوجته من خلال هاتين الكلمتين .

ـ مشجعةً المستجوَب على الإجابة ، بإدخالنا مثلاً في الموضوع فكرة صوابية كل الأجوبة الممكنة ، أو كل الأحاديث الممكنة .

ـ متوافقةً مع توقُّعات دور المستجوَب المتعلق بالباحث ، يعني أن تكون هذه اللغة أقرب



ما يمكن من عالمه اللغوي الخاص ، ومن إدراكه ومن المفردات التي يستعملها في تناوله الأحداث ، وبالنتيجة من إطار مرجعه . من هنا تنشأ بعض المشاكل إذا ما أراد الباحث إفهام العامل أنه ينتظر منه جواباً حول شروط عمله في المشغل والطلب منه : « ما هي تجربتك المعاشة في المشغل ؟ » .

غالباً ما تكون كل كلمة مفهومة ، ويكون الجواب ممكناً . ويمكن لحافز الإجابة أن يكون قوياً ، ولكن العامل المستجوَب لا ينتظر من الباحث أن يتصرف كمثقف عمالي ، فيرده بأدب وبحزم الى دراساته العزيزة ، البعيدة جداً عن المشغل لأن « لعب الدور » مستحيل وهو غير مشابه للواقع .

هذه الفكرة الأخيرة عن مشابَهة الواقع أساسيةٌ من أجل أن يكون لعلاقة الباحث ـ بالمستجوَب حظٌ في أن تعمل على نحوٍ مرضٍ . ومشابهة الواقع تمر حكماً ( مع مراعاة عدم الانسجام غير المحظور من ناحية أخرى ) من خلال استخدام لغة ملائمة .

إن وضع المقابلة يبدو لنا ، بالتالي ، مشابهاً للعب الدور ( بالمعنى الاختباري وليس بالمعنى العلاجي ) : يعني خلق وضع اصطناعي توزع فيه أدوار غير عادية . فالمشكلة ليست في الخاصية الاصطناعية للوضع ، كفكرة غير مقنعة بالنسبة لموضوعنا ، ولكن المشكلة هي في مشابهة الوضع للواقع ؛ هذه المشابهة التي ترتكز على :

ـ توافق الباحث مع دوره كباحث ، أي قدرته على الاقتراب من إطار مرجع المستجوَب والتوافق مع مواقفه وتصرفاته ، خاصة لغته .

ـ وضوح تعريف دور المستجوَب وحافزه في لعب هذا الدور ( قدرته مرتبطة بكفاءة الباحث إلى حد كبير ) .

ـ إمكانية السيطرة على صراع الأدوار الناشىء من تلازم الأدوار العادية والدور الحالي من ناحية ( ذلك صحيح بشكل أساسي بالنسبة للمستجوَب ) ، او من عدم التوافق بين تصرفات الباحث النظرية في دوره والادراكات التي يكونها المستجوب عن الباحث ( سلوك ، مواقف ، الخ . . ) .

## ٤ ـ الانواع المختلفة للمقابلات

من المفيد أن نميّز جيداً بين فئتين من أهداف المقابلات الحرة :

* الحصول على معلومات ذات طابع معرفي : كيف ينظم المستجوَب الحقل المقترح عليه ؟ ما هي الحدود التي يعطيها لهذا الحقل ؟ ما هي العلاقات التي يدركها فيه ؟ ما هي المفاهيم واللغة التي يستخدمها؟ وعلى نحو أكثر شمولاً ما هي تصورات الوضع والمعايير التي يتصرف وفقها؟ الخ .

* الحصول على معلومات ذات طابع عاطفي : كيف يشعر المستجوَب إزاء الميدان المطروح ؟ ما هي مواقفه ؟ ما هي « تجربته المعاشة » بهذا الصدد ؟

بالمقابل ، يبدو لنا أن من الوهم الكلي الادعاء بأن نرى في ذلك ، كما يفعل البعض بطريقة إعلانية الى حد ما ، امكانية الاستفادة من اللاوعي . أن نستطيع ، في بعض الحالات ، القيام ببعض التفسيرات من طراز تحليلنفسي ، أو ببساطة من طراز رمزي ، من خلال الحديث الحاصل ، فذلك ممكن ، ولكن يجب القبول بأن ما حصلنا عليه هو بشكل عام « سطحيٌ » . وذلك أكيد ، وفيه بالذات فائدة من الفوائد الكبيرة للطريقة ، ونستخلص غالباً من مقابلة غير موجهة شيئاً آخر غير إعادة صياغة الحديث الظاهر للمستجوَب ( حتى ذلك ، ومن ناحية أخرى ، لا يدعو للازدراء ) ، ويؤدي بنا ذلك إلى الحصول على حديث جديد بحيث أن المستجوَب نفسه ربما قد لا يعترف بالضرورة بأنه حديثه . بيد أن ما نفهمه يبقى هكذا بشكل عام بعيداً جداً عن المكبوت الذي يبحث المحلل النفسي عنه ، ونبلغ بالاحرى ما نقترح تسميته باللاوعي المعرفي الذي لم يستطع المستجوَب أن يفسّره بنفسه لغياب المفاهيم والنظرية الملائمة ، وأيضاً لأنه لم يفكر فيه أحياناً إلى حدٍ كافٍ . ومن جهة أخرى يحصل على نحو شائع ، خلال مقابلة غير موجهة ، تتم على نحو جيد ، أن يكتشف المستجوَب بنفسه تنظيم موضوعه ، وبعض مظاهره ، ولكن السهولة نفسها التي يعي بها ذلك تبين انه لم يكن حقاً مكبوتاً ؛ على نحو اكثر بساطة ، لم يحصل أبداً على الفرصة ، ولا الوقت لأن يفكر في ذلك في شروط ملائمة (٤) .

يمكن لهذين المظهرين ، المعرفي والعاطفي ، من المقابلة الحرة أن يكونا مرتبطين بمصدرين من المصادر التاريخية الأساسية للطريقة ، أي أعمال بياجيه ( Piaget ) وأعمال روجرز ( Rogers ) . ومع أن بياجيه يكاد لا يُستشهد به ابداً بهذا الصدد ، يبدو أنه كان أول من أدخل على نحو منهجي في اختبار دقيق ، تحت اسم الطريقة العيادية ( التي أصبحت فيما بعد ، وعلى نحو اصح الطريقة النقدية ) موقف المختبر الذي لم يكن مقنناً كلياً ، ولكنه يحاول أن يتوافق معَ كل مستجوَب ، متبنّياً ، في كل حدود الممكن ، مفاهيمه وتصوره عن الوضع ، أي موقفاً متناقضاً جذرياً مع تقنين الاختبارات أو الإجراءات الاختبارية . تقوم الطريقة على اقتراح مهمّة معرّفة جيداً ولكن مفتوحة إلى حدٍ كافٍ ، ليكون من الممكن أن تعطي وأن توسّع أجوبة بعيدة جداً عن تفكير الباحث الراشد ؛ ثم يتدخل المختبر في كشفه اللاحق طارحاً مشاكل جديدة ، تُختار دائماً وفق أجوبة سابقة ، أو مناقشاً أجوبة معيّنة ، مبيّناً التناقضات ، ليس للإفهام ، ولكن لكشف بنية معرفية تحتية سنعمل جاهدين دائماً على عدم إظهارها ، متجنّبين لذلك كل ما تقدمه الاستدلالات الجديدة ، إذا لم يكن ذلك مدركاً جيداً ، بصفةِ كاشف .

الطريقة العيادية ، التي ظهرت إذن في علم نفس الطفل في بداية العشرينات ، انتشرت بعد عدة سنوات بين علماء الاجتماع . يروي ألتون مايو ( Elton Mayo ) ، حينما وجد نفسه أمام تصرفات راشدين ولم يفهمها ، كيف كان يملك فكرة نقل طريقة بياجيه ، التي تعرّف



عليها لتوه ، ثم أن المقابلات التي تمّت في إطار تجربة جنرال ألكتريك المشهورة ، والتي كانت في أصل حركة « العلاقات الإنسانية » في الصناعة ، فُهمت وأُجريت وفق هذه الطريقة .

وبديهي أن الموقف « النقدي » للمختبر حسب طريقة بياجيه ، الذي يتدخل بتعميق جواب ، والذي يطرح مشاكل جديدة ، ولا يَخشى أن يضع المستجوَب أمام تناقضاته ، هو ، بهذه المظاهر ، بعيد جداً بشكل جلي عن لا ـ توجيهية روجرز . ذلك أن المشاكل ، والمخططات ـ الخلفية النظرية ، التي في أصل الطريقتين ، مختلفة بعمق . إن لا ـ توجيهية روجرز هي ، من الناحية المنهجية ، ان لم يكن من الناحية النظرية ، تنظيمٌ لموقف الإصغاء وَالحياد التحليلنفسي الفرويدي المستحب . وبما أن التحليلنفسي الفرويدي ، كان قد طُوِّر ، اساساً ، بنيّة علاجية وليس بنيّة البحث ، فليس الهدف الأول للمعالج النفسي وفق روجرز ان يعرف ، ولكن ، أن يعمل تبعاً لموقفه بحيث يصبح المعالَج مسؤولاً فعلاً عن الاستنتاجات التي يتوصل اليها ، وعن القرارات التي يمكن أن يتخذها . ونجد أيضاً لدى روجرز فكرة تلقائية حقيقية لا يمكن أن تعبّر عن نفسها على نحو صحيح إلا بإزالة الإطارات المعرفية والأخلاقية الخارجة عن الفرد .

## ١.٤ ـ النماذج المختلفة للمقابلات :

نميّز كلاسيكياً ثلاثة نماذج من المقابلات :

* غير موجهة ( او حرّة ) ،
* نصف موجهة ،
* موجهة أو مقنّنة ( هذا النموذج الأخير من المقابلات قريب جداً من الاستمارة ذات الأسئلة المفتوحة ) .

يقدم كل واحد من نماذج المقابلات هذه مميزات خاصة به ، تتدخل على مستوى التقنيات أقل مما تتدخل على مستوى المواضيع وتنظيمها ( على الأقل فيما يتعلق بالمقابلات غير الموجهة ونصف ـ الموجهة ) .

وليس من المفيد أن نوسّع مطوّلاً هذه النقطة ، لذا نقول ببساطة :

ـ في حالة المقابلة غير الموجهة ، يكتفي الباحث أن يطرح موضوع المقابلة الذي هو بخصائصه الأساسية واسع وغامض . فكرة الغموض في هذا النموذج من المقابلات أساسية إذ إنها هي التي تسمح للمستجوَب أن يوسّع فكرته الخاصة بخصوص موضوع عام جداً لا يتضمّن أي إطار خاص للمرجع ، خاصة إطار مرجع الباحث او المحقّق .

يجب فهم فكرة الغموض هنا اذن كوجود لموضوع يدخل المناقشة ، ولكن يسمح للمستجوَب أن يفسّره انطلاقاً من إطار مرجعه الخاص .

ـ يوجد بالنسبة للمقابلة نصف ـ الموجهة رسمٌ بياني ( لوحة من المواضيع مثلاً ) . ولكن

الترتيب الذي يمكن أن يتم فيه تناولُ المواضيع هو ترتيب حرٌّ ، وإذا لم يتناول المستجوَب على نحو تلقائي واحداً أو عدة مواضيع من الرسم البياني ، فعلى الباحث أن يقترح عليه الموضوع . وتقترب الطرائق في إطار كل موضوع من طرائق المقابلة الحرة .

ان الغموض ( المعرّف سابقاً ) هو ضئيل في الحدود التي ينظّم فيها الرسم البياني للمقابلة المستجوَبَ ، شئنا ذلك أم لم نشأ ، وبالتالي يفرض عليه إطار مرجع . بَيْد أن كل موضوع من الرسم البياني يحتفظ بغموض نسبي . ذلك يعني أن فئات إطار المرجع الشامل الكبيرة قد طرحت ، ويبقى لا ـ تعريف لإطارات المرجع على مستوى كل نقطة ( أو فئة ) . وما عرّف بالتالي هو حقل من خلال فئاته ، ولكن تبقى الفئات التي تكوّنه غامضة نسبياً .

ـ لم يعد يوجد عملياً أي غموض بالنسبة للمقابلة الموجَّهة او المقنّنة القريبة جداً من استمارةٍ قد لا تدرج فيها سوى أسئلة مفتوحة . إن مجمل إطار المرجع معرَّفٌ ( بنية الحقل والفئات المكوّنة ) وعلى المستجوَب أن يحدِّد نفسه بالنسبة لهذا الإطار ، وأن يدخل فيه ليستطيع الإجابة بطريقة صحيحة .

في هذه الحالة ، إن الطرائق التي يستخدمها الباحث يمكن مقارنتها كلياً بتلك التي يستخدمها باحث كلاسيكي يوجه أسئلة في إطار الاستمارة .

هكذا ، ترجع هذه النماذج الثلاثة للمقابلات في سيرها للغموض المعرّف كغياب لإطار مرجع مفروض .

### ٢ . ٤ ـ أية مقابلة لأية مسألة ؟

سنميّز أربعة نماذج لاستخدام مقابلة الدراسة :

* مراقبة ،
* تحقق ،
* تعمق ،
* كشف .

نلاحظ هنا أن كل واحد من هذه الاستخدامات يمثل درجة كبيرة من الحرية إلى حد ما بالنسبة إلى معرفة سابقة . ودرجة الحرية فيه تكون معدومة إذا ما تعلق الأمر بالمراقبة . إذ توجد في هذه الحالة المعرفة السابقة التي حُصل عليها بشكل عام بواسطة أدوات أخرى غير المقابلة ( نفكّر بالمثل المذكور عن الاختبار وعن مراقبة مشابهته للواقع ) ، وليست المقابلة في هذه الحالة سوى طريقة للتأكد من عدم انحراف الطرائق المستخدمة سابقاً على نحوٍ أو آخر .

وبمعنى آخر ننتقل من إطار مرجع مكوّن على نحو كامل إلى إطار مرجع نريد أن نعرفه وليس هذا التوازي ذا شكل صافٍ ، ولكنه يكوّن حقيقة الخيط الموجّه لفكرة الأشخاص عن « المحسوس » ، اولئك الذين « يدرسون » « السوق » مثلاً ، أو على نحو اكثر شمولاً اولئك



الذين عليهم أن يتخذوا قرارات انطلاقاً من دراسات . وهذا شيء مدهش يُكوّن أيضاً الخيط الموجِّه ( في الحقيقة ، غير مقدّم بهذه الطريقة ) لنصوص عديدة تهتم بالمسألة .

ولتوضيح النموذج الأول سنعود الى محاضرات قام بها مدير دراسة السوق لمشروع مهم ذي « هيئات » ( طاقته ١٥٠٠ مهندس ) لطلاب متعطشين للمعرفة . وقيل في محاضرة كان عنوانها « مقابلات حرة في دراسات الآراء والمواقف » ( ونعتذر عن تحليل المحتوى البدائي الذي سيتبع ) :

ـ « تمت المقابلة من أجل العمل » .
ـ « زبون يطرح مشكلة ، ذلك يتطلب وقتاً ومالاً » ( أليس ذلك مدخلاً محسوساً على نحو بارز ؟ ) ،
ـ « للمقابلة الحرة فائدة ،
ـ للبحث عن الكلمات التي بها تطرح المشكلة أمام الجمهور ،
ـ لبناء نماذج تفسّر التصرفات الفردية ،
ـ لإظهار متغيرات تدرك تغيّرات التصرفات والمواقف للمجموعة السكانية موضوع الدراسة » ،
ـ « إذا كان المقصود الفهم ، فالاستمارة غير مرضية ، لأن السؤال يوجّه الجواب ، وليس السؤال دائماً مفهوماً ، ولا يستطيع المستجوَب الإجابة عن السؤال لأنه لا يحلّل نفسه ، ولأن ثقافته الشخصية لا تسمح له التعبير عن بعض المفاهيم لأنه لا يريد القول : لماذا أفعل بعض الأشياء ، الخ » .

هل هنا طريقة مختلفة ، دون شك ، ولكن طريقة واضحة للقول ان المقابلة الحرة تطبق بشكل أساسي على تحليل كاشف ؟

واهتمامات الباحثين متماثلة ، وسنكتفي بذكر اثنين منها ( كانل ( Cannell ) وكان ( Kahn ) ١٩٦٧ ) : « ان السؤال المفتوح اكثر ملاءمةً عندما لا يكون هدف البحث هو أن يكتشف فقط مواقف او صفات المجيب، ولكن ان يتعلم أيضاً شيئاً ما . . . حول البنية الأساسية التي بنى رأيه عليها ، وإطار المرجع الذي من خلاله يجيب عن السؤال » .

هنا أيضاً ، ومع أن الأمر يتعلق بسؤال مفتوح ، فإننا نستطيع التفكير بأن الابحاث الكاشفة بالنسبة للمؤلفين تتناسب مع درجة من الحرية على مستوى مؤثر مشجع على الاجابة .

تقودنا هذه المجموعة من الاعتبارات لاقتراح الجدول [٥] التالي ، فتبدو لنا الخانات المشار إليها فيه مكونة التوافق الأفضل بين نموذج بحث وطريقة مقابلة :

| مقابلة / بحث | غير موجهة | نصف موجهة | موجهة |
| --- | --- | --- | --- |
| مراقبة ............ | | | ● |
| تحقق ........... | | ● | ● |
| تعمق ........... | ● | ● | |
| كشف ........... | ● | | |

يمكن أن تسوّغ أية اشكالية لاستخدام طرائق المقابلة بوجود مسبق لمعرفة سابقة أو عدمه ولكن هذه الاشكالية تفترض أيضاً أن تكون أهداف مختلف نماذج المقابلات معرّفة بدقة وكذلك أسباب اختيار نموذج مقابلة معين بالنسبة لوضع معيّن [٦] .

المقابلة الحرة . تدعو المستجوَب ليجيب على نحو شامل ، بكلماته الخاصة وباطار مرجعه الخاص ، عن سؤال عام ( الموضوع ) يتصف بالغموض .

للتوضيح ، سنتناول مجدداً المحاضرة المذكورة سابقاً ، لنستنتج أن :

- المشاكل التي تـواجهها المقـابلة الحرة هي مشـاكل اللغـة ، ثم هي مشاكـل السياقات السوسيولوجية والاقتصادية ، والبسيكولوجية ، والثقافية ، التي تطرح فيهـا المشكلة التي يثيرهـا الموضوع .

- الهـدف الذي تتبعـه المقابلة الحـرة هو محـاولة فهم السيـاق ، والحاجـات ، والحوافـز ، والمتطلبات ، والحلول التي يُقدِّمها المستجوَب ، أي العالم الذي يدركه المستجوَب كمقدِّم حلول للمشكلة ، والمستـوى الذي من خـلاله فهم هـذا العالم ، ومـا يحتويـه ، خلق وتحـوّل المـواقف المرتبطة بالمشكلة ، وسيرورات التقرير التي تنتجها .

إذا عمّمنا الإطار المرسوم أعلاه ( الذي هـو حقيقة إطـار مرجـع المحاضر ، رجـل دراسة السوق ، ولنتذكـر أنه خـاضع لضـرورات المردود المباشر ) ، يمكننا إرجـاع اختيار المقـابلة غير الموجهة الى أسباب عديدة :

- إنه ملائم لبحث بنية إطار مرجع مستجوَب ، ولحدّة تأثراته المتعلّقة بمشكلة .

- لأنه غير شاعر بفروقات اللغة بين بـاحث ( ومستجوِب من حيث المبـدأ ) ومستجوَب ، يمكن له اذن أن يُستخدم مع أية مجموعة سكانية .

- إنه يسمح القيام بدراسـة دون أن نعرف مسبقـاً ما هـو مستوى معلومـات المستجوَبـين حول المشكلة ، وحتى لو كان من المرغـوب فيه استخـدامه إذا مـا اعتقدنـا أن المشكلة موجـودة خـارج حقل تجـربة جـزء من المجموعـة السكانيـة المستجوَبـة ( وإننا نـرغب رغم كـل شيء في الاستجواب لأسباب محدّدة ) .



- إذا لم توجد بنية المستجوَب المعرفية بالنسبة للمشاكل ، أكـان ذلك بـطريقة محـدّدة ، أو بطريقة قريبة من إطار مرجع قد تقتضيه بالضـرورة استمارة ، فمن المفضـل استخدام المقـابلة الحرة . وفي هذه الحالة يمكن للجواب عن الأسئلة أن يكون منحرفاً إلى حدٍ كبير .

- ويستطيع ، عند الاقتضاء ، ولأسباب تعود مباشرة إلى ما سبق إلى حدٍ ما ، أن يشجّع المستجوَب على الإجابة ، إذا قلَّت المعلومات مثلاً ، حـول الموضـوع ، ويخشى أن تربكـه أسئلة محددة لأنها تكشف جهله ، ما لم ينظم حقل معرفته بالنسبة للمشكلة المطروحة ويمكن أن ينزعج في الإجابة ، وبالتالي ، أن يقل الحافز لديه . الخ .

وأخيراً ، فإن اختيـار المقابلة الحـرة كطريقـة هو مـرتبط بشكل مبـاشر ( أكان ذلـك لدى « رجل دراسة السوق » أو في ما سبق ) بـالمعرفة السابقـة التي نملكها عن الـوضع الـذي نريـد تحليله . هذا الوضع يشمل عـلى الأقل متغيرين : المشكلة والمجموعـة السكانيـة التي نطرحها عليهـا . يعود جيـداً هذا التحقق الى دراسـات من طـراز كشف ، أو تعمّق عنـد الاقتضـاء في الحدود التي نُقدّر فيها أن معلوماته عن موضـوع هي غير كـاملة وأن نبحث عن معلومات حـول أية نقطة خاصة من هذا الميدان ( وليس حول مجموعة من النقاط ، ذلك ما قد يحيلنا إلى المقابلة نصف ـ الموجّهة ) . وان نعالجها ككشف محدّد بمظهر من المشكلة .

**المقابلة نصف ـ الموجهة** تعرّف بالنسبة للملاحظات المقدّمة بخصوص المقابلة الحرَّة . أي أنها تدخل في وسط ـ الطريق بين معرفة الباحث الكاملة والسـابقة للوضـع ، ذلك مـا يعود إلى المقابلة الموجَّهة أو الاستمارة ( يمكن التساؤل من ناحية أخرى عـما إذا كان حقـاً ثمة حـدود بين هاتين الطريقتين ) وإلى غياب المعرفة التي تعود إلى المقابلة غير الموجَّهة . في هـذه الحـالة يُدعى المستجوَب للإجابة على نحو شامل ، بكلماته الخاصة وبإطار مـرجعه الخـاصّ ، عن سؤال عام ( الموضوع ) يتصف بالغموض . ولكنْ ، إذا لم يتناول تلقائياً واحداً من المواضيع الثـانويـة التي يعرفها البـاحث يطرح هذا الأخير سؤالاً جديداً ( الموضوع الثانوي ) لا يعدّ الغموض خاصيته ، حتى يتمكّن المستجوَب من إنتاج حديث حول هذا الجزء من إطار مرجع الباحث .

يمكننا توضيح الفرق الموجود بين المقابلة الحرة والمقابلة نصف ـ الموجهة قائلين إن الباحث في الحالة الأولى لا يملك أي إطار سابق للمرجع ، أو أنه ينساه إرادياً ؛ أمّا في الحـالة الثـانية ، فيملك الباحث إطاراً سابقاً للمرجع ، ولكنـه لا يستخدمه إلا إذا نسي المستجوَب جزءاً منه . فـالمقابلة نصف ـ المـوجهـة تخصص إذن لتعميق ميـدان معـين ، أو للتحقق من تـطوّر ميـدان معروف مسبقاً .

والمقابلة الموجهة هي مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمقنّنة المطروحة وفق ترتيب ثابت عـلى مجمل المستجوبين . وتفترض هذه الأسئلة من ناحيتها أجوبـة قصيرة ومحـدّدة نسبياً ، عن أسئلة غير واضحة . هكـذا لا يعرّف فقط في هـذا النموذج من المقـابلة إطار المـرجع واللغة الاكثـر ملاءمة لتحليل المشكلة بل أيضاً نظام السير الأفضل لـدراسة المـوضوع ، وهـذا الـزعم الأخير

يفترض أن نعرف في آن معاً العناصر التي تكون إطار المرجع المتعلق بالموضوع المدروس ، وبنيته كذلك . كما تفترض هذه المقابلات أخيراً أن نعرف بطريقة ما ( قد لا يكون ذلك إلا على مستوى منتجاته اللغويّة أو بنيته المفهومية ) المجموعة السكانية المستجوبة (٧) .

المقابلة الموجهة تفترض إذن التالي :

ـ تحديد هدف الدراسة إمّا للتحقق من مشكلة في مجملها أو في جزء منها ، بجمعنا من ناحية أخرى وبواسطة طرائق مختلفة معلومات عن المشكلة ، وإمّا لمراقبة نقطة أو أخرى من مشكلة معالجة في مكان آخر ( مخطط اختباري يحتوي على وضع اختباري معيّن وعلى استمارة ما بعد ـ التجربة للتحقق من مشابهة الوضع الاختباري للواقع ازاء المستجوبين مثلاً ) .

ـ أن تكون الأبعاد التي نريد دراستها ( أكانت مواقف ، ادراكات ، أو حالة مدنية ، أو غير ذلك ) معروفة ومحددة بدقة .

ـ معرفة مستوى المعلومات التي يملكها الشخص المستجوب عن الموضوع .

ـ معرفة ما إذا كانت البنية المعرفية للمستجوَبين حول هذه المشكلة ( مفترضين ان المعلومات كافية ) مكوّنة من كلمات قريبة إلى حدٍ كافٍ من تلك التي نجدها في السؤال .

ـ معرفة لغة المستجوَبين إلى حدٍ كافٍ كي لا تشكل الأسئلة المطروحة عقبات على مستوى المعنى ، أي كي لا يكون في هذا المعنى أيّ التباس ممكن .

## ٥ ـ التقنيات المستخدمة خلال المقابلات

يجب ان تفهم تقنيات المقابلات كمجموعة من الوسائل الضرورية التي يستخدمها الباحث على نحو منظم ليقوم بالمقابلة على نحو جيد، أي ليعمل بحيث يُعبّر المستجوَبُ على أحسن ما يمكن عن الموضوع المقترح عليه (٨) .

الهدف العام الذي يتبعه الباحث يتمفصل حول نقاط أثرناها سابقاً ( عوامل مرتبطة بالمستجوَب ) يعني التالي :

ـ ان تتمكن اللغة المستخدمة من الوصول الى المستجوَب ، وتشكل ركيزة ذات معنى بالنسبة اليه .

ـ أن يشكل الموضوع حافزاً للمستجوَب وان يستحضر شيئاً ما وان يستدعي جواباً .
ـ أن يحدد الباحث بوضوح دوره ودور المستجوَب .
ـ أن يشّجع المستجوَب على الإجابة .
ـ أن تكون المعلومات المجموعة على أوسع ما يمكن .

من مجموع المتطلبات هذه ستصدر مختلف القواعد التقنية الضرورية للقيام بمقابلة على نحو جيد . سنعرضها في ترتيب زمني يتناسب مع سير مقابلة ما .



### ١.٥ ـ انشاء علاقة باحث ـ مستجوَب

تهدف مجمل الملاحظات الأولية التي قدّمها الباحث عن المستجوَب الى وضع هذا المستجوَب بحيث يلعب الدور ، محدّداً الأدوار العائدة للباحث والمستجوَب . فيبدأ الباحث بتعريف نفسه مقدماً اسمه ، وهدف البحث ، والمعهد ، والمكتب . . الخ ، الذي يقوم بالبحث . يشرح كيف تمّ اختيار المستجوَب ، أي في الحقيقة طرق تصنيف العينة المستخدمة ، ثم يحدّد ما ستكون عليه طرق جمع المعطيات ( مسجّلة ، ملاحظات مدوّنة ، الخ . . ) ، وفترة المقابلة . ويلحّ أيضاً على القواعد الأدبية للمهنة وبخاصة على فكرة عدم ذكر اسم المستجوَب ، أو على نحو أدق على عدم تسمية حديثه .

فضلاً عن ذلك ، فهو يعرّف توقعاته إزاء المستجوَب . مثلاً : « يمكنك أن تقول لي كل ما يدور في رأسك ، ليس ثمة جواب جيد ، وما نرغب معرفته هو رأيك حول المشكلة المطروحة ، الخ . . » .

المقصود بشكل أساسي ، إذا ما عرّفنا دور المستجوَب ، أن نفهمه جيداً وأن نجعله يقبل اننا لن نطرح أسئلة عليه . فللمستجوَب غالباً موقف يؤدي به لأن يطلب أن تطرح عليه أسئلة ، وذلك ما يترجم في بداية مقابلة بجمل من طراز : « ماذا تريد أن تعرف ؟ . . . إطرح عليّ أسئلة وسأجيبك » .

إنه اذن لمن الضروري تحديد دور المستجوَب بمواجهة هذا الموقف التقليدي . وهو تقليدي ، فعلاً ، لأن العلاقات من طراز « أسئلة ـ أجوبة » في الحياة العادية أكثر شيوعاً من العلاقات من طراز « مُصْغٍ ـ متكلّم » . ويمكن أن تطرح المشكلة نفسها خلال المقابلة وأن تستدعي الموقف نفسه من جانب الباحث (٩) .

أخيراً يجب أن يكون موقف الباحث في بداية ، وخلال المقابلة ، موقف الإصغاء باهتمام ، ومحاولة الفهم الثابتة لما قاله المستجوَب ، واللا ـ نقد واللا ـ تقييم . وهناك ما يضحك دائماً إذا ما أردنا إعطاء نصائح للباحثين تتعلّق بالوضع والموقف أو أي هذر آخر من النمط نفسه : « أن يجلس جلسة معينة خلال المقابلة ، أن ينظر إلى المستجوَب بدهشة ، أن يهز رأسه على نحو مقصود بشكل منتظم من وقت لآخر » ، فضلاً عن ذلك يمكن أن ننصح بإصغاء حقيقي لحديث الآخر ( وليس بالإشارات الخارجية لهذا الإصغاء ) وبخاصة ـ نقطة أساسية ـ بغياب كل موقف معياري قد يترجم بالضرورة بتقييم ( سيان أكان ايجابياً أم سلبياً ) ما قيل .

ستكون هذه الملاحظات الأخيرة محدِّدة في اختيار « التقنيات » المستخدمة كلاسيكياً لنقوم جيداً بمقابلة غير موجهة أو نصف ـ موجهة .

### ٢.٥ ـ صياغة التعليمات

يثير اختيار التعليمات التي نقترحها على المستجوَب في بداية مقابلة غير موجهة مشاكل

دقيقة . ونستطيع القول على نحو متناقض أن كونها « مفهومة بشكل صحيح » ليس بالأمر الأساسي ، عكس ما هي عليه الحال بالنسبة للاستمارات . وبالفعل ، فإن ما نبحث عنه في مقابلة غير موجّهة ، هو مجمل ما استدعته كلمةٌ ما أو عبارةٌ ما . ليس اذن ثمة « جواب » صحيح أو « فهم جيد » . في الحقيقة ، إن فهم بعض المستجوبين الكلمة المستخدمة بمعنى مختلف عن ذلك الذي كان ينتظره الباحث يمكن ان يشكل ، في معظم الحالات ، معلومات مهمة قد يصبح من الخطر افتقادها . فضلاً عن ذلك ، ينبغي أن نحرص على تجنب بعض حالات سوء الفهم الفظّة ، التي ترتكز على الجناس مثلاً ، والتي بديهياً ليس لها أية فائدة . بالمقابل يجب أن تطرح مشاكل ملائمة للتعليماتِ بالنسبة للمسألة التي نريد كشفها .

طرح المسألة هكذا ، والقبول بأن ما نبحثه في مقابلة غير موجهة هما استجابتان لمفردات ولكلمات ، هو أن نضع أنفسنا دفعة واحدة وبوضوح على أرض لغوية ، مستبعدين أية وجهة نظر أخرى . يستحقِ موقف الباحث هذا أن يكون واضحاً ودقيقاً ، ولكنْ يمكنه أن يظهر أيضاً محدوداً دونما طائل ، في الحدود التي يمكن فيها للحقل الذي نحاول كشفه ألّا يُلخّص بكليته بعدد صغير من المفردات . لنفترض اننا نريد دراسة حياة حي من الاحياء . يمكن لتعليمات مثل « حدثني عن حيِّكَ » أو « حدثني عن الحياة في حيِّك » أن تعطينا ما تمثله بالنسبة لكل مستجوَب كلمات « حيّي » . بيد أنه من الممكن أن نلاحظ في تصوراته للمجال المديني ، أو في التنظيم الميداني لنشاطاته بعض الخصائص التي لم يربطها المستجوَب نفسه بكلمة « حيّ » ، ولكنها مرتبطة إلى حدٍ كافٍ بجوار المنزل المعتبر كمجال خاص ، للدخول في الحقل الذي يهم الباحث. ويمكن لسير الباحث بالتالي أن يكون معارضاً للسير « اللغوي » : إنه لا يهتم بمعاني كلمة « حي » بالنسبة للمستجوَبين، ولكن يعرّف بنفسه، مسبقاً، حقلاً ويحاول كشفه دون أن يكون مرتبطاً بأي من المفردات التي يمكن للمستجوَبين أن يستخدموها . تصبح إذن التعليمات الفضلى تلك التي سيكون لها حظ أوفر بأن تثير أجوبة تقع داخل الحقل المعرّف .

يتعلّق الخيارُ بين أية تعليمات « حقيقية » وتعليمات « لغوية » أو « اسمية » بمقدرة الباحث على تعريف ميدانه مسبقاً . وفي حالة « الحي » تغطي هذه المفردة حقلاً ليس من الصعب الإحاطة بحدوده . ما يهمنا مسبقاً هو محتوى الحقل . وفي حالات اخرى ، فإن ما نريد معرفته هو حدود الميدان ذاتها ؛ وهنا يجب علينا الاستعانة بتعليمات لغوية ، واعين لهذه المصاعب . فإذا اردنا مثلاً دراسة تصور عالم النفس لمختلف فئات المجموعة السكانية ؛ فمن المحتمل أنه ليس من الممكن أن نعرف منذ البداية حدود المفهوم : قد يكون ذلك حكماً مسبقاً على ما يشكل بدقة موضوع البحث . نتمسك هكذا بالتعليمات « من هو عالم النفس ؟ » متحررين ، إذا لزم الأمر ، من استخدام تقنيات أخرى كمتمم لمقابلات غير موجهة تسمح ان نكشف على نحو منظم بعض مظاهر لا نقرنها بهذه المفردة ، ولكنْ فيما يتعلّق بهذه المظاهر فإن استجابات المجموعات السكانية المعبّرة هي ضرورية بالنسبة لنا .

مثل الحيّ يسمح لنا أن نوضح صعوبة أخرى في صياغة التعليمات ، المجازفة بأن



نفرض لا إرادياً على المستجوَب امرين غير عائدين له ، هما : **تقطيع الحقيقة** ، **وإطار المرجع** ، وألا نجدهما في نهاية التحليل ، إلا لأننا أدخلناهما في طريقة تقديم الموضوع الى المستجوب .

لا شيء يؤكد لنا في البداية أن بنية المجال المديني حول المنزل ستتطابق مع ما توحي به كلمة حي أو عبارات معادلة لها . بمعنى آخر ، لا يمكننا التأكّد في البداية أن كل المستجوَبين يميّزون في المدينة منطقة قريبة من منزلهم ، وقد يكون لهم بصدد هذه المنطقة مواقف وتصرفات خاصة . إن دراسات مختلفة حول هذا الموضوع بيَّنت ، في الحقيقة ، أن هناك فروقاتٍ مهمة حول هذه النقطة ، مرتبطةً بالفئة الاجتماعية بشكل خاص .

إن الخطر الذي نتعرض له مع هذا النموذج من التعليمات هو أنها ستكون بشكل عام مقبولة الى حدٍ كافٍ فيرفضها وينتقدها كذلك عدد ضئيل من المستجوَبين . يفهم الجميع كلمة « حي » وإن لم يكن ذلك بالطريقة ذاتها، والميدان المطروح قليل الدقة فمعظم المستجوَبين يقبلون ، مؤقتاً وخلال فترة المقابلة أن ينظّموا حديثهم تبعاً لهذا المفهوم حتى وإن لم يقوموا بذلك تلقائياً . وبهكذا معلومات سنفرض وجهة نظر ، دون ان نريد ذلك ويخشى أن يستمر الشعور بثقل هذا الاستدلال حتى النهاية بالرغم من كل الجهود اللا ـ توجيهية التي يمكننا بالتالي أن نبذلها خلال المقابلة .

في الحالة الخاصة ، وللسببين اللذين ذكرناهما ، فإن تعليمات من نوع « حدّثني عن الحياة هنا » والتي تترك المستجوَب حرّاً في اختيار ما سيضعه في « هنا » تبدو لنا مفضلة على أية تعليمات أخرى قد تشير الى كلمة « حي » .

ثمة فائدة أحياناً بألّا نقترح مباشرة في التعليمات الموضوع الذي يشكل هدف البحث ، ولكنْ أن نقترح موضوعاً أكثر اتساعاً ، وهذا يقدّم حسنات عدة ، فهو يسمح **أولاً** : بأن نرى كيف يبدو الموضوع إذا ما أشير إليه مباشرة أو اذا ما احتل ، في الحقل الواسع المطروح ، وضعاً خارجياً ( بيد أنه يجب الحرص بألّا نماثل باختصار شديد بين الترتيبات والأهمية التي تظهر فيها مختلف المواضيع ) . نستطيع هكذا دراسة كيف يظهر الموضوع ، وما هي المواضيع الأخرى التي تؤدي اليه . حتى أنه يمكن لغيابه ، في بعض الحالات ، في الحديث التلقائي أن يكون ذا مغزى . **ثانياً** : تسمح هذه الطريقة في العمل بفهم مواقف وتصورات أكثر عمومية ، ولا يتأثر حديث المستجوب حول هذه النقطة بتصور ضيّق جداً يمكنه أن يكوّنه عن توقعات الباحث .

ويمكن في هذه الحالات أن يكون من المفيد أيضاً أن نبدأ بتعليمات واسعة جداً وتقنية غير موجهة كلياً ، ثم ، إذا ما قدرنا أننا حصلنا على كل ما كان من الممكن الحصول عليه بهذه الطريقة ، وإذا لم يظهر تلقائياً موضوع جديد ، اكثر دقة ، نقترح ان ننتهي عند الاقتضاء باسئلة بحصر المعنى .

وبالمقابل ، يجب تجنّب الترتيب المعاكس . وبعد طرح أسئلة محددة ، يكتفي الباحث بأجوبة مختصرة عليها ، فمن المحتمل أن يحتفظ المستجوب بالموقف نفسه متوقعاً أسئلة جديدة

بسرعة كبيرة . من ناحية اخرى ، يخشى أن توجه المرحلة الأولى الموجهة هذه كل الأحاديث اللاحقة ، وبعملها هذا تفقد اللا ـ توجيهية أحد اسهاماتها الرئيسية .

إذا ما فكرنا بصياغة التعليمات يؤدي بنا الأمر غالباً إلى التساؤل عما إذا كان من حسنة في أن نضفي عليها طابعاً شخصياً بواسطة عبارات مثل « من أجلكم » أو « حسب رأيكم » ، أو باستخدام ضمائر وصفات المخاطب ( أنتم ، خاصتكم . الخ . . . ) ، وإذا لم يكن من الأفضل تجنّب ذلك ، يجب طرح السؤال بمفردات أكثر عمومية وغير شخصية .

ومع أن الموضوع مهم ، فإنه من غير الممكن اقتراح قاعدة عامة بهذا الصدد . إذ أن لكل من هذين الموقفين حسناته وسيئاته . ويخشى أن تفهم تعليمات ما غير شخصية إلى حدٍ بعيد كما لو أننا نطلب جواباً عاماً و « موضوعياً » . وستثير هذه التعليمات بسهولة نماذج جاهزة كما ستثير أيضاً حديثاً هو نفسه غير شخصي . ولكنْ يمكنها أيضاً ، إذا كان الموضوع يعنيه مباشرة ، ان تسمح للمستجوَب بالتعبير عن نفسه بحرية اكبر ، دون أن يصطدم بوعيه وعلى نحو مبالغ فيه من أنه يتحدث عن نفسه . وعلى العموم ، يمكنه كذلك التكلّم بسهولة أكبر عن محيطه وعن الطريقة التي يحدد بها نفسه بشكل عام بالنسبة لهذا المحيط ، ويمكننا القول أن تعليمات « مشخصنة » تبين للمستجوَب أننا ننتظر منه التورّط في التحدث عن نفسه ، مع كل مخاطر المقاومة والهروب التي يمكن أن يسببها هذا الوضع .

وإذا استعدنا أحد الأمثلة السابقة ، كالمقابلات حول حياة الحي ، يمكننا التردّد بين « حدثني عن الحياة هنا » أو « حدثني عن حياتك هنا » . وعلى ما يبدو فإن التعليمات الأولى تحث على التكلم عما يوجد في الجوار وعما يجري هناك . يمكن أن يتحول ذلك بسرعة إلى وصف ، وحتى إلى تعداد ( يوجد سمّانٌ ، وتوجد صيدليةٌ وثم . . . ) ذات فائدة محدودة على الأغلب ، ويخشى أن تحذف المظاهر الأكثر شخصية ، ويستبعدها المستجوَب كأمور غير ملائمة خاصة إذا اعتبر نفسه بحق أو بغير حق شخصاً لانموذجياً . وبالمقابل فهو قد يراقب حديثه قليلاً إذا ما تكلم عن نفسه بوضوح ووعي .

يخشى أن تخيف التعليمات « المشخصنة » بعض المستجوَبين الذين يمكنهم أن يعتبروها مفشية للسّر . وان همّ الظهور « في المعيار » ، الذي سنرى أنه احد الأسباب الأساسية للانحرافات في الأبحاث ، يمكنه أن يشلّ أو أن يوجّه حديث المستجوبين على نحو مبالغ فيه . وهكذا فإننا نخشى أن نحصل أيضاً على أحاديث لأحداث أو لمظاهر حياة المستجوَب لا ترتبط بالمحيط إلا بطريقة عارضة جداً ، وذلك على حساب ما يهمنا بشكل مباشر . وبعد اخذ كل شيء في الاعتبار لموضوع كهذا ، حيث يخشى ألا تكون المقاومة قوية جداً ، بالنسبة لأغلبية المستجوَبين ، فمن المحتمل أن تفضل التعليمات المشخصنة . ولكننا نرى أن الاختيار ليس واضحاً .

يمكن أن تبدو كل هذه الاحتياطات في صياغة التعليمات أمراً مبالغاً فيه ، شديد الدقّة وشكلياً . كما يمكن للشخص الذي لا يملك سوى بداية تجربة كباحث أو كمحلل ، ان يدهش



بتنوع الأحاديث التي يتمّ الحصول عليها انطلاقاً من التعليمات ذاتها ، بحيث تبدو له هذه الاحتياطات وهذه التدقيقات فارغة . وبالفعل ، فإننا إذا وجدنا أنفسنا أمام مقابلة واحدة ، فليس من الممكن غالباً أن نجد فيها آثار التعليمات . ويبدو أن ما يقوله المستجوَب يتمفصل بطريقة مستقلة ، ولم تلعب التعليمات ظاهرياً سوى دور إشارة البدء . ولكن وبشكل عام فليس ذلك إلاّ وهماً . وإذا لم نحلل بشكل تفصيلي مقابلة واحدة فقط ، وإنما عدداً كافياً من المقابلات التي تم الحصول عليها من خلال نوعين مختلفين من التعليمات ، فإن المقارنة تظهر فروقات لا يستهان بها .

وأخيراً ، فمن الجدير بالملاحظة بالنسبة للموضوع أنه يمكن لامكانيات عديدة أن ينظر فيها بالنسبة للركيزة التي تستخدم لتوضيحه . يمكن لهذه الركيزة ان تكون شفهية ، وهذا ما يحدث غالباً . في هذه الحالة يتجسّد الموضوعُ بجملة قصيرة وغامضة نسبياً . من جهة أخرى ، فإن فكرة الغموض هذه هي أساسية ، كما أشرنا إليها سابقاً ( وخاصة في المقابلة غير الموجّهة وإلى حدود دنيا في المقابلة نصف ـ الموجّهة ) لأنها هي التي تحدّد للمستجوَب امكانية التكلم بصدد إطار مرجعه الخاص وليس الدخول في إطار مرجع الباحث ( أو مسؤول الدراسة ) . ويمكنها أيضاً أن تكون مدوّنة أو مسجّلة ، إمّا لاننا نلتزم بألّا يكون أي انحراف للباحث على هذا المستوى ، وإما لأن نصّ الموضوع طويلٌ جداً ليكون فهمه وحفظه سهلاً بالنسبة للمستجوَب عند اصغاء بسيط . ويمكن بالنهاية أن تكون بيانية ( صورة ، رسم ، الخ . . . ) .

وبمقدورنا ، بالفعل أن ننطلق من صورة غامضة لنقوم بمقابلة ( غير موجهة أو نصف ـ موجهة ) . بخصوص هذه التقنية الأخيرة القليلة الاستخدام ، نشير إلى مثلين . في دراسة تتعلق بأطباء الأسنان ، وبعد سلسلةٍ من المقابلات غير الموجهة وتحليلها المتعلّق بموضوعاتها ، برزت خمسة مواضيع أساسية . وللتحقق من حقيقتها ولتعميق معناها ، قمنا بخمسة رسوم غامضة ، تناولت كلّا من المواضيع الخمسة . وقمنا بالفئة الثانية من المقابلات نصف ـ الموجهة من خلال كل من اللوحات المقدمة كـ مؤثرات ؛ وحُلّلت نتائج الحديث بواسطة طريقة مشتقة عن طريقة T A T. وفي دراسة تتناول النقل الجوي أدخل وسط الاستمارة صورتين من النموذج الكاشف ينبغي أن تسمحا بالحصول على حديث من جانب المستجوَبين . وتهدف هذه الأحاديث الى تحديد عدد من النقاط الموجودة في الاستمارة .

## ٣.٥ ـ العلاقة بين الباحث والمستجوب خلال المقابلة

سنعمق في هذا المقطع التقنيات المستعملة خلال المقابلة . وثمة نوعان من هذه التقنيات ، التقنيات المسماة « كلاسيكية » التي يمكن تعريفها من خلال النسبة العالية لاستخدامها ، والتقنيات الخاصة المطبّقة تبعاً لمسألة خاصة .

**التقنيات « الكلاسيكية » :**

تستخدم هذه التقنيات طرقاً مختلفة انطلاقاً من موضوع شفهي أو غير شفهي ( صورة ،

كتابة ، تسجيل ) :

ـ استخدام عبارات مختصرة تدل على فائدة ما قيل ، والفهم والرغبة في رؤية الحديث يتتابع . هذه العبارات هي من نموذج : أنا أرى ، نعم ، أنا أفهم ، أسمع جيداً ، م م ـ م م ، الخ . وبخصوص هذا التعبير الأخير « م م ـ م م » يجب الإشارة إلى استخدامه الدقيق ، ويمكنه أن يأخذ بسرعة كبيرة صفة اصطناعية ، إذا ما استخدم بلا روية أو بدراية سيئة .

ـ استخدام الطريقة المسماة « بالمرآة » أو « الصدى » . يكرر الباحث الكلمة أو مجموعة الكلمات ( ولكن ، ليست جملة طويلة ، في أية حالة كانت أو بطريقة أكثر عمومية لا يكرر جزءاً من حديث مهم نسبياً ) التي نطق بها المستجوب للتوّ . تعتبر هذه التقنية عامة كتشجيع على المتابعة ، وتعميق الفكرة المعبّر عنها . يمكن لذلك إذن وبشكل عرضي أن يعبّر عن الانتباه و « التعاطف » ( اللذين نعرّفهما هنا كاصغاء مدرك ، وليس كرغبة بأن يكون متعاطفاً . الموقف الأخير هذا الذي سنعود إليه ، يؤدي غالباً إلى ردود فعل سلبية من المستجوَب ) .

ـ تحقيق تركيبات جزئية synthèses أو « إعادة صياغة » لجزء من حديث يشكل كلاً . وبشكل عام ، تخصص إعادة الصياغة لكي تسمح بتعميق أفكار يعبّر عنها المستجوَب . وإذا ما اعتبرنا أن غالبية المقابلات غير الموجهة هي بالنسبة للمستجوَب « حديث ـ بحث » ، وتسمح له ببناء معارفه أو بخلقها ـ بخصوص موضوع معين ، وبقدر ما تجري بالمقابلة تدريجياً ، فإننا نتقبّل أهمية « إعادة الصياغة » . وبالتالي ، فإن هذه الأخيرة تسمح للمستجوَب بالذهاب بعيداً في تحليله الخاص للمشكلة . ولكن فائدة هذه التقنية مرتبطة بخطرها ، لأنه يمكن للباحث خلال إعادة الصياغة ، أن يدخل بسهولة ( دون أن يدركها بالضرورة ) تصوراته الخاصة ، لا سيما إذا كانت لديه مسبقاً فرضيات غامضة حول حقل الدراسة .

ـ صياغة طلبات « حيادية » ( أو حيادية الى أكبر حدّ ممكن ) من المعلومات الإضافية بصدد الحديث ، طلبات يمكنها أن تترجم بصيغ مثل « ماذا تريد أن تقول ؛ ماذا يدور في رأسك في هذه اللحظة ؛ بماذا تفكر . . . ؟ » ، أو أيضاً « هل تستطيع أن تحدثني أكثر حول هذا الموضوع ؟ » .

ـ صياغة طلبات خاصة يمكنها أن تأخذ شكل سؤال : « لماذا تفكر بذلك ؛ متى حصل ذلك ؛ يعني على نحو أكثر دقة ؟ » . ولكن ينبغي بالضرورة لهذه الطريقة أن تمتلك على نحو مستقل عن صفتها كطلب ، صفة دفع حديث تعثّر إلى حدٍ ما . وبالفعل ، إذا لم تظهر هاتان الصفتان معاً وإذا وجد فقط مظهر السؤال ، فيخشى جداً وضع المستجوَب من جديد في موقف سابق لانتظار الاسئلة ، وجعل المقابلة بالتالي عسيرة .

ـ تكرار الموضوع عند اللزوم ، ولكن مع الحرص على الا يكتسب ذلك معنى سلبياً بالنسبة للمستجوَب ، وبشكل أساسي « أنك تبتعد عن الموضوع » .

ـ استخدام السكوت في نهايات التفكير عند المستجوَب . من الأفضل أن نميّز في هذا



الميدان السكوت لفترة قصيرة ـ لا يزيد عن ٥ ثوان ـ والسكوت لفترة طويلة ـ اكثر من ١٠ ثوان . وإذا كان للسكوت لفترة قصيرة تأثيراً إيجابياً في معظم الحالات ، فالسكوت لفترة طويلة تأثير سلبي على العموم . وللاسف يمكن للسكوت لفترة طويلة أن يحصل . في هذه الحالة ، لا يبقى كحل للباحث سوى مقدرته على تحمل السكوت الذي يزيد عن سكوت المستجوَب .

هذه التقنيات المختلفة لا تملك موقعاً محدداً في لحظة مميزة من المقابلة . في الأكثر ، يمكننا اعطاء بعض الملاحظات الشاملة جداً ( والقابلة جداً للتغير تبعاً لحالات النوع ) والمجزّأة كثيراً .

يمكن للمقابلة أن تقسم ـ على مستوى الحديث إلى ثلاثة أقسام :

* قسم أوّلي فترته الزمنية من ١٠ إلى ١٥ دقيقة ، ويكون الحديث خلاله والى حدٍ ما مجموعة من النماذج الجاهزة التي تعني الموضوع . ولنا كل الحظ أن نجد من جديد في هذا القسم النماذج المتداولة في ثقافة أو في ثقافة ثانوية ( ثقافة المجموعة السكانية المستجوَبة ) في لحظة معينة . إن تدخلات الباحث خلال هذه المرحلة الأولى هي ، بشكل عام ، محدودة ، وتنجم عن استخدام عبارات قصيرة .

ـ في نهاية هذه المرحلة . لدى المستجوَب على الأغلب انطباع بأنه « قال كل شيء » وبطريقة ما هو بالفعل قال كل شيء . إنه أعطى بدقة معرفته المباشرة والجاهزة للموضوع . بعد ذلك يبدأ المستجوَب بـ « حديث ـ بحث » ، يجب مساعدته خلاله على توضيح أفكاره الخاصة وعلى الذهاب بعيداً ، والتعمّق اكثر ، الخ . وهذا القسم الثاني من الحديث يفترض غالباً لإثارته ، استخدام إعادة الصياغة . ولتوسيع الحديث تستخدم بالتالي طريقة « المرآة » ، و « العبارات المختصرة » ، و « السكوت » .

ـ وأخيراً ، فهناك قسم ثالث لا يستطيع أن يقول فيه المستجوَب شيئاً أكثر عن الموضوع ، بحيث أن ذلك يُترجم بإطناب في الحديث التالي مقارنة مع حديث القسم الثاني .

في هذه المرحلة ، إن استخدام طلبات « حيادية » ، « خاصة » ، أو « إعادة صياغة الموضوع » ، يمكن أن يسمح إمّا بتقديم توضيحات مفيدة ، وإما بتأكيد استنفاد الموضوع من قبل المستجوَب .

لا ينبغي لتقطيع الحديث هذا وللتوافق بين أقسام الحديث المعزولة والتقنيات المستخدمة أن يُوهما أو ان يعطيا انطباعاً بأن مقابلة غير موجهة أو نصف ـ موجهة هي أوالية لا تبلغ الدقة فيها دقة المخطط الجيد من مخططات التجربة . في الحقيقة ، لا يشكل ما تقدم سوى مجموعة من الملاحظات التي قد تفقد أية قيمة إذا استخدمت بصرامة ؛ فقيمة هذه الملاحظات دلالية ليس اكثر . ويعود للمستجوب تبعاً للوضع الخاص الذي يوجد فيه ، ان يرى ما هو الأكثر تناسباً لاستخدامه في أية لحظة من المقابلة .

## التقنيات « الخاصة » :

يمكن تعداد عدد من التقنيات المرتبطة إما باختيار - مقصود للباحث الذي يعتقد بأن هناك طريقة جديدة في العمل مفيدة للدراسة ، وإما بملائمة وضع الدراسة الذي نوجد فيه . استخدم بياجيه خلال مقابلات عيادية مع أطفال ، الطريقة المسماة بـ« الامثلة - المعاكسة » . وتستدعي هذه الطريقة أساساً اقتراح عدد ما من الامثلة - المعاكسة بوجه ادعاءات المستجوَب . وهكذا فإذا ما قال المستجوَب ( بخصوص موضوع قد يكون « من هو عالم النفس ؟ » ) : « عالم النفس هو شخص يجري اختبارات ليرى ما إذا كنّا أذكياء أم لا » ، الباحث سيجيبه « ولكن أليس الشخص الذي يدرس العلاقات بين الانسان والآلة نسميه حينئذٍ عالم نفس ؟ » .

وقد اثبتت طريقة المثل - المعاكس المعممة على مجمل المقابلة جدارتها مع بياجيه ، إلا أنها تبقى دقيقة الاستعمال إذ أننا نخشى من أن تعيق المستجوَب بوضعه في موضع إتهام لجهله . فوق ذلك ، فهي - برأينا - لا تُستخدم إلا :

- في حقل نعرف مسبقاً عدداً معيناً من مكوناته الموضوعية ؛ وإذا ما تناولنا مثل عالم النفس ، فمن الضروري معرفة المهن المختلفة التي يؤدي إليها علم النفس .

- في مجموعة سكانية نعرف مسبقاً عدداً من خصائصها وخصوصاً درجة معلوماتها بصدد المشكلة . وإذا ما قررنا هكذا أن نطلب من مجموعة من الأطباء ومن مجموعة سكانية ريفية « من هو عالم النفس ؟ » ، فربما لا يكون استخدام نفس الطريقة أمراً مرغوباً فيه .

في الحقيقة ، يمكننا أن نفترض مسبقاً ( خاصة لأن الدراسات الطبية تشمل تعليم علم النفس ) أن الاطباء يعرفون وجود علماء نفس وجزءاً من نشاطهم ، ويخشى بعد ذلك أن يكون استخدام طريقة المثل - المعاكس مثمراً إذ أنها تسمح بإدخال معلومات جديدة إلى المعارف المكونة تدفع المستجوَب إلى أن يكوّن من جديد حقل معارفه وإلى أن يعطي بالتالي على الأقل ، كما نأمل ، حديثاً أكثر غنىً .

وتقوم طريقة موازية للطريقة السابقة وناتجة عن تنظيرات تتعلّق بالتأثير الاجتماعي على تقديم ادعاءات ( حقيقية أو مفترضة ) لمصدر ذي اعتبار أو لمصدر مخفوض القيمة . ربما يكون استخدام هذا النموذج من التقنية من أجل هدف معيّن : درجة اليقين التي يعطيها المستجوَب للحجج المقدمة ، مقاومة حجج المستجوَب لمصادر أخرى ، الخ . هذا النوع من التقنية يتناسب على نحو أفضل مع دراسة من نوع معمق منه مع دراسة من نوع كاشف .

تقنية ثالثة يمكن أن تسمى بـ« اللافهم الإرادي » . إنها تتطلّب من الباحث موقفاً بـ **لا - معرفة الحقل** بواسطة جمل مثل « لا أرى جيداً ما تريد قوله لانني لا أعرف . . . هل باستطاعتك أن تشرح لي أكثر لأنني لا أعرف هذه المهنة . . . هذا المنتوج ، الخ . . ماذا تعني هذه العبارة ؟ . . . » . ولأن هذه الطريقة استخدمت من قبل باحثات أثناء بحث أجري مع



سائقي شاحنات ، فقد أعطت نتائج باهرة ومقابلات غنية . وأمام عدم كفاءة الباحثات المفترضة ( المرتبطة على وجه الاحتمال بوجود خاصيتين لعلاقة الباحث - المستجوَب ، علاقة باحث - مستجوَب وعلاقة رجل - امرأة ) ، عدم الكفاءة الشرعية بالنسبة لمهنة « للرجل » ، فقد أعطى المستجوبون عدداً مهماً من المعلومات .

وتقنية أخيرة - على الأقل فيما يتعلق بنا - تقوم على استخدام كلّ أو جزء من مقابلة كانت قد أُجريت حول موضوع الدراسة . طرق استخدام هذه التقنية متنوعة ، ولكنْ يمكن أن تصنّف في ثلاث فئات :

* إعادة إصغاء جزئية من قبل المستجوَب لما قاله خلال المقابلة . في هذه الحالة ، يركّز الباحث انتباهه حول جزء من الحديث ويحث المستجوَب على تعميق هذا الجزء .

* إعادة إصغاء كلية من قبل المستجوَب للمقابلة التي أجريت معه كي يحاول من ثم الذهاب بعيداً .

* إعادة إصغاء متشابكة لمقابلات . مثلاً ، في الحالة التي« تتكلّم »فيها مجموعتان سكانيتان حول الموضوع ذاته ، يمكننا أن نحاول القضاء على الانحرافات المرتبطة بالامكانيات اللغوية لكل من هاتين المجموعتين ، مفترضين أن إحداهما ، بسبب مستواها الثقافي تعبر بسهولة في حين أن الثانية لا تستطيع ذلك . وفق هذه الفرضية ، نُسمِعُ مستجوَبي المجموعة السكانية الأولى مقابلة أُجريت مع المجموعة الثانية ، وبالعكس ، نُسمِع مستجوبي المجموعة السكانية الثانية مقابلة أُجريت مع المجموعة الأولى . ثم نقوم بالمقابلة مع المستجوَب .

أخيراً ، تجدر الإشارة ، فيما يتعلق بالتقنيات « الخاصة » ، إلى أنها يجب أن تطبق بفطنة ، أي تبعاً لفرضيات محددة بالنسبة لما نبحثه ، وبالنسبة لأفضل وسيلة في الحصول على ذلك ، فإن التطبيق العشوائي لهذه التقنيات على كل انتاج حديث قد يؤدي إلى خيبات أمل قوية وما نريد أن نبيّنه هو أنه لا توجد حالة ، ولا شكل نموذج تكون فيهما الطريقة ضرورية ، إنما العكس هو الصحيح ؛ فالبحث عن المعلومات بواسطة مقابلات يفترض الحصول المسبق على فرضيات البحث حول موضوع محدد .

ليس بنيَّتنا القيام بتبويب شامل لمجمل التقنيات الممكنة إذ أنها قد تكون كثيرة العدد ، ولكن غير مختبرة [١٠] . وقد قدمنا هنا أربعة نماذج من التقنيات التي اثبتت جدارتها في مكان آخر ، والتي لهذا السبب استحقّت ذكرها .

ويجب الإشارة أيضاً إلى أن التقنيات الكلاسيكية وأية تقنية من التقنيات الخاصة الواضحة ليست قطعاً مطلقة ، فمن الممكن جداً أن نقرر من ناحية استخدام تقنية « الأمثلة المعاكسة » وأن نستخدم من ناحية أخرى خلال المقابلة عبارات مختصرة أو إعادات دفع من نوع « مرآة » كي تسمح للمستجوَب بالتقدم في مقاربته للمشكلة .

## ٦ ـ اختيار ، اعداد ومراقبة الباحثين .

نتناول هنا الميدان الأكثر خطراً برأينا ، على الأقل فيما يتعلق بالاختيار . ففي معظم الحالات يجب اعتبار ما سنقوله بالنسبة لطرق اختيار الباحثين كدليل ويجب أن لا نفهمه كمقياس للاعداد ؛ وقد نكون في هذا الميدان ( وفي العديد من الميادين الأخرى أيضاً ) غير قادرين على إعطاء هذا المقياس .

### ٦ . ١ ـ اختيار الباحثين .

بادىء الأمر نريد لفت الانتباه إلى حقيقة هي أن الفرد لا يُخلق [١١] مستجْوِباً ، وهي فكرة يمكنها ( وقد توجب ) الضحك إذا ما عُبّر عنها بسذاجة ، ولكنها تجد ما يتعلّق بها في عبارات مثل « أوه ! أنا ، أعرف كيف أجعل الناس يتكلّمون . . . لأن الناس يثقون بي . . . شيء غريب ، متى يكونون على علاقة بي ، فهم يعتقدون بأنهم مجبرون على أن يرووا إليَّ قصة حياتهم » . نوافق على أنَّ هذه العبارات منتشرة نسبياً في اللغة الشائعة وهي تغطي غالباً ايديولوجية يوجد وفقها أناس اكثر قدرة من غيرهم على القيام بمقابلات ، إذ أنهم قد يملكون ميزات طبيعية تُهيِّئهم مسبقاً لذلك . وهي ايديولوجيا منتشرة إلى حدٍ كافٍ لتحدث محاولات من الصحة الاختبارية لميزات خاصة بـ « الشخصية التي تجري المقابلة » . في بحث أميركي ، أجرينا T A T مع ١١ طالباً يمارسون المقابلة بصفة مبتدئين ، ومع ١٤ شخصاً من محترفي المقابلة ، فوجد المؤلف ثلاثة متغيرات مرتبطة إيجابياً بنتائج مختلف الأشخاص : معنى العلاقات الإنسانية ، الاستبطان وقابلية التأثر . ليس هنا لا المكان ولا الموضوع للبدء بنقاش حول العلم وحول ما هو علمي أو غير علمي ؛ إلا اننا نقبل من جهة أخرى أن تكون مفاهيم « معنى العلاقات الانسانية » أو « قابلية التأثر » مبهمة التحديد على الأقل ، ويبدو من الصعب أن نجعل منها بداية لنظرية عن « الباحث الطبيعي » . بالاضافة الى ذلك ، ثمة أبحاث تبين أنه إذا ما وجدت علاقة إيجابية بين المقابلات الناجحة والحساسية الذاتية ( Personal sensitivity ) ( قد يتوجب كذلك أن نبيّن بأنها متماثلة مع أحد المفاهيم المذكورة أعلاه ) فهي ستكون متواضعة على الأقل .

بمعنى آخر ، يبدو لنا أن اختيار الباحث يجب أن يحصل انطلاقاً من معيارين : **الكفاءة** التقنية ، و**الوضع** المكوّن بواسطة دراسة معينة على مجموعة سكانية معينة .

بالنسبة للكفاءة التقنية ، يُستدل عليها من خلال نموذجين من المعايير :

ـ مقدرة المستجوَب على القيام بمقابلة غير موجهة [١٢] ، أي مقدرته على أن يستخدم بدراية التقنيات الضرورية ، وأن لا يحرّف حديث المستجوَب بأن يدخل فيه بطريقة أو بأخرى إطار مرجعه الخاص ، وأن يحصل على عدد من المعلومات الكافية ( أو المقدّرة هكذا من قبل المسؤول عن الدراسة ) .



ـ التوافق بين دور الباحث ومجموعة التصرفات الكلامية وغير الكلامية للفرد ، أي مقدرته على التماثل مع محترف للمقابلة وعلى أن يختفي كشخصية فردية وراء هذا الدور .

ومن البديهي أن يشكل هذا المعيار الأخير أمنية مثالية يتوجب أن نبذل جهداً لبلوغها ، لضمان أي نموذج لاعداد الباحثين هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فلأنها مثالية صعبة التحقيق ، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار ، في حدود الممكن ، التطابق ما بين فردية الباحث وخصوصية الوضع . بيّنتْ دراساتٌ متنوعة أجريت حول خصائص فيزيائية أو نفسية أنه كان بالامكان أن نتفحّص بعناية وضع البحث كي نتجنب عدداً من المغامرات ، وبناء عليه ، فقد حلّلت عوامل العرق والجنس وتبيّن أنه بإمكانها أن تكون عوامل مانعة أو مسهّلة تبعاً للوضع ، فمثلاً يخشى من شخص أبيض يستجوب أشخاصاً من السود في الولايات المتحدة ، حدوث مشاكل تتعلق بالتمييز العنصري ، كما يخشى أن يحصل على مقابلات أقل غنىً من مقابلات يستجوب فيها شخصٌ أسود اشخاصاً من السود ، ويخشى أن يحصل رجل يستجوب مناضلات من (M . L . F.) حول فضائل المرأة التي لا تعمل خارج منزلها ، أن يحصل على أجوبة منحرفة لسبب واحد هو أنه رجل ، الخ . . . وفي الترتيب ذاته للعوامل ، يمكننا أن نذكر المظهر الخارجي ، العمر ، اللباس ، الخ .

إن العوامل النفسية هي : إطار مرجع الباحث حول موضوع الدراسة ( الموجود او الذي سيوجد بقدر ما يزداد عدد المقابلات الحاصلة تدريجياً ) ؛ فموقف الباحث إزاء المجموعة السكانية التي سيستجوبها ، والمستوى الثقافي ، والدين ، يجب أن تكون جميعها معروفة وقريبة من وضع البحث ، الخ .

كل هذا يقود الى الاستنتاج التالي :

* يجب أن يُصنّف الباحثون ( لنذكّر بأننا نتكلّم هنا بشكل أساسي على مستوى المقابلة غير الموجهة ونصف ـ الموجهة ، إذ ليس الأمر كذلك بالنسبة لاستمارة مقنّنة ) تبعاً لدراسة محدّدة ومجموعة سكانية خاصة من المستجوَبين ، وذلك كي لا تحدد خصائص متنوعة كل الانتاج الاستطرادي للمستجوَب .

* يجب أن تختبر كفاءتهم التقنية من وجهتي نظر استخدامهم لتقنيات المقابلة ومقدرتهم على أن يتطابقوا مع دور الباحث ، وأن يصبحوا محترفين للبحث وليس ان يكونوا ، مثلاً ، « طلاباً يقومون بذلك ليكسبوا معيشتهم ، منتظرين الحصول على مهنة حقيقية » .

إن ميزات معرفة الآخرين ، والتعاطف ، والحساسية إزاء العلاقات الانسانية ، وقابلية الانفعال ليست وثيقة الصلة بالموضوع في الحالة الحاضرة للمعرفة ، وحتى ان كانت على هذا النحو ، فهي ليست بالضرورة محدّدة بالنسبة لانتاج مقابلة « جيدة » (من المفهوم أن يفضل في أغلب الحالات موقف الاصغاء اليقظ على الرغبة القسرية في أن يكون « متعاطفاً » مع المستجوَب ) .

## ٢.٦ ـ اعداد الباحثين .

إذا انطلقنا من فكرة أن الباحث ليس معدّاً على الاطلاق ، فيمكننا أن نضع برنامجاً للإعداد ونقدم بعض وسائله .

ـ العناوين الكبرى لفصل ( ليس بنيّتنا الاستفاضة في هذه النقطة ) عن برنامج كهذا يمكنها أن تكون :

١ ـ تعليم حول المقابلات ( خصائصها، انحرافاتها ، فائدتها ، الخ . . ) وبشكل اكثر وضوحاً حول جمع المعطيات ومعالجتها .

٢ ـ تحليل مختلف تقنيات المقابلات من خلال تدريس تعليمي وتمرينات على تسجيلات سمعية ـ بصرية لمقابلات ذات طبيعة مختلفة ، وعلى مستجوبين مختلفين بواسطة باحثين مختلفين . وفي آن معاً تمرين تقييمي لتصرفات شفهية وغير شفهية .

٣ ـ بادىء الأمر ، تطبيق المقابلات في « المختبر » بواسطة تسجيل سمعي ـ بصري للمقابلة وتقييمها ، ومن ثم تطبيقها « ميدانياً » مع مرحلة تقييم دقيقة على وجه الخصوص .

٤ ـ إن تقدير عمليات اعداد إضافية لأية مسألة خاصة يتطلب تقنية خاصة .

يمكن لعدد من الوسائل التربوية أن يُستخدم خلال هذا الاعداد ؛ وسنكتفي بذكر ثلاث منها : لعب الدور ، الذي يقوم مثلاً على تشابك أدوار الباحث ـ المستجوَب بالنسبة للشخص نفسه الذي سيكون تارة مستجوَباً ، وتارة اخرى « مستجوِباً » . وفي رأينا يجب الاّ يحصل ، بحضور مستمعين ، لأننا نُدخِل بهذا الفعل متغيرات لا يمكن مراقبتها مثل تأثير مستمعين منتبهين وصامتين على تصرف الشريكين الباحث ـ المستجوَب . ومن جهة أخرى يمكن للعب الدور هذا أن يحصل بين شخص وعدد من الشركاء في شروط مختلفة محدّدة بواسطة لعب الدور . ويجب أن نقوم بالتسجيلات السمعية ـ البصرية لكي تسمح بتقييم من قبل مجمل المشاركين . لا يقوم التمرين إلا على استخدام جزء من تقنيات المقابلة ، أو على تمرين تقييم حالة ما ( هنا تسجيل ) . استخدام مستجوَب ( شخص خارجي ) حقيقي ، ولكن في وضع اختباري للانسجام مع المقابلات . اخترنا هذا الشخص ليسمح بتوضيح الحد الاقصى من الانحرافات الممكنة .

## ٣.٦ ـ مراقبة الباحثين .

مراقبة الباحثين ، تفترض تحديد ما نفهمه بالمراقبة مسبقاً ، فإذا كان المقصود فقط التأكد من أن الباحثين يقومون بعملهم جيداً وأن نعيّن شخصاً لهذا العمل ، فإن فكرة المراقبة تبدو لنا مقيّدة .

في الحقيقة ، يجب أن تتناول المراقبة ما يحصل « قبل » المقابلة و « خلالها » . والمقصود بما يحصل « قبل » المقابلة « مراقبة » إطار مرجع الباحث بالنسبة للموضوع المكلّف بمعالجته . وهذا



يفترض إجراء مقابلة من قبل الباحث وتحليلها ، بهدف معرفة إطار المرجع هذا ، حذراً من تفاعلاته خلال علاقة الباحث ـ المستجوَب . وهذا يفترض أيضاً معرفة تصرفاته خلال المقابلة ، معرفة يمكن للمقابلة المسبقة أن تقدمها . أما المقصود بما يحصل « خلال » المقابلة ، فهو أن نتأكد من ان الباحث بقدر ما يزداد عدد المقابلات التي يجريها ، لا يكوّن ازاء المشكلة مجموعة فرضيات أو إطار مرجع يُدخل فيه المستجوبين . في هذه الحالة ، تصبح الأحاديث انعكاساً لفكرة الباحث . ولسوء الحظ يصعب تجنُّب هذه الظاهرة ، بخلاف ذلك فإننا نحدّد عدد المقابلات التي يجريها الشخص نفسه حول موضوع معين ( من ٥ إلى ٨ مقابلات للباحث ) . يجب أيضاً مراقبة نوعية العمل ، واحترام تصنيف العينات ، الخ . . . وكل الأشياء المعروفة التي لا يوجد ابداً حاجة للالحاح عليها .

## الفصل الثالث

### الهوامش والمراجع

(١) في الحقيقة ، ليس الوضع دائماً واضحاً ، ويسقط بعض الاشخاص على الباحث تصورات مختلفة ويحاولون مثلاً أن يحولوا علاقة البحث إلى علاقة مساعدة . وعلى الباحث أن يعرّف الوضع دون غموض ، وأن يقاوم بالتالي اثناء فترة البحث ميله الخاص للمساعدة .

(٢) في مستوى صياغة اسئلة أو مواضيع المقابلة الموجهة ، لا تعد المشكلة اذن « هل يفهم ؟ » ، ولكن « ماذا يفهم ؟ » . هذا يؤدي إلى طرح مشكلة ما قبل الاستمارة ومنهجيتها على نحو مغاير . ذلك ما سنعود إليه لاحقاً .

(٣) هذا ليس سوى ملاحظة لمؤلفي هذا الكتاب .

(٤) في الحقيقة اننا رفضنا أن نرى ، في مقابلة غير موجهة ، تحليلاً نفسياً محدداً ، يستدعي الا تكون بعض المفاهيم ذات المصدر التحليلنفسي مفيدة لنا . وعلى الأخص ، في وضع لم يكتمل بعد ، وحيث يمكننا تناول مواضيع مهمة عاطفياً ، فالاعتراف مثلاً بوجود مقاومات ، وعقلنة هو أمر أساسي . وكذلك يمكن أن يكون في آن معاً تحليل « التحويل ـ المعاكس » للباحث وللذي يقوم بتحليل المحتوى مفيداً وأن يحذّر من موضوعية مزيفة . وبالنسبة للتفاعل نفسه بين الباحث والمستجوَب ، فقد شكل موضوعاً لعديد من الابحاث في اطارات نظرية مختلفة . سنعود إليها فيما بعد .

(٥) من البديهي الا تعني التعيينات الموجودة في الجدول كل حالات الاشكال الممكنة ، ولكن أكبر عدد ممكن منها . وليس مستحيلاً في الحقيقة أن تخصص المقابلة غير الموجهة ـ في حالة خاصة ـ لبحث من نوع المراقبة .

(٦) يجب أيضاً تمييز هدف آخر ممكن هو جمع المعلومات . فاستخدام « المخبرين » من قبل الاتنولوجيين هو أمر تقليدي ، ويطرح المشاكل الخاصة بالاتصالات بين الثقافات . ولكن ، علم الاجتماع ، حتى في مجتمعه الخاص ، يمكن أن يكون بحاجة أيضاً لأخذ المعلومات ، فإذا كان المقصود مثلاً هو اعطاء

تشخيص بصدد تنظيم أو تحليل قرار لمعرفة اواليات السلطة ، فيجب أخذ معلومات عما « يحصل » ، أو عما « قد حصل » . هذا الهدف غامض : ونعرف جيداً أنه يشار الى المعلومات التي يحصل عليها بموقع المستجوبين في النظام المدروس ، اذن لا يستطيع أن يقبل بها كمعلومات « موضوعية » دون نقد . ولكن وجهات النظر هذه تشكل أيضاً جزءاً من الحقيقة اَلَتي نحاول معرفتها ، من هنا صعوبة هذا النموذج من المقابلة خاصة إذا ما استجوبنا شخصاً مميزاً ( مدير مشروع مثلاً ) . وجهة نظره مع ما يمكن أن تحتويه من رأي جاهز ومن تشويهات فإنها تهمنا كما هي ، ولكنها الوحيدة أيضاً احياناً التي يمكنها أن تقدم بعض المعلومات الموضوعية » التي يحتاج إليها الباحث . هنا يجب الاستعانة بطرائق نقد الشهادات التي يعرفها المؤرخون على نحو أفضل من علماء الاجتماع ، واللجوء بشكل خاص الى مقابلتها بمصادر أخرى خاصة إذا ما وجدت ، الوثائق .

(٧) إلا أن من المناسب ملاحظة أن مراقبة شكل واتساع ومحتوى الجواب الممكن في إطار استمارة مكونة من أسئلة مغلقة هي في حدها الأقصى ، وأنه بالتالي ثمة خاصية مهمة في حالة المقابلة الموجهة هي امكانية توضيح جوابه .

(٨) سنتكلم بشكل أساسي هنا على المقابلات غير الموجهة ونصف ـ الموجهة ، وتقنيات المقابلة الموجهة هي أقرب من تقنيات الاستمارة منها من تقنية المقابلة وستعالج هذه التقنيات بهذه الصفة في قسم « الاستمارة » من هذا الكتاب .

(٩) بالنسبة للمقابلة نصف ـ الموجهة ، فإن التقنيات هنا هي ذاتها وفيها سيلي . سنقوم اذن باقتصاد في التفريع الثنائي غير المفيد في هذه الحالة المحددة .

(١٠) اننا نفكر على وجه الخصوص باستخدام حديث بدون معنى من الباحث ، وباستخدام الايهام وبالتباين الكلامي ، الخ .

(١١) على الأقل بحدود معرفتنا ، ولكن لا نطلب من أنفسنا سوى التعلم .

(١٢) يمكننا أن نعتبر بأن المقابلات نصف ـ الموجهة والموجهة التي تستخدم نفس النموذج من التقنيات ( ولكن في وضع أقل تعقيداً ) ليست سوى حالات خاصة ، على هذا المستوى على الأقل ، للمقابلة غير الموجهة ، وأن الباحث الذي يحقق على نحوٍ مرضٍ المقابلات غير الموجهة ، يمكنه بالتالي أن يجري أيضاً المقابلات نصف ـ الموجهة والمقابلات الموجهة .

**BIBLIOGRAPHIE**


- Bingham W.V.D., Moore B.V., *How to interview,* New York, Harper and Row, 1924. Ouvrage « classique » qui marque plus ou moins les débuts des réflexions systématiques sur les méthodes d'entretien.
- Cannell C.F., Kahn M.L., *The dynamics of Interviewing, Theory, Technics and Cases,* New York, Wiley, 1957. Ouvrage plus récent sur les méthodes d'entretien.
- Cannell C.F., Kahn M.L., « Interviewing », *in Lindzey G., Aronson E., Handbook of social psychology*, Reading, Mass., Addison Wesley, 1968. Reprend pour partie l'ouvrage précédent, mais est fait davantage dans l'esprit « revue de questions », et actualise les données.
- Rogers C., *Counselling and psychotherapy,* Boston, Houghton Mifflin, 1942. Ouvrage « classique » pour ce qui concerne l'entretien clinique.




# الفصل الرابع

## كيف نستجوب ؟

## الاستمارات

### ١ ـ مقاربة كيفية ومقاربة كمية

من الطبيعي أن يبدأ البحث الكامل بمرحلة نوعية ، تحت شكل مجموعة من المقابلات غير الموجهة او المركبة ، تتبعها مرحلة كمية ، تطبيق استمارة على عيّنة ، يسمح باستدلال إحصائي نتحقّق خلاله من الفرضيات المصاغة خلال المرحلة الأُولى ونتمِّمها بمعلومات ،رقمية. وبالفعل ، فإن طريقةً واحدة مفتوحة كلياً تتيح لنا تناول مشكلة عندما لا نملك حتى الآن سوى القليل من الفرضيات ، ولا نعرف بشكل جيد كيف تُطرح هذه المشكلة على المجموعة السكانية المعنية ، بالمقابل ، لكي نبني استمارة ، يجب أن نعرف بداهة وبشكل دقيق ما نبحث عنه ، والتأكد من أن الأسئلة لها معنى بالنسبة لكل شخص ، وأن كل أشكال السؤال قد تم تناولها بشكل جيد ، الخ ، ذلك ما نأخذه من المقابلات ومن أختبار النسخ الأولى للاستمارة .

ولكن ، قد نحدّد محتوى المرحلة النوعية إذا ما قمنا بمرحلة من التحضير . وبالرغم من قلة عدد المستجوَبين ، فإنه يمكننا التوصل الى استنتاجات مطمئنة بالقدر الكافي ، وبالاخص ، في كل ما يمكن أن يعود الى عملية جَرْد مبني من المواقف ، والتصورات ، والتصرفات ، والحوافز ، والسيرورات ، الخ . وحتى لو لم يكن من الممكن الاستدلال على أهمية كل واحدة من الطرق التي احصيناها ، فإنه يمكننا ، على الأقل ، من خلال مقابلات استنتاج وجودها . فضلاً عن ذلك ، فإن بعض المكوّنات العاطفية لأوضاع مدروسة هي غالباً صعبة الفهم بواسطة استمارة وذلك لعدم وجود مفردات متناسبة ومتوافقة مع كل الحالات ، وكذلك لأن هذه الطريقة تسمح بسهولة بعمليات عقلية : يسيطر المستجوَب على اجوبته إزاء أسئلة محدَّدة على نحو أفضل بكثير من أن يسيطر على حديثه أمام باحث غير موجه .

حول هذه النقاط ، نُجبر غالباً ، حتى ولو حكمنا بأن ذلك غير كافٍ ، على التمسك بالمرحلة النوعية . إذا ما حُدّدت أهداف كل مرحلة ، بمقدورنا إدراك أن المرحلة النوعية ليست ضرورية ، لأننا نملك مسبقاً كل ما يمكن لها أن تقدمه . والحالة مشابهة إذا ما دُرس الميدان مسبقاً وبشكل جيد ، وإذا ما عرفت المفردات المستخدمة وصيغت الفرضيات مسبقاً أو أن نتمكن من صياغتها من خلال اعمال اخرى .

أحياناً ، وخلافاً لما هو متبع ، يمكن لمرحلة نوعية متمّمة بعد بحث كمي أن تكون مفيدة لتساعد مثلاً في تفسير بعض النتائج غير المتوقعة . وبالتالي ، باستطاعتنا أن ندرك ، بدل التتابع الكلاسيكي ، ذهاباً وإياباً بين مراحل نوعية وكمية ، ويمكن لهذه الأخيرة أن تساعد في توضيح علاقات تسمح بتفسيرها مراحل نوعية . في ميدان النقل المديني مثلاً ، بدأنا بأبحاث كمية كلياً أوضحت التأثيرات النسبية للوقت وللسعر كمحدّدين في اختيار نوع النقل . وبعد ذلك تمكنت دراسات بواسطة المقابلات الموجهة أن تدرك معنى هذه المتغيرات وأن توضح غيرها ، بالنسبة لمستعملي نوع النقل . ذلك ما سمح بعدئذٍ بفهم أبحاث إحصائية أكثر تعقيداً .

يمكن لاهداف الاستمارة أن تكون قليلة العدد :

تقدير بعض المقادير « المطلقة » : المصاريف خلال فترة معينة ، النسبة المئوية للاشخاص الذين يملكون رأياً ما ؛ النسبة المئوية للأشخاص الذين يقرأون جريدة معينة أو يشترون منتوجاً ما ، ألخ .

**تقدير مقادير « نسبية »** : مثلاً تقدير نسبة كل نموذج في المجموعة السكانية المدروسة إذا ما قمنا بعمل تصنيفي .

**وصف مجموعة سكانية أو مجموعات سكانية - صغيرة** : مثلاً إعطاء خصائص مشتري منتوج ، وقارئي جريدة ، وأولئك الذين يؤكّدون رأياً ما ، الخ .

**التحقق من فرضيات** : تحت شكل علاقات بين متغيرين أو اكثر ؛ التحقق مثلاً من أن طبيعة أو تواتر تصرف يتغير مع العمر ، ومن أن الآراء والتصرفات المرتبطة بموضوع معين منسجمة ، او التحقق غالباً من فرضيات كثيرة التعقيد .

الهدف الأخير هذا هو بشكل عام الهدف الأكثر أهمية ، بالنسبة لعلماء الاجتماع على الأقل ، ان لم يكن بالنسبة لعلماء الاقتصاد ، لأنه من النادر أن يطرح عالم الاجتماع المسائل التي تتعلق بتقدير المقادير . ذلك يتوقّف أساساً على طبيعة المتغيرات التي يستخدمها والتي نادراً ما يكون لها فائدة بذاتها . أن تقدير استهلاك منتوج ما أو عدد العاطلين عن العمل في لحظة معينة ، كما يفعل ذلك علماء الاقتصاد ، له معنى في الحدود التي يمكننا فيها إعطاء تعريفات بدون غموض لهذه المفردات ؛ وحتى لو اقترحت تعريفات مختلفة كما في حالة البطالة ، فإننا نعرف بأن كل تعريف يتقابل مع حقيقة مختلفة . بالمقابل ، عندما ندرس رأياً أو موقفاً ، فإننا نعرف بأن توزيع الأجوبة يتعلّق بصياغة الاسئلة إلى حدٍ ما . إذن قلّما يكون لذلك معنى البحث ، في تقدير بالغ الدقة لاشخاص المجموعة السكانية الذين يُجيبون بـ « نعم » عن سؤال ، في حين أن صياغة هذا السؤال تشمل دائماً جزءاً تعسُّفياً لا يمكن تجنّبه . وبالمقابل ، فإن مقارنة نسبة الأجوبة بـ « نعم » لمختلف المجموعات الاجتماعية أو دراسة تطور هذه النسبة في الزمان هما أمر مبرّر جدّاً . هذا الأمر يردّنا إلى مسألة توضيح علاقات ، وإلى التحقق اذن من فرضيات بدل القيام بتقديرات . إلا أنه ، إلى جانب هذه الأسباب المحض تقنية ، فإن



غياب الاهتمام بالنسبة للتقديرات عند غالبية علماء الاجتماع ، على الأخص في فرنسا ، يأتي كذلك في الكثير من الحالات ، من احتقار البعض لما يعتقدونه علمياً ولما يسمّونه بـ « السوسيوغرافيا » ، أي وصف ظواهر اجتماعية مع اهتمام ضعيف بالتعميم . يُعتبر هذا النشاط متدنياً ، وبدون قيمة نظرية . ثمة كلام كثير للقول على المستويين الابستمولوجي والايديولوجي عن هذا التمييز بين وصف من ناحية وتفسير ونظرية من ناحية أخرى ، والصفة المعتبرة لـ « علمي » لم يعترف بها إلا للتفسير وللنظرية . إضافة إلى أنه من الصعب غالباً أن نكوّن هذا التمييز من خلال أمثلة حسّية . فالفرق هذا ، وعدم الاهتمام بالنسبة « للوصف » يُترجمان ، برأينا ، استمرارية عادات من التفكير موروثة عن مصادر فلسفية لعلم الاجتماع : الكثير من علماء الاجتماع يفكرون وكأن معرفتهم التفصيلية عن وظيفة مجتمعهم كافية ، ولم يعد سوى التفكير انطلاقاً من هذه المعرفة وذلك لاستخراج قوانين عامة أو ، إذا ما كنا حذرين ، لاستخراج فرضيات ذات أهمية نظرية كبيرة . ولكن إذا ما اعتقدنا بأنه ما تزال هناك أشياء لكشفها على هذا المستوى ، وبأنّ « الوصف » الذي يمكننا أن نعطيه حالياً هو غير كافٍ ، ففائدة التقديرات اذن وكل أشكال البحث التجريبي من ناحية أخرى ، تصبح أمراً بديهياً .

إن تحقيق الأهداف الأربعة التي ميّزناها يفترض أن نكون قد أوضحنا وجعلْنا مختلف المفاهيم المستخدمة مفاهيم عملية ، أي أن نتمكّن من مقابلة كل مفهوم بجواب أو مجموعة اجوبة على الاستمارة ، وهذه الأجوبة تُستخدم كتعريفات عملية أو كأشياء دالة على هذه المفاهيم . وإذا تكلّمنا على موقف ، مثلاً ، فيجب تحديد القاعدة التي تسمح بتصنيف كل مستجوَب في فئة تبعاً لأجوبته .

وبخلاف مختلف أشكال المقابلات ، فإن فهم وتحرير استمارة يتحدّدان كلياً بالاستخدام الاحصائي المتوقع لذلك [1] . وهذا يستدعي أن نتمكن على نحو صحيح من إحصاء الأجوبة على كل سؤال ، أي أن نتمكن من اعتبارها فعلياً معادلة لأجوبة مشابهة . ذلك يبدو شرطاً بديهياً ، ومرضياً بشكل دائم . ولكن ذلك يفرض أن تطرح نفس الاستمارة بالضبط على كل المستجوَبين [2] . وبمجرد أن يبدأ العمل في الميدان ، يُستبعد احداث أية تغييرات في نص الأسئلة أو في ترتيبها ، حتى لو كنا مقتنعين بأن المقصود هو القيام بتحسينات مهمة ، وحتى لو ادركنا وجود اخطاء خطيرة . وأفضل ما يمكن القيام به ، هو إعادة البحث كلياً مع الاستمارة المصحَّحة ، وأن نلغي المستجوَبين الأوائل . وإذا لم يكن بحوزتنا الوسائل الكافية أو الوقت اللازم ، فإننا سنتابع مع نسخة مصحّحة ، عارفين بأن بعض الأسئلة لم تُطرح إلّا على جزء من المجموعة السكانية ، وبأن كل عمليات الفرز التي يتوجب ان تدخل فيها لا يمكنها أن تحصل إلا لنصف هذه المجموعة من المستجوَبين . ما يجب تجنّبه بالتأكيد ، هو الخلط بين شكلي الاستمارة . وبسبب الحفاظ على ثبات شروط ملء الاستمارة لا يتوجب على الباحث أن يجد نفسه مجبراً على شرح بعض الأسئلة لقسم من المستجوَبين ويجب أن تُفهم الاستمارة بحيث لا تكون هناك أية حاجة إلا لتلك الشروحات المتوقّعة على نحوٍ واضح .

ان بنـاء الاستمارة وصيـاغـة الأسئلة يشكـلان مـرحلة أسـاسيـة من سـير البحث وليس بمقدورنا ترك بعض النقاط غامضة ، قائلين بأننا سنوضـح لاحقاً ، عـلى ضوء الأجـوبة ، إذ أن كل خطأ ، وكل رعونة ، وكل غموض سوف ينعكس على مجمل العمليات اللاحقة ، حتى على الاستنتاجات النهائية .

وتُطرح مسألة الحفاظ على شروط ثابتة ، في حالة المقابلات على نحو مغـاير . وقـد ألحّينا سابقاً على هذه النقطة ، فتقنين التعليمات وطرق تـدخل البـاحث هي ضروريـة . ولكن فكرة المقارنة ذاتها بين مستجوَبين لها معنى أكثر غموضاً منه في الاستمارات . إذ كل واحد منهم يتبع من حيث المبدأ مجرى تفكيـره الخاص ، وذلـك يعني أن المقابـلات التي أُجريت بنفس الـطريقة وانطلاقاً من نفس التعليمات يمكنها أن تجري بطريقة مختلفة تمـاماً . لم تعـد المقارنـة ممكنة نقـطة بنقطة ، ولكنها ممكنة فقط على نحو إجمالي . إضافة إلى ذلـك ، فإننـا نتناول كـل مقابلة بـذاتها وبمجملها من خلال التحليل والتفسير ؛ ويمكننا من حيث المبدأ وعلى الدوام ، ان نقيم مثلاً وزناً لتغير محتمل للتعليمات ، أو لردات فعل خاصة بمستجوب معين . والمنهجية الدقيقة ، مع كونها مرغوبة ، فهي مع ذلك ليست بشرط مطلق إلا في حالة الاستمارات .

النتيجة الأخرى للخاصة الإحصائية لاستخدام استمارة هي أن البـاحث لا يعرف ابـداً مجمل اجوبـة نفس الفرد ؛ حتى لو أحبّ أن يقرأ على نحو كـامل بعض الاستمـارات ، إلا أنها تبقى قليلة العدد إلى حدٍ كبير، وهو لن يستخـرج منها إلاّ بعض الانـطباعـات . وترتكـز المادة التي يعمل على أسـاسها في الحقيقـة ، على جـداولَ إحصائيـةٍ تُقدّم من النـاحية التـطبيقية ليس أكثر ، في مجمل العينة أو في عدد من العينات ـ الصغيرة ، تقدّم مطابقات لاجوبة عن سؤالين ، أو ثلاثة أو أربعة . ذلك يستدعي أنه ليس من الممكن بشكل عام التحقق من فرضيات تُـدخل عـدداً كبيراً من المتغيـرات ، ولا الاعتماد عـلى مطابقـات لتصحيح اخـطاء أو لشرح الأجـوبـة المستغربة .

هذا الحد ليس بـذاته أمـراً أساسيـاً . إنه نتيجة لصعوبتـين تطبيقيتين ؛ فتفسير النتـائج يصبح معقّداً جداً عندما يزداد عـدد المتغيّرات المهمـة ، ونجد أنفسنـا على الأغلب غـير قادرين على تفسير جداول يتطابق فيهـا عدد كبـير من الأسئلة ، ما عـدا الحالات ، التي هي حتى الآن نادرة جداً في تطبيق الأبحاث ، والتي قد تمتلك فيها مسبقاً فرضيـات محدّدة ـ مشكّلة في نمـوذج ( نموذج السببية مثلاً ) يمكننا التحقق منها على نحو إجمالي . ولكن إذا ما أدّت النتائـج إلى رفض النمـوذج ، فإننـا نجد أنفسنا في وضع تكـون فيه المعلومـاتُ معقّدةً جـداً كي تُعالـج بواسـطة تفسيرات غير شكلية .

الحد الثاني يتعلق بعدد المستجوَبين الضروريين . هذا الحد يتزايد على نحو دليلي مع عدد الأسئلة المـأخوذة بـالحسبان في آنٍ معـاً ، ونتوصـل بسرعـة فائقـة إلى عيّنات كبيـرة جـداً ، من المستحيل الحصول عليها من الناحية التطبيقية .

ان الطرائق الحديثة ، المسماة بطرائق تحليل المعطيات ، والنـاتجة بشكـل عام عن تحليل



عاملي والمبنية على استخدام مكثَّف لإمكانيات المعلوماتيـة ، تسمح بتلخيص الأجـوبة عـلى عدد كبـير من الأسئلة التي تم تناولهـا في آن معاً . ولكنَّ مسلمـات هـذه الـطرائق هي بشكـل عـام مـطمئنة ، ولا سيـما انها تشكل طـرائق وصف منظم وتنـظيماً لمعـطيات معقّـدة اكـثر من تحقيق فرضيات ، تلك الفـرضيات لا تصـاغ بشكل عـام بطريقـة تسمح بمقـارنتها بمـا نحصل عليـه بواسطة هذه الطرائق التي لا ننفي كلياً فائدتها ، ويجب علينـا الاعتراف بـأن حقل تـطبيقها مـا يزال محدوداً جداً .

عنـدما نعمـل بصدد استمـارة ، فإنـه لا يوجـد فهمٌ منـظَّم إلى حـدٍ مـا أو فهمٌ حـدسيٌّ لانسجام شخص بمفرده ، كما لو كان عملنا بصدد مقابلات حرّة أو مركبة ؛ لأن المشكلة هي في الانتقال من مجموعة أفراد إلى المجموعة السكـانية ، وجمـع مجموعـة من الأحاديث التي تتنـاول افـراداً في حديث واحـد يتناول المجمـوعة السكـانية . أمـا في حالـة الاستمـارات ، فـالمسـألـة معكوسة :

الجمـع تلقائي إذا أمكن القـول لأن عملنا هـو دائماً بصـدد التـوزيـع ، والتحقق من أن تكوين هذه التوزيعات ، بواسطة تقنين مجموعة الأجوبة ، كان مبرّراً . ولكنْ ، بهذا العمـل ، نفتقد خصوصية كل فرد ، لأننـا نجزِّئه إلى عدد كبير من عناقيد الأجوبة ، ممـا يؤدي إلى أخطاء في التفسـير سنعـود إليهـا . ويجب أن نتجنب هنـا سـوء فهم . فـإذا تكلمنـا عن الحفـاظ عـلى خصوصية كل فرد ، فليس المقصـود حتماً هـو اعتبار كـل فرد كشخص وحيـد بالمـطلق لا يمكن مقارنته بغيره . وبدون أن نتكلم حول هذه الوحدانية ، فإن كـل جهد علمي يهـدف بدقـة إلى الاعلان عن استنتاجات ذات منحى عام . فالخطر الذي نحذر منه هنا هو فصل أجـوبـة نعـزلها عن أجـوبة أخـرى مقدّمـة لنفس المستجوَب . ولكن من البـديهي أن كل فـرد إذا اعتُبر كفـرد وحيد ، وإذا لم يكن بمقدورنا أن نجد نقـطة لنقارنـه استناداً إليهـا بغيره من الافـراد ، فإن كـل حديث عام يصبح مستحيلاً ، وكذلك كل علم انساني .

## ٢ ـ الخطوط العريضة للاستمارة .

الاستمارة ، من حيث التعريف ، هي أداة مقنّنة على نحـو دقيق ، سواء في نص الأسئلة أو في ترتيبها . ولتأمين المقارنة دائماً بين أجـوبة كـل المستجوَبـين ، فالضـرورة القصوى هي أن يُطرح كل سؤال على كل مستجوَب بنفس الطريقة ، بدون تعـديل ، ولا شـروحات إضـافية ، متـروكة لمبـادرة الباحث . ولكي يكـون ذلك ممكنـاً ، يجب أن يكون السؤال بـالتأكيـد واضحاً تماماً ، بدون أي غموض ، وعلى أن يعرف المستجوَب بدقة ما ننتظر منه . وإذا أُجبر الباحثـون على إعادة صياغة سؤال أو شرحه بالنسبة لعدد من المستجوَبين ، وذلك لكي يتجنّبـوا سوء فهمٍ أو أجوبة غير معقولة ظاهرياً ، فإن ذلك يعني أن السؤال سيِّءُ .

وبعيداً عن الوقوع في اسراف اولئك الذين يدّعون أنه ، بصياغة ذكية للاسئلة ، نحصـل عـلى أي استنتاج للبحث ، اذ يجب ان نكـون متيقّـظين لأن نص السؤال يؤثر بـالتـأكيـد عـلى

الجواب ، في الحدود التي هي إضافة إلى ذلك متغيرة تبعاً للمحتوى . لذا لا ينبغي أن يوحى بأي جواب خاص ، عن السؤال الجيّد ، ولا أن يعبّر عن أي توقع ، أو يستبعد ما يمكن أن يتبادر إلى ذهن الشخص الذي نوجهه اليه .

يبقى تحرير الاستمارة ، بالرغم من اهميته ، متعلقاً بمهارة الباحث وتجربته . وليس من المستحيل ، حالياً ، ان نذكر قواعد لبناء الاستمارة ولطريقة تحرير الأسئلة ، ويمكننا على نحو أفضل ذكر عدد من التحذيرات ، وتقديم لائحة من النقاط التي يُستحسن التفكير بها . ولكن هذه النصائح تبقى على الأغلب سلبية ، وهي لا تنتج إلا نادراً عن دراسات تجريبية منظمة قد تؤمن صحتها . إنها بالأحرى النصائح التطبيقية ، المدعومة بـ « العقل السليم » والتجربة ، التي تنتقل إلى المهنة . في بعض الحالات حاولنا اختبارياً المقارنة بين صياغات مختلفة ، ولكن الاستنتاجات التي تمكنّا من استخلاصها ، وبالرغم من أهميتها ، فهي ما تزال بعيدة لتغطي كل الحقل ، ولتقدم أجوبة عن كل المشاكل التي يمكن للتطبيق أن يطرحها .

إلى جانب نص الأسئلة ، فالترتيب الذي على اساسه تُطرح مهم جداً . وإذا وصل المستجوَب إلى نقطة ما في الاستمارة ، فإن الأسئلة السابقة تعطيه ، أردنا ذلك أم لا ، فكرة عن الحقل الذي يغطّيه البحث ، وهي تجعله متآلفاً مع الموضوع والطريقة الخاصة التي نتناوله بها ، وهي تقدم له فرصة للتفكير به . إننا نُظهر له جوانب من الموضوع التي ربما لم يفكر بها . ونطلب منه على الأرجح إعطاء رأيه حول آراء مختلفة كثيراً عن رأيه الخاص : وحتى لو امتلك كل إمكانيات التعبير عن عدم موافقته ، يمكن لاطار مرجعه أن يتغير بسبب ذلك . ويمكن لنفس السؤال إذا وضع في بداية أو نهاية استمارة ، قبل أو بعد أي سؤال آخر ، أن يُثير أجوبة مختلفة .

وخلال بحثٍ تم في إطار دراسة للحوافز بصدد آلات تصوير للهواة ، طرحنا سهواً السؤال نفسه في بداية ونهاية الاستمارة . كان السؤال « هل تأمل بأن تشتري كاميرا خلال السنوات المقبلة ؟ » ( طُرح السؤال على اولئك الذين لا يملكونها ) . وفي نهاية استمارة من ٣٠ دقيقة تقريباً ، كاد أن يتضاعف عدد الأجوبة الإيجابية عن السؤال نفسه . وهذا يعود إلى اننا في غضون ذلك ، جعلناهم يتحدَّثون عن العطلة ويفكّرون باستخدامات ممكنة للكاميرا ، الخ . . ، فالامكانية التي كانت بعيدة في البدء اصبحت مألوفة بعد نصف ساعة . من هنا يجب على كل سؤال أن يفسَّر بالرجوع الى موضعه في الاستمارة ، ويجب اختيار هذا الموضع بعناية .

ينبغي أن تظهر الاستمارة كتبادل كلامي طبيعي قدر الامكان ، وينبغي أن تترابط الأسئلة فيما بينها ، الواحد بالآخر ، دون تكرار ودون تهافت . إلا أنه من الصعب غالباً تفادي هذه المشاكل الأخيرة ، خاصة عندما تعمل مثلاً الفرضيات المصاغة لأجل ادراك ظاهرة ما على استدعاء مفاهيم ليس لها بنظر معظم المستجوَبين أية علاقة بالظاهرة . وباستطاعتنا ، مثلاً ، البحث في شرح بعض مظاهر الاستهلاك بواسطة خصائص المشروع حيث نعمل . فالمستجوَب الذي أعلنا له عن بحث حول الاستهلاك ، والذي سيجيب عن سلسلة من الأسئلة حول هذا



الموضوع ، يمكن أن يُضلَّل إذا ما استجوبناه حول عمله ، دون تمهيد . أنه لمن الصواب أن نتوقع في هذه اللحظة ، جملة نحذّره فيها ، مبيّنين عندما يكون ذلك ممكناً سببَ طرحنا لأسئلة غير متوقعة ، أو على الأقل معلنين بأننا سنغيّر الموضوع . ومن الضروري ، عندما نقوم بأبحاث بالحصص ، أن نبدأ بأسئلة تسمح بمعرفة ما إذا كان الشخص الموجود أمامنا سيدخل أم لا في الفئات المرادة . ذلك ضروري ، ولكنه لا يشكل لهذا السبب مدخلاً حسناً الى المادة . وقد يُحكم على هذه الأسئلة بأنها شخصية جداً ، ولا ندري لماذا نطرحها في حين أنه ، في نهاية الاستمارة عندما تتوطّد العلاقة بين الباحث والمستجوَب ، وعندما يكون هذا الأخير قد أجاب عن أسئلة متنوعة جداً ، وتلك الاسئلة تصبح مقبولة إلى حدٍ كبير . وإذا كان بدء العمل هكذا أمراً لا يمكن تجنّبه ، فإن جملة تمهيدية من نوع « قبل البدء ، يجب أن اطرح عليك بعض الاسئلة عن نفسك » يمكن أن تحسّن الاتصال .

الاسئلة الاولى مهمة جداً لأنها تبيّن للمستجوَبين الأسلوب العام للاستمارة ، ونوع الجواب الذي نتوقعه منهم والموضوع الذي سيعالج . وعلى أساس هذه الأسئلة تنشأ علاقة الباحث ـ المستجوَب ، ويكوّن المستجوَب انطباعاً بأننا نتدخل في حياته الخاصة أم لا ؛ ويُفضّل البدء بأسئلة يمكنها أن تفيد المستجوَب ولا تخيفه .

يُخشى اذا بدأنا بسؤالٍ مغلق أن نعطي انطباعاً بأننا لا ننتظر غير اجوبة مختصرة ، بدون تفاصيل ، وبأننا لا نهتم إلا بما يدخل في إطارات جاهزة مسبقاً . والخطورة ليست في الاستمارة المكونة من اسئلة مغلقة فقط ، وإنما من السؤال المفتوح الذي يأتي لأول مرة بعد سلسلة طويلة من الأسئلة المغلقة لأنه لا يؤدّي إلا إلى اجوبة مختصرة وبلا فائدة . من حيث المبدأ ، يمكن أن نجمع ثانية كل الاسئلة التي تتناول بشكل واضح الموضوع نفسه ، حتى لا يكوّن المستجوَب انطباعاً بأننا نكرر القول ونطلب منه شيئاً قد قاله ، وبأننا في دوّامة . إلا أنه إذا كان المقصود أسئلة تتعلق بالآراء ، والتفضيلات ، والمواقف ، الخ . . فمن الضروري أحياناً صرف النظر عن هذا الطلب لتجنّب انحراف الأجوبة بدافع الاهتمام بتماسكها .

وإذا توجّب تأمين بعض التماسك في محتوى الاسئلة وتتابع المواضيع ، فالتنوع في شكل الاسئلة ، عموماً ، يلقى ترحاباً ، لأنه يستبعد الانطباع بالرتابة الذي يشكل واحداً من المخاطر الأساسية للاستمارات الطويلة .

وتتعلق الفترة المقبولة للاستمارة كثيراً بالفائدة التي يعطيها المستجوَب للموضوع وبالطريقة التي يُعالج بها ، وكذلك بشروط ملء الاستمارة ؛ والاتجاه لدى الباحثين بشكل عام ، هو رغبتهم في طرح أكبر عدد ممكن من الاسئلة ، دون التفكير احياناً بأنه لا ينبغي ملء الاستمارة فقط وانما الاستفادة منها أيضاً . وأمام كل سؤال يتبادر للذهن يجب التساؤل على نحو دقيق جداً عما سنفعل به . ان تحضير مرحلة الفرز مسبقاً يسمح غالباً بإدراك أن بعض الاسئلة المهمة ظاهرياً ، ستكون غير مفيدة ، إما لأنها مستخدمة على نحو مضاعف مع غيرها ، وإما لأنها غامضة بذاتها وهي قد تتطلب لتفسيرها أسئلة عديدة أخرى ومتممة . ان

استمارة مكونة بمعظمها من اسئلة مغلقة ، يجب الا تتجاوز الـ ٤٥ دقيقة إذا حصل ملء الاستمارة في شروط جيدة ، أي في منزل المستجوَب أو في مكان هادىء . أما إذا ما تعدى الأمر ذلك ، فالفائدة تضعف ، وهذا ما نلاحظه من خلال إشارات مثل اختصار الاجوبة عن الاسئلة المفتوحة والسرعة في الأجوبة التي تدلّ على أن التفكير بالجواب لم يكن جاداً . إلا أنه يمكن للاستمارة أن تطول ، إذا كان الموضوع يهمّ المستجوب كثيراً ، على ألا تتجاوز الساعة . عندما يحصل البحث بواسطة تصنيف للعينة في الميدان ، وفي الشارع ، أو في امكنة عامة ، أو يكون المستجوَب والباحث واقفين وحولهما أشخاص يتكلمون أو يُخشى أن يتدخلوا ، فإن عشر دقائق من الاستجواب تشكل حداً اقصى .

بعض الاسئلة تكون مملّة ، خاصة تلك التي تتطلّب وصفاً دقيقاً لتصرفات قليلة الأهمية بذاتها ، وازاء هذه التصرفات يريد المستجوَبون أن يقولوا شيئاً آخر يختلف عما نطلبه منهم . وبالمقابل ، وبشكل عام ، يُرحّب بالاسئلة التي تتعلق بالآراء وبالاحكام التقويمية لأن المستجوَبين حينئذٍ يظنون أننا نسألهم عن رأيهم حقاً ، وذلك يتوافق عامة مع الفكرة التي يكوّنونها عن الابحاث .

ان طلبات شرح جواب ، تحت شكل « لماذا » والمضافة الى كل سؤال ، تثير بسهولة غضب الاشخاص الذين تصعب عليهم الإجابة ، والذين يحكمون غالباً على أسئلة كهذه بأنها مُفشِية للسر ، خصوصاً إذا ما تكررت . وإذا بقي عدد الاسئلة الضرورية مرتفعاً جداً ، حتى ولو تفحّصناها من منظار نقدي ، كما يحصل احياناً في بحث معقد ، فثمة امكانية لقسمتها الى مجموعتين او ثلاث مجموعات ، ولأن نجعل منها استمارات عديدة مميزة تطبّق على عينات متشابهة ولكنها مستقلة . ان الخطأ الأكثر وضوحاً لطريقة العمل هذه ، هو انها تُضاعف مرتين أو ثلاثاً عدد المستجوَبين الضروريين . والأمر نفسه بالنسبة لكلفة البحث ، إضافة الى أن بعض عمليات الفرز ، « وهذا ما يشكل احياناً أمراً اكثر خطورة » ، تصبح مستحيلة : لا يمكننا أن نقابل بين سؤالين لم يوجّها الى نفس المستجوَبين . لهذا فإنه من الضروري ، قبل أن نصمم شطر الاستمارة ، ان نتحقق من أن كل الاستفادات المتوقعة ممكنة . أما عندما نتوقع هذه الاستفادة أن عدداً صغيراً من المتغيرات المُفسِّرة ستكون متقابلة مع كل باقي الأسئلة ، وبأنه لن يكون تقابل بين هذه الأخيرة ، فإنه يكفي طرح الاسئلة المتعلقة بالمتغيرات المُفسِّرة في الاستمارتين . ثمة حل وسط ، يستبعد هذه الهنات ، ويقوم على مشاهدة الشخص نفسه مرتين أو عدة مرات . والخطر في هذه الحالة ، يرتكز على المظاهر الوقتية التي نسيطر عليها على نحو رديء : لا نعرف جيداً ما يمكن أن يتدخل بين ملء استمارتين ، إذ يمكن لبعض الأشخاص ان يفكروا بالموضوع بينما البعض الآخر لا يستطيع ذلك . أن نضجاً يمكن أن يحصل ، وان يغيّر من وجهة نظر المستجوَب ، أو أن احداثاً منسية يمكنها أن تعود الى الذاكرة ، لذلك لا مناص من الحيطة والحذر .



### ٣ ـ النماذج المختلفة للاسئلة

يمكن أن نميّز فئتين كبيرتين من الأسئلة على صعيد المحتوى :

١ ـ تلك التي تتناول وقائع ، يمكن معرفتها ، من حيث المبدأ ، بغير طريق البحث ، كأن نسأل المستجوَب عن الجريدة التي قرأها البارحة ، والمكان الذي يعمل فيه ، والمكان الذي أمضى فيه عطلته الأخيرة ، الخ .

٢ ـ تلك التي تتناول آراء ، ومواقف ، وحوافز ، وتفضيلات ، الخ ، كأن نسأل المستجوَب : « هل تقدّر بأن هذه الجريدة موضوعية ؟ » ، « لماذا امضيت عطلتك في هكذا مكان ؟ » ، « هل مسافة الطريق إلى عملك هي متعبة ؟ » ، الخ .

هذه المجموعة من الأسئلة الشديدة التنوع والتي تتناول نقاطاً يستحيل فهمها بغير ذلك ، هي اسئلة « نفسية » أو « ذاتية » ، والكلمات نفسها غامضة :نصرف« نفسي »،مثل الرأي ، ويحاول كل بحث دراسة مواقف « على نحو موضوعي » . ولعدم توافر الأفضل ، نسمّيها بأسئلة الرأي ، عارفين بأن هذه الكلمة تغطي اسئلة متنوعة جداً .

إضافة إلى هذا التصنيف وفقاً للمحتوى ، يمكن ان نميّز أيضاً الأسئلة من حيث شكلها ، كأن نقابل بين :

١ ـ الاسئلة المفتوحة ، التي يجيب عنها المستجوَب كما يرغب ، ويعطي التفاصيل والشروحات التي يراها مناسبة ، ويستخدم مفرداته الخاصة ، وما يقوله عامة يُدوّنه الباحث على نحو كامل .

٢ ـ الأسئلة المغلقة ، فبعد طرح السؤال على المستجوَب ، نعرض عليه لائحة من أجوبة ممكنة موضوعة مسبقاً ، ونطلب منه ان يدل من بينها على الجواب الذي يتناسب اكثر مع الجواب الذي يريد اعطاءه .

أخيراً ، يمكن للاستمارة أن تشمل شيئاً آخر غير الأسئلة بمعناها الحرفي . ويمكننا الطلب من المستجوَبين ان يرتّبوا أشياء [٣] ، ويعطوها علامات ، ويشكلوا فئات ، ويطابقوا فيما بينها ، الخ . وتُستخدم كذلك في إطار الاستمارات تقنياتٌ عامة جداً ، مثل المقارنات المزدوجة ، أو الاكثر خصوصية ، مثل علم الدلالة التفاضلي ، وكذلك الاختبارات الاسقاطية .

إلا أن المقصود دائماً ، فيما يتبع ، وعندما لا نحدّده ، هو أسئلة بالضبط .

### ٤ ـ أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة

تُصاغ كل الأسئلة مسبقاً في الاستمارة وعلى الباحث أن يطرحها بدون تعديل ولا شرح . وعلى هذا الأساس باستطاعتنا المقارنة بين أجوبة مختلف المستجوَبين ، واحصاؤها والاستفادة منها إحصائياً . ويمكننا أن ندفع بالتقنين بعيداً ، ونوحّد كذلك الاجوبة طالبين من كل

مستجوَب اختيار جوابه من لائحة موضوعة ـ مسبقاً . وفي هذه الحالة ، يسمى السؤال مغلقاً . أما إذا اعطى المستجوَب جوابه بحرية فنسمي السؤال مفتوحاً . ومعظم الاستمارات تحتوي ، بنسبة مختلفة ، على نموذجي الأسئلة .

وعندما يكون السؤال مغلقاً ، نقدم للمستجوَب لائحة الأجوبة المتوقعة المسجلة على بطاقة ، محددين ما ننتظر منه . ويمكن للتعليمات أن تأخذ أشكالاً مختلفة جداً ، والأكثر استعمالاً منها هو :

- تحديد الجواب الأكثر تناسباً .
- تحديد عدة أجوبة مناسبة ، عدد الأجوبة هذه غير محدّد .
- تحديد عدة أجوبة ، عدد الأجوبة هذه محدد .
- ترتيب كل الأجوبة ، من الأكثر تناسباً الى الأقل تناسباً .
- ترتيب عدد ( عدد محدّد ) الأجوبة الاكثر تناسباً .

حسب الحالة ، فالمعلومات المجموعة تكون غنية تقريباً ، والمهمة المطلوبة من المستجوَب صعبة الى حدٍ ما . ويمكن للائحة الاجوبة أن تختصر بـ « الخيار البسيط » : نعم / لا ، أو ان تكون طويلة جداً .

ويُستحسن في هذه اللائحة تقدير زاويتين إضافيتين : « لا أعرف » و « أجوبة أخرى » ، وقد يتوجب احياناً إضافة رفض السؤال كما هو مطروح ، أو مجرد رفض الاجابة . يصبح من المهم لحظة استخدام هذه اللائحة ، الانتباه الى مختلف الأجوبة غير المتوقعة . والعدد الكبير جداً لهذه الأخيرة يدل على أن لائحة الاجوبة قد فُهمت خطأ ، أو أن السؤال قد صيغ على نحو رديء . الا أن المستجوَبين بشكل عام مطيعون جداً ، بل هم مفرطون في الإطاعة ، فيقبلون بسهولة وضعهم في الإطار المقترح لهم ، حتى وإن لم يتناسب ذلك بدقة مع ما يفكرون .

إن سؤالاً مفتوحاً قد يثير ، لأول وهلة ، قليلاً من الصعوبات ، وعلينا توجيهه ببساطة ، وتسجيل الجواب حرفياً ، ثم يصار الى ترميز الأجوبة ، أي جمعها في عدد صغير من الفئات ، الأمر الذي يطرح احياناً مشاكل دقيقة في تحليل المحتوى .

من ناحية تحليل النتائج ، فالأسئلة المغلقة هي الأكثر استخداماً . وكل المستجوَبين الذين يملكون نفس لائحة الأجوبة يمكن مقارنتهم مباشرة . وإذا كان المقصود تحقيق بحث والافادة منه بسرعة ، كاستطلاع للرأي ، فإننا نجهد بألاّ نملك غير هذا النوع من الاسئلة . أما في الابحاث الاكثر عمقاً ، فيطرح الاختيار بالنسبة لكل سؤال علماً أن أسباب اختيار شكل أو آخر عديدة . والسبب الأكثر شيوعاً ، ولكن ليس الأفضل بالضرورة ، في ترك سؤال مفتوح ، هو أننا لم نتمكن من صياغة لائحة من الاجوبة المقترحة على المستجوبين ، إما لأن الاختبارات ـ المسبقة للاستمارة كانت غير كافية ، وإما لأن الاجوبة الحاصلة عن هذه الاختبارات ـ المسبقة تبدو معقدة كثيراً كي تلخص في لائحة ذات طول مقبول . يمكننا إذن التوهم بأننا نحترم غنى



فكرة المستجوَبين ، ونجمع مواد أكثر تعقيداً من تلك التي قد نحصل عليها إذا ما كان السؤال مغلقاً . ولكن يجب ألا ننسى بأنه ، لحظة استخدام هذا الشكل للسؤال ، يتوجب علينا الإقرار بعملية تبسيط للأسئلة وإرجاع ( بواسطة الترميز ) كلّ تنوع الاجوبة الى عدد صغير من الفئات . ليس ذلك إذن سوى تراجع أمام الصعوبة ، إلا إذا توقعنا ، إضافة الى الترميز المصمم بقصد التحليل الاحصائي ، تحليلاً آخر أكثر نوعية . إلا انه حينما توقعنا اغلاق سؤال ولم ننجح في صياغة لائحة من أجوبة مقبولة ، فتلك هي الدلالة غالباً على أن السؤال طُرح على نحو رديء .

يمكن لاسباب أخرى كذلك ، مع زيادة في التبريرات ، ان تؤدي إلى تفضيل ترك السؤال مفتوحاً . السبب الأول هو أن الاستمارة إذا كانت مغلقة كلياً ، خاصة إذا كانت طويلة ، تصبح مملة بسرعة . ويمكن للمستجوَبين الذين نسند إليهم لوائح من الاجوبة التي نقدمها لهم ، ان يخف تفكيرهم تدريجياً وأن يحذروا تدريجياً مما يقولونه . ويمكن للبعض منهم أن يغضب من أن يرى بأننا لا نتركهم يعبّرون عن أنفسهم بحرية وعلى طريقتهم ، ويصبح لديهم انطباع بأننا نتلاعب بهم بطرحنا عليهم البقاء في إطار يرون أنه غير مناسب (٤) .

إن ادخال بعض الأسئلة المفتوحة سيعطي للمستجوَب انطباعاً ، بأننا نصغي اليه حقاً . إضافة إلى ذلك ، يمكن لهذه الاسئلة أن تستخدم كحاجز بالنسبة للشخص الذي يفسّر النتائج ، إذا ما أراد جيداً أن يعطي لنفسه عناء قراءة النقل الحرفي على الأقل لجزء من الأجوبة . إلا أنه يجب ألا نعتمد كثيراً على امكانية التوسيع هذه : ان الاجوبة عن سؤال مفتوح يتبع مجموعة طويلة من الاسئلة المغلقة هي غالباً فقيرة جداً ؛ فالمستجوبون قد اعتادوا على اعطاء اجوبة مختصرة من ناحية ، وعلى تنظيم او اختيار معلومات من مواد جاهزة من ناحية أخرى . وغالباً ما يكون للتصرف الأخير هذا أهمية أكثر مما نعتقد في إفقار الأجوبة عن الاسئلة المفتوحة . وهذا ليس مهماً إذا لم تكن الاسئلة المفتوحة هذه سوى حجة ؛ ولكنْ إذا أردنا استخدامها ، فستكون لتقدير وتتابع الاسئلة المفتوحة والمغلقة أهمية كبيرة . سبب آخر في اختيار النموذج المفتوح ، هو أنه يجعل من الممكن تحقيق عدة ترميزات مختلفة ، احدها يتناول محتوى الجواب ، أو مظهره ، وترميز آخر يتناول مظهراً آخر ، الخ . في بحث حول معرفة وضع اشارات في الطرق ، قدمنا كل لوحة الى المستجوَب طالبين منه أن يدل على معناها . ثم رُمِّزت الأجوبة وفق جسامة الخطأ من ناحية الأمن ، ومن ناحية أخرى وفق النوع الخاص للخطأ المقترف . إنّ لفئات المستخدمة حينئذٍ هي خاصة بكل حالة .

وإذا اخترنا بين نموذجي الاسئلة ، فعلينا الأخذ في الاعتبار حقيقة أن لائحة الأجوبة تقدم ، اردنا ذلك أم لا ، إطاراً للمرجع ، وتُذكّر المستجوَب بمظاهر المشكلة التي ربما لم يفكر بها عفوياً . وهذا يمكن اعتباره حسناً أو سيئة ، حسب الحالة . ويمكن أن نخشى احياناً ، من ان ينسى المستجوَب ، أمام سؤال مفتوح ، بعض المظاهر وبألا يعطي الجواب الأرل الذي يتبادر إلى ذهنه ، دون اعتبارنا هذا « الاختيار » اختياراً معبّراً . ان لائحة من الأجوبه التي تغطي

مجمل الحقل تسمح بتجنب هذا الانحراف . وبالعكس ، ففي حالات اخرى ، يمكن أن نخشى من أن بعض الأجوبة التي لم يفكر بها المستجوَب عفوياً تبدو له لأول وهلة جذابةً وهو يختارها دون التفكير بها كثيراً .

وباقتراحنا لائحة ، فإننا نقدم للمستجوَب دلالاتٍ عن حقل الأجوبة التي نرى بأنها مقبولة ، ربما يكون ذلك وسيلة لإظهار أجوبةٍ قد يخاف أن يعطيها بعض المستجوَبين حياء أو خوفاً من أن تبدو كأنها غير متطابقة ، ألخ . وهناك نسبة ضئيلة من الأشخاص فقط تعطي على سؤال مفتوح ، جواباً محتواه الجنسي ظاهر على سبيل المثال . وهذا لا يكفي للتغلب على كل ردود فعل الخوف ولكنه يوسّع مع ذلك حقل الأجوبة الحاصلة ، كما أنه يوجّهه احياناً . ودون تناول مواضيع دقيقة جداً ، لنشير مثلاً إلى سؤال مطروح حول حسنات السيارة . تحت شكل مفتوح ، إننا لا نحصل إلا على اجوبة غامضة جداً ، أو على اجوبة معقولة تماماً . وباقتراحنا لائحة حيث تظهر ، إلى جانب هذه الحسنات المعقولة ، حسنات اخرى « معترف بها » قليلاً ، مثل المتعة في السرعة ؛ نرى بأن قسماً من المستجوَبين لا يمكن اهماله يشير إلى ذلك ، خصوصاً اذا سمحت لهم التعليمات باعطاء عدة أجوبة . هذا القسم ما زال ضعيفاً بالنسبة لذاك القسم الذي يمكننا افتراضه من خلال مقابلات غير موجهة ، ولكنه كافٍ للتأكيد بأن هذه المتعة يمكن أن يُعترف بها على الأقل ، ولكي نتمكن من استنتاج خصائص أولئك الذين يقبلون القول بأنهم يبحثون عن هذه المتعة .

وإذا أمكن للائحة من الأجوبة المعدة مسبقاً أن تُوسّع في نظر المستجوب الحقل المقبول ، فإن هذا يكون مصدراً لانحراف شائع جداً . وسنعود تفصيلياً فيما بعد الى صياغة هذه اللوائح من الأجوبة ، مستعرضين بعض المخاطر الملحوظة من جهة التأثير الممارس على المستجوَبين بهذه الطريقة . وإذا ما عرفنا جيداً بأنه يمكن لصياغة سؤال ان تؤثر بقوة على الأجوبة الحاصلة ، فاختيار الأجوبة المقترحة هو أيضاً اختيار مهم . ولتجنب هذا الخطر نضيف في نهاية اللائحة زاوية « أجوبة اخرى » طالبين من الباحث أن ينقل بالكامل هذا الجواب غير المتوقع ؛ ولكن يجب ألا نعتمد كثيراً على هذا المصحح ، وإن كانت التجربة تبيّن أن عدداً قليلاً جداً من المستجوَبين يستخدمونه ، لأن جواباً مصاغاً مسبقاً هو اكثر جاذبية من الفكرة التي ما زالت غامضة والتي يمكن تكوينها .

وإذا كان المقصود أسئلة وقائعية ، تتناول نقاطاً لا تطرح مشاكل ، فإن استخدام اسئلة مغلقة يقدم حسنة استخدام نفس المصطلحات من كل المستجوَبين ، ونفس درجة الدقة والتفصيل في أوصافهم. ففي بحث عن ميزانيات العائلات مثلاً،يمكننا الطلب ببساطة الى كل مستجوَب أن يدوّن يومياً مصاريفه ، تاركين له اختيار الكلمات المستخدمة . ويمكن للاجوبة الحاصلة أن تكون مختلفة جداً؛ فالبعض منها سيكون مفصلاً كثيراً لحاجات البحث ، وهي ستطلب إذن عملاً من الترميز الاضافي ، والبعض الآخر لن يكون مفصّلاً إلى حدٍ كافٍ ، ويُخشى بألّا يستعمل . ويمكن للسلعة نفسها أن يدل عليها شخص ما بـ « خضار » وشخص



آخر بـ « باقلاء دقيقة جداً معلبة من ماركة X» ، في حين أن المعلومات التي يريدها الباحث ربما كانت « خضاراً معلبة » .

ان لائحة معطاة للمستجوَب ستتجنب هذه المشاكل ، وستقدم ميزة استخدامها كتذكير ، ويمكننا الاعتقاد فعلاً بأنه إذا كانت كاملة كلياً ، فهي ستسمح بتجنب بعض حالات النسيان . وأمام صعوبات الاختيار بين فتح او اغلاق السؤال ، نستعين احياناً بالطريقة التالية : باستطاعتنا ، مثلاً ، توجيه سؤال مفتوح واعطاء الباحث لائحة من الفئات التي يُرمّز فيها مباشرة الجواب الحاصل . وتجنباً لعملية ترميز مميّزة ، يمكن للباحث ، الموجود في الميدان والمالك لكل الاشارات الإضافية التي يقدمها المستجوَب ( درجة الصوت ، تردد ، الخ . . ) ، تجنّب بعض الأخطاء . ولكن من البديهي ، أننا نخسر ، مثلاً ، امكانية القيام بعدة ترميزات مختلفة ، قد تشكل مهمة يستغرق تحقيقها ميدانياً وقتاً طويلاً . ونتراجع كذلك عن ضمان الترميز المضاعف بواسطة شخصين مختلفين .

عندما سنعالج التحليل الاحصائي للأجوبة ، سنعود بالطبع إلى الأجوبة على الاسئلة المغلقة . وللافادة من الأجوبة على الأسئلة المفتوحة بنفس الطريقة ، يجب ترميزها ، أي تجميع الأجوبة المختلفة كلياً والتي سنحصل عليها في عدد صغير من الفئات التي ستعالج من ثم بنفس الطريقة التي تعالج بها الاجوبة على الاسئلة المغلقة .

ولكي يكون هناك ترميز صحيح ممكن ، مع خسارة دنيا في المعلومات يجب ان يكون بحوزتنا النص الصحيح للاجوبة . وعلى الباحث أيضاً أن يدوّن ما قيل له ، دون القيام بفرز ، بتلخيص ، أو اختزال . في الواقع ، إذا تركنا السؤال مفتوحاً ، فمن الممكن أن يكون ذلك بسبب تعقيدات الترميز الذي لم يكن باستطاعتنا القيام به مسبقاً . فنحن لا نعرف دائماً ما ستكون عليه الخصائص الملائمة التي سنحتفظ بها لترميز كل جواب . وإذا قام الباحث بنفسه بفرز ، مدوّناً الجواب ، وغير محتفظ إلا بما يبدو له مهماً ، فإنه يخشى من إسقاطه تفاصيل لا تتكشف فائدتها إلا فيما بعد . يمكن أن يقدر مثلاً ما يظهره المستجوَب من تردد أو غير تردد ، ومن شك ، بأنه لا أهمية له ، وألا يسجّل إلا الجواب نفسه ، أو بالأحرى « محتواه » . في العديد من الحالات ، لن يكون لهذا التردد بالفعل أية أهمية ، ولكن لا يمكننا أن نستبعد مسبقاً ترميزات تتناول بدقة هذه النقطة ، ويبدو مفيداً ، لتفسير النتائج ، التمييز بين الاشخاص المتأكدين من جوابهم والأشخاص الآخرين . يجب إذن أن يكون بإمكاننا القيام بهذا التمييز .

على هذه الأمور الدقيقة ، يمكننا أن نعترض بأن المستجوَب نفسه « يرمّز » جوابه ، لا يقول بالتأكيد كل ما يتبادر إلى ذهنه ، خصوصاً إذا كانت الاسئلة التي نوجهها إليه مختصرة ومحددة ، وكل واحد بوجه خاص لا « يرمز » بالطريقة ذاتها . انها بالتأكيد نقطة مهمة جداً من الضروري أخذها في الاعتبار في تفسير النتائج . لا يتوجب ان نستنتج من ذلك بأن الترميز مستحيل ، بل أن نتساءل ما إذا كان للخصائص الملائمة التي نحتفظ بها حظاً في أن يعبّر عنها كل واحد ، وما إذا كان بمقدورنا تفسيرها على نحو صحيح . وبمقدورنا كذلك أن نعطي لكل

مستجوَب إشارات واضحة على نحـو كافٍ عمّا ننتظر منـه ، في إطار الممكن ، لتـوحيـد هـذا « الترميز » بذاته .

إن ترميز الأجوبة على سؤال مفتوح يعـود إذن الى مشكلة تحليل المحتوى ، الذي يتشابه مع تحليل المقابلات غير الموجّهة من حيث التعقيد . فالفروقات الرئيسية تكمن في كون أن مـواد التحليل محدودة جداً وأن متطلبات الافادة الاحصائية تتطلب بأن نرجع تنـوع الأجوبـة الفردية الى عدد صغير من الفئـات . فاللحظة الحاسمة توجد في بناء الترميز ، أي عنـد بناء لائحة الفئات مع تعريفاتها . ان احدى دلالات نوعية الترميز ، إضافة الى تلاؤمها على نحو بديهي مع المشكلة المدروسة ، هي سهولة استخدامه . وإذا تـوجّب أن نستعين عـلى الأغلب بمقاربـات أو بتفسيرات لتحديد الفئة التي نضع فيها كل جواب ، وإذا ترددنا عـلى الأغلب بين عـدة فئات وإذا ما بقي الكثير من الأجوبة غير المستعملة فهذا يعني أن الترميز ليس جيداً .

وإذا جمع عدد صغير جداً من الفئات عدداً كبيـراً جداً من المستجـوَبين ، وعـدد آخر من الفئات عدداً قليلاً جداً من المستجوَبين ، فإن الترميز سيكون قليل التمييز ويتوجب البحث عن تعديله بإدخال فوارق بين الفئات الكثيـرة العدد وبتجميـع الفئات الأخـرى . وإذا لم يكن ذلك ممكناً ، فهذا يعني أن السؤال قد طرح على نحو رديء ، أو انه قد تناول نقطة كـانت المجموعة السكانية متجانسة جداً حـولها ، الأمر الذي مكننا من استخدامها .

## ٥ ـ صياغة الاسئلة

### ١.٥ ـ مسائل عامة

هدف السؤال هو الحصول على بعض المعلومات . لذا يتـوجب توجيهـه على نحـو نكون فيه متأكـدين من أننا سنحصـل على هـذه المعلومات فقط ، وللحصـول عليها لا تـوجد قـاعدة عامة ، ولا طرق ليس لنا الا تطبيقها ؛ بـل كل مـا يمكن عمله ، هو الـدلالة عـلى النقاط التي يجب الحذر منها ، وعلى بعض الأخطاء التي يجب تجنبها . وهـذا لا يستبعد التفكير بـأن الباحث قد يستخدم صياغة لا ننصح بها وصولاً إلى اهداف محددة لبحثه .

ومن المهم أن نحتفظ بموقف تطبيقي ، خلال تصورنـا للاستمـارة ، لأننا أمـام صياغتـين مقترحتين لنفس السؤال ، يفضل اختبارهما ، أي طرحهما على عينة صغيرة وتحليل الأجوبـة التي يثيرها كل نموذج ، بدلاً من متاهة النقاش حول مزايا ومخاطـر كل واحدة منهما . « سنخصص ، في نهاية هذا الفصل ، جزءاً للاختبار المسبق لـلاستمارة . ولكنْ خـلال كل مـرحلة التصور والتحرير يجب أن تكون هذه الامكانية حاضرة في الذهن » .

هذا يعني ، ودون ادعاء الشمولية ، انه يبقى ممكناً تعـداد بعض ملاحـظات ذات منحى عـام . قبـل كـل شيء ، يجب أن تكـون المفـردات بسيـطة . وهـذا بـديهي ، ولكنـه صعب التحقيق . فالذي يحرر الاستمارة هو على العمـوم مثقف نسبياً ؛ وبسبب ذلـك فإنـه يخاطـر إما



باستخدام مفردات غير عادية لا تُفهم من الجميع ، أو انه ، مـدرك هذه الصعـوبة ، فيستعـين بلغة مبسطة أو « عامية » . من حيث المبدأ ، إن احد أهداف المقابلات المسبقة غير الموجهـة هو بالتحديد معرفة المفردات التي يستخدمها المستجوَبون ، للوقوف على الكلمات التي يستخدمونها بأنفسهم . إلا أنه يجب ان نتذكر بأن المستجوَبـين يعتبرون البـاحث شخصاً مثقفـاً عامـة ، وقد يستغـربون رؤيته مستخدماً بعض العبـارات العاميـة ، حتى وان كانت تشكـل جزءاً من لغتهم الخاصة .

خطر آخر مرتبط بلغة الباحث يتأتى من ألفة هذا الأخير المواضيع التي يتناولها في البحث لأنه حينما يصل إلى مرحلة تحرير الاستمارة ، بعد عدة أسابيع ، واحيانـاً بعد عـدة سنوات من التفكـير بالمشكلة ، وأخـذ المعلومـات ، والمحادثـة مـع اختصـاصيـين ، وقـراءة مـا نشر بهـذا الخصوص ، يكون قد راكم في آنٍ معاً معلومات عامة تتجاوز غالباً وعـلى نحو واسـع معلومات مستجوبيه الـلاحقين ، وعـدداً معيناً من المفـاهيم المحددة ، وعـلى الأخص المفردات التقنيـة ، وهي لكي تكـون مفيدة لـلاختصاصي ، يجب بـأن تكون مختلفة عن مفردات بـاقي المجموعـة السكانية . ويمكن أن يكون عنده على نحو خـاص ميلٌ لاستخدام بعض الكلمات الشـائعة في معنى أكثر دقة من معناها الاعتيادي . ان اختبـاراً ـ مسبقـاً للاستمـارة ، قد يضعف ، من حيث المبدأ ، هذا الخطر .

غالباً ما يكون التعريف الذي ننتظره من المستجوَب بسيـطاً نسبياً ويمكننا أن نطالعه عليه بسهولة ، أما المفهوم الدقيق الذي صاغه اختصاصيون فهو أكثر تعقيـداً وليس له مـا يعادلـه في اللغة الشائعة . فوزارة العمل ، مثلاً ، تجري على نحـو منظم بحثـاً حول « العمـال » . هؤلاء العمال محدودون على نحو دقيق للغاية . وفي هذه الحالة ، من البديهي أننا لن نتمكن من معرفة إذا كان شخص ما عاملاً أو غير عامل من خلال سؤاله مباشـرة لأنه في أفضـل الحالات قـد لا يشكـل إلا معنى غامضـاً بالنسبة اليه . إن أعـطاء تعريف دقيق عـلى نمط مـا نفعـل بـالنسبة للاختصاصيـين هو أمر صعب . فهذا التعـريف شديـد التشعّب بحيث يشمل عـدداً كبيراً من الحالات المختلفة كي نتمكن من التـأكد بـأن مستجوبـاً قرأنـا له هـذا التعريف يعـطي الجواب الصحيح . لهذا السبب أُتخذ رأي مختلف : السؤال مقسم إلى عدة أسئلة ـ ثانوية ، وكل واحـد من هذه الأخيرة يتوافق مع أحد مظاهر التعريف ، وهـو بسيط على نحـو كافٍ كي يتمكن كـل واحد من الاجابة على نحو صحيح وبدون صعوبة ، ودون أن يستخدم ابـداً كلمة « عـامل » . ومن ثم ففي عملية الترميز نقوم بالتجميعات التي نـريدهـا . يتوجب بـداهة أن يكـون السؤال مفهوماً من الجميع ، وهذا يستدعي تجنّب كلمات غـامضة مثـل « غالبـاً » أو « كثيراً » لأن كـل واحد يمكنه أن يعطيها معنى مختلفاً عن الآخر ، تبعـاً لاطار مـرجعه ، ويفضـل طلب تقديـرات عددية ، حتى ولو كانت غير دقيقة ، أو اقتراح مقاييس للتواتر . إلا أن هـذا ليس دائماً ممكنـاً ، فبعض الانطباعات غريبة جداً عن التقديرات العـددية ، كـما أن فرض تقـدير كهـذا يُخشى بأن يظهر وكأنه مفتعل تماماً . يمكن أن يكون استخدام هذه الكلمـات الغامضـة مفيداً احيانـاً ، لا للحصول حقيقة على تواتر موضوعي تقريباً ، بل لمعرفة كيف نشعر بهذا التواتر ، فإذا أردنا مثلاً

دراسة علاقات الجوار ووجهنا السؤال التالي : « هل سبق وقدمت خدمات للجيران ؟ » ، فالجواب « غالباً » أو « نادراً » هو على وجه الاحتمال أكثر دلالة من الجواب « مرتين في الأسبوع » الذي قلما يكون له معنى ، خاصة إذا كان ما يهمنا هو الاندماج الاجتماعي ، كما نشعر به ، وليس مادية الوقائع .

كما يمكن لمعنى بعض الكلمات ، حتى البسيطة جداً ، ان يتغير كذلك حسب الفئة الاجتماعية ؛ فسيكون لكلمة « كتاب » مثلاً بالنسبة للاشخاص المثقّفين معنىً محدودٌ أكثر بكثير من المعنى الذي يعطيه الذين يجمعون تحت هذه الكلمة كل ما يمكن قراءته ما عدا الجريدة : كالنشرات الدورية الأخرى ، والروايات ـ المصورة ، والقصص ـ المصورة ، واحياناً الروايات المسلسلة ، الخ . في الاطار الذي لا يمكن فيه بشكل عام تجنب الكلمة ، فإننا نتجنب الصعوبة بتعريفنا الكلمة بوضوح ، وعلى وجه الاحتمال بذكرها ، وهذا ما يقدم فوق ذلك حسنة ذكر بعض الفئات ، وبالتالي تجنب اخطاء تسببها حالات نسيان بسيطة . كذلك ، يمكن لفعل « خرَجَ » الذي حاولنا بسهولة استخدامه في الابحاث حول تمضية أوقات الفراغ ، أن تكون له بالنسبة للبعض معانٍ جنسية أو شعورية لن تكون له أبداً بالنسبة للبعض الآخر ، مما يستدعي إما تجنّبه ، وإما تحديد معناه بدقة .

وانحراف آخر ، شديد الاختلاف ، يكمن في صياغة سؤال نعتبر فيه بعض الافتراضات المسبقة كأشياء مكتسبة ، مثل دعابة كلاسيكية ترتكز على الطلب إلى احد المستجوَبين « ما إذا كان توقف عن ضرب زوجته » ، وهذا ما يضعه بالضرورة في ورطة : ان أجاب بنعم أو بلا ، فهويعترف بأنه كان يضرب زوجته . وهذا فخٌّ نقع فيه بسهولة عندما نحرر اسئلة ، خاصة إذا تآلفنا على نحو أفضل مع المستجوَب : اننا نعتبر بعض النقاط كنقاط مكتسبة ونوجه سؤالاً ليس له معنى إلا بالنسبة اليها .

وإذا أخذنا مثلاً بسيطاً جداً ، فإن السؤال « ما هي الجريدة التي قرأتها البارحة ؟ » يفترض بأننا قرأنا بالفعل جريدة البارحة . وكما أن عدم القراءة يعتبر غالباً شيئاً قليل القيمة ، يمكننا أن نتوقع عدداً قليلاً من الأشخاص الذين يأخذون مبادرة الإجابة بـ « ابداً » . مثل هذا السؤال منحرف ، ويؤدي إلى المبالغة في تقدير عدد القراء . في حين يتوجب البدء بطلب ما إذا قرأنا جريدة ( محددين ، على نحو بديهي ، المعنى الذي نريد اعطاءه لهذه الكلمة ) ، ثم لا نطلب أية جريدة إلا لاولئك الذين أجابوا بالايجاب .

يمكن لاستخدام افتراضات ضمنية مسبقة أن يكون طريقة في التلاعب ، إرادية أو غير إرادية . فأحد الاتهامات الموجهة لاستطلاعات الرأي هو انها بالتحديد توجه اسئلة ليس لها معنى إلا في إطار ايديولوجيا ما ، وفهم للمجتمع وللسياسة ، وبهذه الطريقة ، تقوي استطلاعات الرأي هذه الايديولوجيا ، كالأسئلة الموجهة حول مستقبل عدد من رجال السياسة ، فإننا نسلّم بأن السياسة هي فعل افراد وليس مجموعات أو طبقات ،وبأنهم هم نفس الافراد الذين سيكونون كذلك مهمين خلال سنوات عديدة . سنعود إلى هذه النقطة بعرض



الحديث عن اسئلة الرأي . يمكن لهذا الاجراء نفسه أن يستخدم بانتباه كبير كي نقبل نقاطاً نعترف مسبقاً بصعوبتها .

ان اطباء الأمراض العقلية ، مثلاً ، لا يوجهون لمعرفة ماضي المريض ، السؤال « هل تحتلم ؟ » الذي لا يثير سوى القليل القليل من الأجوبة الايجابية ، بل يطلبون مباشرة « في أي عمر بدأت الاحتلام ؟ » ، سؤال يفترض جواباً ايجابياً عن السؤال السابق ، ويُفترض بأن يكون سؤالاً عاديا .

ولكن ما يمكن أن يكون مبرّراً بالنسبة لطبيب الأمراض العقلية فهو غير مبرر في إطار بحث لا يتوافق مع أي طلب من جهة المستجوَب . بالاضافة إلى ذلك يجب ألا يقع الباحث نفسه في فخاخ من هذا النوع ، خشية أن تزيّف استنتاجاته . ان مختلف الاحتياطات التقنية ، الضرورية التي نقوم بها لكي نتجنب بعض الاخطاء ، لا تحلّ إلا جزئياً احدى المشاكل الأكثر صعوبة لمنهجية الأبحاث ، نعني مشكلة صياغة أسئلة لها نفس المعنى بالنسبة للجميع لأن النجاح في ذلك يوجب شروطاً عديدة . أولها ألاَّ تكون فقط كل كلمة مفهومة ، ولكنها مفهومة من قبل كل واحد بنفس الطريقة . في حين أنه يمكن للسؤال أن يُفهم بطريقة متغيرة جداً ، حتى وان كانت كل كلمة بذاتها لا تطرح مشكلة ، لهذا يجب أن يكون السؤال مفهوماً ، وتلك هي مسألة الفروقات بين المجموعات الاجتماعية ، والطريقة التي نقدم بها هذه الفروقات .

عندما يمكن لتنوع معاني نفس الكلمة بين فئات اجتماعية ، أو بين مناطق ، أن يعتبر كمشكلة بسيطة للتعريف ، كما في الأمثلة التي اعطيناها سابقاً ، فإن تغيراً في المفردات ، أو شرح ما نريد قوله ، يمكن أن يكفي على وجه الاحتمال ، ولكن البحث عن مفردات مشتركة ، حتى وأن نجح ، يمكنه أن يغطي فروقات ؛ فبالنسبة للشخص الذي يهتم بالمطالعة ، فإن معرفة أن تكون رواية ـ مصورة بالنسبة للبعض كتاباً ، وغير كتاب بالنسبة للبعض الآخر ، تشكل معلومات مهمة . يمكن ، في بعض الحالات ، ان تكون العلاقة أكثر وثوقاً بين ما نريد دراسته وبين المفردات المستخدمة . وفي حالات أخرى ، لا يدخل البعض في « السياسة » إلا ما هو مرتبط مباشرة بنشاط الأحزاب أو الحكومة ، بينما ذلك يشمل بالنسبة للبعض الآخر كل ما يمس الحياة الاجتماعية ، على اعتبار ان إنشاء مركز صناعي ، والاجراءات المدرسية ، والموقف من اللواط أو السحاق ، هي جميعها أمور سياسية ، وليست الفئة الاجتماعية على الأرجح في هذا المثل هي التي ستحدد مباشرة الحقل الذي تغطيه كلمة « سياسي » او الوضع السياسي نفسه . وإذا ما وجهنا سؤالاً بحيث تدخل هذه الكلمة ، اما كصفة أو كموصوف ، فإنه يمكن للطريقة التي يُفهم بها السؤال أن تشكل جزءاً مما نبحث عن دراسته .

من المستحيل الاعتماد على رفض المستجوَبين الإجابة عن اسئلة شديدة البعد عن تجربتهم الخاصة لتجنب اخطاء أو غموض من هذا النوع ، خاصة وأن عمليات الرفض هذه نادرة نسبياً :

ومن النادر كذلك أن يوجه اختصاصي أسئلة لا يفهمها حقاً غير جزء من المجموعة السكانية . وإذا ما رُفض سؤال وجهه ، فربما لن يكون الضرر كبيراً : اننا نعرف أين اصبحنا . بالمقابل ، ما هو اكثر شيوعاً ، هو أن كل واحد يسقط على السؤال المعنى الذي يبدو له مناسباً ، دون أن تكون لدينا الوسائل للتحقق من تطابق هذه المعاني .

إنَّ الهمَّ ، طبيعي ، في تطبيق استمارة مماثلة على جميع أعضاء المجموعة السكانية إذ أنه يصطدم بمعيقات جدية ، وعلى الأخص ، تلك التي يكون من الخطورة بمكان الاحاطة بها بسرعة فائقة ، حتى وان احترسنا من الافتراضات الشمولية المسبقة ، صارفين النظر عن قول ما يمكن قوله عن المجموعة السكانية بمجملها ، فإننا نأمل ، على العموم ، ان نقارن مختلف الفئات فيما بينها ، ولذلك فإنه ينبغي أن نوجه نفس الأسئلة على الجميع . علماً بأننا نخاطر بأن نختزل كل مجموعة إلى ما هو مشترك لديها مع المجموعات الأخرى ، وهذا ما يؤدي إلى افتقاره . وبالعكس ، فإن تجميع استمارات ، أو حتى أنواع مختلفة من الابحاث ، بحيث يتطابق كل واحد مع فئته على نحو جيد ، يعطي فسيفساء ربما يصبح من المستحيل القيام بتركيبها .

## ٢ . ٥ ـ أسئلة الوقائع

### ٥ . ٢ . ١ ـ أسئلة الوقائع واسئلة المعرفة

لقد رأينا أن التمييز بين « اسئلة الوقائع » و « أسئلة الرأي » ، غير واضح ابداً ، على الرغم من سهولته . وإذا كان الأمر يتعلق بالوقائع خاصة ، فيجب أن نعلم جيداً ما إذا كنا نهتم بوقائع «موضوعية» ،أي تلك التي قد نتمكن من معرفتها مبدئياً بخلاف ما يقال لنا عنها ، أو ما إذا كان التصور أو المعرفة التي يملكها المستجوَبون عنها يشكلان المعلومات الملائمة ، يمكننا مثلاً أن نعرف الوقت الضروري الذي يقضيه الفرد للوصول إلى عمله ، وأن نرى بأن طلب ذلك منه مباشرة هو أكثر سهولة من القيام بمقاييس ، ولكنْ يمكننا أيضاً ان نقدّر بأننا لا نتصرف عامة تبعاً لمقياس موضوعي وإنما نتصرف تبعاً للفكرة التي نكونها عن ذلك ، تلك الفكرة التي يتوجب معرفتها ؛ من خلال سؤال واحد يمكنه أن ينقل لنا هذا التقدير الذاتي . ومع أن الاسئلة المعدة للتوجيه هي ذاتها أساساً ، فإن بعض الباحثين يقدرون بأن التمييز ليس له معنى ، وبأنها ليست على الاطلاق إلا تقديرات ذاتيه يمكننا فهمها بواسطة البحث ، والاحتياطات المتوجب اتخاذها في كل حالة ، والمطابقات التي يمكننا القيام بها ، لن تكون نفسها . وإذا ما كان الذي يهمنا هو معلومات موضوعية ، فإننا سنقدم للمستجوَب كل المساعدات الممكنة لكي يكون جوابه صحيحاً ؛ في حالة فترة الانتقال إلى عمله ، فإننا سنذكره مثلاً بكل المسافات الملحقة ، وأوقات الانتظار ، الخ . وفي حالات اخرى ، يمكننا حثه على الرجوع إلى وثائق أو غيرها الخ . وعلى العكس إذا كان التصور عند المستجوَب هو ما نريد فهمه ، فإننا بديهيّاً سوف نحترس من كل ذلك ، ولكن قد نلجأ لبعض المطابقات لكي نتأكد بأن موضوع السؤال قد فُهم جيداً .



إن بعض الوقائع التي يمكن أن يتناولها بحث ما هي من حيث طبيعتها فريدة : تاريخ شخصي أو مهني ، انتماء سابق أو حاضر إلى جمعيات ، تصويت اثناء انتخابات خاصة ، حوادث أو امراض ، الخ . في حالات أخرى ، قد تكون أكثر انتشاراً ، فإن الوقائع التي تهم الباحث هي متكررة ، عادية الى حد ما أو منتظمة : مصاريف أو استهلاكات متنوعة ، استخدام الوقت ، تنقلات ، نشاطات التسلية ، التردد على أماكن للتجهيزات ، قراءة جرائد أو كتب ، علاقات صداقة أو اتصالات مهنية ، الخ . هناك مشكلة جديدة ، خاصة بهذه الفئة من التصرفات ، تضاف إلى المشاكل الأخرى ، انها مشكلة اختيار فترة الملاحظة ، وهي مشكلة أكثر تعقيداً وأقل ارتباطاً بمشاكل تحديد القياسات على غير ما تبدو عليه لأول وهلة . اننا سنتفحص اذن على نحوٍ منفصل المشاكل الخاصة بدراسة هاتين الفئتين من التصرفات .

### ٥ . ٢ . ٢ ـ الأحداث الفريدة (٥)

للوهلة الاولى ، عندما يتأكد الفهم الجيد للمفردات المستخدمة ، فالمشكلة الأساسية التي تبقى هي مشكلة تجنب أخطاء الذاكرة ، التي يمكن أن يُعبّر عنها ، تبعاً للحالة ـ أما بحالات نسيان بسيطة ، وأما بانحرافات اخرى .

منذ عدة سنوات ، ادركنا بأن عوامل أخرى من الانحراف تتدخل ؛ وهي عوامل يمكننا أن نربطها بعلاقة باحث ـ مستجوَب ، وتبعاً لرغبة هذا الأخير اما بالظهور كفرد طبيعي ، مقبول ، واما بتقويم نفسه . وسوف نعود إلى هذه النقطة بتفصيل أكثر في الفصل المخصص للمظاهر النفسية ـ الاجتماعية لوضع البحث .

ونكتفي الآن بملاحظة أنه يمكن لهذه الانحرافات أن تأخذ اشكالاً أخرى غير اشكال النسيان البسيطة، وبأنه يمكن للاخطاء أن تكون انتقائية . ولا يمكننا إذن أن نقبل كذلك بأن تحدث الأخطاء لا محالة ، بمعنى سوء تقدير لتواتر التصرفات التي هي موضع تساؤل . خلال دراسة حول رحلات العمل ، المقومة اجتماعياً على نحو كبير ، اكتشفنا تقديراً مبالغاً فيه لتواترها ، وبعض الأشخاص الذين أشاروا إلى رحلات ، واستناداً إلى كل المطابقات ، فإنهم لم يقوموا بها . وفي حالة بحث حول الاستشفاء ، فالاقامة في المستشفى بسبب أمراض « مخجلة » أو مربكة اجتماعياً ساء تقديرها أكثر من غيرها .

التصويت أو عدمه خلال انتخابات ، أو الاجابة عن النتائج المدرسية لأولاد . بيّنت كذلك عن انحرافات ، بمعنى القبول الواسع اجتماعياً لها ، ومن المستحيل اسنادها إلى حالات نسيان بسيطة ، مع أن هذه الأخيرة موجودة أيضاً .

أن نتجنب أو بالأحرى أن نقلّل الانحرافات المدركة تقريباً ، والارادية ، والمسندة إلى علاقة باحث ـ مستجوَب ، يعني أن نؤثر على هذه الأخيرة باختيار وتكوين الباحثين ، وبنص الاسئلة أيضاً .

فيما يتعلق بأخطاء الذاكرة ، حاولنا ، حينما كان ذلك ممكناً ، أن نقترح على المستجوَبين « مساعدات » مقنّنة تحت شكل إيحاء بتسلسل الأحداث ( ان نبدأ بالحدث الأكثر عهداً ، ومن ثم نصعد في الزمن ، او بالعكس ) أو بتصنيفها . فبدا ان تأثيرها كان ضعيفاً .

وبالمقابل ، فإن استرجاع الاسئلة بعد مدة ( تتراوح من ٣٠ دقيقة إلى عدة أيام ) : يبدو أنه يسمح « باستعادة » بعض الأحداث المنسية . وكذلك ، فإن استرجاع الاسئلة بواسطة باحث مجرب نترك له شيئاً من حرية التصرف في طريقة تناول الاستجواب ، ويتوافق مع كل حالة ، تبعاً لتقنية قريبة من بعض الاستجوابات النقدية . أو من طريقة بياجيه ، فاسترجاع الاسئلة هذا يبدو أمراً فعالاً جداً .

## ٥ . ٢ . ٣ ـ الأحداث المتكررة

نجمع تحت هذا التعبير كل الأحداث أو النشاطات التي تظهر في آن معاً في عدة مناسبات خلال مدة ما ، والتي هي نسبياً منتظمة أو عادية . انه لمن الضروري اذن تحديد المدة التي تتناولها الاستمارة . إن استجواب الأشخاص حول تصرفاتهم خلال مدة قصيرة ، تتراوح عامة من يوم واحد إلى اسبوع تبعاً للتواتر المفترض ، يقدم حسنة بأن نقلّل الأخطاء العائدة للذاكرة إلى الحد الأول . فإذا طلب الباحث تكوين مجموع تنقلات البارحة مثلاً ، أو التواتر الى السينما خلال الاسبوع المنصرم ، فإن الانحرافات العائدة إلى اخطاء الذاكرة لها حظ بأن تكون ضعيفة جداً . إلا أن تختلف أيام الأسبوع ليست بوجه عام متساوية من زاوية نشاطات عديدة ، والكثير من هذه النشاطات قد يكون منظماً بواسطة تواتر اسبوعي وغير يومي ، ونحن مجبرون على أن نعطي انتباهاً خاصاً للتصنيف الزمني للعينة ، لذلك يجب ان نعمل على نحو تكون فيه العينات المستجوَبة كل يوم متعادلة بدقة ، في آن معاً من حيث الحجم ومن حيث التركيب [6] ، وهذا ما يجعل تصنيف العينة بالكوتا مثلاً أمراً صعباً جداً ، حيث أن حرية التصرف المتروكة للباحثين هي ، عموماً ، كبيرة جداً كي تضمن تحقيق هذا التعادل فعلياً . قد يتوجب أيضاً ، على نحو مثالي ، ان نقيم وزناً للتغيرات الفصلية وان نوزع البحث على كل السنة ، وهذا يطرح مشاكل عملية مهمّة : منظمات مثل INSEE فقط ، والتي تملك وسائل مهمة ـ وأحد أهدافها هو تجميع معلومات احصائية على جانب كبير من الدقة ، ودراسة تغيراتها في الزمن ، يمكن ان تجيز لنفسها ذلك . والعديد من أبحاث INSEE حصلت على دفعات متتابعة ، كل ثلاثة أشهر . بالمقابل ، ان منظمة مثل SETRA ( مصلحة الدراسات التقنية للطرقات في وزارة التجهيزات ) تكتفي ، من خلال الإحصاءات التي تقوم بها حول التنقلات المدينية ، بدفعة وحيدة ، فتختار بالتفضيل ، لهذه الأبحاث فترة تكون فيها بارزة ، لأنه استناداً الى فترات السير الكثيفة هذه ، جزئياً على الأقل ، تُؤخذ قرارات تأهيل الطرقات وتُصاغ خطط السير .

عندما تكون مدة الملاحظة قصيرة ، نأمل بأن تكون المعلومات الحاصلة صحيحة تقريباً ، هذا ما يقود البعض غالباً من أولئك الذين يدركون أو يستخدمون هذه الأبحاث ، اقتصاديين



أو مهندسين ، على اعتبار أننا لا نملك « معطيات موضوعية » إلا في هذه الشروط ، وأنه لمن الضروري أذن أن نتمسك بذلك ، أي ان نوجه اسئلة محددة حول التصرفات خلال مدة وجيزة قدر الامكان . إضافة إلى انه يمكن غالباً للدقة الصارمة للمعلومات المجموعة ، حتى في هذه الشروط ، أن توضع موضع شك ، فكذلك يجب أن نقيم وزناً لكونها تبقى فقيرة جداً على المستوى الفردي . إنّ نشاطات نهار محدد تصف عادة وعلى نحو غير كافٍ ابداً تصرفات شخص : ليست كل الأيام متشابهة ، ومعظم العادات خاضعةً لتغيرات ، وبعض الحقبات استثنائية ؛ بالنسبة لكل النشاطات ، لشخص معين ، والتي لها دورية وسطية أعلى من فترة الملاحظة ، فإن حصولها خلال هذه المدة قلما يكون معبّراً . وهذا يؤدي إلى أن نضع في نفس الفئة ، مثلاً فئة الأشخاص الذين قوّموا البارحة تصرفاً ما ، وان نضع اشخاصاً يعتبر التصرف هذا بالنسبة اليهم تصرفاً شائعاً ، واشخاصاً آخرين يعتبر هذا التصرف بالنسبة اليهم تصرفاً فريداً ، وآخرين أيضاً بالنسبة اليهم تصرفاً منتظماً ، ولكنه ذا تواتر ضعيف . هذه الطريقة إذن فظة جداً ، وقليلة التمييز ، إلى حد كبير ، في وصف الأفراد .

غير أن ذلك ليس بالضرورة خطأً فادحاً . وإذا ما كان الذي نبحث عنه هو تقدير اجمالي لتواتر هذا التصرف لدى مجموعة سكانية ، أو حتى لدى مجموعات سكانية ـ صغيرة مختلفة ، فإن المعلومات المجموعة عن حقبة قصيرة ستكون كافية : وتنتفي مختلف التغيرات إحصائياً إذا ما كان تصنيف العينة ، خاصة التصنيف الزمني للعينة ، صحيحاً ؛ وستكون التقديرات في كل المجموعات السكانية ـ الصغيرة مرضية ، ويجب العمل ببساطة على نحو لا تكون فيه فترة الملاحظة أقل كثيراً من الدورية الوسطية للتصرف المدروس ، وذلك لامتلاك عدد كافٍ من الملاحظات من اجل بلوغ الدقة المرادة . بالنسبة للاقتصادي الذي يبحث عن تقدير كميات إجمالية ، أو بالنسبة للمهندس الذي يريد أن يعرف ، مثلاً ، تدفّق المتنقّلين ، فإن هذه المعطيات تكون كافية على العموم ، وهي تقدم الدقة التي يحتاجان إليها . فأن نعرف بأن شخصاً ما يجتاز بسيارته مفرق طرق هذا اليوم . ويقوم بهذا العمل يومياً أو نادراً ، فقلما يكون هذا العمل مفيداً له . أما فيما يتعلق بالسيارات التي حضرت في اليوم التالي ، فإن عددها الاجمالي سيتغير قليلاً . حتى لو لم تكن هي ذاتها .

بالمقابل ، بالنسبة لعالم الاجتماع أو عالم النفس الاجتماعي اللذين هما أكثر اهتماماً ، عامة ، كما رأينا ، بتحليل علاقات اكثر من الحصول على تقديرات جيدة لمقادير اجمالية ، فإن الملاحظات لمدة قصيرة لا تقدم المعلومات الضرورية بالنسبة اليهم : التمييز ببساطة للأشخاص الذين ذهبوا إلى السينما الاسبوع المنصرم عن اولئك الذين لم يذهبوا إليها ، هو أمر فج وقليل الدلالة . فالذي يريد تحليل تواتر الأشخاص الى السينما ، وتوزيعه في مجموعات مختلفة ، ودلالته الثقافية او اذواق الزبائن ، هو عموماً بحاجة إلى تمايزات اكثر دقة . وبالتأكيد ، يمكننا أن نقبل ، وسطياً ، أن مجموعة اولئك الذين ذهبوا إلى السينما يترددون اليها اكثر من مجموعة اولئك الذين لم يذهبوا ، ولكن إذا ما اردنا أن ندفع بالتحليل رابطين هذا المتغير بخصائص فردية اخرى ، فإن ذلك يعتبر أمراً غير كاف على الاطلاق ، قد يتوجب امتلاك معلومات اكثر

تفصيلاً ، تتناول بالتالي مرحلة اكثر طولاً ، حتى ولو كان ذلك على حساب الدقة . وللحصول على هذه المعلومات عن مدة طويلة ، فإن احدى الطرائق المستخدمة ، شاقة جداً ، ولكنها تعطي نتائج مرضية ، انها طريقة مفكرة الحسابات المستخدمة خاصة لدراسات موازنات ـ المصاريف او الموازنات لفترات زمنية . فهي تقوم على أن نترك للمستجوَب مفكرة نطلب منه ان يملأها يومياً ، أو حتى عدة مرات في اليوم ، مسجّلين فيها تبعاً للحالة كل مصاريفه ، أو كل نشاطاته ، أو ببساطة اكثر كل ما يعود للفئة التي يتناولها البحث .

هذه الطريقة تسمح بالحصول على معلومات دقيقة ومفصّلة في آن معاً ، وقابلة للاستخدام على نحو خاص ، عن مدة طويلة إلى حد ما نتمناه ، وبدون اللجوء تقريباً إلى الذاكرة . مثلاً ، البحث الأول حول ميزانيات العائلة في فرنسا ، والذي اجرته « CREDOC »(٧) ، استند إلى عام بأكمله . ذلك بالتأكيد ملزم جداً للمستجوَبين ، وأنه لمن الضروري على الباحثين ، أن يعودوا دورياً لمشاهدتهم ، وأن يتأكدوا بأن المفكرات قد ملئت صحيحاً ، وأن يطرحوا اسئلة متممة لكي يحدّدوا بعض التفاصيل أو لكي يزيلوا غموضاً ، وأن يشجعوا المستجوَبين على المتابعة .

هذه الطريقة هي بالتأكيد شاقة جداً ومكلفة جداً ، حسنتها الكبرى هي انها تقدم معلومات غنية ودقيقة في الوقت ذاته ، حتى ولو كانت مدة الملاحظة أقل طولاً كما هي الحالة عموماً . ( الدراسات اللاحقة عن ميزانيات ـ المصاريف استندت إلى شهر ، مع استمارة متممة أحصت المصاريف ذات الدورية الأكثر ضعفاً ) .

يمكننا القبول بأن هذه الطريقة التي تقلل كثيراً من أهمية النسيان ، تجعل الكذب المتعمد صعباً من الناحية النفسية ، وتستبعد بعض أخطاء التقدير كالميل للدلالة على اعداد مدورة . بالمقابل ، نخشى أن يغيّر المستجوَبون رأيهم في حالة السماح لهم بادراك تصرفاتهم . نؤكد غالباً بأن احدى وسائل تحديد هذه المصاريف هو أن نقوم بحساب دقيق لها . من جهة أخرى ، يمكن ، مع الوقت ، الحصول أما على اكتساب لاستخدام منتظم للمفكرة ، وأما بالعكس الحصول على عدم اهتمام متزايد وبالتالي على نسيان . اجمالاً ، ان الأعمال المنهجية التي اجريت حول هذه النقاط توحي بأن الدقة تتحسّن بعد عدة أيام ، وانه ، بالنسبة لكل المصاريف الجارية ، فمدة الملاحظة لشهر مرضية .

أمام مشقة وتكاليف طرائق التسجيل هذه ، وعندما لا يتطلب موضوع البحث دقة كبيرة ، نرتد عموماً الى اسئلة مباشرة تتناول إمّا التصرفات الحاصلة خلال مدة محددة وطويلة نسبياً ، وإما تقديراً للتواترات « العادية » لهذه التصرفات .

في الحالة الأولى ، نعالج الأحداث المنتظمة كتتمة لأحداث فريدة ، مع كل المشاكل التي اثرناها أعلاه . وبالمقابل ، إذا ما تكلمنا عن « عادات » ، فإننا نبتعد عن الوصف الوقائعي الدقيق لكي نطلب من المستجوَب أن يعطي أحكاماً حول الخاصة المنتظمة أو الفريدة لبعض



هذه التصرفات ، احكاما لا تتأتى فقط من تواترها أو من خاصيتها الدورية ، تبدو العادات ، في الواقع ، كمعيار اجباري تقريباً ، ولكنه قابل عموماً لوجود فروقات .

هذاالغموض لفكرة العادة أدى غالباً بالمستجوَبين إلى اعطاء أجوبة معقدة خاصة ، حينما لا يتطابق المعيار والتصرف على نحو كامل . توجد اذن بعض التصرفات التي يمكننا وصفها بـ « عادية نادرة » أو عكس ذلك بـ « فريدة عادية » . انها مثلاً حالة المشي : كما أنها مقيّمة اجتماعياً ، فالكثير من الأشخاص يؤكدون « على نحو طبيعي » أو « على نحو عادي » تحقيق بعض التنقلات سيراً على الأقدام ؛ فهم يوحون في كل مرة يقومون بهذه المسافات ، انهم يقومون بذلك مشياً . غير أنه إذا ما اطلنا المقابلة ، فإننا ندرك بأن هؤلاء الاشخاص أنفسهم يلجأون الى سياراتهم وقت المطر ، وعندما يكونون مثقلين أو متعبين ، الخ ، وهذا ما يجعل اخيراً « سلوكهم الطبيعي » ، فريداً استناداً الى تواتره . في الاجابة عن سؤال واحد يتعلق بعاداتهم ، فإن هؤلاء الاشخاص انفسهم يعطون تقديراً مبالغاً فيه لنسبة تنقلاتهم الحاصلة مشياً .

وبالتأكيد ، نجد الظاهرة معكوسة بالنسبة للتصرفات التي أُخفضت قيمتها ، كقراءة بعض الجرائد من نوع France — Dimanche أو استهلاك شوكولا « عادة » ما نمتنع عن أكله ، الا عندما تبرز مناسبة ؛ المشكلة ، بالنسبة لذاك الذي يريد وصف هذه التصرفات ، هي معرفة ما إذا كانت هذه المناسبات « الفريدة » غير منتشرة .

لا يمكن إذن للأجوبة عن أسئلة تتناول مباشرة العادات أن تُقبل كما هي ، كأوصاف للتصرفات الحاصلة . ولكن ، بعكس ذلك ، فإن طلب أوصاف كهذه من مستجوَبين عن مدة طويلة كافية لكي تكون المعلومات غنية يطرح مشاكل الذاكرة وكذلك في بعض الأحيان ، الخاصة الفريدة لهذه الفترة . تبيّن التجربة ان الاسئلة حول العادات تعطي نتائج تقود إلى تحاليل مفيدة . لا يمكننا بالتالي الاستنتاج ، كما يفعل بسرعة بعض النقاد ، بأن المستجوَبين يجيبون كيفما اتفق . بالمقابل ، انه لمن الصعب معرفة الانحرافات الخاصة في كل حالة والتي يمكنها أن تتدخل .

عندما نطلب من المستجوَب ، نموذج السؤال كيفما اتفق ، ليدل على تواتر ، أو عند الاقتضاء على نسبة ، يجب أن نحذر جذب الاعداد المدورة ؛ وعلى العموم فليس ذلك ذا أهمية كبيرة من حيث انه من النادر أن نكون حريصين على معرفة مقادير أحدية . يمكن للظاهرة ان تقلّل من دقة التقديرات ، كما لا يبدو انها تُدخِل انحرافاً منظماً ؛ انها تأتي في الأكثر لتقوي ميلاً نحو تضخيم التقدير أو تخفيضه .

لاختيار فترة مرحلة الملاحظة اذن ، تأثيرات على طبيعة المعلومات المتوفرة على المستوى الفردي وله أيضاً نتائج أقل ظهوراً على العلاقات التي يمكننا أن نبيّنها بين تصرفات . لنفترض اننا ، خلال بحث حول التسلية ، سوف نهتم في آن معاً بالتردد إلى السينما والتردد إلى

المسرح . فإذا كانت الاسئلة الموجهة تستند إلى مدة قصيرة ، يوم أو ربما أسبوع ، سنلاحظ علاقة سلبية بين الاثنين : أولئك الذين ذهبوا الى السينما نادراً ما سيذهبون إلى المسرح ، وبالعكس . فإذا اطلنا المدة ، بتمديدها لعدة أشهر ، تنعكس العلاقة وتصبح إيجابية : انهم الأشخاص أنفسهم الذين يتردّدون في آن معاً على هذين النوعين من المشاهد ، ذلك ما يمكن تفسيره كتعبيرات مختلفة للذوق نفسه ، أو بعادات ثقافية تؤدي إلى التردد عليهما . بالمقابل ، العلاقة بين التردّد على المسرح والتردّد على مشاهد رياضية ، تبقى سلبية ، مع أنها ضعيفة . في الحالة الأولى ، الأشخاص أنفسهم هم الذين يظهرون هذين التصرفين ، ولكن ضغوطات الوقت تمنعهم من ممارسة هذين التصرفين خلال المدة القصيرة ذاتها . أمّا في الحالة الأخرى ، فإنهما مجموعتان مختلفتان تترددان على هذين النوعين من المشاهد . أخيراً ، إذا ما أخذنا كمثل ثالث ، في ميدان التسلية أيضاً ، النزهة بالسيارة والنزهة في الهواء الطلق ، فإننا نرى بأن العلاقة تبقى دائماً إيجابية ، حتى ولو لفترة قصيرة : لا يوجد تغيير ولكن تكاملية (٨) .

يمكننا ان نجد بدون صعوبة أمثلة في ميادين أخرى : ان استهلاكات لحم البقر أو العجل تقدّم ، كالسينما أو المسرح ، علاقة سلبية على فترة قصيرة ، وعلاقة إيجابية عندما تمتد الفترة ، وهي تعبّر عن فروقات استهلاك اللحم عامة عند المجموعة السكانية . بالمقابل ، العلاقة بين القهوة والسكر تبقى إيجابية ، وغير متماثلة لأنه يمكننا أن نتناول السكر مع شيء آخر غير القهوة .

## ٥ . ٣ ـ اسئلة الرأي

### ٥ . ٣ . ١ ـ مسائل عامة

يدخلنا الانتقال من أسئلة الوقائع إلى ما اسميناه بأسئلة الرأي في ميدان غامض جداً . لقد رأينا أن الأسئلة التي تستند على وقائع بعيدة عن أن تكون بسيطة ، لا لبس فيها ولا غموض ، وهذا ما يمكن اعتقاده لأول وهلة . ورأينا في الفصل السابق عدداً من المشاكل التي يطرحها هذا النوع من الأسئلة ؛ وسوف نجدها مطروحة بنفس الطريقة تقريباً في أسئلة الرأي بالاضافة إلى المصاعب الخاصة التي يسبّبها غياب المرجع الموضوعي .

مبدئياً ، يمكن تقويم صوابية أسئلة الوقائع . وفي عدد من الحالات يمكننا على الأقل أن نقارن الأجوبة الحاصلة مع معلومات تنتج عن مصادر أخرى ، معتبرة أكثر موضوعية ، وأن نتحقق كذلك من أن الأسئلة قد أثارت جيداً الأجوبة المتوخاة . أن صوابية خارجية كهذه لأسئلة الرأي هي من حيث التعريف مستحيلة ، ويتوجّب علينا أن نرضى بصوابيات داخلية ، كتقدير الانسجام لأجوبة مختلفة حاصلة حول الموضوع نفسه ، ذلك هو بالتأكيد غير كافٍ كصوابية : ويمكن لهذا الانسجام أن يثار بواسطة وضع البحث ، ورغبة المستجوَب بأن يعطي عن نفسه صورة الشخص العقلاني ، في وضع حيث ندفعه أن يوفّق بين نقاط ربما فكر بها قبل ذلك على نحو منفصل . والانسجام مع التصرفات كذلك غير كافٍ : العديد من الأبحاث



بيّنت أن التوافق بين المواقف المتّزنة والتصرفات هو أمر نادر ، إما لأن دليل الموقف المُستخدم ليس جيداً ، وإما لأن التصرفات لها محدّدات أخرى غير الموقف المدروس : مواقف اخرى ، ضغوطات متنوعة ، المعلومات المتوفرة ، يمكنها بالتالي أن تؤثر على التصرفات . وأيا كانت الاحتياطات المنهجية التي بمقدورنا أخذها ، يبقى دائماً شكٌّ بالنسبة لصوابية أسئلة الرأي .

عندما نطرح سؤالاً حول تصرف ما ، فإن صياغته قد تكون معقّدة ، ولكن ، مبدئياً ، قد يتوجب علينا دائماً أن نكون قادرين على أن نوصل للمستجوَب ما نريد أن يحدثنا عنه . وعندما يتناول السؤال رأياً ، فإنه بالمقابل ، لا شيء يؤكّد لنا بأن هذا الرأي موجود فعلياً ، حتى ولو أن المستجوَب أجاب عن السؤال . لا يستطيع بعض الأشخاص المستجوَبين ابداً أن يفكروا بالمشكلة المطروحة لأنهم لا يمتلكون بالحقيقة رأياً بخصوصها ، ولكن من الممكن أيضاً أن تكون طريقتهم في إدراك الموضوع مختلفة كلياً عن تلك التي تضم السؤال وتوجه صياغته ! إن إطار مرجعهم ، والمعلومات التي يرتكزون عليها يمكنها كذلك أن تختلف كثيراً من فرد لآخر ، وهي تغير المعنى الذي يعطونه للسؤال ، وبالتالي معنى اجابتهم . في عدد من الحالات ، يمكننا القول بأن السؤال هو الذي يخلق الرأي : وبدونه قد يبقى هذا الرأي عند عدد من الأشخاص على الأقل ، شيئاً مبهماً وغامضاً ، وغير منظّم ؛ السؤال يقدم له بنية . هذا النوع من التفكير يؤدي بعدد من الأشخاص الى انتقاد جذري للابحاث التي تتناول شيئاً آخر غير الوقائع ؛ والاعتراض هو أن نطلب من أشخاص التحدث عن نقاط ربّما لم يفكروا بها ابداً ، ومعلوماتهم بخصوصها هي غير كافية على الاطلاق . ما هي القيمة التي يمكن أن تأخذها أجابتهم في هذه الشروط ؟ مثل هذه الانتقادات لا تخلو من اعتبارات سياسية أو اخلاقية : ما هو الشيء المطروح للنقاش ، الوزن السياسي الذي يجب أن نعطيه لرأي غير المتخصصين ؛ لن نتكلم عن ذلك هنا . المسألة التقنية التي تُطرح ليست معرفة ما إذا توجب اعطاء أية قيمة لرأي شخص محكوم عليه بانعدام القدرة ، ولكن تحديد ما تعني اجوبته . يمكن الاعتقاد بأنها غير مستقرة ، وهي حساسة جداً بصياغة اسئلة الاستمارة وبسياقها ؛ ولكن ذلك لن ينتج على الأرجح إلا عدم الاستقرار للرأي ذاته الذي سيشكل ، ويتغير ، ويترجم بأعمال متنوعة جداً تبعاً للظروف والسياق . نشرت مجلة أسبوعية حديثاً بحثاً طلبنا خلاله من المستجوَبين أن يعيدوا بناء ميزانية الدولة ، بتوزيع المبالغ المعطاة لكل وزارة تبعاً لتفضيلاتهم . انه مثل جيد عن المسألة التقنية المطروحة على أشخاص غير قديرين مبدئياً : القليل منهم ، كان يعرف بدقة ما كانت تغطيه مختلف مراكز الميزانية ، وما هي المخصصات المحددة لكل وزارة ، وما هي الضغوطات التي كانت تؤثر على هذا التوزيع . إضافة إلى ذلك ، بما أن الأمر يتعلق بمشكلة نادراً ما نوقشت بهذه الكلمات في الصحافة ، فإن المستجوَبين بمعظمهم قلما كانت لديهم المناسبة ليفكروا بذلك مسبقاً ، وأن يقدّروا بالتالي كل نتائج اختيارهم (٩) . مع أن هذا البحث يعتبر كدليل لصياغة قانون المالية ، فهو على الأرجح سيعتبر بدون فائدة مباشرة . غير أنه ، بقدر ما تعبّر الأجوبة الحاصلة عن اختيارات سياسية أساسية اكثر ، فهي بالتأكيد معبرة عن خيارات مهمة ، وذلك ما يبرر البحث . إلا أنه يخشى من أن تتغير هذه التفسيرات تبعاً لما يضعه كل شخص وراء الكلمات

العامة المستخدمة : هكذا فإننا نطابق أجوبة ظاهرياً متشابهة ، ولكن بقدر ما تعتبر دلائل لمواقف اكثر عمومية ، يخشى من أن تكون ، عملياً ، مختلفة في العمق .

هذه التفاوتات أو هذه الغموض ، المنسوب إلى مستويات من التفكير المسبق والمعلومات المختلفة ، يخف عندما تُطرح المشاكل اجتماعياً ، على نحو مستقل عن كل بحث . فعندما تُناقش مسألة ، وعندما نتكلم عنها في الصحف وفي التلفزيون ، وعندما تكون موضوعاً لمناقشات ، فعلى الأرجح يحصل اتفاق ليس حول أفضل حل لها ، ولكن حول طريقة ما لطرحها ، وحول سلم الخيارات الممكنة ، الخ ، والاستمارة التي ترتكز على اتفاق لها نصيب بأن تفهم جيداً . الحالة القصوى هي حالة الاستفتاءات أو الانتخابات : ليس للبحث إذن الا إعادة إنتاج الأسئلة الموجهة رسمياً . لأجل ذلك ، ومن ناحية أخرى ، فإن النجاحات الباهرة لعدد من الاستبارات قبل الانتخابات لا تشكل صوابية حقيقية للأبحاث عامة : الشروط هي جد مناسبة ، وهي غير موجودة في النماذج الأخرى للأبحاث [١٠] . لم يخضع بعض مواضيع الأبحاث لمثل هذه الصياغة الاجتماعية التي قلنا نتكلم عنها ، وهي لا تتطابق مباشرة مع مشاكل الحياة اليومية ، أو مع احداث محددة . إنها الحالة التي نراها عندما نريد دراسة مواقف ذات محتوى عام ، وليس دراسة الرأي ازاء نقاط محددة . مثل هذه المتغيرات يدركها الباحث نفسه ـ على أثر اعتبارات نظرية ، بواسطة استدلال وانطلاقاً من ملاحظات متنوعة ، أو بواسطة تجريد انطلاقاً من أفكار الحس المشترك . إن « الحركية » ، المستخدمة في عدد من الأبحاث حول الانتقال ، « والحداثة » ، « والعرقية » ، تشكل أمثلة على هكذا مواقف ، بحيث لا أحد يؤكد لنا مسبقاً بأنها موجودة . والتأكيد على وجود هذه المتغيرات يشكل بنفسه فرضية يتوجب التحقق منها .

والتمييز الذي قمنا به بين اسئلة الوقائع وأسئلة الرأي هو تمييز ملائم ، ولكن من الصعب تثبيته في كل الحالات . فاعتبار اقتراح ما تأكيداً لواقعة ، او شرحاً لرأي ، يمكن أن يكون معبّراً . لنأخذ جملة « الولايات المتحدة تدافع عن الحرية في كل مكان من العالم » : بالنسبة للبعض ذلك سيكون شرحاً ، صحيحاً ، لواقعة ؛ وبالنسبة للبعض الآخر ، سيكون رأياً ، خاطئاً . الاجابة بأننا نعمل شيئاً ما « غالباً » أو « نادراً » يمكن أن تشكل كذلك حكماً تقويمياً وأن تتطابق عملياً ، عند اشخاص مختلفين ، ولهم التواتر ذاته . ان التمييز بين اسئلة الوقائع واسئلة الرأي يتناول نيّة الباحث ، والطريقة التي سيستخدمها أو سيفسر بها الأجوبة الحاصلة ، اكثر من تناول الأسئلة بحد ذاتها .

### ٢.٣.٥ ـ شكل الأسئلة والأجوبة

عندما نستخدم اسئلة مغلقة ، وهي الحالة الأكثر انتشاراً ، فشكل الأسئلة ، وشكل الأجوبة المقترحة يمكن أن يكون متغيراً جداً . لنشر إلى الأكثر استخداماً عادة من هذه الأسئلة والأجوبة :



أ) نعلن عن رأي ، مسبوق على وجه الاحتمال بجملة تمهيدية مثل « هذا رأي نسمعه أحياناً » ، ونطلب من المستجوَب إذا كان موافقاً عليه أو غير موافق . مثلاً ، في استمارة حول تقديم عالم النفس ، اقترحنا :

« **عالم النفس ضروري للسير الحسن للمشروع** » :
- موافق
- غير موافق

عند الاقتضاء ، نتمكن من تخفيف ما هو افراط في الجزم في هذه الأجوبة باقتراح أجوبة وسطية :

- موافق تماماً
- على الأكثر موافق
- على الأكثر غير موافق
- غير موافق أبداً .

ونختزل أحياناً باسقاط الجوابين الأول والأخير ، والأجوبة الوسطية تكون مقبولة عموماً . عندما يمكن للرأي أن يظهر كشرح لواقعة ، فإنه يمكن للخيار صحيح / خطأ أن يُقترح أيضاً . ولكن ذلك يُظهر سيّئة الإيحاء إلى المستجوَب بأنه يوجد « جواب جيد » ، وهذا يخشى أن يُدخل عنده موقفاً نقدياً وحذراً على نحو مبالغ فيه .

ب ) نقدم الرأي ذاته بشكل استفهام ، والجواب يكون إذن : « نعم » أو « لا » . هكذا فالسؤال اعلاه يمكن أن يصاغ :

« **هل عالم النفس ضروري للسير الحسن للمشروع ؟** »

**أو « برأيك ( أو « وفق رأيك » ) ، عالم النفس ضروري للسير الحسن للمشروع ؟ »**

ج ) نقترح عدة آراء حول نفس الموضوع ، ونطلب من المستجوَبين الرأي الذي يتطابق على نحو أفضل مع موقفهم الخاص . مثلاً ، حول تقديم عالم النفس أيضاً :

« على أي من هذه الآراء أنت موافق أكثر :
- عالم النفس ضروري للسير الحسن للمشروع .
- عالم النفس يقدم خدمات في المشروع ، ولكن يمكن تجاوز ذلك .
- عالم النفس غير مفيد كلياً في المشروع
- عالم النفس لا يستخدم إلا لتغطية المشاكل الحقيقية للمشروع » .

تبعاً للحالة ، يمكننا أن نطلب بألا يختار المستجوَب إلا جواباً واحداً ، أو عدة أجوبة ، أو أن يضعها بالترتيب ، الخ .

الصياغة الأولى ، نص لرأي نعبّر حياله عن موافقتنا أو عدم موافقتنا ، وهي الاكثر

مرونة . انها تتجنب الشكل الاستفهامي ، الذي يخشى من أن يكون مصدراً لسوء فهم أو لعدم الادراك ، خاصة إذا ما أعلن الرأي بشكل نفي . أنها تسمح أيضاً بادخال فروقات دقيقة في الأجوبة تحت شكل درجات من الموافقة أو عدم الموافقة . ذلك ما يكون صعباً عندما تكون الأجوبة « نعم » أو « لا » .

ولهذين الشكلين من الأسئلة حد هو أنه عندما نعرف نسبياً على نحو جيد موقف ذاك الذي أجاب بـ « نعم » أو « بالموافقة » ، فإننا نعرف بوضوح أقل ما يعني الجواب بالنفي . في المثل الذي أخذناه ، لا نعرف ما إذا كان الشخص ، الذي لم يقبل بأن يكون عالم النفس ضرورياً ، يقدّر بأنه مفيد ببساطة ، أو غير مفيد أبداً ، أو أنه خطر أيضاً . إذا ما أردنا رفع هذا الغموض ، فإنه لمن الضروري أن نوجه اسئلة أخرى . من هنا فإن الشكل الثالث ، الاختيار بين عدة آراء ، يمكن أن يكون مفيداً . أن نفرض بأن لا نختار الا واحداً منها فإننا نجعل الاختيار محصوراً بها فقط ، ذلك ما يبعد عدداً من الأمور المشوشة ( يجب التأكد على نحو جلي ، خلال الاختبار - المسبق ، بأن الآراء قد عُرفت حقاً كآراء لا تتعدى سواها من المستجوَبين ، والا فإننا نفرض قسراً عاملاً خارجياً يخطىء معنى الأجوبة ) . من ناحية أخرى ، فإن تقديم مواقف مختلفة وممكنة في آن معاً ، للموقف الواحد ليأخذ معناه بالنسبة للمواقف الأخرى ، يؤدي إلى جعلها أقل شبهة .

فيما يتعلق بالأجوبة المقترحة ، تطرح مشاكل عديدة . في المقام الأول ، أن نقرر ما إذا كنا سنقترح بوضوح على المستجوَب الجواب « لا أعرف » أو « بدون رأي » ، أو ما إذا كنا سنرضى بالتدوين عندما يعلن المستجوَب أنه لا رأي له . في الحالة الاولى ، ان عدد الأشخاص بـ « دون رأي » ، له كل الحظ بأن يرتفع أكثر . الاختيار يتعلق بالمعنى الذي نعطيه لهذا النوع من الجواب. إذا ما قبلنا بأنَّ المستجوَب لا رأي له وهو موقف مفيد للمعرفة كغيره من المواقف، وسنقترحه على المستجوبين على نفس مستوى الآراء بحصر المعنى . انها الحالة التي تحصل غالباً ، وتحليل النتائج المجموعة يبين ان عدد الأشخاص « بدون رأي » يمكنه أن يتغير كثيراً من سؤال لآخر في نفس الاستمارة ، وكذلك أن لا يكون هو ذاته بالنسبة لسؤال معين ، في فئات اجتماعية مختلفة . إنها اذن دلالة مهمة من الضروري أخذها كالاجوبة بحصر المعنى ، ويتوجب أن نقيم لها وزناً في تفسير النتائج ، ولكن ، يحصل بأن يقدّر الباحث بأن الاحتمال قليل ألّا يكون لبعضهم رأي حول مشكلة ما ، وبأن غياب الجواب يعبّر بالاحرى عن غياب التفكير ، أو أنه يغطي رفضاً بالإجابة لاسباب متنوعة . لذلك فإننا سنبحث عن تقليل عدد الأشخاص « بدون رأي » غير مقترحين هذه الإمكانية في لائحة الأجوبة ، ومتوقعين ، بالمقابل ، زاوية « رفض الإجابة » التي ستكون بالتالي مميزة عن « بدون رأي » .

وكذلك يحصل بأن سؤالاً لا يهمنا لذاته ، ولكن فقط كعنصر من دليل معقد ، مثلاً سلم المواقف المبني انطلاقاً من اجوبة عن اسئلة عديدة . في هذه الحالة ، فإن عدم الاجابة من قبل شخص على أحد الأسئلة يجعل أجوبته على باقي كل الأسئلة التي تدخل في السلم غير صالحة



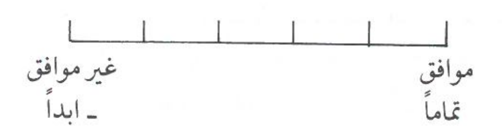
للاستخدام . ويصبح من غير الممكن تحديد موقفه على هذا السلم . وأمام هذا الخطر في فقدان معلومات مهمة ، قد يكون مفضلاً حثّ المستجوَب بقوة على بذل جهد في الإجابة .

إن إحدى حسنات الخيار « موافق / غير موافق » المقارن بـ « نعم / لا » ، هي أنه من الأسهل إظهار فروقاته الدقيقة ، وإيجاد كلمات وسطية كتلك التي بيّناها أعلاه . غير أن الدقة الاضافية التي تقدمها هذه السلالم الثابتة غالباً ما تكون وهمية : نؤكد أنه من المفضل أن يجمع التحليل أجوبة متقاربة ، وان يرجعها الى فئتين فقط . إلا أن اقتراح اربعة اجوبة وليس اثنين ، يقدم حسنات عديدة . بادىء الأمر مع جوابين ممكنين فقط ، يمكن أن يكون لدى الأشخاص المستجوَبين انطباع بأننا نرغمهم على أخذ مواقف حاسمة ليست مواقفهم ، وبأننا لا نهتم حقيقة بتفاصيل ما يفكرون. إن اقتراحنا اكثر من جوابين، بعد ذلك، يمكّننا أن نختار التجمع الذي نراه الأفضل ، وليس بالضرورة أن نضع معاً الجوابين الأولين من جهة والجوابين الآخرين من جهة أخرى . فإذا اختارت نسبة مهمة من المستجوَبين مثلاً « موافق تماماً » ، فإننا سنتمكن من تجميع الأجوبة الثلاثة الباقية ، التي ستشكل مجموعة أولئك الذين يعبرون عن تحفظات . أننا نتجنب هكذا الاحتفاظ ، خلال التحليل ، بالفئات التي لا تشمل إلا عدداً قليلاً جداً من المستجوَبين .

وكذلك ، إذا توجّب التساؤل عما إذا كنا سنتوقع جواباً « بدون رأي » ، فيتوجّب أيضاً التساؤل عما كنا سنتوقع فئة وسطية أو حيادية . إن آراء وممارسات الاختصاصيين حول هذه النقطة مختلفة جداً . يقدر البعض انه إذا اعتقدنا بامكانية وجودموقف محايد ، فيجب التعبير عنه بنفس طريقة المواقف الأخرى . ولكنْ ، يمكننا أيضاً أن نخشى بالتالي تقديم مخرج لأولئك الذين لا يقومون بجهد التفكير . من جهة أخرى ، أنه لمن الصعب أحياناً تمييز الحيادية التي يمكننا اعتبارها أيضاً ، وبنفس مستوى المواقف الأخرى ، كوضع غياب الرأي . وإذا اقترحنا جواباً كهذا ، فيمكن التوقع بأنه سيكون الجواب الذي يختاره أولئك الذين قد يعلنون ، بخلاف ذلك ، انهم بدون رأي أو يرفضون الاجابة . والصياغة الكلامية الواضحة لموقف حيادي هي ، عامة ، صعبة : الاقتراح مثلاً : « في ذات الوقت موافق وغير موافق » أو « لا موافق ولا غير موافق » لن يكون له بالتأكيد نفس المعنى ، حتى ولو أنه يمكن للعبارتين ، بدون إبهام ظاهر ، أن تكونا في وضع وسطي . أن كلمة « حيادي » ، المقترحة بوضوح ، هي غامضة وتعتبر غالباً كمرادف لغياب الرأي . ان الطريقة المتبعة لتجنب هذه المشاكل ترتكز على اقتراح سلم عددي للاجوبة بحيث أن معنى الجوابين الأول والأخير واضح :

| -٢ | -١ | ٠ | ١ | ٢ |
|---|---|---|---|---|
| أو ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| غير موافق أبداً | | | | موافق تماماً |

يوضح السلم الأول ، إذا قابلنا القيم السلبية والايجابية ، وحددنا الوضع الوسطي بواسطة الرقم صفر ، يوضح اكثر من الثاني بعضاً من تنظيم الرأي ، ذلك ما يساعد المستجوَبين ، وربما يمكن أن يوجههم أيضاً . يمكننا أيضاً اقتراح سلم على هذا الشكل :




يضع المستجوَب ببساطة علامة في الخانة المناسبة ، وهذا ما يبعد معانٍ محتملة تعطى للارقام . طريقة العمل هذه تتجنب معظم مصاعب الصياغة الكلامية للمواقف الوسطية . يمكننا أن نزيد بقدر ما نرغب عدد الدرجات ، وتبعاً لما سنقترحه لذلك عدداً مفرداً أو مزدوجاً ، فإننا سندخل أو لا ندخل نقطة محايدة في السلم . لكن بما أنه ليس اكثر من سلم كلامي ، فالسلم العددي لا يشكل ضمانة ضد اخطار الانحراف في تقديرات مستجوبين مختلفين .

ان الأشكال الثلاثة للأسئلة التي ميّزناها هي الأكثر انتشاراً ، ولكن توجد اشكال أخرى ، تتوافق مع مشاكل محددة . سنرى البعض منها فيما بعد .

## ٥ . ٣ . ٣ ـ نص الاسئلة

وأضافة كذلك إلى النقاط الأخرى التي احطنا بها في هذا الكتاب ، فإننا بقينا في ميدان المهارة اليدوية والمنهجية السلبية . يمكننا أن نعدّد احتياطات للأخذ بها ونشير إلى الأخطاء المتوجب تجنبها : وذلك لا يكفي للدلالة كيف نصوغ أسئلة جيدة .

إضافة إلى حالة أسئلة الوقائع ، فإنه لمن الضروري التأكد من أن لموضوع السؤال حقيقة ووحدة كافيتين لكل أعضاء المجموعة السكانية المدروسة ، ويمكن لسؤال يتناول على نحو شمولي « السياسة الحالية للحكومة » ، مثلاً ، أن يكون له معنى واضح جداً بالنسبة لعدد من الأشخاص ، في حين أنه بالنسبة للآخرين يجب تمييز مظاهر مختلفة له ، مما يجعلهم غير قادرين على حكم إجمالي . ذلك معيق بقدر ما يخشى لهذه الصعوبة أن تكون على علاقة بالرأي الذي نسعى لفهمه : من الممكن أن يتمكن أولئك الذين يكونون أما مؤيدين جداً للحكومة وأما معارضين جداً لها ، من الاجابة بدون صعوبة على اقتراح عام ، في حين أن العديد من أولئك الذين لهم موقف وسطي يريدون الاجابة بأن يؤكدوا العديد من مظاهر هذه السياسة وليس غيرها . وحتى إدخال كلمات حيادية وذات فروقات دقيقة بين الأجوبة المقترحة ، لن يسمح بالتعبير عن هذه المواقف . يجب أن نقر بأن « سياسة الحكومة » ليست موضوعاً للرأي بالنسبة للجميع ، وأن نقطّع السؤال ، طالبين من الأشخاص المستجوَبين الاعلان على نحو منفصل عن السياسة الخارجية ، والسياسة الاقتصادية ، والسياسة



الاجتماعية ، الخ . هذا التقطيع قد يتوجب أن لا يحصل مسبقاً إنما على أثر تحليل لاحكام تم تناولها بطريقة أكثر عفوية ، في مقابلات غير موجهة مثلاً ، أو بواسطة تحليل محتوى الصحافة .

أ) يجب السهر على البنية المنطقية للسؤال . النفي في الجمل الاستفهامية خاصة ، وكذلك النفي المكرر ، يمكن أن يكون مصدراً لغموض ، ولعدم فهم ، ولأخطاء . لا يكفي التمسك ببنية السؤال ذاته ، بل من الضروري كذلك إدخال مختلف الأجوبة الممكنة فيه . يجب أن نتمكن من الإجابة على حدٍ سواء بـ « نعم » أو « لا » على سؤال دون أن يطرح أحد الأجوبة مشاكل أكثر من غيره .

إن اقتراحاً مثل « لا يتوجب أن يكون عالم النفس صاحب سلطة كبيرة في المشروع » هو اقتراح مقبول إذا طلبنا من المستجوَبين التعبير عن موافقتهم أو عدم موافقتهم . ولكن الإجابة تصبح صعبة جداً إذا وضعناه بشكل استفهامي : « ألا يتوجب على عالم النفس ألا يكون صاحب سلطة كبيرة في المشروع ؟ » بذلك يصبح الاقتراح غير مفهوم ، كما أنه من المستحيل الإجابة عن ذلك بـ « نعم » أو « لا » . وحتى الشكل الأكثر بساطة « هل يتوجب على عالم النفس أن لا يكون صاحب سلطة كبيرة في المشروع ؟ » يُخشى من سوء فهمه ، والاجابة يمكن أن تكون غامضة . في الاستمارة ، يجب التمكن من الإجابة بـ « لا » عن كل سؤال ، والتمكن من نفي كل رأي . والنفي بالتالي حاضر دائماً بشكل كامن ، حتى ولو كانت الجملة بأكملها إيجابية ، فالمشاكل المرتبطة بالنفي مهمة إذن ، وتبدو بأشكال متنوعة جداً . إنها ، في الواقع ، وراء المصاعب التي سنتفحصها الآن .

ب) يجب تجنب إمكانية إعطاء نفس الجواب لاسباب جدّ مختلفة . يمكن مثلاً لرأي سياسي معتدل جوهرياً أن يُرفض من كل أولئك الذين عندهم مواقف اكثر جذرية ، سواء كانوا من اليمين أو من اليسار . إننا سنطابق هكذا بين أشخاص لهم مواقف مختلفة جداً ، متعارضة بالتأكيد . في هذه الحالة ، كما يحصل غالباً ، فإن أحد الأجوبة ( الموافقة على النص هنا ) مقبول ، ولكنْ ، ليس الآخر ، بسبب غموضه . والفحص النقدي لسؤال يجب ألا يتناول محتواه وحسب، بل أيضاً معنى كل جواب من الأجوبة .

مثلاً ، خلال بحث يتناول الموقف إزاء تدخل الدولة في ميادين يمكن اعتبارها عائدة إلى الحياة الخاصة ، اقترحنا الرأي التالي : « طبيعي أن تكون بعض التلقيحات إجبارية ، ولكن يتوجب تسهيل امكانية منح المصاريف » .

صيغ هذا السؤال ليعبّر عن موقف وسطي ، كان قد وافق عليه عملياً كل أولئك الذين كان عندهم موقف معتدل حول هذه النقطة ، ولم يكن جوابهم غامضاً . وبالمقابل ، تبيّناً ذلك في آن معاً بواسطة شروحات المستجوَبين خلال ملء الاستمارة وخلال تحليل العلاقات بين هذا السؤال وغيره من الاسئلة ، الاقتراح ذاته رُفض في آن معاً من المحازبين المقتنعين بالتلقيح الإجباري ، والذين كانوا يقدرون بأن المصاريف يجب أن تبقى كلياً إستثنائية ، ومن غير المحازبين ، الذين يعتقدون بأن إمكانية المصروف لا تجعل القسر أكثر قبولاً (١١) .

في هذا المثل ، كان السؤال معتدلاً بشكل جوهري ، وفُهم دائماً كما هو . ويمكن أيضاً أن تُفسّر أسئلة أخرى ببساطة كموقف أدنى ، لا يستبعد آراء أكثر تطرفاً . مثلاً ، السؤال :
« هل تتمنّى تأميم المشاريع الكبرى ؟ »

يمكن أن يُفهم بطريقتين :
« هل تتمنى تأميم المشاريع الكبرى ووحدها فقط ؟ »

« هل تتمنى تأميم المشاريع الكبرى ، دون الإعلان عن غيرها ؟ »
التفسير الأول هو الذي سميناه « معتدل بشكل جوهري » ؛ كما في المثل السابق ، قد يجيب بـ « لا » أولئك الذين يعارضون كل تأميم ، ومؤيدو التأميم الأكثر اندفاعاً . التفسير الثاني، « الأدنى »، سيثير بالمقابل أجوبة أقل غموضاً ، لأنه سيمكن الآخرين من الاجابة بـ « نعم » ، كأولئك الذين لا يتمنون إلا تأميمات محدودة .

المقابلة بين الأجوبة المجموعة والموقف الحقيقي يمكن أن تمثل بالرسم التالي :

| جواب في حالة سؤال « ادنى » | رأي حقيقي | جواب في حالة سؤال « معتدل » |
| --- | --- | --- |
| لا | معارض للتأميمات | لا |
| نعم | مؤيد لتأميمات محدودة | نعم |
| نعم | مؤيد لتأميمات معممة | لا |

نرى بأن سؤالاً « أدنى » فقط يسمح باستدلال صحيح للرأي « الفعلي » ، وهو بالتأكيد يتطابق كذلك مع مجموعتين ، ولكنهما مجموعتان لآراء متقاربة وغير متعارضة .

يمكن رفع الغموض عن التفسيرين إما بواسطة نص السؤال نفسه ، الذي قد يدل على معناه ، وإما بواسطة سياق الاستمارة . فإذا ما اقترحنا مجموعة من الأسئلة ذات الشكل الواحد ، والتي تتناول ملاءمة التأميمات المختلفة المتوخاة ، فإن الأشخاص المستجوَبين سيفهمون بسهولة أكثر أن السؤال وُجّه إليهم في معناه الأدنى .

بكلام عام ، يمكننا القول أن هذه المشاكل ترتبط بغموض النفي في اللغة وفي التفكير الطبيعيين . فيمكن أن يكون اقتراح ما واضحاً جداً ومفهوماً بدون صعوبة : وذلك لن يؤدي إلى أن يكون نفيه كذلك . أن ننفي اقتراحاً ، في عدد من الحالات ، هو أن نؤكد عكس ذلك ؛ أنه قبول غيره في حالات أخرى . سنجد هذه المشاكل فيما بعد ، عندما سنتفحص البنية المنطقية التي هي وراء التحليل التراتبي . أما ما أسميناها بالأسئلة « الدنيا » فإنها تلك التي تسمح ببناء سلالم تراتبية .



ج ) لا يتوجب في أية حالة إدخالُ فكرتين في نفس السؤال . مثلاً ، النص :

« من المؤسف ألاّ تتمكن مؤلفات هامة جداً من الظهور بسبب الرقابة » .

يحتوي بالفعل على فكرتين :
أ) لم تتمكن مؤلفات هامة جداً من الظهور بسبب الرقابة ، و ب ) أنه لمؤسف .

ماذا ينبغي أن يجيب ذلك الشخص الذي يرى أن إلغاء المؤلفات المهمة أمرٌ مؤسف بالفعل ولكن ، في الوقت ذاته ، يعتقد بأن ذلك لم يحصل كثيراً في أغلب الأحيان ؟ ، من حيث المنطق أن جملة مؤلفة من جملتين أخريين ، هي خاطئة إذا كانت واحدة على الأقل من الجملتين خاطئة . قد يكفي إذن أن لا يتفق شخص مع أحد التأكيدين كي يجيب بـ « لا » . عادة لا نفكر كذلك ، وليس ذلك على الأرجح ما يتمناه مؤلفو السؤال . كما يحصل غالباً ، فإن الإجابة عن هذا السؤال لا تقدم أية صعوبة بالنسبة لعدد من الأشخاص ؛ هنا ، أنهم أولئك الأكثر معارضة للرقابة سيجيبون بالموافقة بدون مشكلة . ولكنْ بالنسبة لكل الباقين ، فالاجابة ستكون إلى حدٍ ما مستحيلة . أو أن « شخصاً » موافقاً سيجيب بـ « غير موافق » إذا ما أدرك بأنها جملة متعارضة مع الرقابة ، ودون أن يدخل في تفاصيل معنى السؤال .

ألاّ نرى بأن أفكاراً عديدة تدخل في نفس النص غالباً ما يكون ، هنا كما في امثلة عديدة أخرى من الأخطاء التي تعتبر كأخطاء « تقنية »، نتيجة افتراضات الباحث. هذا الأخير كان في مثلنا مثقفاً ليبرالياً على وجه الاحتمال وهو يعتبر أن تكون للرقابة تأثيرات مشؤومة كأمر حاصل ؛ إذن يجب على القسم الآخر من الجملة أن يظهر للباحث ببساطة كنص لواقعة واضحة ، نطلب إزاءها من المستجوَبين أن يعطوا حكماً أخلاقياً ، وليس حكماً حقيقياً .

د) ان بعض الكلمات المحمَّلة بالعاطفة ، والاحكام التقويمية ، والمعاني المتنوعة تغير معنى السؤال وبالتالي معنى الأجوبة . لكي نأخذ مثلاً مشهوراً ، فإن الصياغات « هل يجب الترخيص . . . ؟ » أو « هل يجب منع . . . ؟ » لا تثير أجوبة متعادلة . إذا ما وضعنا جانباً الميل للموافقة ، الذي سنتكلم عنه فيما بعد ، فإننا سنجد أشخاصاً يرفضون فكرة منع شيء ما ، ولكنهم سيغضبون في آن معاً من أن يرخص لهذا الشيء نفسه . مثل هذه الأسئلة لا تضع الموقف إزاء موضوع المنع والترخيص المحتمل في خطر ولكن المواقف الأكثر عمومية مثل السلطوية ، والعلاقة مع السلطات ، واعطاء صورة ليبرالية تقريباً عن الدولة والذات هي الخطر بعينه ، الخ .

أمام التحقق من هذه الصعوبات ، سنتساءل على نحو طبيعي عن « السؤال الجيد » الذي سيثير « الجواب الصحيح » . في الواقع ، يمكننا التسليم بأن كل صياغة هي منحرفة ، وأن طرح مشكلة الشكل « الجيد » قلما يكون له معنى . وبالتأكيد ، يمكننا تصور سؤال ربما يكون اكثر حيادية مثل « هل يجب ان نتمكن . . . ؟ » . ربما يستبعد عدد من الانحرافات ، إذا ما كان الموقف ازاء الموضوع المطروح هو ما نريد دراسته . ولكننا قد لا نعمل إلاّ على تغطية

المشكلة : تنتج هذه عن تعقيد الرأي ذاته ، وعن تناقضاته المحتملة ، بسبب تداخل مواقف مختلفة في كل حالة خاصة ، ولأنه لا توجد الا خروقات في التعبير من جانب محرر الاستمارة . يمكن للمعاني ، الإيجابية والسلبية ، وللكلمات المستخدمة أن تشكل جزءاً من الوضع الذي ندرسه . ومن المهم أن ندرك ذلك ، وأن نراقبها لكي نعرف جيداً ما نعمل ، بدل أن نتمسك بإبعادها كلياً .

هـ) عندما نقترح على المستجوَبين الاختيار بين عدة أجوبة ، فمن الضروري التأكد مسبقاً بأن اللائحة تغطي جيداً كل المواقف الممكنة ، ويمكن لنتائج الحذف أن تذهب بعيداً ، وأن تغير مجموع الاستنتاجات التي نتمكن من استخلاصها من الأجوبة عن السؤال .

مثلاً ، في حالة الاستمارة حول صورة عالم النفس المذكور أعلاه ، إذا لم نقترح بأنه « لا يساعد عالم النفس إلا في تغطية المشاكل الحقيقية للمشروع » ، فإننا نكون قد منعنا من التعبير ليس فقط أحد المواقف الممكنة ، ولكننا نكون قد أوصلنا أيضاً الانطباع الشامل إلى قارىء النتائج المحتمل بأن صورة عالم النفس موجودة عند المجموعة الموافقة ، وذلك كيفما كان توزيع الأجوبة تقريباً . انطباع كهذا قد يكون محتماً لأن وضعاً نقدياً صريحاً أو معارضاً قد لا يمكن التعبير عنه ، ما لم يكن ذلك بواسطة رفض الإجابة الذي يتطلب من جهة المستجوَب مبادرة نادرة ، والذي يُخشى أن يُحسب مع المستجوَبين « بدون رأي » .

هكذا فإن حالات للنسيان تعبّر غالباً عن افتراضات أو أحكام مسبقة للباحث . وإذا استخدمت إرادياً لكي تتمكن بالتالي من تقديم صورة منحرفة للرأي ، فهي تشكل بالطبع أخطاء خطيرة من زاوية أدب السلوك . ولكنْ ، إذا كانت غير إرادية ، فهي كذلك خطيرة ، من الناحية العلمية هذه المرة : إنها طريقة للباحث بأن يمنع ما لا يذهب في اتجاه افتراضاته ، وبأن يحصل على تصديق ـ وهمي لفرضياته ، يخدعه بذاته .

يمكن لافتراضات الباحث أن تنزلق في صياغة الأسئلة ذاتها ، وحتى في صياغة الأسئلة المفتوحة وليس فقط في سلسلة الأجوبة . الطلب ، مثلاً ، « لأي سبب اخترتَ مهنتك ؟ » ليس له معنى إلا إذا سلّمنا بأن مهنة قد « اختيرت » فعلياً ، وأنها اختيرت « لأسباب » . اننا نفرض على المستجوَب نموذجاً من الاختيار العقلاني ، بحيث يقدّر حسنات وسيئات كل اختيار ، كي يختار اخيراً الأفضل . ذلك يستبعد ، ضمنياً ، التمكن من أن نجد لدينا مهنة ما كنتيجة لسيرورة مختلفة كلياً . إذا ما تركنا أشخاصاً يتكلمون بحرية حول هذا الموضوع ، أو إذا ما تتبعناهم خلال فترة طويلة إلى حد كافٍ من حياتهم ، فإننا سنحصل غالباً على أوصاف حيث تحتل فيها الخيارات والأسباب حيزاً بسيطاً. إن الضغوطات المصرفية وعملية الاعداد، وطبيعة المعلومات الجاهزة، والاستبعاد لأسباب طارئة، والمناسبات التي تبرز، وخيارات سابقة ليس لها على المهنة إلا نتائج غير مباشرة ، الخ . . . كلها تلعب غالباً أدواراً حاسمة إلى حدٍ كبير . والتمكن من الإجابة عن سؤال يوجه بواسطة كلمات مختارة يتعلق في آنٍ معاً بوضع الشخص المستجوَب في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية ( لعدد من الأشخاص « خيار » أكثر من



غيرهم ) ، وبالصورة التي يكوّنونها عن السيرورة المطروحة .

أن نوجّه سؤالاً يغطي كل ذلك ، وبدون أن نستبعد أيضاً ، بالطبع ، الأجوبة ذات الكلمات المختارة عقلانياً ، هو أمر صعب جداً . وحين نعرف كفاية مختلف السيرورات الممكنة ، وإذا ما تناسب سياق الاستمارة مع ذلك ، فسنتمكن من تجزئة المشكلة ، ومن توجيه العدد الذي نبغيه من الاسئلة المحددة . وإذا لم يكن ذلك ممكناً فسنلجأ إلى سؤال واسع جداً من نوع « كيف استدرجت إلى ممارسة هذه المهنة ؟ » . ويمكننا ، بالتأكيد ، أن نعيب على هذا السؤال انحرافه هو أيضاً ، هذه المرة بالمعنى المعاكس ، لأنه يجذب الانتباه إلى أحداث : ويمكن أن يوحي إلى الشخص المستجوَب بأنه لم يكن إلا موضوعاً لحتمية خارجية . ولكنْ كما أن هذه الصورة هي بعكس الصور الأكثر انتشاراً ، فإن الخطأ الذي أدخل اذن سيكون ضعيفاً على وجه الاحتمال .

على الأغلب ، من الصعب جداً كشف الانحرافات التي أدخلت لأن افتراضات الباحث وافتراضات مستجوبيه متطابقة . وهكذا تعيد الاستمارة للمستجوبين وللقارئين المقبلين استنتاجات عن البحث ، والتصور الذي كوّنوه عن أنفسهم وعن وضعهم ، وايديولوجيتهم في استخدامهم لغة مختلفة . يمكن للاشخاص المستجوَبين اذن أن يقبلوا بدون صعوبة إطارَ التفكير الذي اقترح عليهم : إنه إطارهم ، أو إنه ليس ببعيد عن ذلك . وإذا اردنا دراسة الايديولوجيا ، والتصورات كما هي ، وإذا أدرك الباحث بوضوح هذا الهدف ، فيمكن لسير البحث بالتالي أن يتوافق مع المشكلة ، شرط أن نعطي ، كما الأمر في كل سير علمي ، إمكانية إبطال فرضياته . ولكنْ ، إذا لم تكن الحالة كذلك ، وإذا أخذ الباحث الأجوبة من أجل وصف « للحقيقة » ( أكان المقصود وقائع أو آراء ) فلن يستخدم البحث الا لاعادة إنتاج الايديولوجيا ولتقويتها ويقدمها بشكل نتيجة علمية .

### ٥ . ٣ . ٤ ـ تنظيم الأسئلة

غالباً ما نُقاد لتوجيه أسئلة عديدة تتناول نفس الموضوع ، أو مواضيع قريبة ، بهدف بناء سلّم للمواقف مثلاً ، أو بغية استكشاف مختلف مظاهر الموضوع وتحليل العلاقات بين الأجوبة . إنه لمن الضروري إذن خلط النصوص الموافقة وغير الموافقة . وبالطبع ، قد يتوجب علينا ، من حيث المبدأ ، أن نرضى بأسئلة كلها في نفس الاتجاه ، موافق مثلاً : والمستجوَبون غير الموافقين قد لا يجيبون إلا بالنفي . في الواقع ، مثل هذه الاستمارة قد تكون جد منحرفة . ولهذا الأمر عدة أسباب ، من المهم التركيز عليها ، لأنها تترجم أواليات ذات منحى عام . السبب الأول مرتبط بوجود انحراف نحو القبول ، غالباً ما وُضّح ، وسمّي انحرافاً نحو الإيجابية ( بالانكليزية acquiescence set ) : ومن ناحية أخرى فإن كل الأشياء متساوية ، ونميل للاجابة بـ « نعم » بدل أن نجيب بـ « لا » ، وبـ « موافق » بدل أن نجيب بـ « غير موافق » . ويُلاحظ هذا الميل تقريباً تبعاً للأفراد ، ويرى عدد من الباحثين فيه « صفة » للشخصية ؛ ولكن يبدو أن محتوى الأسئلة يلعب دوراً كذلك . ومهما يكن التفسير الذي نعطيه

لهذا الإنحراف ، فيجب أن نعترف بوجوده ، وأن نحاول التقليل من أهميته ، وذلك مثلاً بتتابع الأسئلة حيث « نعم » تعبر عن موقف موافق مع تلك الأسئلة حيث نفس الجواب يترجم الموقف المعاكس . وإذا ما عملنا هكذا على توازن النصوص الموافقة والنصوص غير الموافقة ، فالانحراف يزول ، ليس بالنسبة لكل سؤال ، ولكن بالنسبة لمجمل الأسئلة التي تتناول الموضوع نفسه . والسبب الآخر لمصلحة التناوب يتأتّى عن ضرورة إزالة تأثير الهالة . إنها ظاهرة معروفة جيداً وموضّحة في المقام الأول في تحليل أحكام تتناول تلاميذ أو شغيلة : وعندما طلبنا من شخص أن يحكم على شخص آخر تبعاً لمعايير مختلفة ، تحقّقنا بأن مجمل الأحكام على العموم إما موافقة ، وإما غير موافقة وكأن الشخص الذي يعطي حكماً قد يستند إلى نظرة عامة إجمالية ومسبقة بدل أن يستند إلى كل معيار بشكل منفصل . ومن جهة أخرى تأثير الهالة هذا أصبح قوياً عندما طلبنا في المقام الأول حكماً إجمالياً : قد يبدو أن عدداً من الأشخاص يشعرون بأنهم مشوّشين إذا ما بدأنا بإعلان حكم إجمالي موافق ، ويعبّرون بالتالي عن انتقادات أو عن تحفظات حول نقاط خاصة .

وتوجد نفس الظاهرة هذه في الاستمارات ، حتى ولو كان موضوع الحكم مجرداً . ويخشى من شخص يقدر نفسه بأنه غير عنصري أن يعطي على كل سؤال من استمارة حول العنصرية الجواب الذي يراه مناسباً أكثر لموقفه ، دون أن يهتم حقاً بالمحتوى الخاص للأسئلة ، ويوجب تتابع النصوص العنصرية والنصوص غير العنصرية التركيز ، حتى لوقت قليل ، على محتوى كل سؤال وكل جواب . وإلاّ فإن مستجوَبنا اللاعنصري ، وهو يدرك أن الجواب « بالموافقة » يعبّر دائماً عن موقفه ، يعطي هذا الجواب دون أن يكون بحاجة لقراءة الأسئلة .

يمكن لتتابع نصوص عديدة من الآراء المتقاربة أن يؤثر كأنه مصدر للتأثير قابل أن يغيّر الأجوبة اللاحقة للمستجوَبين . إنَّ قراءة ، أو الاستماع لاعلان من قبل الباحث عن مجموعة من الآراء التي تسير في الاتجاه نفسه ، أمور تعود لمعرفة مجموعة التبريرات لصالح الموقف الخارجي . ذلك يعود لتقديم برهنة للمستجوَب تكون منحازة وأحادية الجانب ؛ وباستطاعته بالتأكيد رفضها ، ولكنْ يجب عليه من أجل هذا الأمر أن يجد بنفسه البراهين العكسية ، ذلك ما يفترض درجة من التفكير المسبق لا نطلبها من ذاك الشخص الذي سبق وكان رأيه متوافقاً مع النصوص المقترحة .

أخيراً ، عندما نعلن عن نتائج البحث ، يمكن للباحث أن يأخذ من ذلك انطباعاً بأن أحد المواقف ليس له وجود إيجابي ، وهو قد لا يكون إلا نفياً أو رفضاً للموقف المعاكس . في ميدان المواقف السياسية مثلاً لا يمكن إرجاع اليمين ببساطة إلى التعارض مع مواقف اليسار : فله قيمه ، الخاصة به ، والتي ينبغي أن تتضح في استمارة تتناول هذا الموضوع . ولكي تكون الاستمارة متوازنة ، فإن اقتراح عدد متساوٍ تقريباً من النصوص الموافقة والنصوص غير الموافقة ، ليس كافياً . ويجب أن تكون كذلك معادلة إلى حدٍ ما لوجهات نظر أخرى . إذا قدمنا عدداً من الآراء مثلاً ودعّمناها ببرهنة ، في حين أن الآراء الباقية قُدّمت بدون أدلة ، فإننا



نحث على إقرار الأولى . وإذا اقترحنا النصّين التاليين على سبيل المثال ، فالاختيار بينهما يكون بالتأكيد منحرفاً :

- يجب الترخيص بالاجهاض ، تجنُّباً للانجاب ، إلا حين نرغب بذلك .
- يجب منع الإجهاض .

اننا نثير انحرافاً من نفس النوع وذلك بأن نقدم عدداً من النصوص بشكل آراء متطرفة ، ونصوصاً أخرى بشكل آراء أكثر اعتدالاً . مثلاً ، في موضوع الأجهاض أيضاً :

- يجب الترخيص بالاجهاض بدون حدود .
- يجب منع الإجهاض ، عدا بعض الحالات المسبقة التي ينظرها القانون .

من المحتمل أن يرفض عدد من الأشخاص الموافقين على الإجهاض الرأي الأول ، الذي اعتبر رأياً جذرياً إلى حد كبير، وأن يقبلوا، عرضياً، الرأي الآخر، الذي اعتبر، اكثر قبولاً بعكس الأول.

كل ما قلناه بخصوص الاسئلة بأن طلبنا من المستجوَبين الاختيار بين عدة آراء يبقى مقبولاً بالنسبة لمجمل الاستمارة : يجب أن تتضح مختلف المواقف التي يمكننا أخذها بالنسبة للموضوع المدروس . ولن نعود إلى هذه النقطة ، على الرغم من أهميتها . ان مختلف هذه الاحتياطات التي تتناول توازن الاستمارة لا تظهر همّاً بعدم الانحياز يتعلق بأدب السلوك . إنها إذن ، وقبل كل شيء ، مشكلة الصحة العلمية للبحث . ويخشى من استمارة غير متوازنة أن تخدع مؤلفها ، قبل أن تخدع قارئي الاستنتاجات .

### ٥ . ٣ . ٥ - بعض المواضيع الخاصة

كل ما رأيناه حتى الآن كان يتناول أمثلة يمكننا أن نصنّفها ، تقريباً ، في حقل الرأي أو المواقف . سوف نتفحّص الآن بعض المشاكل الخاصة التي يمكنها ، دون أن نميّز جذرياً حالات مطروحة ، أن تستدعي تقنيات خاصة بها ، أو أن تثير مصاعب أكثر خصوصية . دون أي ادعاء بالكمال ، فإننا نريد أن نستعرض بعض الأمثلة التي ستسمح بإدراك اتساع وتنوع الحقول التي يمكننا تغطيتها بواسطة طريقة الاستمارات ، وإن نحدد كذلك بعض حدودها .

#### (أ) التفضيلات

أكان ذلك لتوضيح حملة إعلانية ، وتحليل خيارات سياسية ، او لفهم الأذواق الجمالية ، يمكننا أن نساق لدراسة التفضيلات لدى مجموعة من الأفراد .

لأول وهلة ، الموضوع بسيط جداً : توجد بحوزتنا مجموعة من الأشياء ( متنوعات لنفس المنتوج ، رجال سياسيون ، مؤلفات فنية ، الخ . . ) ونريد معرفة الشيء الذي تم تفضيله ، أو ، على الأفضل ، معرفة نظام التفضيل لمجموعة من الأشخاص حول كل هذه الأشياء . قد

يبدو أنه لا بد لنا من طلبه مباشرة ؛ ولكن ، على هذا المستوى ، تطرح مشكلة الاختيار بين تقنيات مختلفة ؛ ربما يمكن أن يوجه هذا السؤال بالفعل على أوجه مختلفة ، الأكثر استخداماً منها هو :

أ ـ أن تقدّم كل الأشياء في ذات الوقت ، وأن نعمل على تنظيمها كلياً .

ب ـ تُقدّم كل الأشياء في الوقت ذاته ، ونعمل على وضعها في عدد محدد من الفئات المنظمة .

ج ـ تقدّم الأشياء الواحد تلو الآخر ، ونعمل على إعطاء علامة لكل واحد من هذه الأشياء تتراوح بين صفر و ١٠ مثلاً .

د ـ تُقدّم بالتتابع كل الأزواج الممكنة من الأشياء ، ويُبيّن في كل حالة الزوج الذي تم تفضيله . إن عدة تغييرات تكون ممكنة انطلاقاً من هذه التقنيات . يمكننا ، مثلاً ، أن نكوّن كل المجموعات ـ الصغيرة لعدد من الأشياء ، وأن ننظم الأشياء في كل مجموعة ـ صغيرة ( المقارنات بالازواج هي حالة خاصة ، حيث العدد = ٢ ) ؛ عندما نحدّد عدد الفئات التي تنظم فيها الأشياء ، يمكننا أيضاً أن نفرض عدد الأشياء التي سنضعها في كل فئة ، وعندما نستخدم المقارنات بالأزواج ، يمكننا أن نطرح كمسلّمة أن الأحكام تكون بالتأكيد انتقالية ، وهذا ما يستبعد تقديم عدد من الأزواج .

إن تنظيم كل أشياء المجموعة ، أكان ذلك كلياً أو بوضعها في فئات ، هو أمر يعتبره المستجوَبون عادة كمهمة صعبة ؛ لذلك فإننا نلجأ بطيبة خاطر إلى طريقة المقارنات بالازواج ، التي اعتبرت بأنها أكثر بساطة . بالمقابل ، يمكنها أن تكون جد طويلة ، فعدد الازواج الممكنة يزيد بسرعة كبيرة جداً مع عدد الأشياء ؛ إذا كان هذا العدد « ن n » ، فسنكوّن بها العدد ( العدد ـ ١ )/ زوجين2/ ( n ـ ١ ) n. مع ١٠ أشياء ، سيتوجب إذن تقديم ٤٥ زوجاً ، ذلك ما هو طويل وممل ، وتصبح الأحكام أقل أمانة كلما طالت التجربة .

من وجهة نظر شكلية ، يمكن أن تعتبر التقنية التي ترتكز على إعطاء علامات لأشياء ، كتقنية معادلة لطريقة الفئات المنظمة ، والعلامات تُعرّف الفئات . فالمهمة ، في الواقع ، من وجهة نظر المستجوَبين ، مختلفة جداً . ان الاثنتين من التعليمات تؤديان إلى مواقف مختلفة جداً : ان وضع علامة ، هو على الأغلب إعطاء حكم مطلق ، ومقارنة مع مثال ، في حين أن وضع أشياء في فئات منظمة يحث أكثر على مقارنتها فيما بينها . هاتان التقنيتان لا تجاوبان إذن بدقة على المشكلة نفسها ، وبالحاحنا على المظهر المقارن ، فلن نتمكن ، مثلاً ، أن نوضح بأن كل الأشياء المقترحة غير مرضية . بالمقابل ، إن اعطاء علامة لكل واحد من الأشياء على نحو منفرد يمكن أن يؤدي إلى استخدام معايير مختلفة ، لكل حالة ، وهذا ما يمكنه أن يجعل النتائج صعبة التفسير .

لم نتكلم حتى الآن إلا عن تفضيلات ، ولكن لا شيء يمنع من اللجوء إلى التقنيات



نفسها للحصول على أحكام تبعاً لمتغيرات أخرى ، طالما أن الاحكام العائدة للنظام تبعاً لهذا المتغير لها معنى . ستتمكن مثلاً ، من تنظيم مهن تبعاً لاعتبارها ، وتصرفات وفقاً لما تعبّر عنه من موقف سياسي ملتزم تقريباً ، وأشياء تبعاً لسهولتها ، الخ . المهم هو أن نحدّد دائماً للمستجوَبين ما ننتظره منهم ، وأي معيار نرغب أن يستخدموه . لنأخذ مثلاً أكثر بساطة ، إنها ليست نفس المهمة ، أن نعين ، إزاء مشروبين ، أيهما باعتقادنا أكثر حلاوة ، أو ان نقول أيهما نفضل من ناحية درجة سكره . وتحليل النتائج الحاصلة لن يكون نفسه كذلك : في الحالة الأولى ، يمكننا القبول بأن كل الأحكام متشابهة ، مع تغيرات مشكوك فيها تقريباً ، في الحالة الثانية لن يكون معنا أي حق بأن نطرح كمسلّمة هذا التجانس .

التقنيات الثلاث الأولى تعطينا مباشرة نظام التفضيل لكل مستجوَب ، إنه نظام شامل في الحالة الأولى ، ونظام مسبق شامل في الحالتين الأخيرتين . المشكلة الأولى التي تطرح اذن هي معرفة كيف نعالج الفروقات بين النظم التي يعطيها أفراد مختلفون ، لكي نأخذ منها ، على وجه الاحتمال ، نظاماً « وسطياً » أو « ممثلاً » لتفضيلات المجموعة السكانية ، مفترضين بأن ذلك سيكون له معنى .

إضافة إلى ذلك ، فالتقنية الرابعة ، تقنية المقارنات بالازواج ، تطرح مشكلة مسبقة : عندما لا تكون بعض الأحكام انتقالية كما يحصل ذلك على الأغلب ( يمكن لشخص أن يقول بأنه يفضل أ على ب ، و ب على ج ، وأن يفضل مع ذلك ج على أ ) . الم يزل لذلك معنى في أن نتكلم عن نظام للتفضيلات لدى المستجوَب ؟ إذا نعم ، كيف سنحدّد هذا النظام ؟

هذه المشاكل أتاحت الفرصة لأعمال عديدة جداً ولأدب غزير . فالحلول المقترحة تتغير تبعاً للمسلّمات المقبولة فيما يخص أواليات المقارنة والاختيار ، والطبيعة الاحتمالية أو غير الاحتمالية للاحكام ، وانسجام المجموعة السكانية . وسنعود إلى ذلك فيما بعد ، في الجزء المخصص لتقنيات التحليل . ولكن منذ الآن يتوجب علينا أن نبيّن بعض الاستنتاجات عنها ، لأنها تنظّم طريقة طرح المشاكل ، وتحدّد ما يمكن أن ننتظره من كل تقنية .

يجب التحقق من أن السؤال عن « تفضيلات المجموعة السكانية » لن يكون له بالضرورة جواب . إذا ما أجمع كل المستجوَبين ، وإذا ما أعطوا جميعهم نفس النظام ، فبالطبع إذن لا توجد مشكلة : سيمثل هذا النظام على نحو مناسب تفضيلات المجموعة . ولكن هذه الحالة البسيطة نادرة جداً .

وعندما لا نهتم إلا بشيئين ، يمكننا على وجه الاحتمال أن نرضى برؤية ما هو حكم الأغلبية ، أو أن نبيّن ما هي نسبة كل واحد من هذين الحكمين الممكنين . ولكن عندما ننتقل إلى ثلاثة أشياء ، فالمشكلة ستتعقد على نحو كبير ، مع ٣ ! = ٦ أنظمة ممكنة ، فلن يكون لكلمة نظام الأغلبية كثير من المعنى ما لم يكن أحد الاثنين أكثر انتشاراً من كل الآخرين على نحو واضح جداً .

وغالباً ما سنحلّ المشكلة بألاّ نأخذ التفضيلات ببساطة كتفضيلات منظمة ، أي بأن نعالج المراتب كقيم يمكننا أخذ معدلها الوسطي ، وهذا ما يفترض على الأقل بأن تكون الفروقات بين مرتبتين متتابعتين متساوية . ومن ثم ننظم الأشياء تبعاً لمرتبتها الوسطية . هذه العملية ممكنة دائماً شكلياً . ولكن يمكننا التساؤل عن المعنى الذي يأخذه النظام الحاصل ، عندما تكون تفضيلات الأفراد جد مختلفة . في المثل حيث تكون الأنظمة الستة الممكنة منتشرة بالتساوي ، قد يتوجب على الأشياء الثلاثة أن تعتبر كأشياء متساوية ، لكل واحد نفس المرتبة الوسطية . ولكن قد نقترف بالطبع خطأً كبيراً جداً إذا ما افترضنا أن كل أعضاء المجموعة السكانية هي غير مبالية إزاء الأشياء الثلاثة هذه . وفي حالات كهذه ، من الأفضل أن نعرف أن المجموعة السكانية هي غير منسجمة في تفضيلاتها ، وأن التكلم عن « تفضيلات للمجموعة السكانية » ليس له أي معنى . ويمكننا أن نعلن ، عند الاقتضاء ، اقتراحاً سلبياً ، حول المجموعة السكانية : لا يوجد شيء ، يُفضَّل على غيره من الأشياء ، من حيث الأغلبية [١٢] .

وبدلاً من البحث هكذا عن وصف تفضيلات المجموعة السكانية ، يمكننا التساؤل : ما هي محددات التفضيلات الفردية ؛ مثلاً ، سنتساءل تبعاً لأية متغيرات أخرى سيتميّز عن الباقين أولئك الذين أعطى الواحد منهم أنظمة .

ذلك ممكن تماماً عندما تكون الأشياء قليلة العدد : مع ٣ أشياء يمكننا الحصول كحدٍ أقصى على ٣ ! = ٦ أنظمة تفضيل ؛ ونكوّن هكذا على الأكثر ٦ فئات من المستجوَبين ، ليس من الصعب ،عملياً ، دراسة خصائصهم ، ولكن يكفي أن نضيف شيئاً ، وننتقل إلى ٤ ! = ٢٤ نظام ممكن ، إذن إلى ٢٤ فئة . وحتى لو أن جميعها لم تتمثل ، فإنه متغير من الصعب استخدامه بواسطة عينات ذات حجم عادي .

ويجب ألا نستخدم بالتالي إلا جزءاً من المعلومات الحاصلة بواسطة الملاحظات ؛ مثلاً سنتمكن من وصف فرد ليس بكل نظام تفضيلاته ، ولكن بواسطة الشيء الذي وضعه في البدء ، أو الشيئين الموضوعين في البدء ، أو بواسطة الأول والأخير . ويجب أن نحذر دائماً من أنه عندما نبني متغيراً بواسطة عملية تركيبية ، فإن عدد طرائق هذا المتغير يزداد بسرعة كبيرة ، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد المجموعات الذي يسمح بتمييزها .

لحظة بناء الاستمارة يتوجب توجيه هذه الأسئلة . وإذا لم تسمح التحاليل المتوقعة أن نأخذ في الاعتبار النظام الكلي الذي عبّر عنه كل مستجوَب ، فمن غير المفيد على الأرجح أن نطلب منه ذلك ؛ ويمكن لتعليمات أكثر بساطة ، ستتحدد بالمعلومات المستخدمة ، أن تكفي عند الاقتضاء .

حتى الآن اعتبرنا الأشياء كمعطيات . هكذا ، ففي الأمثلة التي بيّناها ، فعلياً ، تلك كانت الحالة ، فإن نظام التفضيل إزاء هذه الأشياء كان يهمنا مباشرة . ولكن يمكننا أيضاً أن نطرح مشاكل أخرى ، أن نتساءل مثلاً تبعاً لأية معايير تحصل الخيارات ، وكيف تركّب هذه



المعايير لتسمح بحكم إجمالي للتفضيل على هذه الأشياء . أسئلة كهذه تؤدي إلى اختيار الأشياء المقدمة ، ليس تبعاً لفائدتها الذاتية ، ولكنْ تبعاً لمشروع اختباري يسمح ، مثلاً ، برؤية ما تعطيه المقارنة بين شيئين لا يختلفان إلا تبعاً لمعيار واحد . ولكن ذلك يفترض بأن تتوافق الأشياء مع كل التركيبات لمختلف المعايير المعتبرة ، ليس الأمر كذلك دائماً . إذا كان ممكناً أن نقدم اطعمة تختلف بشكل منظم تبعاً للذوق ، والكثافة ، واللون ، الخ . . ذلك بالطبع أكثر صعوبة بالنسبة ، مثلاً ، لرجال السياسة أو ، بالنسبة للمساكن في ميدان مختلف . واقتصر عملنا إذن على ألا نأخذ الأشياء ذاتها ، ولكن وصفها ، بواسطة معايير مأخوذة . وكذلك لن نقدم مساكن حقيقية ، ولكن ببساطة مساكن موصوفة بعدد غرفها ، وسعرها ، ومحيطها ، الخ . ذلك يفترض أن تكون عندنا في البدء أسباب كافية للقبول بأننا نعرف المعايير المهمة ، وبأنه يمكننا عزلها عن الأخرى بدون سيئات جسيمة . ومن ثم فهذه الطريقة لا تسمح ، باجتذابها الانتباه حول المعايير ، لا تسمح إلا بمنحى تحليلي على الأرجح مختلف جداً عن الفهم الأكثر شمولية للأشياء الحقيقية . إلا أنه ـ عندما لا تكون الأشياء موجودة بعد ، أو عندما تكون واسعة جداً كي تظهر مادياً خلال البحث ، أو أن تكون معروفة على نحو غير كافٍ كي تسمّى ببساطة باسمها ، فإننا نجبر على الاستعانة بهذه الأوصاف ، ونحن مدركون كل الإدراك لحدودها . وأخيراً نجد صعوبة تقنية سبق وصادفناها : عندما يزداد عدد المعايير المأخوذة ، وكذلك عدد طرائق كل معيار ، فعدد التركيبات المراد إظهارها يزداد بسرعة كبيرة جداً ، ويجعل الأحكام غير ممكنة عملياً . اقتصر عملنا إذن على ألا نأخذ في الاعتبار إلاّ عدداً صغيراً من المعايير وفي الوقت ذاته .

أمام هذه المصاعب ، ولأن المهمة المطلوبة على أية حال من المستجوَبين هي اصطناعية ، فإننا نختزلها أحياناً باقتراحنا عليهم ألاّ يقارنوا بين أشياء ولكن بين معايير . سنطلب مثلاً إذا كان السعر لمنتوج ما هو مهم بقدر النوعية إلى حد ما ( نفترض بأننا عرّفنا بدون التباس ما نفهمه بهذه الكلمة الأخيرة ) . إنها تعليمات قُبلت عامة على نحو جيد ، ويجيب معظم المستجوَبين بسهولة على أسئلة من هذا النوع . وللأسف ، فعندما نتفحّص الأجوبة عن قرب ، فهي تكون غامضة جداً ، والاستنتاجات التي يمكننا استخلاصها منها تكون قليلة الاستعمال .

إذن ، القول بأن النوعية هي أكثر أهمية من السعر لا يعني أنه ، في كل الحالات ، سنختار المنتوج الأفضل نوعية ، كيفما كان السعر . يوجد سعر محدد معرّف تقريباً ، لا نقبل بتجاوزه . السؤال الذي له معنى هو : « ما هي الزيادة القصوى للسعر التي أنت مهيأ للقبول بها لتحسين محدد للنوعية ؟ » . وبالضرورة قد يتوجب توجيه نفس السؤال لتخفيض السعر والنوعية ، والموازنة بين الاثنين لا تحصل بنفس الطريقة في الاتجاهين . أخيراً ، يتوجب توضيح إطار المرجع ، المكوّن على الأرجح من السعر والنوعية الحاليين . أنه على الأرجح وراء أجوبة المستجوَبين ، عندما نطلب منهم أن يقارنوا مباشرة بين معايير ، ويحصل أن أسئلة أكثر دقة وأقل

غموضاً ، ولكن أكثر اصطناعية لا تعمل إلا على تشويشها . قبل اختيار التقنية ، يتوجب ، خلال اختبارات مسبقة ، أن نحاول العمل على توضيح تفسير الأسئلة بواسطة المستجوَبين ، والمعنى الذي يعطونه لاجوبتهم ، في كل حالة خاصة .

العمل على أن نقارن مباشرة بين معايير ، هو أن نفترض ، كذلك ضمنياً ، بأنه لا يوجد بينها تجاذب . مثلاً ، عندما طلبنا الحكم هكذا على طرق النقل ، تحققنا أن اجرة الراكب هي اكثر أهمية في المسافات الطويلة ، منها في المسافات القصيرة . إنَّ التقسيم بين المعايير الذي قد لا يقيم وزناً لتأثيرات الكل ، يخشى من أن يعطي نتائج اصطناعية جداً .

## ب . الرضى

التقدير ،و « القياس »،كما قلنا غالباً، ورضى مجموعة من الأشخاص بالنسبة لشيء ما أو وضع ما، هو طلب غالباً ما يوجّه لاختصاصيي الأبحاث. أكان ذلك لتقدير لاحق للنجاح أو للفشل في عمل ما، وللقيام بتوقعات، أو لأهداف سياسية أكثر مباشرة، كما هي الحال في المقارنات العالمية ، فأبحاث الرضى تتضاعف . إننا نسأل أشخاصاً عن رضاهم العام في حياتهم ، وعن رضاهم إزاء مسكنهم ، ومحيطهم ، وعملهم أو عائلتهم ، الخ .

الأسئلة الموجهة هي على العموم مدهشة ببساطتها ، إلا أن انسجام الأجوبة الحاصلة مع معطيات أخرى ، وكذلك ، قيمتها التوقعية في بعض الحالات ، تدل على أنها تملك صوابية مؤكدة . استخدمنا مثلاً : « بالاجمال ، تقدر بأنك :

- راضٍ جداً
- على الأكثر راضٍ
- على الأكثر غير راضٍ
- غير راضٍ أبداً

عن حياتك الحالية ؟ »

أحياناً نبدّل كلمة « راضٍ » بـ كلمة « سعيد » ، وكلمة « غير راضٍ » بكلمة « غير مسرور » .

يمكننا أن نوجه نفس نوع الأسئلة إزاء أشياء خاصة ، مثل السكن ، العمل ، الخ . نتحقق مثلاً من وجود ارتباط بين العلامة الوسطية للرضى في العمل في مشروع ومجموع المبيعات ، turn over ، في نفس المشروع .

ويمكن لتوجيه أسئلة تتناول في آن معاً الرضى الشامل والرضى النسبي إزاء ميادين خاصة ، خلال نفس البحث ، أن تسمح عرضياً بتقدير تأثير كل ميدان في الانطباع العام للرضى . ولكننا نتصادم بسهولة هنا بتأثير الهالة ، والتماسك : والأشخاص الذين يعلنون أنهم راضون على نحو إجمالي يميلون للقول أيضاً بأنهم راضون عن نقاط خاصة .



من الناحية النظرية ، يمكن لقياسات الرضى هذه أن تعتبر بالطبع كأنها غير متقنة . وقد لا يتوجب علينا أن نعطي لكل حكم قيمة مطلقة ، ولكن أن نفسّره بارجاعه إلى مستوى الطموح أو إلى تجارب سابقة للمستجوَبين . استخدم هـ . كانترل ( H . Cantril )، مثلاً ، وبشكل خاص من أجل مقارنات عالمية ، نموذجاً خاصاً للسلّم ، يُسمّى بالتأكيد الذاتي « auto — ancrage »، ( self — onchoringscales ). نقدم للشخص المستجوَب سلّماً من ١٣ نقطة ، ونشرح بأن القيمة الدنيا تمثل الحياة الأكثر تعاسة التي يمكننا تصورها . نطلب من المستجوَب وصف هذه الحياة ، ونمر من ثم الى الطرف الآخر للسلّم ، الذي يمثل الحياة الأكثر سعادة . نطلب إذن من المستجوَب الذي يصف من جديد هذه الحياة ، أن يحدّد على السلّم المعرّف حياته الحالية ، وعرضياً حياته الماضية أو حياته كما يتصورها في عدد من السنوات .

هذه الطريقة في البحث المعقّدة بعض الشيء تقدم حسنتين : أولاً ، إنَّ المستجوَب هو الذي يبني بنفسه على نحو ما سلّمه : ومن الواضح جداً أنه إزاء إدراكاته الخاصة للحياة السعيدة أو غير السعيدة نطلب منه تقدير حياته الحالية . ثانياً ، تقدم أوصاف أطراف السلّم عناصر مفيدة بذاتها حول نظام القيم للأشخاص المستجوَبين ، وحول تخوفاتهم ، ومطامحهم . الفكرة الغامضة هي بالطبع أنه لا يمكن للرضى أن يقدّر إلا ذاتياً ، وبالنسبة إلى معايير خاصة بكل شخص مستجوَب . إنّ شرح محتوى الأطراف يهدف إلى تقوية هذا المظهر الشخصي ، أكثر من أن نتكلم بكلمات عامة ومجردة عن رضى أو عن سعادة ، وبدون التعرض لخطر فرض وجهة نظر خارجية بالتحديد . يمكن أن يعتبر بعض الأشخاص إذن وكأن لديهم الرضى نفسه ، حتى ولو أن محتوى « التعاسة المطلقة » لشخص ليس بعيداً جداً عن « السعادة الكاملة » لشخص آخر .

## ج . مقاصد وتوقعات

من الشائع جداً أن ننتظر من عالم النفس أو عالم الاجتماع أن يتوقع التصرفات لعدد من الأشخاص في أوضاع لم تتحقق بعد . أيباع منتوج جديد ؟ أيكون لتدبير اجتماعي التأثيرات المتوخاة ؟ ماذا سيحدث إذا ما حوّلنا بنية حي سكني ؟ كيف ستكون نتائج تخفيف المحرمات الجنسية ؟ يُعتبر المتخصصون في العلوم الاجتماعية وكأنهم يعرفون « الحاجات » ، ويفترض بأنهم كذلك قادرون على الإجابة عن أسئلة كهذه . وإذا افترضنا أنه بمقدورهم عملياً القيام بهذا العمل ، وهذا ليس أمراً بديهياً على الإطلاق ، وليس صحيحاً بالطبع في كل الحالات ، فيتوجب التساؤل إذا كان البحث هو الوسيلة الأكثر موافقة لهذه الفئة من المشاكل . ويمكننا بالتأكيد ، أن نوجه دائماً أسئلة مباشرة من نوع « ماذا كنت ستفعل إذا . . . ؟ » ، وسنحصل على وجه الاحتمال على أجوبة ، وحتى على أجوبة متماسكة . ولكن يمكننا التشكيك بقيمتها التوقعية ، وهذا لأسباب عديدة .

في البدء لا يمكن للوصف الكلامي الذي يمكننا أن نعطيه لوضع جديد في المستقبل ، أن

يستنفده ! تبقى دائماً مظاهر ، من الصعب صياغتها أحياناً ، ربما لن يحس بها إلا عدد من الأشخاص والوصف يحذفها . من ناحية أخرى ، يحدث الوصف عند الأشخاص المستجوبين موقفاً تحليلياً ، حيث يخشى من أن نحكم على كل عنصر من الشيء أو من الوضع بمعزل عن العناصر الأخرى ، في حين أنه أمام الوضع الحقيقي سيكون لدينا إدراك وردات فعل أكثر شمولية . أخيراً ، يتجاهل هذا النوع من الأسئلة المظاهر الزمنية لردات الفعل على أوضاع جديدة : جمود العادات السابقة . محاولات ، تعلّم أو خلق تصرفات جديدة ، تقليد أشخاص آخرين ، تكوّن متنام لصورة اجتماعية ، الخ . من جهة أخرى ، نتبين بأن بعض الأشخاص لم يجيبوا بالنسبة لأنفسهم ، ولكن بالنسبة للآخرين . مثلاً ، عندما نطلب ، خلال بحث ، ما إذا كنا نرغب في مسبح في حي ، فالجواب هو دائماً بالايجاب تقريباً ، حتى ولو لم يكن عندنا أية نية بالتردد عليه .

إذا اعترفنا بوجود حدود كهذه ، يكون من الخطورة بمكان الارتكاز على أبحاث من هذا النوع . قد تكون المثالية بخصوص الإجابة عن المسألة المطروحة هي عمل تجربة ، ممكنة قدر الإمكان بحجمها الحقيقي . إنّ بعض المشاريع ، قبل أن تطرح منتوجاً جديداً على نطاق واسع ، توزعه في مدينة أو في منطقة ، وتلاحظ هناك ردات فعل المستهلكين . ويُجرّب تحديد السرعة على بعض الطرقات فقط ، بصفة اختبارية قبل فرضه على كل الطرقات . واختُبرت تغيرات كاملة للسير ، أثناء مراحل قصيرة ، في وسط عدد من المدن . وبشرط أن تحلّل الطرائق جيداً ، سيكون بحوزتنا حدود للمقارنة ومعايير مناسبة للحكم ، وستكون فترة التجربة كافية لادراك كل المظاهر الزمنية ، تجارب كهذه بحجمها الصحيح تشكل بالطبع الطريقة الفضلى . في هذه الطرائق ، يجد البحث دوراً ، ليس من أجل تقدير تفضيلات أو توقّع تصرفات ، ولكن من أجل الحصول على معلومات أكثر دقة من المعطيات الإجمالية التي يمكننا الحصول عليها ( مبيعات ، عدد الحوادث ، الخ . . . ) ، أن نسمح بتحليل أكثر عمقاً للطريقة التي أُدرك بها الوضع الجديد ، وللآراء وللآحكام المعلنة بخصوصه ، فإننا سنتمكن على نحو أفضل من فهم سيرورات التكيف أو الرفض ، ومن أخذ تدابير أكثر توافقاً ، ومن القيام بتوقعات أفضل بخصوص ما سيحصل في ميادين أخرى . لكنْ من الواضح أن تجارب كهذه بحجمها الصحيح هي دائماً غير ممكنة : إنها مكلفة ، سياسياً قليلة القبول ، يمكنها أن تثير سيرورات تجعل العودة إلى الوراء مستحيلة ، حتى في حالة الفشل؛ يمكن أن تكون لهذا الأخير نتائج جد خطيرة إذ اننا نتعرض للخطر دون تعليمات مسبقة ، لا يمكن أن تُأخذ الاستنتاجات عن التجربة إلا في ما بعد، الخ. لكل هذه الأسباب، من الشائع أن يبقى طلب البحث في الحالة نفسها ، إما كبديل ، وإما كطلب مسبق لتجربة مماثلة .

في هذه الحالة ، بدلاً من توجيه أسئلة حول مقاصد أو توقعات للسلوك في أوضاع افتراضية ، يفضل تحليل الوضع الحاضر على نحو معمق قدر الإمكان ، وذلك لتوضيح معايير الحكم المستخدمة ، وعدم الكفايات التي نشعر بها ، والحاجات التي نعبّر عنها . وإذا حصلنا



على كل هذه المعلومات إزاء الوضع الحاضر ، فلها الحظ بأن تكون أكثر واقعية من ردات الفعل إزاء أوضاع افتراضية . من جهة أخرى فهذه الأخيرة لا يمكن تجنّبها بشكل مطلق : يمكنها في عدد من الحالات أن تكوّن كواشف للمواقف التي يهمنا معرفتها . ببساطة ، لا يتوجّب على التوقعات أن ترتكز عليها مباشرة .

### ٦ ـ الاختبارات المسبقة للاستمارة

عندما تحرر النسخة الأولى من الاستمارة ، أي عندما تثبّت صياغة كل الأسئلة وتنظيمها ، بصفة مؤقتة ، فمن الضروري التأكد بأن الاستمارة هي جيدة للتطبيق ، وبأنها تجاوب فعلياً على المشاكل التي يطرحها الباحث . لأجل ذلك ، فإن سلسلة من التحقيقات الأمبيريقية تكون ضرورية . إنّ مجمل هذه التحقيقات هو الذي يشكل الاختبارات المسبقة ، حيث يجب ألا نرى فيها ببساطة محاولة لتطبيق الاستمارة على نطاق ضيّق ، تلك المحاولة التي لا تمثل إلا أحدى العمليات الممكنة . فتبعاً للمشاكل التي تطرح ، والنقاط التي نريد التأكد منها ، نساق للاستعانة بتقنيات مختلفة ؛ فعندما تحرّر الاستمارة ، يمكننا أن نستفهم ـ عن النقاط التالية :

ـ هل كل الأسئلة مفهومة ، هل هي مفهومة بنفس الطريقة من الجميع ، وبالطريقة المتوقعة من الباحث ؟

ـ ألا يبدو أن عدداً من الأسئلة مفرط في الصعوبة ؟

ـ هل لوائح الأجوبة المقترحة عن الأسئلة المغلقة تغطي كل الأجوبة الممكنة ؟

ـ هل كل الأجوبة مقبولة من المستجوَبين ؟ ألا يوجد منها ما يثير الكثير من الرفض غير المستخدم ؟

ـ هل تنظيم الأسئلة مقبول ؟ ألا يوجد الكثير من حالات عدم التواصل والأحاديث المتهافتة ؟ ألا يخشى من أن تؤثر بعض الأسئلة على أجوبة الأسئلة اللاحقة ؟

ـ ألا توجد اسئلة غير مفيدة ، إما لأنه تنقصنا معلومات إضافية لتفسير الأجوبة ، وإما لأن غالبية المستجوَبين تقريباً ستعطي الجواب نفسه ؟

ـ كيف يستجيب المستجوَبون لمجمل الاستمارة ؟ ألا يجدونها طويلة جداً ، مملة ، صعبة ، غير متحفظة ، ومنحازة ؟

خارج الاستمارة نفسها ، يمكننا توجيه أسئلة حول طريقة اختيار العينة ، وإقامة اتصال مع المستجوَبين المقبلين ، حول شروط ملء الاستمارة ، الخ .

على التقريب ، يجب تمييز مرحلتين في الاختبار المسبق للاستمارة . الأولى تتناول كل سؤال بحد ذاته ، والثانية تتناول الاستمارة في مجملها وشروط تحقيقها .

تتم المرحلة الأولى مع عدد صغير من الأشخاص ( عشرة أشخاص يمكن أن يكفي أحياناً ) ، باختيارنا على نحو تفضيلي مستجوَبين ينتمون إلى وسط مختلف عن وسط مؤلفي الاستمارة . ونطرح عليهم الأسئلة كما صيغت ، ولكن نطلب منهم أجوبة موسعة ، مشروحة ، وملاحظات حول المعنى الذي يعطونه للسؤال . قد يكون ذلك مقابلة صغيرة غير موجهة بحيث قد يصبح السؤال فيها هو التعليمات .

عندما يكون اغلاق سؤال متوقعاً ، فإننا سنتمكن ، خلال هذه المرحلة ، أن نبدأ بتوجيهه بشكل مفتوح ، وأن نسجّل الجواب الكامل ، ومن ثم نبين لائحة الأجوبة المتوقعة ، طالبين اختيار جواب منها . ذلك سيسمح بتقدير التوافق بين نموذجي الأجوبة ، وبمعرفة الأحاديث التي تتوافق مع كل جواب من الأجوبة المقترحة . وسندرك كذلك ما إذا كانت اللائحة غير كافية ، أو ما إذا أوحت بأجوبة لم يفكر بها المستجوَب عفوياً . وعندما نتردد بين شكلين لنفس السؤال ، فإن اختباراً مسبقاً لهذا النوع يمكن أن يقدم عناصر للاختيار . ومع أن إحدى خصائص هذه المرحلة هي أن نحصل من المستجوَبين على أجوبة أكثر تفصيلاً من تلك التي نحصل عليها أثناء التحقيق النهائي ، يجب أن نحرص على ألا « ندفعهم » كثيراً . فحثّنا لهم على التفكير بالأسئلة، وعلى شرح أجوبتهم، وتحرير ردود فعلهم، يخشى من أن نثير عندهم موقفاً مختلفاً عن موقف شخص نطلب منه الإجابة عن استمارة مغلقة، وأن نقوده بالتالي إلى مستوىً للفهم، والتفكير والنقد مرتفعٍ على نحو واضح جداً.

المرحلة الأولى هذه للاختبار المسبق للاستمارة تدلّنا كيف تُفهم الاسئلة والأجوبة ، وهي تسمح لنا بتجنّب أخطاء في المفردات أو في الصياغة ، وبتوضيح حالات الرفض ، وحالات عدم الفهم والالتباسات . ولكن ذلك لا يؤكّد لنا قبول الاستمارة في مجملها ، ولا توافقها الجيد مع حاجات البحث . وللتحقق من النقطة الأخيرة هذه ، قبل الشروع باستقصاءات امبيريقية ، يمكننا أن نبدأ القيام بمشروع كامل للتفحص ، أي أن نتوقع تفصيلياً كل العمليات التي سنجريها على الأجوبة ، عندما يتم الحصول على هذه الأخيرة ؛ ومن الأفضل أن نجهد انفسنا في كتابة كل نماذج النتائج التي نرغب في الحصول عليها ، مدوّنين في كل حالة قيماً وهمية ، ولكن محتملة . وهذا التمرين ، مع أنه ممل كثيراً أحياناً ، فهو يسمح بإدراك عدد من حالات النسيان (١٣) . وسنتحقق مثلاً بأن الأجوبة عن أي سؤال تكون مستحيلة التفسير إذا لم يكن بحوزتنا ، فضلاً عن ذلك ، معلومات إضافية لم نفكر بالحصول عليها ، لانها لم تكن تقدم فائدة بحد ذاتها . إن بناء نماذج وهمية يؤدي أيضاً إلى التساؤل كيف سنفسر النتائج غير المتوافقة مع الفرضيات ، وذلك ما يمكن أن يوحي بفرضيات جديدة ، تؤدي ، بدورها إلى توجيه أسئلة أخرى . وسنتمكن من أن ندرك أيضاً بأن بعض الأسئلة هو غير مفيد ، إما لأنه يتطابق مع اسئلة أخرى ، وإما لأن المعلومات التي يحملها هي بدون فائدة .

عندما استبقنا هكذا الفرز وعدّلنا في الاستمارة إذا ما كان هناك من تعديل ، وعندما تأكّدنا بأن كل سؤال هو مقبول ، فلننتقل إلى محاولة على نطاق ضيق ، في شروط



متشابهة إذا أمكن مع شروط ملء الاستمارة النهائي . ليس المقصود الآن هو التحقق فقط من بعض النقاط المحددة ، ولكن أن نمتحن في الوقت ذاته الاستمارة ، وطريقة تصنيف العينة وفريق الباحثين .

عندما تكون لدينا الوسائل ، من الواجب استجواب خمسين شخصاً على الأقل ، وسنتمكن كذلك من تقدير نسبة الرفض ، ومن إدراك الطريقة التي يستجيب بها المستجوَبون على الاستمارة ، إذا لم يطرح تنظيم الأسئلة مشكلة . وسيعطي تحليل أولي للنتائج الحاصلة إمكانية تقدير قيمة عدد من الفرضيات ، أو رسم عدد من التفسيرات ، وهذا قد لا يكون إلا على وجه التقريب . وأثناء سير البحث النهائي ، سنتمكن من كسب الوقت بتحليل الأجوبة عن الأسئلة المفتوحة وذلك لتحضير الترميز ، أو للتحقق ما إذا كانت الأجوبة عن اسئلة الموقف تسمح جيداً ببناء السلالم المتوقعة .

سنتمكن هكذا من التحقق من وجود أسئلة يجيب عنها كل المستجوَبين تقريباً بنفس الطريقة ، وهذا ما يجعلها قليلة الفائدة للقيام بتحاليل أكثر دقة ، بالمطابقة مع اسئلة أخرى . ذلك يمكن أن يعود إما لاتفاق حقيقي ، في حالة يكون السؤال فيها غير مجد ؛ أو لعدم مهارة في الصياغة توجه المستجوَبين نحو جواب من الأجوبة . يتوجّب إذن تصحيح الطريقة التي يطرح بها السؤال .

في نهاية البحث المسبق هذا ، من المفيد جداً ، بالنسبة للباحث ، أن يتقابل مع الباحثين ، الذين باستطاعتهم أن يشيروا إلى الصعوبات التي التقوا بها ، وأنواع الرفض التي اعترضتهم ، وحالات عدم الفهم التي اعتقدوا بأنهم أكتشفوها عند المستجوَبين ، وردات فعل بالضجر أو بعدم الصبر الخ . غير أننا نتعرض للخطر إذا دفعنا بعيداً هذه المحادثات ، بالتوقف أكثر مما قد يلزم عند حالات نادرة ومعزولة .

تشكل الاختبارات المسبقة التي وصفناها مرحلةً طويلة ومكلفة ، وهي غالباً تتعارض مع الميزانية العامة للبحث . ويتوجب أحياناً إيجاز أو إلغاء مثل هذه المرحلة ، وإن نرضى بدلالات موجزة حول بعض النقاط ، إنها مسألة استخدام قصوى للوسائل التي بحوزتنا . ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه عندما يبدأ العمل الفعلي حقلياً ، فإننا ندخل في مرحلة لا بد منها . حتى إذا أدركنا عدداً من الأخطاء ، فلن يكون ممكناً تصحيحها على الأغلب ، إلا إذا بدأنا بالعمل من جديد .

## الفصل الرابع

### المراجع والهوامش

(١) إلا أنه يجب عدم فهم هذا الطلب بالمعنى الحرفي : إذا كان من الضروري فعلياً أن يكون الاستخدام الاحصائي المقبل ومتطلباته حاضراً دائماً في الذهن ، فيجب أيضاً أن نعنى بجعل الاستمارة

مقبولة ، وحتى إذا كان ذلك ممكناً ، أن نجعلها مقبولة بالنسبة للمستجوَب . يمكننا مثلاً أن نطرح عليه سؤالاً مفتوحاً يسمح له بأن يعبّر بحرية ، حتى ولو اعتقدنا بأن الأجوبة ستكون قليلة الاستعمال .

(٢) لم ينفّذ أبداً هذا الشرط . بعض الأسئلة ، مثلاً ، ليس لها معنى الا لجزء من العيّنة ( اسئلة حول الزواج مثلاً ، لم يكن من الممكن طرحها إلا على أشخاص متزوجين ، أرامل أو مطلّقين ) . وكذلك أيضاً ، فحين نبني استمارات « بشكل شجرة »، فإن بعض الأسئلة تُطرح تبعاً لأجوبة عن الأسئلة السابقة . بالنسبة لكلٍ من هذه الحالات ، التي غالباً ما لا يمكن تجنّبها ، يجب أن نتساءل عما إذا كانت هذه التغيرات لا توشك أن تؤثر على أجوبة الأسئلة المشتركة التالية ، وعلى المقارنة بين المجموعات أيضاً .

(٣) من البديهي أن كلمة « شيء » هنا غامضة ، فهي تعني الأشخاص والآراء ، والأوضاع . الخ .

(٤) الانطباع مبرر تماماً غالباً . وسوف نرى لاحقاً بأنه يمكن لاختيار الأجوبة المقترحة أن يؤثر بقوة على الجواب المعطى .

(٥) اننا لا نتقيّد هنا بالأحداث الفريدة بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي التي لا تحصل إلا مرة في حياة الفرد ، ولكننا نجمع تحت هذه الكلمة كل الأحداث أو النشاطات النادرة أو غير العادية . وإذا كان بعض الأحداث لا يمكن تصنيفها بدون غموض كأحداث فريدة أو متكررة فإن ذلك ليس مهماً .

(٦) الاحتياط الأخير هذا ضروري عندما لا تكون الدورية الأسبوعية هي ذاتها في مجموعات اجتماعية مختلفة ، كالخروج مساء الجمعة ، مثلاً ، أو كون أن العمل هو يوم السبت أو يوم الأثنين ، وذلك يختلف تواتره عند مختلف الفئات الاجتماعية ـ المهنية . إن طريقة قضاء مساء الثلاثاء أو الأربعاء تتعلق بوجود الأولاد ، الخ .

(٧) من المفيد أن نبين أن المؤلفين قد وجدوا مدة الملاحظة غير كافية ، مع أنها تبدو طويلة جداً : « . . . إننا لا نعرف إلا جزءاً صغيراً عن حياة أسرة ، وليس حياة الأسرة كلها » .

(٨)في هذه الحالة الخاصة ، العلاقة ليست توافقية : الخروج بالسيارة هو عموماً شرط ضروري ، ولكن غير كافٍ للنزهة في الهواء الطلق . قد لا يتوجب إذن تحليل هذه المعطيات بواسطة معامل الارتباط أو التداعي ، الذي يفترض علاقة تماثلية ، ولكن يجب التحقق من وجود تورّط . غير أنه يمكننا ملاحظة نفس عدم التماثل بين التردّد على السينما والتردد على المسرح ، مع أن تفسير التورط لن يكون ذاته ( حول التحليل لعلاقات غير متماثلة ) .

(٩) كان هذا البحث يشمل بعض الأسئلة الهادفة إلى التحقق من مستوى المعلومات لدى المستجوَبين ، وقد كان مفيداً أن نعرف إذا كانت التوزيعات المقترحة بواسطة الأشخاص المطلعين جيداً تختلف عن توزيعات الباقين ، وكيف . ولكن هذا التحليل ، حتى ولو أجري ، فهو لم يُنشر .

(١٠) إلا أنه ، حول نقطة ما ، يمكننا أن نأخذ من هذه النجاحات استنتاجات أكثر عمومية : إنها تبين أن طرق تصنيف العينة المستخدمة مرضية ، وبأننا فعلياً قادرون على تكوين عينات ممثلة للمجموعة السكانية من الناخبين ، بواسطة الدمج بين استبار مناطقي sondage aréolaire وطريقة الحصص .



(١١) وكذلك يمكن نقد هذا السؤال لأنه يحتوي على فكرتين ، كما سنلاحظ فيما بعد وهو ما نعمل على تجنّبه .

(١٢) المعامل W المسمى معامل الاتفاق ، يسمح بالتحقق من الفرضية بأن كل المجموعات هي متساوية الإمكان في الحدوث، إذن من غير المفيد البحث عن نظام ممثل . وإذا ما رفضت هذه الفرضية ، فإن ترتيب المراتب الوسطية يمكن أن يعتبر ، بحذر كنوع « للمرتبة الوسطية ». وإذا لم نتمكن هكذا من تلخيص نظام التفضيل لدى مجموعة سكانية، فستتمكن من تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعات أكثر تجانساً ، ومن أن نتحقق إذا كنا داخل كل واحدة منها ، نلاحظ وفاقاً أعلى .

(١٣) إنه كذلك الذي يسمح بتحديد حجم العينة الضرورية .

# الفصل الخامس

## سير البحث

### ١ - شروط التحقيق

### ١.١ - الأمكنة

ان اختيار التقنية والشروط التي يحصل فيها البحث ليست مستقلة . وتتعارض المقابلة غير الموجهة مع الاتصالات في الشارع أو في أمكنة أخرى حيث المستجوَبون يمرّون ، ولا نبني استمارة بنفس الطريقة حسب الأسئلة التي سيوجهها الباحث ، الذي سيُدَوِّن الأجوبة ، أو أننا نترك للمستجوَب نموذجاً سيملؤه بنفسه . إلا أن الآراء تتلاقى لتقدّر أنه ، كيفما كانت التقنية المعتمدة ، فإن البحث في منزل المستجوَب هو الذي يؤمن الشروط الفُضلى . لدينا بشكل عام ، وقتٌ كافٍ ، ويشعر المستجوَبون بارتياح ، ويمكننا تقليص مخاطر الازعاج أو الاصغاء ، حتى الحد الأدنى ، والسيئة الوحيدة التي تذكر تكمن في الصعوبة الـ؟ نجد فيها غالباً المستجوَب وحيداً ؛ وقد نشعر بالحرج إذا حاولنا الانفراد به ، طالبين من قرينه ترك الغرفة ، ويمكن أن يكون ذلك صعباً في بعض المساكن الضيقة لأنه من المحتمل جداً أن تُغيَّر بعض الأجوبة بسبب حضور شخص ثالث ، خاصة إذا كان قريباً . تطرح الأبحاث في أمكنة العمل الكثير من المشاكل . في الحدود التي يتوجب فيها على المستجوَب بشكل عام الحصول على ترخيص من الإدارة التي يمكن أن يُعتبر كمستخدم فيها . إن مخاطر الازعاج ، من أن يكون عندنا زملاء يصغون لما يُقال ، مهمة مع أنه أحياناً يمكننا أن نقلّلها بجعلنا البحث يحصل في غرفة خاصة ؛ ولكن ذلك يعزز الانطباع بأننا قمنا بالبحث من أجل الإدارة . وإذا ما استجوبنا أشخاصاً في مكان عملهم ، فإنهم يتحددون في إطار دورهم كعمال ، ويجب إذن ، في نطاق الممكن ، ألاّ نقوم بذلك إلا عندما يكون موضوع البحث مرتبطاً فعلياً بالنشاط المهني أو بشروط العمل .

في كل مكان آخر ، يجب أن نرضى باستمارات مختصرة ، لا تزيد مُدَّتها عن عشر دقائق ، بل أن تكون بوضوح أكثر قصراً إذا لم تكن لدينا إمكانية الجلوس . فالاماكن العامة ، كالمقاهي أو الحدائق العامة ، حيث يمكن أن نبقى فيها وقتاً طويلاً بدون نشاط محدد ، مناسبة على قدر كافٍ : لا تكون حالات الرفض كثيرة هناك ، ولكنْ من المستحيل الحصول على العزلة المرغوب فيها ، فهناك أشخاصٌ آخرون يمرّون ، يقتربون ، يعلّقون على ما قيل . إضافة إلى

الضجة التي قد تصبح مزعجة جداً حينما تُسجّل المقابلة آلياً . أخيراً ، من البديهي أن تكون المجموعات السكانية التي تتصل بها هناك خاصة جداً . والأمكنة التي ننتظر فيها ، كقاعات الانتظار في المحطة أو اروقة الادارات هي أمكنة سيئة لإجراء أبحاث . فالأشخاص هناك مهيَّأون بالطبع ، ولكن ، إضافة إلى استحالة العزلة ، فهم يتوتَّرون بسهولة ، ويخشون فقدان دورهم ، وفوق ذلك ، فالقبول بالإجابة يعني الاعتراف بأننا سننتظر طويلاً ، وهذا هو الازعاج بعينه ؛ وعموماً فالامكنة التي تكون مدعاة للاضطراب نادراً ما تصلح لإجراء المقابلات . عندما تتطلب طبيعة المشكلة المطروحة تصنيفاً للعيِّنة في الميدان ، وفي آن معاً مقابلة أو استمارة طويلة ، يمكن أن نرضى باتصال أوّل ، طالبين ببساطة موعداً في منزل المستجوَب . والسيئة الوحيدة هي أن البعض يحذرون من هذا المجهول الذي يطلب عناوينهم ، ويرفضون ، أو حتى أنهم قد يُبلّغون عنه رجال الشرطة .

## ٢.١ ـ الاتصال

إن شخصاً مجهولاً ينزل إلى الشارع ، أو يقرع باباً ، حظّه كبير بأن يلاقي ردة فعل حذرة ، ويتوجّب عليه اذن وبشكل مباشر أن يوضح لماذا هو هناك ، وماذا ينتظر . ويُفضّل ، في هذا السياق ، استخدام كلمة « استبار » ، التي بدأت تعرف من جمهور واسع ، على كلمة « تحقيق » التي تدعو معانيها البوليسية للحذر .

عندما نملك قاعدة للتحقيق تشير إلى اسماء وعناوين الاشخاص المنوي استجوابهم ، فالاعلان عن وصول الباحث بواسطة رسالة يُسهّل إلى حد بعيد الاتصال الأول . وقد يتوجّب على هذه الرسالة أن تشمل اسم وعنوان مؤسسة الباحث وتوضيحات حول هدف البحث ، وعند الاقتضاء الفترة التي تستغرقها المقابلة . ويمكن إضافة أننا نضمن عدم تسمية الشخص الذي يجيب وتأكيد أنه ليس لدينا شيء للبيع . وإذا كان لدى الشخص المستجوَب هاتف يمكننا استخدامه للحصول على موعد ، ولكن ذلك لا يتعلق بداهةً إلا بمجموعة سكانية ضيّقة .

حينما تنقصنا قاعدة للتحقيق ، ويكون علينا الارتداد إلى مقابلات في الشارع أو إلى مقابلات من منزل لمنزل ، فمن الجلي أن تزداد صعوبة الاتصال ، ويتوجب ان نتمكن من إعطاء كل التعليمات الضرورية قبل مغادرة منزل المستجوَب . ومع أننا لم ننجح إلا نادراً ، حتى الآن ، في إعطاء تعليمات منظّمة بخصوص هذا الموضوع ، فمن المؤكد أن يفضّل قبول باحثين على غيرهم .

من الصعب تحديد ما سنقوله للمستجوَب المقبل ، عن هدف البحث والمواضيع التي سنتناولها . وقد تتطلب الأدبيات من الأشخاص المتصل بهم قبول أو رفض الاجابة وذلك بملء معرفتهم للوقائع . ولكن ذلك صعب أحياناً لأسباب متعددة . منها ، أن بعض الزبائن يحرصون على ألا نعرف بأنهم طلبوا بحثاً حول موضوع ما . أكان المقصود مؤسسات صناعية تخشى أن تقدم إلى منافسيها بعض المعلومات عن استراتيجيتها التجارية ، أم إدارات تخشى من



عواقب سياسية ؛ فشروط السرية عند هذا النموذج متوافرة . ويمكن لأهداف محض علمية ، وحتى الهدف الحقيقي للبحث ، أن تتعارض أيضاً مع ما بيَّناه من حال المستجوَبين الذين نعمل على استجوابهم . وهو ما رأيناه خصوصاً فيما يتعلق بتعليمات المقابلات غير الموجهة ؛ فتناولنا في البداية مواضيع واسعة جداً ، كي نتمكن ، من ثم ، ان نضع في هذا السياق ما سيقال حول نقاطٍ أكثر تحديداً ، ولكي نعرف كذلك ما إذا تناولنا هذه النقاط عفوياً . من البديهي أنه إذا أعلنّا في الحال الهدف النهائي للبحث ، نختصر المراحل المتوقعة ونجعل الاستراتيجية التي كنا قد تبنّيناها غير مطبَّقة . فإذا بيَّنا ذلك أيضاً بوضوح للمستجوَب الذي نعمل على استجوابه ، فإننا نتعرض لحثّه على الادلاء بحديث موجه على نحو خاص إلى « الزبون » ، تحت شكل غياب للانتقادات وللمطالب المنظمة وذلك حسب الحالة . وليست تلك المصاعب خاصة بالمقابلات ، فهي ذاتها في الاستمارات .

كيفما كان الحل الذي يتبنَّاه الباحث في مواجهة هذه المتطلبات المتناقضة ، فالمهم هو ترجمته بتعليمات واضحة جداً تُعطى للباحثين وذلك لتأمين ثبات شروط تحقيق البحث . وعلى الباحث معرفة ما يتوجب عليه قوله بدقة ، والأجوبة التي يعطيها للأسئلة المتوقعة ، والطريقة التي يتجنب بها هذه الأخيرة إذا ما كان ذلك ضرورياً ، وما يمكن أن يقوله في نهاية المقابلة . إن طريقة تجنّب بعض الأسئلة يمكن أن تقوم بالفعل على القول بأننا سنجيب عنها فيما بعد ، ويجب القيام بذلك بالتأكيد . ولكنْ ، لنشر إلى أن عدداً قليلاً من الأشخاص ، حتى وإن قبلوا بالتجاوب مع البحث ، فهم يظهرون فضولية كبيرة . وعلى الباحث أن يُعرِّف بوضوح بالغ الأدوار العائدة للباحث وللمستجوَب : إذا كان المقصود مقابلة غير موجهة ، فعلى المستجوَب أن يعرف بأنه لن تُوجه اليه اسئلة . وتتطلب الاستمارة قدراً أقل من الدقة المسبقة ، لأنها تتوافق أكثر مع ما ينتظره مجمل المستجوَبين تقريباً .

حينما يحصل تصنيف العينة بواسطة طريقة الحصص ، على الباحث ، قبل البدء بالمقابلة أو الاستمارة حصراً أن يتأكد من أن الشخص الذي أمامه ينتمي بالتأكيد إلى أحدى الفئات التي يتوجّب عليه استجوابها . ومن غير المستساغ أحياناً أن يشرح الباحث ، خاصة الذي تعرض لحالات رفض عديدة والتقى أخيراً بشخص عنده الاستعداد للاستجواب ، أن يشرح له بأنه لا يستطيع استجوابه .

## ٣.١ ـ سير البحث

يتحدّد سير البحث بكل ما قلناه حول المقابلات والاستمارات : يجب على التعليمات وقواعد المقابلة غير الموجهة ، ودليل المقابلة المركّزة ، والاستمارة ، ان تدل الباحث من حيث المبدأ على كل ما عليه القيام به . ويجب على التعليمات التي نعطيها له أن تتناول أيضاً حالات نادرة نسبياً ، كتلك الحالة التي يطلب فيها المستجوَب تفسيرات ، لأسئلة لم يفهمها ، ثم يوجه بدوره للباحث أسئلة حول آرائه الخاصة ؛ وإذا كان المقصود سؤالاً يتعلق بواقعة ، فيجب

معرفة ما إذا كنّا نقبل أو لا بأن يساعد المستجوَب ذاكرته باللجوء مثلاً إلى أية وثيقة ، ومفكـرة ، أو أن يطلب الجواب من شخص آخر .

يبدو أن هذا الإلحاح حول دقّة التعليمات للباحثين على نحو مبالغ فيه إلحاح صارم ، ويحثّهم على سلوك اصطناعي غير متكيف مع بعض الأوضاع . أوليس من الأفضل ، في بعض الحالات ، ترك الباحث يحكم على الاستجابة الضرورية ، وعلى التصرف الأكثر تناسباً مع الشخص الذي يقابله ؟ ألن تكون المعلومات المجموعة أكثر غنى ؟ صحيح أن لكل قاعدة حدودها ، وتوجد حالات يكون الابتعاد عنها مفيداً بالتأكيد . وإذا فهم مستجوَب سؤالاً على نحو سيّء ظاهرياً ، فإنه لا يُجدي نفعاً أن نوحي بأننا لم ندرك ذلك ، وأن ندوّنه ونتابع كما لو أن شيئاً لم يكن ، إلا أن حالاتٍ كهذه هي ، بالإجمال ، نادرة ، ويفضّل التّعرض لهذا الخطر على التعرض للخطر المقابل ، الذي قد يجعل من كل مقابلة أو استمارة مقابلةً واستمارةً مختلفتين عن غيرهما ، والذي يزيل كل مقارنة ، من خلال تغير شروط تحقيق البحث .

لأسباب جلية ، تُسجل آلياً على نحو دائم تقريباً المقابلاتُ غير الموجهة أو المركّزة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بما قيل على نحو كامل من المستجوَب كما من الباحث ؛ ويمكن لهذا الأخير ، إذا ما تحرر من همِّ أخذ الملاحظات ، ان يركّز كل انتباهه على ما قيل وعلى مراقبة ردود فعله الخاصة ، وأحياناً نستخدم أيضاً آلة التسجيل في استمارات مختصرة جداً نحققها في الشارع أو في مكان عام ، حيث المستجوَبون على عجلة من أمرهم . ويسمح التسجيل بكسب الوقت أكثر من تدوين الأجوبة حتى وإن كان يعود إلى وضع علامات في الخانات . ولكنَّ الضجة المحيطة تأخذ عند الاستماع أهمية كبيرة ، وهذا ما يجعل الأجوبة غير مسموعة . ويحدث هذا الخطر دائماً في الهواء الطلق أو في أمكنة عامة ، ولكنْ ، يمكن لمكبرات صوت موجّهة أن تُضعفه . ومع ذلك ، تكمن السيئة الأساسية لآلة التسجيل في التأثير الكابح الذي تمارسه على المستجوَب . فالبعض يرفضها ، خاصة المستجوَبون بصفةِ رجال سياسة أو موظفين كبار ، مديري مشاريع ، لأنهم يخشون من أثر ما سيقولونه . حتى ولو قبل أحد المستجوَبين بآلة التسجيل ، فمن المحتمل أن يطلب من الباحث أن يقطع التسجيل لحظةً ، مثلاً عندما يتهم شخصاً آخرَ ويسميه ، أو حين يوجه انتقادات لاذعة . ان محادثةً ، لا بل مونولوجاً ، أكثر حرية ظاهرياً ، يمكنه ، بعد نهاية مقابلة صريحة ، وحين نوقف عمل آلة التسجيل ، أن يستمر باظهار التأثير الكابح الذي يمكن أن يتدخل . ولكن يمكنْ أيضاً أن يُعزى ذلك جزئياً إلى مظهر وضع المقابلة الواضح جداً ، وليس فقط الى وجود آلة تسجيل . فالقيام بتجربة قد سمح بمقارنةِ أوضاع مع آلة تسجيل أو بدون آلة تسجيل . كان الأمر يتعلق باستمارة وقائعية تتناول نقاطاً كانت المطابقات بصددها تسمح بتقدير دقة الأجوبة . إجمالاً ، أعطى الوضعان نفس النتيجة ، غير أن تحليلاً اكثر دقة ، بيّن ، بوجود آلة تسجيل ، أن الفئات الاجتماعية الدنيا كانت تعطي أجوبة أكثر دقة من دونها ، بينما كان العكس يحصل بالنسبة للفئات العليا . ومنذ وقت قليل ، حاولنا تكملة التسجيل الصوتي بتسجيل للصورة يسمح بالتقاط الحركات ، ووضعية الأجسام ، والايماءات . ولكنْ حتى الآن قلّما وجدنا طريقة تقيم



وزناً لهذه المعلومات الإضافية غير الاعتماد على انطباعات تبقى دائماً خاضعة للشك .

## ٤ . ١ ـ الاستمارات المدارة ذاتياً والأبحاث بالمراسلة

لقد قبلنا في كل ما سبق أن يوجه الباحث الأسئلة . إنها الطريقة المستخدمة على الأغلب وهي تلك التي تسمح بالسيطرة على الوضع على نحو أفضل . ولكنْ ، يمكننا أيضاً أن نرجع الاستمارة الى المستجوَب ، أو أن نرسلها له بواسطة البريد ، طالبين منه قراءة الأسئلة والإجابة عنها كتابة . وبشكل عام ، اننا نختار هذا النمط من التحقيق لأسباب اقتصادية : إرسال استمارة هو أقل تكلفة بالطبع من اجر يتقاضاه باحث، ولكن ذلك يظهر سيّئات كبيرة، سنراها لاحقاً . والأسباب المالية ليست هي الأسباب الوحيدة ؛ اننا نلجأ أيضاً للاستمارة المدارة ذاتياً auto — administré عندما يمكن للاسئلة أن تُربك المستجوبين ؛ فمن الأفضل تجنيبهم التحدث عن ذلك ، وتركهم يجيبون كتابةً . إنه الرأي الذي تبنّته I. F. O. P بالنسبة للبحث الكبير الذي أجري حول السلوك الجنسي للفرنسيين . وبعد أن يوجه الباحث المجموعة الأولى من الأسئلة المكوّنة من أسئلة عامة وأخرى لاستطلاعات الرأي ، فإنه يترك للمستجوَب استمارة تتناول على نحو اكثر دقة ممارساته الجنسية . وعندما تُملأ الاستمارة تُوضع في مغلّف مختوم ، وتُدخل في صندوق الاقتراع . وهكذا تُحفظ السرية بالنسبة للباحث ، ولكن ثمة إشارات تسمح ، خلال الفرز ، بمقارنة الاستمارتين العائدتين للشخص نفسه . وقد استعملت التقنية ذاتها خلال الاستبارات حول النوايا الانتخابية لتأمين سرية الأجوبة ، ولتصوّر وضع الاقتراع جيداً في آنٍ معاً . ولكنْ، هنا أيضاً، ينبغي أن يكون بمقدورنا الربط بين الجواب المدخل في صندوق الاقتراع مع ما نعرفه من جهة أخرى عن الشخص المستجوَب: جنسه، عمره، مهنته ، موقفه السياسي ، الخ . وإلا ، فليس باستطاعتنا الحصول إلا على نتائج إجمالية ، ولا باستطاعة أي تحليل أن يكون ممكناً . نفعل ذلك ، دون أن يدركه المستجوَبون ، بواسطة لون أوراق الاقتراع أو لون المغلّف أو بواسطة إشارات سرِّية موضوعة على هذا الأخير . وهكذا ثمة خداع ، حتى ولو تمكنّا من الحكم بعدم خطورته ، وهناك مستجوَبون يدركون ذلك ويثيرون إشكالات حول هذا الأمر . ولا يمكن لاستمارة مدارة ـ ذاتياً أن تكوّن بنفس الطريقة إلا عندما يطرح الباحث الأسئلة . وبالفعل يحتفظ المستجوَب بإمكانية قراءة كل الاستمارة قبل أن يبدأ الإجابة ويعود إلى سؤال سبق وجاوب عنه ، ويصحح ردة فعله الأولى ، ويترك سؤالاً مربكاً على أن يعود إليه لاحقاً ، ويتكلم عن ذلك مع أشخاص آخرين عند الاقتضاء ، الخ . تُطرح إذن مشكلة اختيار ترتيب الأسئلة على نحو مغاير تماماً . ولا نستطيع ، كما قد يمكن أن نفعل على نحو آخر ، البدء بأسئلة عامة ، ثم تركيز الانتباه على نقاط خاصة ، لأنه يمكن للمستجوَبين أن يروا جيداً الأسئلة الأخيرة قبل الإجابة عن الأسئلة الأولى . وثمة بالتالي بعض خطط الاستجواب التي يمنع حصولها هذا النمط من التحقيق .

وينبغي الحذر كذلك من أن اللغة المكتوبة لدى بعض الأفراد ليست مألوفة ؛ وليس المقصود بذلك الأجانب وحدهم الذين لا يقرأون جيداً لغة البلد ، ولكن أيضاً الأشخاص

الذين هم على مستوىً متدنٍ من الثقافة . فالمطلوب إذن لغة أو تراكيب بسيطة جداً . ونتجنب للسبب ذاته ، في حدود الممكن ، أسئلةً مفتوحة لا يمكن لغالبية أجوبتها إلا أن تكون في غاية الاختصار . وكذلك نتجنّب الاستمارات التي لها شكل شجرة ، والأسئلة المتشعّبة questions filtres ، وكلّ ما يمكن أن يؤدّيَ إلى خطأ أو سوء فهم . ينبغي للتعليمات أن تكون دقيقة بشكل خاص . مثلاً يجب أن نحدد بوضوح كبير إذا ما كنا نطلب وضع علامة على الجواب الصحيح أو شطب الجواب السيِّء . كما ينبغي للقيام ببحث بواسطة المراسلة ، وهو الشكل الاقل كلفة أن نحصل على لائحة عناوين ، على قاعدة للتحقيق . وإذا عدنا إلى طريقة الحصص فعلى الباحثين على الأقل الانتقال من منزل إلى منزل أو الاتصال بأشخاص في الشارع يتركون لهم الاستمارة مع مغلف ـ إجابة . وإذا قمنا أحياناً بتصنيف للعينة ميدانياً ، وإذا كانت الاستمارة قصيرة جداً ؛ فإننا نستطيع جمع الاستمارات المملوءة بعد دقائق . والسيئة الأساسية للأبحاث التي تتم بواسطة المراسلة هي النسبة القليلة جداً من الإجابات . هذه النسبة تتغير وفق المجموعة السكانية وفائدة البحث ويمكنها أن تنخفض حتى ١٠٪ . وكل الانحرافات التي رأيناها بخصوص حالات الرفض أو الغياب تصبح إذن خطيرة . ويمكن لرسائل تذكير أن تكون ناجعة . وكان من الممكن مثلاً ، في وضع هو حقاً ملائم على نحو خاص ( استجواب طلاب قدامى بواسطة باحثين من جامعاتهم بخصوص مهنتهم ) الحصول على نحو ٩٠٪ من الأجوبة بواسطة ثماني رسائل تذكير . ويمكن لطريقة تعميم الأجوبة الحاصلة عن طريق المقارنة بين الأشخاص الذين يسهل الوصول اليهم والأشخاص الأقل سهولة في الوصول اليهم ، التي رأيناها بخصوص حالات الغياب ، يمكن لهذه الطريقة أن تطبّق هنا وتسمح بتقويم الانحرافات جزئياً .

## ٢ ـ نظرة إجمالية لعلم النفس ـ الاجتماعي عن وضع البحث

### ١.٢ ـ وضع البحث كوضع اجتماعي

يوجه سؤال من الباحث إلى شخص معين بالقرعة ، أو مختار لأنه يمثّل خاصية ما ، وأنه بسبب الفضولية والخجل ، ولأنه لم يكن عنده شيء آخر للعمل ، لكي يكون له فرصة للتعبير عن ذاته ، ولأن الباحث كان لطيفاً معه ، أو ببساطة بسبب الجمود ، وافق أن يتكيف مع البحث . لذلك ، فهو أوقف اهتماماته المعتادة ، وابتعد عن اهتماماته الآنية . فالباحث وجّه اليه أسئلة مفيدة تقريباً وغير متوقعة أو محيّرة إلى حدٍ ما . وعندما يصل إلى سؤال ما ، يتردد الشخص المستجوَب ، فيعطي جواباً أوّل ، ثم يستدرك ، ويتمم ما قاله بتصحيحه . ويضع الباحث علامة في خانة ، ويدوّن عند الاقتضاء بعض الكلمات . من ثم تُكتب الاستمارة من جديد بشكل أرقام مدوّنة في نموذج ، يحوّل إلى ثقوب في بطاقة مثقوبة ، ويُدخل مع أجوبة كل المستجوَبين الباقين ، في ناظمة آلية حيث ستخرج رسوم التواتر . وما قاله الشخص المستجوَب يصبح عنصراً في مجموعة من التوزيعات أو الرسومات المتشابكة ، مع كثير من الأجوبة الأخرى . ويصبح المستجوَبُ « معطىً » ، إنه هناك ، تحت نظر الباحث . وكما قال تورين



( A . Tauraine ) ، تصرفنا وكأن « الآراء في الرأس كالفلوس في الجيب » : قد يكفي أن نذهب للبحث عنها هناك (١) . إن كل عالم اجتماع ، كانت لديه فرصةٌ أو همٌ بأن يستعرض بنفسه بعض الاستمارات ، كان مندهشاً بالتأكيد من التناقض ما بين غموض الأجوبة وتعقيدها ، ووضوح التوزيعات التي يعمل من ثم عليها والتي بواسطتها يمكننا أن نحسب المعدّلات الوسطية ،والنسب المئوية ، والعلاقات التبادلية ، وإجراء تحليلات عاملية أو استخدام طرائق أخرى مصطنعة . إننا ننسى بأن هذه « المعطيات » منتجة وليست مجمّعة ببساطة ، وبأنها نتيجة سيرورة وفي الوقت ذاته نقطة انطلاقها ، والمادة الأولية للتحليل . أن ننفي كل هذا « ما قبل » ، فإننا سنقول إذن بسرعة : « ٤٠٪ من العينة ذهبتْ إلى السينما على الأقل مرةً في الشهر الذي سبق البحث » (٢) وليس ، « أثناء استمارةٍ حول الخروج من البيت بعطلة ، وعلى سؤال مصاغ بطريقة ما ، ٤٠٪ من المستجوَبين أجابوا بأنهم ذهبوا إلى السينما مرة أو أكثر ، خلال الشهر الذي سبق البحث » .

هذا العزل للجواب بالنسبة للشروط التي بواسطتها حصلنا عليه له نتائج مهمّة . في فهم الاستمارة أو أثناء تحليل النتائج ، نفكر في الواقع على الأغلب وكأنّ كل المستجوَبين أجابوا « صحيحاً » ، أي أعطوا دائماً الجواب الذي كان بنظرهم الأكثر صحة . نوافق بأنه يمكن أن يخدع المستجوَب بسهولة ، ويمكن لذاكرته أن تخطىء ، كما يمكن عرضياً للسؤال أن يفهم على نحو سيِّىء ؛ ونحذّر من تجنّب بعض الأخطاء الفظّة ، في فهم الاستمارة ، ولكنْ نادراً ما يذهب نقد الأجوبة بعيداً .

مع ذلك ، نلاحظ « أخطاء » غريبة ، عندما نبذل جهداً في التحقّق من صوابية عددٍ من الأجوبة، حينما يكون ذلك ممكناً . مثلاً ، خلال بحث حول رحلات عمل ، قابلنا الأجوبة التي أعطاها المستجوَبون مع التنقّلات التي سجّلتها المحاسبة في مشروعهم . هكذا ، بمقدورنا التحقق من أنه إلى جانب الحذف أو الأخطاء حول التواترات التي لعلّ من الممكن اسنادها إلى ضعف الذاكرة ، فإن عدداً من الرحلات أشير اليها بأنها لم تجرِ استناداً إلى كل المطابقات ، وبلغ عددها ٢٠٪ من العدد الإجمالي للرحلات المعلنة . وستؤكّد لنا أعمال أخرى ، سنعود إليها لاحقاً ، وجود وأهمية انحرافات من الصعب اعتبارها كأخطاء بسيطة تحدث بالصدفة وبدون معنى .

على أثر ملاحظات كهذه ، فإن الثقة في صوابية الأجوبة الحاصلة بواسطة الاستمارة تعرضت جدياً للاهتزاز . وإذا حصلت الانحرافات حول نقاط مُعرّفة بوضوح بقدر ما عرّفت به رحلة ما ، كيف ستكون الأسئلة التي تتناول آراء ، والتي هي أقل تعريفاً بكثير ؟ وبدأنا ندرك حقيقة أن سير مقابلةٍ ، أو ملء استمارة تشكل أوضاعاً اجتماعية ، يتجاذب في داخلها على الأقل شخصان ، الباحث والمستجوَب ، يضاف اليهما عرضاً الحضور المضمر ولكن الفاعل ، لمنظمة البحث أو لزبونها ، بشكل تصورات صحيحة تقريباً يكوّنها المستجوَب .

بين الصفاء الساذج لعدد من مكاتب الدراسات التي تتجاهل كلياً المشكلة ، ورفض اولئك

الذين يؤكدون بحسم أنه يمكن للباحث الماهر أن يقول ما يشاء لأي كان ، يوجد مكان لأبحاث نفسية ـ اجتماعية تجريبية حول وضع البحث ، المعتبر كوضع اجتماعي ـ ليس كمعطى ، وليس بالضرورة ما قرره الباحث كان يتوجب أن يكون ، ولكنه وضعٌ يُبنى ، ويُعرّف ، و « يناقش » خلال سيره . منذ عدة سنوات ، يحاول عدد من هذه الأبحاث أن يوضّح المشكلة، وأن يبيّن الانحرافات المحتملة التي يمكنها أن تدخل ، وأن يقدّر أهميتها ، ويعطي بعض الوسائل لتجنّبها . وحتى لو أن استنتاجات هذه الأبحاث ليست واضحة بعد على نحو كافٍ ، يتبين بوضوح أن وضع البحث ليس وضعاً « حيادياً » ( من جهة أخرى ، هل يكون لذلك معنى في الحقيقة ؟ » ، وأن الأجوبة الحاصلة يتوجّب دائماً أن تكون بالنتيجة مفسّرة بالرجوع إلى هذا الوضع . وعلم النفس الاختباري طرح المشكلة منذ وقت طويل ، ووضع التجربة في المختبر دُرس على نحو معمق . بيّنا هكذا أن الوضع الذي يعرّفه المختبر هو ليس بالضرورة الوضع الذي أدركه وعاشه المستجوَب . من وجهة نظر الباحث ، مثلاً ، أخضع مختبر مستجوَبه لمصدر تأثير ، وانتظر منه أن يصغي للرسالة الموجهة إليه ، ثم بيّن رأيه ، بجدية . بالنسبة للمستجوَب يمكن أن يكون الأمر غير ذلك تماماً : إنه يشارك في تجربة أعدّها استاذه في علم النفس الاجتماعي ، ويكوّن فرضيات حول موضوع هذه التجربة وما يُنتظر منها ، ولعله يبحث عن التألق ، وعن استخلاص إرشادات ، ومن أجل أن يظهر نفسه في نطاق القاعدة المتبعة ، وأن يثبت أنه لا قيمة للطريقة الاختبارية ، انه يخاف مكيدة ويحاول أن يظهر نفسه بأنه اكثر مكراً ، ألخ . وهناك حيث المختبِر يحدد هدفاً للمستجوَب بأن يكون صادقاً في أجوبته ، فباستطاعة هذا الأخير ، إذا ما كان عنده استعداد ، أن يعمل على أن يكون الأكثر تعاوناً ممكناً ، ذلك ليس بالضرورة الشيء ذاته . إنّ للوضعين ، ذاك الذي أدركه المختبِر وذاك الذي أدركه المستجوَب ، حظاً قليلاً بالتطابق . يمكن أن يكونا أحياناً متقاربين على نحو كافٍ ، كي لا يبطلا كلياً الاستنتاجات ، ولكن ذلك ليس مؤكداً . إضافة إلى ذلك ، بيّنا أنه يمكن للمختبِر ، على الرغم من إرادته الحيادية ، أن ينقل لا إرادياً للمستجوَب فرضياته وتوقعاته ، وهو دون أن يدرك ذلك يعزّز بموقفه ، وارتفاع صوته ، أو اشارات أخرى أكثر فظاظة ، يعزز عدداً من التصرفات على حساب تصرفات أخرى . هذه الاستنتاجات التي لم نرسم إلا خطوطها العريضة ، تؤدي إلى طرح المشكلة في الكلمات العامة التالية : خلال تجربة ، أو أثناء ملء استمارة ـ ما هو الوضع بالنسبة للمستجوَب ، ما هي الأهداف التي يتبعها في هذا الوضع ، وما هي الاستراتيجيات التي يتبنّاها لبلوغ هذه الأهداف ؟ المثالي ، بالنسبة للمتمرس في الأبحاث ، ليس أن نتمكّن من إثارة وضع « حيادي » حيث قد لا تكون الأجوبة فيه منحرفة بواسطة السياق ، ولكن أن نتمكّن من إثارة وضع حيث الاستراتيجية الأفضل ، أو الأكثر احتمالاً بالنسبة للمستجوَب تكمن في إعطاء الجواب الذي يبدو له اكثر دقة . وإذا لم يتم بلوغ هذه المثالية بشكل مؤكد ، فيمكن لفهم الوضع أن يسمح على نحو أفضل بتفسير الأجوبة ، وتجنّب تناولها كثيراً بالمعنى الحرفي للكلمة ، وأخيراً القيام بفرضيات بالنسبة للانحرافات التي قد تتمكن من التأثير عليها .

تعريف الوضع في الأبحاث هو على وجه الاحتمال أكثر بساطة من التعريف في حالة



تجارب المختبر التي هي على الأغلب اصطناعية ، والتي نستعين خلالها بوسطاء ، الخ . بالنسبة لغالبية المجموعة السكانية ، تكون الطريقة التي تعتمد على طلب ما يفكر به الناس واضحة وطبيعية إلى حدٍ ما ، ونتكلم كفاية عن استطلاعات الرأي كي لا يبدو الباحث الذي يقرع باباً أو يحاول التكلم إلى شخص في الشارع غير لائق أو غير متفهم ، حتى ولو أننا ، لأسباب مختلفة ، عارضنا الاستبارات وحتى لو حكمنا بأنها غير متحفّظة . لكن ذلك لا يمنع من حصول عدد من حالات سوء الفهم : بالنسبة لذلك الذي فهم البحث ، غالباً ما يكون الهدف واسعاً ومعقداً في ذات الوقت ، خاصة إذا كان المقصود بحثاً ، وليس دراسة تهدف إلى حل مشكلة محصورة جيداً ؛ المستجوَب عامة يتصوّر أهدافاً اكثر تحديداً ، وأكثر إفادة مباشرة ، وأكثر قرباً من الطريقة التي يطرح بها المشكلة المعالجة . ويمكننا القول بأنه يوجد فهمان متواجهان لعلم الاجتماع ، بصفة علم وبصفة تطبيق ، فهم الباحث وفهم مضمر وغير شكلي لجاهل بهذا العلم . من وجهة نظر المستجوَب يبدو أن عدداً من الأسئلة عديم الجدوى كلياً ، وغير مفيد ، وستضلّله لأنه لن يفهم لماذا نطرحها عليه . إذا كان لديه فهم نفعي جداً للبحث ، فسيتمكن من إيجاد الفرصة التي يعبر فيها عن مؤاساته أو عن مطالبه . ويتجاوز الباحث ، ويتوجه للسلطات أو لاولئك الذين بنظره يملكون سلطة على وضعه . في هذه الشروط ، لا تقوده استراتيجيته بالضرورة إلى إعطاء الجواب « الصحيح » ، ولكن ، تقوده مثلاً إلى تسويد الوصف الذي سيقوم به عن وضعه .

## ٢ . ٢ ـ أدوار المستجوَب

أحد مظاهر الوضع كما عاشه المستجوَب ، هو الدور الذي تبناه أو اعتقد بوجوب تبنيه . يمكننا الإجابة عن نفس الاستمارة بصفة أجير أو بصفة أب لعائلة ، أو بصفة ناخب ، الخ . وفق الحالة ، يمكن أن لا تكون الأجوبة التي سنعطيها هي ذاتها . من البديهي أن الأدوار المختلفة هذه ليست خاصة بوضع البحث ؛ كل واحد يقوم بأدوار عديدة ، ويتصرف في كل مرة وفقاً لذلك . ليست المشكلة إذن ، أثناء تصور البحث ، هي مشكلة البحث عن استبعاد تأثير الدور ، ولكن مشكلة معرفة أي من الأدوار هو الأكثر ملائمة بالنسبة للمشكلة المعالجة . مثلاً ، خلال دراسة حول حاجات الاطفال للتجهيزات ، تشمل بحثاً مع أمهات بلدة من الضاحية الباريسية ، كل الأشخاص المستجوبين تقريباً شكوا بشدةٍ غيابَ مثل هذه التجهيزات في حيّهم وعدم إمكانية ترك أطفالهم لساعة أو لساعتين حيث كانوا موجودين . في نفس اللحظة تقريباً ، جمعية الشركاء في الملكية ، التي شاركت فيها غالبية النساء المستجوَبات ، بحثت ورفضت على نحو شبه إجماعي اقتراحاً بإنشاء دار حضانة للاطفال في مكان غير مشغول . يمكن للتناقض بين الأجوبة عن البحث والتصرف خلال الاجتماع أن يشرح بين غيره من التناقضات باختلاف الأدوار . تناول الباحثون النساء اللواتي يسكنَّ مجمل البلدة وطلبوا منهن ما إذا كان عندهن أطفال ، لأنه يمكن أن تعرف هناك المجموعة السكانية المدروسة . كن يعرفن إذن أن استجوابهن كان بصفة كونهن أمهات مستجوَبات ، وكن يجبن بالنتيجة . بالمقابل أثناء الاجتماع

فإن نفس هؤلاء الأشخاص ، الذين يتحسّسون مشاكل الأسعار ، كونهم شركاء في الملكية قاوموا صعوبات الادارة ، والعلاقات بين الجيران ، الخ . إن دورهم أثناء استجوابهم لم يكن هو دورهم أثناء وجوب أخذهم للقرار . ذلك لا يعني أن اجوبتهم يجب اعتبارها وكأنها بدون قيمة : إن الاستنتاجات التي نستخلصها من ذلك والتي تعني مشاكل حضانة الأطفال هي صحيحة على الأرجح . ولكن بهذا العمل قد لا نغطي مجمل مظاهر المشكلة ، وقد نخطىء خاصة إذا ما عمّمنا أو توقعنا تصرفات .

ان الدور الذي يوضع فيه الشخص المستجوَب هو على الأرجح محدّد ، جزئياً ، بالطريقة التي تناول بها الباحث المستجوَب . على الأغلب ، خاصة ، عندما نقصد مجموعة سكانية صغيرة ، أو عندما نجري تصنيفاً للعينة بالحصص ، فإننا نُجبر على أن نوجّه ، بالإجمال ، الأسئلة الضرورية لمعرفة ما إذا كان يتوجّب على الشخص أن يُستجوب أم لا . نخبره إذن بأننا اخترناه ونطلب منه رأيه لأنه يمثل هذه الخصائص . وتوجد فرص مؤاتية لكي يجيب بالنتيجة . هناك طريقة لتلافي هذا الانحراف وهي أن نوجه عدة أسئلة ، حتى ولو كانت غير مفيدة لاختيار مستجوَبين ، كي لا يتمكن هؤلاء من معرفة ما هي الخاصية المبهمة ، وكي يختاروا إذن بأنفسهم الدور الذي سيجيبون تبعاً له . أو أيضاً لكي نتجنّب عدم التحديد هذا ونسيطر على الوضع على نحو أفضل ، فإننا ندعّم توضيح دور ما ، على نحو أن يكون هذا المظهر مشتركاً بين الجميع ، وأن نتمكن من إدخاله في التفسيرات .

## ٣.٢ ـ أهداف المستجوب

يمكن للأسباب التي تؤدي بالبعض أن يقبل بالتكيف مع مقابلة ، أو بالاجابة على استمارة ، أن تكون متنوعة جداً ، تتراوح بين الخجل الذي يمنع الرفض على الإجابة ، إلى المنفعة العلمية ، مروراً برغبة في الحصول على اتصال غير طبيعي قليلاً ، ورغبة إعطاء رأيه ، أو الافتخار بالمشاركة في استبارٍ لعله سيكون موضوعاً في الجريدة . والتصرف خلال التحقيق محدد هو الآخر بأهداف متنوعة . والأبحاث التي اجريت خلال السنوات الأخيرة سمحت بتوضيح فئتين من هذه الأهداف ، بعضها مرتبط بعلاقة مع الباحث ، والبعض الآخر مرتبط باستخدام أجوبة المستجوَب من خلال تصوره. أنه لقليل الاحتمال أن تستنفد الموضوع هاتان الفئتان ، ولكنْ بالتأكيد نبلغ هنا نقاطاً هامة على وجه الخصوص . فيما يتعلق بالعلاقات مع الباحث التي سنعود إليها فيما بعد ، يمكننا أن نميّز ثلاثة أهداف ، شديدة الارتباط :

ـ الحفاظ على علاقات جيدة مع الباحث ، أي عدم مجابهته ، وإعطاء أجوبة قد يشجبها وقد يخشى من أن تثير عنده ردة فعل غير مرضية . يمكننا على الأرجح بواسطة وجود هذا الهدف أن نشرح الاثبات بأنه يوجد في بعض الشروط ، علاقة تبادلية ، ضعيفة ولكنها مع ذلك ذات دلالة ، بين أراء الباحث والآراء التي يحصل عليها عندما يحقق استمارة . ولاحظنا كذلك ، خلال تجربة منتظمة وأثناء ملء استمارة عن الموقف السياسي ، أن شخصاً عادياً يوافق الباحث



على كل جواب من نوع ما يجرّ معه نمواً معبّراً لعدد من الأجوبة لهذا النوع ( بنسبة ٢٥٪ وسطياً ) .

إعطاء صورة مناسبة عن نفسه . يمكن أن يكون ذلك إحدى وسائل الحصول على موافقة الباحث ، ولكن لعله يكون أيضاً هدفاً بحد ذاته ، لأننا نواجه أيضاً انحرافات بهذا المعنى في الاستمارات المدارة ذاتياً auto — administrés . لقد تحقق تأثير هذا الهدف بواسطة استمارات تناولت وقائع كان من الممكن معرفتها ، مثل التصويت خلال انتخابات ما ، أو النتائج المدرسية للاطفال . ولاحظنا تشويهاً منتظماً يمكنه أن يسبب مبالغة في تقدير التصرفات الأكثر تقويماً تصل حتى ٣٠٪ .

ـ إعطاء صورة « مطابقة » ، وطبيعية عن نفسه . من الصعب جداً تمييز هذا الهدف عن الهدف السابق ، ولكن يبدو أن همّ الظهور « في نطاق القاعدة المتبعة » يكون ، في بعض الحالات ، اكثر قوة من الرغبة في تقويم ذاته . يمكن أن نفسّر هذا الأمر إمّا كوسيلة دفاعية ضد استخدام مفرط أو غير متحفظ للنتائج ، وإما كاستراتيجية للحفاظ على علاقات مرضية مع باحث نجهل عنه كل شيء تقريباً .

المصدر الآخر لأهداف المستجوبين ، الذين باستطاعتهم كذلك أن يحرفوا الأجوبة ، ما يكمن في تبني أجوبة « ذات طابع استخدامي » ، تعبيرات لاستراتيجية لبلوغ هدف خارج البحث الذي يصبح وسيلة بالنسبة للمستجوَب . يمكن لشخص مستجوَب حول شروط سكنه مثلاً ، والذي يقدّر بأن الدولة لم تفعل شيئاً كافياً في هذا المجال ، أن يسوّد وضعه ، آملاً هكذا بأن يحثّ السلطات على اتخاذ التدابير التي يرغب بها . نرى أن المهم ، هو التصوُّر الذي يقوم به الشخص المستجوَب عن استخدام أجوبته في المستقبل .

ان الوجود المتزامن لمختلف هذه الأهداف قد ظهر في بحث ناجح جداً حصل في مدينة اميركية حيث أن العاملين في مصلحة عامة كانوا مضربين . أثناء استطلاع للرأي حول الاضراب ، ظهر نصف الباحثين أنفسهم وكأنهم يشكلون جزءاً من معهد للاستبارات ، أي أنهم « حياديون » ، والباقون أظهروا أنفسهم وكأنهم يشكلون جزءاً من نقابة كانت تقود الاضراب . وكانت الاستمارة تشمل في آن معاً أسئلة تتناول فئة الموظفين المعنيين ، وتهدف الى تقدير شعبيتهم ، وأسئلة أخرى تتناول على نحو أكثر خصوصية الاضراب نفسه .

النتائج ، لأول وهلة ، متناقضة : الباحثون « النقابيون » حصلوا في آن معاً على أجوبة تدل على شعبية أكبر من شعبية الباحثين الآخرين ، وعلى عدوانية أكثر تحديداً ضد الإضراب . وعلى وجه الاحتمال ، فإن همّ الحصول على اتصال جيّد مع الباحث هو الذي هيمن مسبقاً على الأسئلة التي تتطلب احكاماً عامة عن الموظفين ؛ بالمقابل ، عندما انتقلنا إلى الأسئلة حول الإضراب نفسه ، فإن عدداً من الأشخاص انتهز الفرصة لكي يوضح للنقابة بأنها كانت تزعجهم وبأنهم يتمنون أن توقف هذا الازعاج .

## ٤ . ٢ ـ تأثير الباحث

كل ما قلناه على التو يبيّن أهمية علاقة الباحث ـ المستجوَب . لا يمكن للطريقة التي تؤثر بها أهداف المستجوَبين على اجوبتهم أن تُفهم إلا بالنسبة الى هذه العلاقة ، متذكّرين بأن الباحث ، في هذا الوضع لن يتحول إلى شخصه بالذات ، ولكنه هو أيضاً ممثل لمؤسسة بحيث يمكن لاستراتيجيات متنوعة أن تمارس تأثيراً . ولا يمكن لتأثير الباحث أن يُفهم ، عكسياً ، الا بالرجوع إلى هذه الأهداف .

لقد دُرس عاملان على وجه الخصوص فيما يتعلق بذلك : المسافة الاجتماعية بين الباحث والمستجوَب ، ونوعية الاتصال . قد نتمكن من التفكير مسبقاً ، وهذا ما كان مقبولاً منذ فترة طويلة ، وكان من المفضل أن تكون هذه المسافة مسافة دنيا ، وأن يكون الباحث كذلك مماثلاً قدر الامكان لأولئك الذين يتوجب عليه استجوابهم ، وأن يكون الاتصال جيداً قدر الامكان .

أعطت مجموعة الأبحاث الاختبارية الحديثة التي غيّرنا خلالها هذه المتغيرات بشكل منتظم نتائج غامضة في تفاصيلها ، حيث برزت نقطتان بوضوح : الأجوبة الأكثر دقة ( عندما تكون مراقبة صدقها ممكنة ) لا نحصل عليها عندما تكون المسافة الاجتماعية مسافة دنيا ، ولا عندما يكون الاتصال بين الباحث والمستجوَب هو الاتصال الأفضل . إن مسافة اجتماعية وعاطفية في ذات الوقت ضرورية . يمكن لذلك على الأرجح أن يُشرح بأن الرغبة في الحفاظ على اتصال جيد مع الباحث ، واعطاءه صورة جيدة عن نفسه ، هي على الأرجح رغبة قصوى عندما يكون هذا الباحث قريباً من المستجوَب . وعندما تزيد المسافة ، على الأقل إلى نقطة ما ، قد نصبح أكثر لا مبالاة بردود فعل المستجوَب .

يجب إظهار الفروقات الدقيقة لهذه الاستنتاجات : التجاذب ما بين المسافة الاجتماعية ونوعية الاتصال يعطي تأثيرات معقدة ، وهي إضافة إلى ذلك تتغير تبعاً للفئات الاجتماعية . زيادة على ذلك ، وبعكس ما تم التأكد منه بخصوص تأثير أهداف المستجوَبين الذي كان تأثيراً بالغاً ، فإن التأثير المختلف لخصائص الباحثين هو أكثر ضعفاً بكثير .

بالرغم من كل هذه التحفظات ، فإن نقاط التقارب لمختلف الأبحاث تبطل ما قد يمكن أن نسميه نموذج السرّية الذي قد نسعى بواسطته إلى تنظيم شروط المقابلة . المقابلة أو تحقيق الاستمارة لا يشكلان علاقة ودّية ولا علاقة مساعدة ، حتى ولو أن عدداً من المستجوَبين يرغب بذلك ، وحتى لو كان ذلك أكثر قبولاً من قبل الباحثين . إنها تقنية لجمع المعلومات . وإذا ما تمكنّا من التفكير فعلياً ، بأنه توجد مشاكل لا نحيط بها إلا بواسطة أقرباء ، وليس بواسطة باحث ، فلا شيء يؤكد لنا بأن ما قيل خلال هذه المحادثات يتوافق مع « الحقيقة » التي قد يريد الباحث الحصول عليها . ذلك يؤدي إلى التفحص بمنظار نقدي لعدد من الحملات المقدمة ضد الأبحاث ، والتي يمكن تلخيصها بـ : ما هو الذي يمكننا أن نأمل الحصول عليه بواسطة مجهول يطبق تعليمات جاهزة ؟ من وجهة النظر هذه ، الملاحظة المشاركة فقط ، أو الملاحظة ـ الذاتية



لاعضاء مجموعة أو مؤسسة ، قد تسمح بالحصول على معلومات وردات فعل نرفض أن يعطيها شخصٌ غريب نلتقي به لوقت قصير جداً . ولكنْ ننسى أيضاً ، أنه ، في حالات عديدة ، لأن الباحث بالتحديد ما هو إلا شخص غريب يمرّ ، فستتمكن الاستراتيجيات بنظره من أن تكون استراتيجيات دنيا .

هذا يعني أنه يجب عدم الاعتقاد بأنه بمقدورنا الحصول على كل شيء بواسطة البحث . مع أن الفكرة بأن المسافة الاجتماعية الأفضل بين الباحث والمستجوب ليست المسافة الدنيا ، فالأبحاث التي أشرنا إليها توحي بها بشدة ، وهذه الفكرة تلاقي حدوداً بالتأكيد .

في المقام الأول ، تفرض علينا معايير معظم المجموعات الاجتماعية بألاّ نتكلم على عدد من المواضيع مع أشخاص « حياديين » أو معروفين على نحو سيّء ؛ ذلك يوجب بألاّ نتمكن عامة من جمع معلومات بخصوصهم إلا بواسطة علاقة أكثر شخصنة ، نسيطر عليها على نحو سيّء جداً ، وسيكون لها احتمالات قوية بأن تُحرّف المعلومات المقدّمة . في مثل هذه الحالات ، يجب إما استخدام تقنيات منحرفة مثل استمارة البحث المدارة ـ ذاتياً — auto administré حول السلوك الجنسي للفرنسيين ( الذي نجهل صحته ) ، وإما القبول بمخاطر الانحرافات العائدة لعلاقات جد شخصية ، وإقامة وزن لها في التفسير .

## الفصل الخامس

### الهوامش والمراجع

(١) شرشل ( L . Churchill )وهو يحلّل تسجيلات تحقيق الاستمارات المغلقة بواسطة آلة التسجيل ، تحقق من وجود فروقات مهمة مع ما كان « مبرمجاً » ، إن لجهة المستجوَب أو الباحث ( ٢٠٪ تقريباً من الأجوبة فقط كانت متطابقة مع ما كان متوقعاً ) .

(٢) ما تزال هذه الصياغة حذرة . إننا سنجد غالباً ، خاصة في تقديمات للجمهور الواسع ، « ٤٠٪ من الفرنسيين يذهبون إلى السينما على الأقل مرة في الشهر » . ولكن هذا النوع من التعميم السريع هو غير ما قصدنا به هنا .

La psychosociologie des relations entre chercheur et sujet , dont la situation d'enquête est un cas particulier , a été surtout étudiée dans le cas des expérimentations de psychologie en laboratoire . Quelques textes importants sont présentés dans :

. G . Lemaine , J. M. Lemaine , Psychologie sociale et expérimentation , Paris — La Haye , Mouton 1969 .

Pour une synthèse plus complète :

. R . Rosenthal , R . L. Rosnow , Artifact in Behavioral Research , New York , Academic Press , 1969 .

En ce qui concerne plus spécifiquement les enquêtes :

. D. L. Philips , Knowledge from what ? Chicago , Rand MC . Nally , 1971 .

ainsi que de nombreux articles et discussions dans la revue Public Opinion Quarterly . principalement depuis 1968 .



## المحتويات

# البحث الاجتماعي المعاصر
## مناهج وتطبيقات

البحث هو إحدى الوسائل الأكثر استخداماً من قبل علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعيين. فبدءاً بدراسات السوق وانتهاءً بالابحاث المحض نظرية ومروراً باستطلاعات الرأي، قلّما نجد استقصاءات سوسيولوجية تجريبية، أو علمنفس اجتماعية لا تستند جزئيّاً أو كليّاً إلى معلومات مستقاة من أبحاث. والمؤلفات التقنية التي تهتمّ بطريقة تحقيق البحث قليلة العدد إجمالاً. ولا يوجد منها، عملياً، ما يُعالج في آن معاً جملة المسائل النظرية والعملية التي يثيرها استخدام هذه التقنيات.

يهدف هذا الكتاب لاستعراض مختلف الأبحاث التقنية. ولتقديم بعض التعليمات المفيدة للقارىء المتمرِّس. ولكن هذا لا يعني أنه سيقتصر فقط على دراسة التطبيق، كما هو شائع في هذا النوع من المؤلفات، بل سيتناول أيضاً، المسائل النظرية أو الابستمولوجية التي تفرضها طريقة البحث.

